الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

بعنوان

النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956م

إعداد الطالب:

بوقلقول عيسى

إشراف:

أ.د يوسف قاسمي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
رمضان بورغدة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة08ماي 1945 قالمة
يوسف قاسمي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة08ماي 1945 قالمة
محمد شرقي	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة08ماي 1945 قالمة
مختار هواري	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخضر-باتنة1
عمر عبد الناصر	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة08ماي 1945 قالمة
جمال ورتي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة سوق أهراس

السنة الجامعية: 1442-1443 هـ / 2020-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي ألهمني الصبر على إتمام هذا البحث

أتقدم في البداية بخالص امتناني **للأستاذ الدكتور يوسف قاسمي** المشرف على هذا البحث، تقديرا له على النصائح والإرشادات التي قدمها لي والتي ساعدتني في انجاز هذا العمل.

كما أشكر جميع الأساتذة الذين قدموا لي النصائح والإرشادات في انجاز هذا البحث خصوصا أساتذة قسم التاريخ جامعة باتنة، وأخص بالذكر الأستاذة: تيتة ليلى والأستاذ: هواري مختار.

الإهــداء

- أهدي ثمرة جهدي هذا إلى **الروح الطاهرة أبي و أمي**، وإلى كل شهدائنا المخلصين الذين احتسبوا أجرهم على الله. وإلى كل مناضل آمن بالثورة التحريرية المجيدة وقيمها السامية... إلى كل أمهات الشهداء وجيل الاستقلال.
- إلى **كل معلم وأستاذ** أفنى عمره من أجل العلم والتعليم.

وإلى زوجتي الفاضلة التي بذلت كل ما بوسعها لتوفير الجو المناسب للعمل و البحث لتقديم هذا العمل في شكله النهائي.

عيسى

قائمة المختصرات.

A.M.L	Amis du Manifeste et de la liberté	أحباب البيان والحرية
C. N.A	Centre National des Archives	المركز الوطني للأرشيف
CAOM	Centre des Archives d'Outre-mer	مركز أرشيف ما وراء البحار
D.A.W.O	Direction des Archives de la Wilaya d'Oran	مديرية الأرشيف ولاية وهران
Ind	Indépendant	مستقل
J.O.A	Journal Officiel de L'Algerie	الجريدة الرسمية الجزائرية
J.O.R.F	Journal officiel de la République Française	الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية.
M.T.L.D	Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques	الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية
P.C.A	Parti Communiste Algérien	الحزب الشيوعي الجزائري.
P.R.S	Parti Radical Socialiste	الحزب الراديكالي الاشتراكي
S.F.I.O	Section française de l'internationale ouvrière	الفرع الفرنسي للأممية العمالية
U.D.M.A	Union Démocratique du manifeste Algérien	الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
U.F.M	Union Franco-Musulmane	الاتحاد الإسلامي الفرنسي

رموز التهميش.

جزء : Tome(ح/T)

مجلد: volume(مج/V)

طبعة: Edition(ط/éd)

المرجع السابق: .Op.Cit

الرجع نفسه:.Ibid

د،ط (دون طباعة)

د،ت (دون تاريخ النشر)

المقـدمـة

التعريف بالموضوع.

العمل السياسي في الجزائر من بين الوسائل التي استخدمتها النخبة الوطنية للدفاع عن حقوق الجزائريين، ونيل ما عجزت المقاومة المسلحة عن افتكاكه من سلطة المستعمر، منذ احتلاله للجزائر فقد لاحظت شرائح المجتمع بصفة عامة، والنخبة بصفة خاصة أنه لا جدوى من الاستمرار في المقاومة المسلحة التي لم تأت بنتيجة رغم طول مدتها الزمنية، فعمد الجزائريون إلى تغيير أسلوب المقاومة من خلال المطالبة بحقوقهم، ليتخذوا **العمل السياسي والمشاركة في الانتخابات،** سواء على المستوى **البلدي** أو في **البرلمان،** الوسيلة المناسبة التي تمكنهم من نيل، ولو جزء بسيط من، حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ حيث كانت **المقاومة السياسية** ممثلة في **الحركة الوطنية الجزائرية،** التي لعب فيها السياسيون الجزائريون دورا بارزا في الدفاع عن حقوقهم في **التمثيل النيابي،** بهدف **طرح القضايا الوطنية** التي تشغل يوميات الجزائريين على **الحكومة الفرنسية** خاصة بين سنوات **1948–1956**م.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أدركت **الجمهورية الفرنسية الرابعة** أنه كان لزاما عليها منح الجزائريين **قانونا إداريا خاصا** بهم يمكنهم من تسيير أمورهم الداخلية، وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية ويحدد كذلك **نوع العلاقة التي تربط الجزائر بفرنسا**... فأقرت لذلك **قانون20 سبتمبر 1947م** الذي بموجبه تأسس **مجلس جزائري** يتكون من **120** نائبا **مناصفة بين الجزائريين والفرنسيين** لإدارة شؤون الجزائر الداخلية، حيث اشترط أن **يُمثل الجزائريون بـ 60 نائبا** و يُمثل الأوروبيون بـ **60 نائبا** ؟.. عبر **الاقتراع العام والمباشر** في **دوريتين عاديتين**. وقد جرت **أول انتخابات** في **أفريل 1948**م في ظروف من الإحباط واليأس الذي خلفته مجازر **8 ماي 1945م،** لتتلوها بعدها **دورتان؛** الثانية في سنة، **1951**م، والثالثة سنة **1954**م لاختيار ممثلين عن **الهيئتين** للولوج للعضوية داخل **المجلس الجزائري.**

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع "**النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسة الوطنية 1948-1956م**"، دفعتني إليه أسباب متعددة أهمها.

أولا: إن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، ركزت بشكل خاص على تناول التسلسل التاريخي للأحداث التي مر بها تأسيس **المجلس الجزائري،** في حين أغفلت جانبا مهمّا في الدراسة وهو الكشف عن دور بعض النواب داخل المجلس الجزائري.

ثانيا: رغبتي الشخصية في إبراز الدور الذي لعبته العديد من الشخصيات النيابية الوطنية الجزائرية، التي تركت بصمتها في مجال الإصلاح والنهضة والعمل السياسي، وإبراز جهودها وإسهاماتها في الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية.

ثالثا: من خلال اطلاعي على الدراسات السابقة حول الموضوع اكتشفت جوانب مهمة لم يقع التطرق إليها في دراسة موضوع **المجلس الجزائري،** وسأجتهد في تسليط الضوء على تلك الجوانب، فدراسته تعطينا صورة واضحة عن أهم القضايا التي طرحت داخل **المجلس**.

رابعا: ميلي العلمي الخاص إلى الاحتكاك بالأرشيف والتعامل مع الوثائق بشكل مباشر، ومحاولة تعزيز البحث التاريخي بالنصوص الأم.

إشكالية البحث.

تتلخص **إشكالية البحث** المدروسة في: "**مدى وطبيعة مساهمة النواب المسلمين في المجلس الجزائري على اختلاف منطلقاتهم الفكرية، وتوجهاتهم السياسية في طرح ومناقشة القضايا الوطنية والدفاع عنها ؟**"

تتفرع هذه **الإشكالية الرئيسية** إلى مجموع من التساؤلات الفرعية التي نوجزها في هذه النقاط:

-واقع التجربة البرلمانية لنواب الحركة الوطنية في المجالس الفرنسية، وكيف تغيرت مطالبهم في ظل المجلس الجزائري الذي أقره قانون 20 سبتمبر 1947م؟

– ما المسار الانتخابي لانتخابات **المجلس الجزائري** عبر مراحله المختلفة **1948-1951-1954م** ؟ ما مدى تكريس الحكومة الفرنسية آلية "**التزوير الانتخابي**" كمنهج ووسيلة لإقصاء ممثلي الحركة الوطنية الاستقلالية خاصة من الترشح والنجاح ؟ ما هو رد فعل الحركة الوطنية تجاه العملية الانتخابية؟ وما هي نتائجها ؟

– من هم أبرز **النواب الوطنيين** الذين مثلوا **الحركة الوطنية الجزائرية** في **المجلس الجزائري**؟ وما هي مواقفهم إزاء بعض القضايا المطروحة داخل المجلس، ومدى استجابة الادارة الاستعمارية لها؟

حدود الدراسة:

يتناول البحث موضوع "**النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسة الوطنية من 1948–1956م**"، ومنه فقد حدد **مجالها الزمني** بين **1948–1956** م؛ أي منذ تأسيس **المجلس الجزائري 1948** بموجب **قانون الجزائر 20 سبتمبر1947م** إلى غاية حل هذا المجلس من طرف الادارة الاستعمارية في **12 افريل1956م**. أما **الإطار المكاني** للأحداث فكان **الجزائر** التي عايشت مجريات تأسيس هذا المجلس ونشاطه.

المنهج المتبع في الدراسة:

- اعتمدت **المنهج التاريخي** في دراسة الموضوع **بسرد الأحداث ووصفها** وفق ترتيبها الكرونولوجي، خاصة عند تناولي لأوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية وما خلفتها من مجازر يوم 8 ماي 1945م، مجرياتها وأهم نتائجها؛ حيث ظهر هذا المنهج مهيمنا في جل فصول البحث.
- **أما أداة وأسلوب التحليل** فكانت من خلال طرح التساؤلات ومحاولة الإجابة عليها، وباستعراض التقارير التي كانت بحوزة الإدارة الفرنسية، سواء في **أرشيفي؛ ما وراء البحار والأرشيف الوطني والمحلي**.
- أيضا تم استخدام **منهج المقارنة** عندما تطرقنا إلى الانتخابات التي جرت على مستوى كل عمالة؛ حيث حاولت المقارنة بين عدد الأصوات المحصل عليها وعدد الناخبين بمناطق أخرى حتى

يتبين لنا الفرق ونسجل الاختلاف بين العملات الثلاثة. كما ظهر **أسلوب المقارنة** جليا في المقارنة بين عدد الأصوات التي تحصل عليها المنتخبين في جميع الأدوار الانتخابية من **1948-1951-1954م** وفي جميع الدوائر الانتخابية.

- **أما المنهج الإحصائي** فقد اعتمدته في بيان **نتائج الانتخابات** لكل حزب سياسي بحسب العمالة والدائرة التي ينتمي إليها مع تقديم النسب المتحصل عليها لكل منها.

الدراسات السابقة للموضوع.

إن موضوع **المجلس الجزائري** ليس بالجديد لأنه سبق وأن تطرقت إليه دراسات أكاديمية جزائرية وأجنبية منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب L'Assemblée Algérienne.20 Septembre 1947-12 avril 1956 كأطروحة دكتوراه للطالب شنتوف الطيب، ناقشها سنة 1979م في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة باريس، حيث ركز الطالب في دراسته على تاريخ فترة الحركة الوطنية، مبرزا الظروف التي ساعدت على تأسيس **المجلس الجزائري**، وتطرق إلى **لجان الجمعية**، وصلاحياتها، وكذا فترة عملها من 1948-1956م... أي إلى غاية فترة حلها أين تعرض لأسباب حلها وذكر القضايا التي طرحت على المجلس الجزائري بشكل عام ولم يفصل في قضية بذاتها، كما لم يركز على نواب الحركة الوطنية بشكل كبير في دراسته وإنما إشارات فقط. معتمدا في دراسته على **الجريدة الرسمية الجزائرية** و **الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية**، وبعض التقارير الفرنسية. مركزا بشكل أكبر على مصدر -أعتبره مهمّا في دراسة الموضوع- وهو كتاب L'Assemblée Algérienne لمؤلفه **ايفو رانس** الذي درس المجلس دراسة قانونية ، وركز على إنشائه وصلاحياته وأهم أعماله.

أما **الدراسة الثانية** فكانت عبارة عن **رسالة دكتوراه** للطالبة **حمري ليلى** بعنوان: **الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948- 1956**، أين ركزت الطالبة عن ظروف **تأسيس المجلس الجزائري**، وأهم الانتخابات التي سوف يعرفها فيما بعد، وركزت بشكل خاص على

القضايا التي طرحت في المجلس الجزائري بشكل خاص، كما قامت بذكر نماذج من النواب فقط الذين كان لهم وزن في الحركة الوطنية وكانوا معروفين على الساحة السياسة وقتها.

الدراسة الثالثة التي كانت عبارة عن **رسالة ماجستير** للطالب **قاسم عابدية** بعنوان: **الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري 1954–1956**م؛ حيث تطرق فيها الباحث إلى ذكر علاقة **المجلس الجزائري بالثورة التحريرية**، وتحدث عن ومرجعيته في اتخاذ القرارات، وموقعه من صنع أحداث الثورة التحريرية وموقفه منها.

أما **الدراسة الرابعة والأخيرة** فكانت بعنوان: **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947–1956**م، لمؤلفه **طاعة سعد**، تناول فيه تطور القانون الانتخابي في الجزائر مابين 1947-1949م، كما عرج على **انتخابات المجلس الجزائري** بجميع أدواره ونشاط المنتخبين داخل المجلس الجزائري، مستعرضا موقف النواب من الوضع العام في الجزائر من 1947م إلى غاية حلّ المجلس عام 1956م.

رغم توفر هذه **الدراسات الأكادمية** حول الموضوع، إلا أنه ما يزال يحتاج إلى دراسة أكثر عمقا وتحديدا من حيث الإطار الزماني ومن حيث القضايا التي تناولها المجلس ودوّنها في مجلدات ضخمة. كون القضايا التي طرحها النواب قضايا كبيرة، وتخص القضية الوطنية... لذا وجب دراستها دراسة دقيقة واستخراج ما تحتويه من أفكار وقضايا تخدم القضية الوطنية، يبقى السؤال المطروح هنا:

ما الجديد الذي سوف يقدمه بحثنا هذا ؟

من المؤكد أنني في هذا البحث سوف أجتهد أن يكون مختلفا عن الدراسات الأكاديمية التي سبقته، لاختلاف مرحلة وظروف إنجازه بالمقارنة مع الدراسات التي سبقته، و كذا لتوفر **مصادر جديدة** أضفتها في البحث، لم تكن موجودة في الدراسات السابقة، خصوصا بعض **الوثائق والتقارير** التي تحصلت عليه من **المركز الوطني للأرشيف**، وكذا **الوثائق** التي لم يسبق لأصحاب الدراسات السابقة الاطلاع عليها؛ وهي جديدة و جد مهمة. خاصة تلك التي تحصلت عليها من **الزاوية التيجانية بتماسين**، بالإضافة إلى أن البحث ركز بالدرجة الأولى على **نماذج من النواب** وليس كلهم والقضايا

التي تم طرحها داخل أروقة المجلس الجزائري، فالبحث سوف يعطينا صورة واضحة عن نشاط النواب داخل المجلس، وبعض مواقفهم المشرّفة خاصة **النواب المستقلون** الذين وصفهم البعض بالخيانة بمجرد ذكرهم بأنهم ينشطون في المجلس، فالدراسة ، واعتمادا على بعض الوثائق الأرشيفية ووثائق الزاوية التيجانية في **تماسين**، بيّنت دور هؤلاء النواب ونشاطهم داخل المجلس الجزائري.

مصادر ومراجع الموضوع.

اعتمدت في إنجاز هذا البحث على **كم متنوع من المصادر والمراجع**، أهمها **الوثائق الأرشيفية** التي تحصلت عليها من بعض الأساتذة الذين لهم اهتمام كبير بجمع **الوثائق الأرشيفية**، وكتب الفرنسيين وبعض **الدوريات والجرائد** وبعض **الدراسات الأكاديمية**... وغيرها. يمكن تقسيم هذه **المادة العلمية–الأرشيفية** كالتالي:

أولا: الوثائق الأرشيفية:

ا–المركز الوطني للأرشيف بئر خادم–الجزائر

تحصلت منه على وثائق تخص **انتخابات المجلس الجزائري** وكذلك بعض المداخلات للنواب في المجلس، فقد تمكنت من الحصول على كمية معتبرة من المعلومات الخاصة بالبحث في شكل تقارير ووثائق مرقمة في عُلب تحتوي على عناوين خاصة بفترة معينة، حيث كانت بعض العلب المستخدمة في البحث على النحو التالي:

–**C.N.A IBA**/LES N 68 - N-2129- B08.N 2794 - B42 N2174--37 N 0562-02 N 21.

حيث كانت هذه الوثائق مهمة جدا في **تحرير الفصل الثاني** الذي تضمن **انتخابات المجلس الجزائري**، والمرحلة التي سبقت العملية الانتخابات وعملية فرز الأصوات وإعلان النتائج من بداية أول انتخابات **للمجلس الجزائري** سنة **1948م إلى غاية 1954م**

مديرية الأرشيف لولاية وهران.

ساعدني **أرشيف ولاية وهران** كثيرا خصوصا في إنجاز **الفصل الرابع** الذي تضمن القضايا الوطنية التي طرحها النواب المسلمون على **المجلس الجزائري**، حيث كان مصدري في ذلك، **الجريدة الرسمية الجزائرية** الخاصة بمناقشات **المجلس الجزائر**، التي تحتوي على **9 مجلدات** ابتداء من سنة **1948 إلى غاية 1956** تاريخ حل **المجلس الجزائري** من طرف الإدارة الاستعمارية.

J.O.A, Débats , session-extraord 1948-1949-1950-1951-1952-1954-1955-1956.
D.A.W.O.CP.085.La république algérienne

اعتمدت على **جريدة الجمهورية الجزائرية** لسان حال **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**، في معرفة مرشحيهم للانتخابات وحملاتهم الانتخابية، وكذلك معرفة بعض مواقف ومقترحاتهم على المجلس الجزائري.

أرشيف ما وراء البحار باكس اون بروفانسA.O.M

هذا المركز يحتوي على **أرصدة هامة** تتعلق **بتاريخ الجزائر**، سواء كانت **مراسلات**، بين الحاكم العام، أو تقارير شهرية، عن الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، بالجزائر المستعمرة، أو **تقارير** من الشرطة عن الأشخاص المراقبين من طرف إدارة الاحتلال، وقد اطلعت على بعض هذه الوثائق من خلال ما قدمه لي أحد الأساتذة الأفاضل، والتي كانت تتمحور حول **انتخابات المجلس الجزائري**، والحملات الانتخابية، وموقف الإدارة الاستعمارية من تلك الحملات ومن نشاط الحركة الوطنية، وكذلك قدمت لي هذه الوثائق نتائج الانتخابات لكل دور وعدد الأصوات المحصل عليها، حيث كانت هذه الوثائق مرقمة تحت علبة رقمهاFR CAOM 93/4107

خزانة الزاوية التيجانية بتماسين.

تحتوي هذه الزاوية على كم هائل من **الأرشيف** المحلي خصوصا فيما يخص تاريخ الجزائر، وهي عبارة عن تقارير الإدارة الفرنسية حول تحركات الشيخ، فقد اعتمدت عليها في معرفة مسيرة **الشيح**

أحمد التيجاني التماسيني وبعض مواقفه من القضايا الوطنية ومشاركته في انتخابات **المجلس الجزائري** ممثل عن وادي سوف.

ثانيا: الكتابات الجزائرية.

لقد ساعدتني في إنجاز بحثي مجموعة من **المراجع باللغة العربية** التي كانت تخدم موضوع البحث نذكر منها على سبيل المثال: **أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1945** و **محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830–1954، فرحات عباس، ليل الاستعمار، ومحمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947–1956**... ساعدتني هذه الدراسة في التطرق إلى بعض النماذج من النواب الذين ذكرهم الباحث ولم يفصل فيهم. أما **المرجع المهم باللغة الفرنسية** الذي تطرق فيه صاحب الكتاب إلى ذكر مشاركة **الشيخ بيوض** في انتخابات **المجلس الجزائري** وأهم مداخلاته، فكان تحت عنوان.

Augustin Jomier. Islah ibadite et intégration nationale: vers une communauté mozabite 1925-1964

أوغستين جومير. الإصلاح الإباضي والتكامل الوطني: نحو مجتمع مزابي 1925–1964م

ثالثا: الأطروحات الجامعية.

بالإضافة إلى الكتب والمؤلفات هناك **رسائل جامعية أكاديمية** ساعدتني على إنجاز مذكرتي نذكر منها **رسالة الدكتوراه** للطالبة **حمري ليلى** تحت عنوان: **الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 1956**م جامعة وهران وقد استعنت بها في الرجوع إلى بعض المصادر الأصلية وبعض الإحالات، كما ساعدتني أيضا في **الفصل الرابع** في حصر بعض القضايا التي طرحها النواب داخل **المجلس الجزائري**. كذلك **رسالة ماجستير** للطالب **قاسم عابدية** تحت عنوان : **الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري 1954–1956** جامعة وهران، حيث اعتمدت عليها في بعض فصولها ولاسيما الفصل الذي يطرح القضايا التي أثارها النواب داخل المجلس، بالإضافة إلى هذه

الأطروحات الأكاديمية، هناك **أطروحة دكتوراه** لا تقل أهمية للطالب **شنتوف الطيب** تحت عنوان L'Assemblée Algérienne.20 Septembre 1947-12 avril 1956 التي أعطتني صورة واضحة عن **المجلس الجزائري** ونشأته.

رابعا: الجرائد

كما استعنت في انجاز هذا البحث بمجوعة من الجرائد الفرنسية نذكر منها

Journal officiel de la république française

حيث ساعدتني في انجاز الفصل الأول خصوصا في تحليل مضمون قانون 20 سبتمبر 1947 وأهم البنود التي جاء بها.

Journal Officiel De l'Algerie. débats De L'Assemblée Algérienne.

حيث تعتبر الجريدة الرسمية الخاصة بمناقشات المجلس من بين أهم المصادر التي تخدم موضوع البحث، فقد اعتمدت عليها في انجاز الفصل الرابع الذي يضم القضايا الوطنية التي طرحها النواب داخل المجلس الجزائري

Echo D'Alger- La dépêche de Constantine- L'écho d'Oran

حيث اعتمدت عليها في انجاز الفصل الثاني الخاص بالانتخابات، وتقسيم الدوائر الانتخابية ومعرفة نسب المشاركة لكل منطقة.

أما **الجرائد باللغة العربية** فقد كانت **جريدة البصائر** من بين أهم الجرائد التي وضفتها في البحث وذلك من خلال الاعتماد عليها في شرح موقف **جمعية العلماء المسلمين** من بعض القضايا الوطنية والدفاع عليها، حيث استعنت بها في توضيح موقف **الشيخ البشير الابراهيمي** من قضية فصل الدين عن الدولة، أما **جريدة المجاهد** فقد استعنت بها في شرح موقف الزعماء الوطنيين من قضية فصل الصحراء.

خطة البحث.

بالنسبة **للخطة المتبعة** في هذا البحث فقد تفرعت إلى: فصول ومباحث:

الفصل الأول كان تحت **عنوان "قانون 20 سبتمبر 1947م"** وهو بدوره مقسم إلى **مباحث: المبحث الأول الأوضاع السياسية قبل صدور القانون،** حيث تطرقت فيه إلى ذكر المجازر البشعة للحكومة الفرنسية في المتظاهرين، والتي شكلت المنعطف الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، وتبلور الوعي السياسي واكتماله لدى الجزائريين والانتخابات التشريعية الفرنسية الخاصة بتعيين المجلس التأسيسي للجمهورية الرابعة ومشاركة الجزائريين فيها، ثم يأتي من بعد ذلك ذكر التمثيل النيابي للجزائريين داخل المجلس الفرنسية، والتجربة التي استخلصوها من تلك المشاركة، حيث تولد لديهم قناعة تامة بأن الإدارة الاستعمارية لن تتركهم يأخذون مناصب نيابة ويدافعوا عن أهاليهم في المجلس الفرنسي، فقد عملت وجرّبت كل أساليب التزوير والغش حتى لا يتمكن أنصار الحركة الوطنية من الفوز في الانتخابات، وأن الجمهورية الرابعة لن تتخلى عن فكرة أن الجزائر أرض فرنسية، أما **المبحث الثاني** فكان بعنوان: قانون **20 سبتمبر 1947 وأهم بنوده،** قمت بالتعريف بالقانون وذكرت أهم بنوده، وأسباب صدوره، ومناقشته في البرلمان الفرنسي،كما قدمت تحليلا لمحتوى القانون، وفي **المبحث الثالث:** تطرقت إلى ذكر **المواقف المختلفة من هذا القانون،** فحددت موقف الاتحاد الديمقراطي، وموقف الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وموقف جمعية العلماء، وموقف الحزب الشيوعي، وموقف المستوطنين.

الفصل الثاني حول "انتخابات المجلس الجزائري" فقسمته إلى مباحث، حيث استعرضت في **المبحث الأول** الذي كان تحت عنوان **انتخابات 4 و11 افريل 1948م** فذكرت فيه المنتخبين المسلمين في المجلس الجزائري، وحملاتهم الانتخابية عبر مختلف العملات الثلاث ، وما تعرض له من اعتقالات وتجاوزات من طرف إدارة الاحتلال، وتطرقت كذلك إلى ذكر الدوائر الانتخابية والنواب الذين تقدموا باسم هذه الدوائر كممثلين شرعيين عن أحزابهم السياسية، وعدد التسجيلات التي سجلت في هذه الانتخابات ، وعدد الأصوات التي تحصل عليها كل حزب عبر مختلف الدوائر الانتخابية، كما ذكرنا تجاوزات الإدارة الاستعمارية من غش وتزوير وتضييق على المنتخبين يوم الاقتراع، وهذه العملية تتبعتها **في المبحث الثاني** الذي كان تحت عنوان:**انتخابات المجلس**

الجزائري من 4 إلى 11 فيفري 1951 م، والمبحث الثالث: بعنوان انتخابات 31 جانفي – 7 فيفري 1954م،كما قمت بذكر المواقف المختلفة من هذه الانتخابات، فاستعرضت موقف الإدارة الاستعمارية،وموقف أحزاب الحركة الوطنية ممثلين في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وموقف جمعية العلماء المسلمين، وكذلك موقف المرابطين، والتطرق إلى ذكر تأسيس **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها** كرد فعل عن عمليات التزوير والقمع.

الفصل الثالث الذي خصصته لعرض "**نماذج من النواب المسلمين في المجلس الجزائري**" ،فتناولت في **المبحث الأول الأحزاب السياسية الممثلة للهيئة الثانية**، حيث ركزت على أحزاب الحركة الوطنية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، مستعرضا أهم الأحداث التي ساعدت على تطورهم ابتداء من الحرب العالمية، كما أشرت إلى الأزمات التي عصفت بالحركة وتداعياتها، وأشرت كذلك إلى المستقلين الأحرار باعتبارهم طرفا في انتخابات المجلس الجزائري، وممثلين عن شريحة اجتماعية كبيرة، أما **المبحث الثاني** فقد عرجت فيه إلى **التعريف ببعض النواب المستقلين** الذين تقدموا إلى الترشح في انتخابات المجلس الجزائري، فاقتصرت على ذكر نموذجين من تلك الشخصيات هما؛ **أحمد التيجاني التماسيني، والشيخ بيوض**؛ حيث استعرضت نشاطها خلال فترة الحركة الوطنية، ونشاطهم داخل المجلس أثناء فترة النيابة، وبعض مواقف من القضايا الوطنية، والمبحث الثالث خصصته لذكر نماذج لنواب من الحركة الوطنية، واخترت لذلك نماذج مختلفة من الاتحاد الديمقراطي ومن الحركة من أجل الانتصار، متتبعا في ذلك نشاط هؤلاء النواب خلال فترة الحركة الوطنية، وأثناء نيابتهم في المجلس الجزائري، مركزا على أبرز المواقف التي اتخذوها، وأهم القضايا التي طرحوها على المجلس الجزائري في جميع الميادين المختلفة، ومن بين هؤلاء نذكر، بن خليل عبد سلام،دماغ العتروس العربي،شوقي مصطفاوي وغيرهم.

أما **الفصل الرابع والأخير** فكان بعنوان "**القضايا الوطنية المطروحة في جلسات المجلس الجزائري من 1948–1956م**" تناولت في **المبحث الأول: القضايا الثقافية والدينية**،حيث أبرزت فيه مطالب الجزائريين بضرورة فصل الدين عن الدولة، واحترام القضاء الإسلامي، واللغة

العربية، واحترام الأعراف الخاصة بالمجتمع الجزائري، وإصلاح وضعية التعليم المدرسي، لاسيما تلك المطالب التي رفعها نواب الحركة الوطنية داخل المجلس الجزائري في جميع جلساته، وكذلك رفعتها جمعية العلماء المسلمين ممثلة في شخص الإبراهيمي. وتطرقت في المبحث الذي يليه؛ **المبحث الثاني** إلى **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية** التي كان يعشيها الجزائريون في ظل الحكم الفرنسي الغاشم، فتناولنا موضوع الفلاحة كون الجزائر أرضا فلاحية، ولها منتوج معتبر من القمح والشعير سنويا،كما بينت تسلط صندوق المؤسسة الأهلية للادخار والقروض على المنتوج الجزائري،كما ذكرت بعض الحقوق الواجب إعطاؤها للفلاحين الجزائريين من عطل أسبوعية، وتعويض ساعات العمل وغيرها، وأهمية تجارة التين التمور والعمل على تنظيمها، و أهمية الطرقات في تنشيط التجارة والعمل على إصلاحها، والبريد والمواصلات وما له من قيمة اجتماعية كبيرة، وتطرقت إلى موضوع السكن ووجوب ربط المناطق الجنوبية بالكهرباء، مع الإشادة بموضوع الصحة ووجوب الاعتناء به لأنه يشهد تدهورا غير مسبوق، أما **المبحث الثالث** فقد خصصته للحديث على **القضايا السياسية** ، وطرحت فيه مطالبة النواب بضرورة إلغاء البلديات المختلطة وإعطاء اقتراحات جديدة من شأنها أن تعيد هيكلة الدوار على النحو الذي يساعد الأهالي الجزائريين ويضمن لهم حقوقهم، حيث استعرضت فيه التقسيم الجديد للدوار،كما ذكرت مطالبة النواب بالاستجابة لمطالب قدماء المحاربين، وإعادة النظر في المسؤولين الموقوفين عقب **أحداث 8 ماي 1945** وإعطائهم حقوقهم،كما ذكرت الانقلاب الأمني وتجاوزات الشرطة الفرنسية في حق المدنيين الجزائريين، وتحدثت عن مطالبة النواب باحترام **حرية الصحافة** وعدم الاعتداء عليهم، ومطالبة الحكومة الفرنسية برفع يدها عن الصحافة وإعطائها حرية تامة في التصرف والتعبير، وفضحت عمليات التزوير التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في الانتخابات، وتطرقت في الأخير إلى ذكر إضراب عمال المناجم وتماطل الإدارة الفرنسية في الاستجابة لحقوقهم.

صعوبات البحث

ما من طالب يقدم على أي بحث علمي إلا وتعترضه صعوبات وعراقيل تقف عائقا أمامه وقد تحول دون الوصول إلى مبتغاه، خصوصا وأن موضوع هذه الدراسة ليس بالأمر السهل لقلة الكتابات

المحلية التي تتناوله، ومن جهة أخرى فإن عملية جمع هذه الوثائق والمعلومات لم تكن بالأمر السهل، فلولا تشجيع **الأستاذ المشرف** ونصائحه القيمة وتوجيهاته لما أمكن التغلب على مثل هذه الصعوبات، وإخراجه البحث في صورته النهائية، وتتمثل أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهتني فيما يلي:

– نقص الوثائق المكتوبة التي تناول الموضوع في أرض الوطن –رغم قلتها– فإن صعوبة الحصول عليها يعد أمر صعبا وشبه مستحيل.

– صعوبة التنقل بين المكتبات الوطنية للبحث عن بعض الوثائق التي تخص موضوع الدراسة، لتزامن ذلك مع **تفشي جائحة كورونا**، حيث أن معظم المكتبات قد علقت أشغالها إلى حين تراجع عدد الإصابات، وهذا الأمر قد أخذ مني وقتا كثيرا وجهدا أكبر.

– العراقيل التي واجهتني أثناء زيارتي **للمركز الوطني للأرشيف**، حيث منعت من الاطلاع على بعض العلب بحجة أن الوقت لم يحن بعد لفتحها، كما لم يسمح لي الطاقم المنظم بأن أقوم بتصوير الوثائق المهمة...؟ واكتفيت بنسخ لا تتعدى عشرة صفحات، مما فوت علي فرصة الاطلاع على أكبر قدر ممكن من الوثائق الأرشيفية.

– عدم تمكني من زيارة **الأرشيف الفرنسي** الذي يحتوي على كم هائل من الوثائق حول الموضوع، بسبب **تعليق الرحلات الجوية** من جراء خطر **فيروس كورونا** المستجد.

آمل في ختام هذا التقديم، أن أكون قد وفقت في طرح ومناقشة الإشكالية العميقة، لموضوع لما يساعد على تجلية جوانبها، وتمكين الباحثين المهتمين من تناول باقي الجوانب، التي حالت ظروف موضوعية عن دراستها، بما يكفي ويثري التجربة التاريخية النضالية الوطنية، كما يعزز روح الانتماء الوطني.

والله من وراء القصد.

الفصل الأول

القانون العضوي الخاص بالجزائر(الدستور) 20 سبتمبر 1947م.

المبحث الأول: الأوضاع السياسة في الجزائر قبل صدور القانون

المبحث الثاني: قانون 20 سبتمبر1947 واهم بنوده:

المبحث الثالث: المواقف المختلفة من قانون 20 سبتمبر1947م

المبحث الأول: الأوضاع السياسة في الجزائر قبل صدور القانون

أولا: أحداث 8 ماي 1945م

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء، خرج الجزائريون في **عيد النصر** (حوالي **ثمانية آلاف 8000**) في مدن؛ **قالمة ، سطيف ، خراطة** وغيرها من المدن الجزائرية للتعبير عن فرحتهم بهذا الفوز، في مسيرات سلمية بهدف الضغط على إدارة الاحتلال لإ**عطاء الاستقلال للجزائر**، بعد مشاركة آلاف من الجزائريين إلى جانب فرنسا في حربها ضدّ **الألمان** . وأمام هذه الحشود الكبيرة من **المتظاهرين بالطريقة السلمية** والمطالبين بحقوقهم بشكل مشروع، **قابلتهم الشرطة الفرنسية بإطلاق النار عليهم بشكل عشوائي** ولم تفرق بين أحد؛ صغيرا كان أم كبيرا، لتأخذ المظاهرات منعطفا آخر، وتخرج عن طابعها السلمي، وبدأ الجزائريون يقاومون قوات الأمن والمعمرين ويدافعون عن أنفسهم. [1]

لقد شكلت **أحداث 8 ماي 1945م** المنعطف والمنعرج الحاسم في الحركة الوطنية الجزائرية لتعبيرها عن الحس الوطني العميق الذي كان يتحلى به الجزائريون ويحملونه في طياتهم ويتطلعون من خلاله للحرية واسترجاع الاستقلال من مستعمر غاشم جثم على صدورهم ردحا من الزمن ، واعتبروا تلك الأحداث بداية خطة جديدة لتغيير أسلوب الكفاح والمقاومة، من أسلوب الكفاح السلمي الذي يعتمد على الجانب السياسي والتحاور مع المستعمر للوصول لحل سلمي. إلى أسلوب مقاومة جديد يعتمد على الكفاح المسلح واستعمال السلاح والقوة لإسترجاع حقوقهم وحريتهم المسلوبة.[2]

---

[1]- صالح فركوس، **مجازر 8 ماي 1945 دروس وعبر، جامعة 8 ماي 1945، المتقى الدولي حول: مجازر الثامن من ماي 1945 في خمسينية الاستقلال**، قالمة،7-8ماي 2012، ص10.

[2]- نصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وأفاق**، الجزائر، دار البصائر للنشر، ط2، 2013 ، ص 125.

فهاهو الشيخ **البشير الإبراهيمي** يكتب عن هذه الجرائم الرهيبة قائلا " **لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور ، ثم كتب في آخر هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف و قالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله.**" [1]

إذن بعد هذه الحوادث مباشرة **تأكد الجزائريون:**

بأن الكفاح السياسي السلمي الذي مارسوه منذ عام 1949م لا يجدي نفعا مع مستعمر مُتعنّت ومصرّ على تطبيق مشروعه الاستعماري بكل قوة ووحشية.

إن الوعود الفرنسية منذ الإحتلال إلى غاية **مجازر 8 ماي 1945م** لم يتحقق منها أي وعد قطعته الحكومة الفرنسية على نفسها، ولا يمكن أن يتحقق في ظل استعمار استيطاني، إن الجزائري جزائريٌّ لا قيمة له، سواء كان من دعاة الاندماج، أو الاستقلال أو الإصلاح وسواء ارتدى البذلة الفرنسية أو رفض ارتداءها .

لذلك اعتبرت أحداث **8 ماي 1945م** هي التي مهدت **لثورة نوفمبر 1954م،** وبعض المؤرخين ذكر أسباب ثورة نوفمبر وحصرها في هذه الأحداث، وهذا الطرح سار عليه ثلة من المؤرخين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر المؤرخ **روبير ارون** في كتابه: "**أصول حرب الجزائر.**" [2]

أما فيما يخص الوضع السياسي العام الذي كان سائدا على الساحة السياسة في الجزائر قبل **أحداث 8 ماي 1945م،** فقد تميز بتحرك سياسي واسع لجميع الفئات الجزائرية، وأهم حركة كانت بارزة وعلقت عليها آمال الجزائريين هي **حركة أحباب البيان والحرية**(A.M.L) التي استطاعت بفضل نشاطها المستمر خلق وحدة وطنية؛ جعلت الإدارة الاستعمارية تتوجس منها ومن عواقبها خيفة، وجعلت المعمرين الفرنسيين، يشتدون في

---

[1]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، الجزائر، دار المعرفة، ج1، 2006، ص 458.

[2]- محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر1954**، الجزائر، قسنطينة، دار البعث، ط1، 1985، ص217.

التحامل عليها ومحاولة تحطيمها إذ كان هناك حماس جماهيري عام، وفي المقابل عداء متعصب يواجه الحماس الوطني.[1]

أسباب المظاهرات.

أولا: تنامي الوعي السياسي الوطني في الجزائر، عقب إعلان الميثاق الأطلسي الذي نص على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وصدور بيان الشعب الجزائري سنة 1943م، وتأسيس جبهة البيان والحرية سنة 1944م، ونفي فرنسا مصالي في أفريل 1945م.[2]

إن خطاب ديغول في برازافيل والذي قال فيه بتمكين الشعوب من أن تحكم نفسها بنفسها، بدا إيجابيا بالنسبة لعناصر الحركة الوطنية لأنهم معنيون بالأمر، لكنهم نسوا شيئا مهمًّا أن الجزائر بالنسبة إلى الذهنية الفرنسية ثلاث مقاطعات فرنسية، وليست مستعمرة وبالتالي فإن ديغول كان يقصد بها مستعمرات أخرى ولا يقصد بها الجزائر. [3]

ثانيا:الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشها الجزائريون ، والتي زادت من حماس تيارات الحركة الوطنية وولدت كرها شديدا للمستعمر ، فالحالة الاقتصادية المتدهورة دفعت الجزائريين إلى المجاعة، بالإضافة إلى الجفاف الذي ضرب مدة سنتين، كان له بالغ الأثر. [4]

ثالثا:تأثير الحرب العالمية الثانية، وزيادة الحماس الوطني والتطلع إلى الحرية والاستقلال وظهور الوعي الوطني، وانتشار أفكار المدى التحرري في العالم بأسره، مما كسر حاجز الخوف عند الجزائريين، وقهر أسطورة فرنسا التي لا تهزم، **وهزيمة فرنسا أمام الألمان سنة 1940م** ونشر الدعاية الألمانية ضد فرنسا ودعوة شعوب المستعمرات بحقها في التحرر والاستقلال.

1- محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص218

2- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، مرجع سابق، ص458 .

3- يوسف قاسمي، **مجازر 8 ماي 1945 الذكرى والعبرة**، انظر الموقع:
https://www.facebook.com/fouad.gasmi 22.30الساعة 8-05-2021 تاريخ الاطلاع

4- نصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وأفاق**، مرجع سابق، ص ص125،123.

رابعا: الإعلان عن **الميثاق الأطلسي 1941م** والذي نصت مادته الثالثة على حق الشعوب في تقرير مصيرها. [1]

خامسا: نزول الحلفاء يوم **8 نوفمبر 1942م** بالجزائر وبالشمال الإفريقي ، ما دفع لتعبئة الجماهير، والمطالبة بالاستقلال، وتقرير المصير والمطالبة بإطلاق صراح المساجين والمعتقلين السياسيين، من السجون الفرنسية، خصوصا زعماء الحركة الوطنية الجزائرية، وعلى رأسهم مصالي الحاج. [2]

سادسا: إصرار فرنسا على الاحتفاظ بالجزائر، مهما كان الثمن والقضاء على حركتها الوطنية، وبث الشقاق والخلافات بين أوساطها، حتى تحول دون اتحاد الجزائريين وتكوين وجهة نظر واحدة.

سابعا: تأسيس جامعة الدول العربية **في مارس 1945م** ، وتصاعد أمل الجزائريين في قرب استقلالهم و الانضمام إلى هذه المنظمة. [3]

وربما يتبادر إلى ذهن القارئ للوهلة الأولى، عن سر العلاقة بين هذه المحطات التاريخية العالمية وبين **مجازر 8ماي 1945** التي أقدمت الحكومة الفرنسية على ارتكابها في الجزائر وفي حق الأبرياء من المواطنين العزل، وأنا في اعتقادي أن لتلك الأحداث انعكاسات غير مباشرة على الجزائريين ، وذلك من خلال **بعث روح الحماس** فيهم، وإعادة شحنهم بطاقة جديدة دفعتهم إلى المطالبة بالاستقلال والحرية؛ لأن العامل النفسي يلعب دورا كبيرا **في إيقاظ الروح الجماعية عند الشعوب والأفراد والتي تفضي إلى الاتحاد والمطالبة بالحقوق**

---

[1]- نصر الدين سعيدوني، مرجع سابق،ص ص123،125.

[2]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرة معاصر1936–1945**،ج2 ،ص355،

[3]–بشير بلاح، مرجع سابق، ص459.

وهذا المسار اتبعته حركات التحرر في العالم، وسار عليه الجزائريون **يوم 8 ماي 1945** عندما خرجوا إلى الشوارع رافعين شعارات تندد بالاستعمار وتدعو إلى الحرية.

ثانيا:واقع المجازر ومجرياتها

لقد نظم أنصار حزب الشعب الجزائري بمناسبة **1 ماي 1945م** الذي يصادف عيد العمال، مظاهرات قصد المطالبة بتحرير الزعيم الروحي للحزب مصالي الحاج ، رافعين الأعلام الوطنية واللافتات مكتوب عليها "من أجل إعتاق الشعوب حرروا مصالي" "تحيا الجزائر حرة مستقلة، ولتسقط الامبريالية." [1]

إن المظاهرات التي دعا إليها أنصار حزب الشعب الجزائري، قد وقعت في أغلب التراب الوطني تقريبا وأرسلت مبعوثيها إلى مختلف النواحي،كما أعلنت حالة طوارئ في صفوف الحزب عبر كافة أنحاء الوطن، لتشابهها من ناحية الأهداف والطبيعة، واختلفت من حيث وقوعها من مدينة إلى أخرى. [2]

تميزت الأحداث التي جرت في **سطيف بالعنف،** بعدما تصدت القوات الفرنسية لمظاهرات الجزائريين التي امتدت وانتشرت إلى مدن أخرى مجاورة،حيث ابتدأت هذه المظاهرات بالقرب من الجامع الكبير، اشترك فيها ما بين **7 و8 آلاف شخص،** وكانت الكشافة تتقدم المظاهرات وكانت الهتافات تتعالى **بحياة الجزائر حرة مستقلة،** حتى وصل المتظاهرون إلى وسط المدينة، وهناك تدخل أحد رجال الشرطة وحاول نزع الراية عنوة من الطفل الذي كان

---

[1]- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830–1954**، الجزائر، تر محمد ألمعراجي، منشوراتANE، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2008، ص363.

[2]- بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954م**، الجزائر، دار الشاطبية، تر مسعود حاج مسعود، ط2 ،2012 ،ص138.

يحملها فوقعت اصطدامات أسفرت عن مقتل الطفل الذي كان يحمل الرمز، وعلى إثر ذلك بدأت المجازر الرهيبة في حق الجزائريين. [1]

وفي **جيجل** أيضا خرج المتظاهرين ، رافعين لافتات تدعوا إلى إطلاق سراح الزعيم مصالي الحاج ، **وفي عنابة تجمع المتظاهرون في ساحة السوق** وكانت الكشافة الإسلامية في مقدمة المظاهرات ، **تحمل الراية الوطنية** ، وعند انتباه أحد عناصر الشرطة الفرنسية إلى رفع العلم الوطني أطلق النار بشكل عشوائي فوقع العديد من الجرحى. [2]

كما نظمت اللجنة المركزية المحلية لأحباب البيان والحرية ب**قالمة** مظاهرات، شهدت هي الأخرى رفع لافتات كتب عليها، عاشت الديمقراطية ،فلتسقط الامبريالية ، أطلقوا سراح مصالي، مما أدى إلى الاشتباك مع قوات المحتل ووقعت الفوضى ، وإطلاق النار وتمخض هذا على شهيد جزائري وستة جرحى. [3]

أما في الغرب الجزائري فقد شارك في المظاهرات أهالي **سيدي بلعباس** بحوالي **4000 متظاهر** في مسيرة سلمية انطلقت من وسط المدينة، رفعوا فيها شعارات منها: "الجزائر حرة" "حرروا مصالي الحاج" بينما في مدينة **تلمسان** فقد شارك أكثر من **2000 ألف** شخص في المظاهرات وسط المدينة رددوا من خلالها النشيد الوطني وبعض الشعارات حول الحرية، أما في مدينة مستغانم فعدد الذين خرجوا في المظاهرات **حوالي 800** شخص ، حملوا شعارات باللغة العربية والفرنسية تحوي عبارات الحرية والاستقلال وإطلاق صراح المساجين السياسيين،

---

[1]-أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ج3، ط4 ،1992، ص235.

[2]- عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، الجزائر،دار الهدى للطباعة والنشر، ج1، 2012، ص28.

[3]-محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1951م**، الجزائر، دار الأمة،ترجمة احمد بن البار، ج2، 2012، ص 1008.

كما نظمت منطقة **تيارت** هي الأخرى مظاهرات ضخمة جابت أنحاء المدينة تصدى لها المستوطنين وحاولوا عرقلتها مما أدى إلى تدخل الشرطة الفرنسية والاعتداء على المتظاهرين.[1]

وكان رد فعل المتظاهرين الذين خرجوا في مدينة **سعيدة** قويا جدا، حيث قاموا بحرق مقر البلدية ، وخربوا الخطوط الهاتفية والسكك الحديدية، وعلى الرغم من الطابع الوطني لانتفاضة **8 ماي 1945م** ، التي جرت واقع أحداثها في بعض المناطق ،إلا أنها في الغالب تمركزت في منطقة **سطيف و قالمة وخراطة** التي كان يقطن فيها حوالي **200 ألف مستوطن** أوروبي في حالة عزلة وسط ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف من البربر. [2]

هكذا تحولت المظاهرات التي اندلعت في كامل التراب الوطني إلى أحداث دامية ، مارست خلالها الإدارة الاستعمارية كل أنواع وأشكال العنف، معتمدة في ذلك على قواتها العسكرية والحرس الخاص، وقوات الصاعقة التي تشكلت على أيدي المعمرين ، كما استعان الجيش الفرنسي في قمع هذه المظاهرات بالمشاة والبحرية والطيران؛ إضافة إلى الدرك وقوات الشرطة، واستعمل كذلك كل أنواع التدمير من: قنابل، ودبابات ، وتخريب للمنازل وانتهاك للحرمات، مما أدى إلى تحطيم قرى بشكل كامل، فهدف هذه الأوامر الموجهة القضاء على كل جزائري يظهر في الشارع، والعمل على تفتيش المنازل وتخريبها وذلك بأمر من وزير الطيران وقتها. [3]

رابعا:نتائج المظاهرات

لقد تمخضت مجازر 8 ماي 1945م عن مجموعة من النتائج نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر..

---

[1]- عبد القادر جيلالي بلوفة، **الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية1939–1945 في عمالة وهران**، الجزائر، دار الألمعية للنشر، ط1، 2011، ص128.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط1، ج4،1996، ص102.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945**، مرجع سابق، ص238.

أن الإدارة الاستعمارية تعاملت مع **مظاهرات 8 ماي 1945** بوحشية كبيرة وعدائية لا مثيل لها، حيث قامت بارتكاب إبادة جماعية في حق الأهالي العزل، وقامت بقتل وإضرام النيران ضدهم، وتلك حقيقة المستعمر وطبيعته القائمة على الجرائم الوحشية والخالية من الإنسانية ومن الشفقة. [1]

في **قالمة** أقدمت الإدارة الاستعمارية على ممارسة أبشع أنواع القتل والتعذيب ضد المتظاهرين حيث تم إعدام ما بين **500و700** شاب دون أية رحمة وشفقة، كما أشارت التقارير الفرنسية أنه تم قتل **1500** مسلم جزائري ، وأشارت مصادر أمريكية بأن الخسائر البشرية الأهلية كانت من **35000 إلى 80000**، في حين ذكر المناضلون الجزائريون والمصادر الجزائرية أن عدد الضحايا التي تمخضت عليها **مجازر 8ماي 1945م** قد وصل إلى **45000** شهيد، سقط جراء أعمال العنف والتعذيب من لدن همجية البوليس الفرنسي [2]

انتهاك لمبادئ حقوق الإنسان التي كانت تدعو إليها هي نفسها، والتي كانت مستوحاة من أفكار الثورة الفرنسية، التي رفعت شعار الحرية، والعدالة، والمساواة، وفي هذا الصدد يقول **أحمد توفيق المدني** واصفا ما قام به الاحتلال في ذلك اليوم الرهيب:" **لقد اجتمع على المسلمين في الجهة الممتدة بين سطيف وخراطة و قالمة ، رجال الجند الفرنسيين بين مشاة وطيارين ، وفرق مختصة ورجال البحرية الذين حاصروا كل السواحل، هذا إضافة إلى رجال الجالية الأوروبية الذين تسلحوا واستعدوا لذلك اليوم الأحمر الرهيب**"[3]

الإعتقالات الجماعية والتي استمرت حتى شهر **نوفمبر 1945**م ، فتم إلقاء القبض على **5560** شخصا منهم **3696** من منطقة الشرق الجزائري،و**359** من ناحية الجزائر

1- احمد الخطيب، **الثورة الجزائرية**، لبنان، دار العلم للملايين، ط1، 1970، ص109.

2- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954**، مرجع سابق، ص355.

3- احمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مصر، مكتبة النهضة المصرية، د،ط، 2001، ص 177.

وحدها، و**505** من منطقة وهران ، ولم تكتف الإدارة الاستعمارية بهذه الجرائم فحسب، بل عملت على اعتقال العديد من عناصر الحركة الوطنية الجزائرية، وعلى رأسهم فرحات عباس،الدكتور سعدان،البشير الابراهيمي، وحل حزب أصدقاء البيان والحرية **5 ماي 1945م** ، وتقديم ما لا يقل عن **1500** شخص لمحاكمات صورية مستعجلة. [1]

المعاملات السيئة للمعتقلين السياسيين من طرف إدارة الاحتلال، فهاهو الشيخ البشير الإبراهيمي يصف ما حدث له عندما أدخل السجن العسكري في العاصمة ليلا يوم 27 ماي 1945م، فيذكر أنه تم وضعه في زنزانة ضيقة لوحده مدة سبعين يوما ، وبعد ثلاثة أشهر نقل إلى السجن العسكري في قسنطينة لمحاكمته، وبين التنقل بين هذه السجون ساءت حالته الصحية وبقي كذلك مدة إحدى عشر شهرا، أما فرحات عباس فيذكر هو الأخر ما لقيه من قساوة وسوء معاملة في سجون الاحتلال مثله مثل الشيخ البشير الابراهيمي، فيذكر عباس أنه وجهت له اتهامات المساس بالسيادة الفرنسية داخليا وخارجيا وعلى إثرها تم وضعه في السجن في زنزانة لوحده مدة ستة أشهر كاملة. [2]

إن أهم نتيجة يمكن الخروج بها من هذه المظاهرات والمجازر التي ارتكبتها إدارة الاحتلال في حق الأهالي الجزائريين، **هو تبلور الوعي السياسي واكتماله** ، لدى الشعب الجزائري وإدراكه لحقيقة نوايا السياسة الفرنسية ، وإدراكه التام لما يجري من أحداث داخل الوطن وخارجه كما تولد لديهم القناعة الكاملة بعقم النضال السياسي وبضرورة الانتقال إلى العمل المسلح، وأن مظاهرات 8 ماي 1945 كسرت الخوف الذي كان يعتري الجزائريين من مغبة مجابهة السياسة الفرنسية، مما أعطى حماسا قويا كان له الدور الرئيسي في تفجير ثورة 1954م، كما اقتنعوا أنه لا يمكن الاتكال على الأنظمة العالمية وحكوماتها التي لم تحرك ساكنا جراء هذه المجازر ولم تدن الاستعمار الفرنسي ووحشيته في التعامل مع المتظاهرين.

1- نصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وأفاق**، مرجع سابق، ص134.

2- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945**، مرجع سابق، ص240.

كما كان لمجازر 8 ماي 1945م ، انعكاس ايجابي على الحركة الوطنية ، التي برزت في شكل جديد ابتداء من سنة 1946م ، و عملت على تهيئة الظروف للجماهير وهذا ما أورده " شارل **هنري فافرو**" قائلا" كل الرؤساء الوطنيين الجزائريين متفقون حول هذا الموضوع، وهو أن ثورة نوفمبر 1954م تقررت ساعة أحداث **8 ماي 1945م**" [1]

كما كان لنزول الحلفاء في شمال إفريقيا **يوم 8 نوفمبر 1942م** الأثر البالغ والوقع الكبير على نفوس السياسيين الجزائريين، الذين قرروا رفع مطالبهم الوطنية مقابل الوقوف إلى جانب الحلفاء أمام ألمانيا، مقابل تحقيق استقلالهم واسترجاع سيادتهم [2]

خامسا: الانتخابات والتمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي

تعتبر الانتخابات والدساتير من الآليات الجديدة التي دخلت على المجتمع الجزائري ، تزامنا مع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، ومن خلال احتكاكهم اليومي بالإدارة الاستعمارية من أجل قضاء حاجياتهم بحكم أنهم أصبحوا رعايا فرنسيين تجرى عليهم الأحكام والتشريعات الفرنسية، وبهدف ربطهم بالحياة السياسية وضعت الإدارة الاستعمارية شروط وقواعد للتمثيل النيابي وتسير شؤون الحكم في البلاد، فكانت الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة التي تمكنهم من التمثيل النيابي والمشاركة الانتخابات، كما مثل الدستور المرجعية المطلقة التي تستند إليها الحكومة في وضع التشريعات والقوانين المسيرة لمهام الدولة.

لقد شهدت فترة الأربعينيات من تاريخ الجزائر المستعمرة حركة نضالية مستميتة في سبيل المطالبة بحقوق الجزائريين في تسير أمور بلادهم بأنفسهم ورحيل المستعمر الفرنسي من بلادهم، سواء في ظل القوانين والتشريعات الفرنسية التي أقرتها، أو عن طريق المطالبة ببرلمان وحكومة جزائرية لها دستورها الخاص يكفل حقوق الجزائريين ويضمن لهم عيش كريم في

---

[1]- محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، الجزائر، دار المعاصرة للنشر، ط1، 2009، ص63.

[2]- عبد الله مقلاتي ، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1954**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص172.

بلدهم وبين إخوانهم، فقد نص البيان الشهير وملحقه الذي قدمه فرحات عباس في عام 1943م ، على أنه عند انتهاء الحرب العالمية الثانية تصبح الجزائر دولة لها دستورها الخاص بها، يشكله مجلس تأسيسي جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام والمباشر من طرف جميع سكان الجزائر.[1]

كما كانت اقتراحات الإبراهيمي على لجنة الإصلاحات سنة 1944م قد تضمنت استبدال جميع التشكيلات الاستعمارية الموجودة، بحكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري .[2]

ا/الانتخابات التشريعية الفرنسية الخاصة بتعين المجلس التأسيسي للجمهورية الرابعة.

قرر **فرحات عباس** مباشرة بعد الاعتماد المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التي تقرر إجراؤها **يوم 1946/06/02م** لتعيين المجلس التأسيسي الثاني الذي أعطى فيه للجزائريين ثلاثة عشر مقعدا، حيث لقي هذا القرار معارضة واستنكار من طرف أعضاء حزب الشعب الذين اعتبروا المشاركة في هذه الانتخابات خيانة وتراجع عن المبادئ الوطنية وانحراف عن المسار الذي انتهجه حزب أحباب البيان والحرية سابقا، ورفعوا شعار **من انتخب كفر ، الانتخابات تعني الخيانة الوطنية** [3]. ورغم هذا الرفض للمشاركة في الانتخابات من جانب أنصار حزب الشعب إلا أن فرحات عباس دخل معترك الانتخابات وحصل على 11 مقعدا من جملة 13 مقعدا مخصصة للنواب

1- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق ، ص211.

2- أحمد طالب **الإبراهيمي**، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج2،1997، ص137.

3- عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، الجزائر، دار المعرفة، 2001، ص108.

المسلمين وهكذا انفرد فرحات عباس بإعداد مشروع الإصلاحات الذي سوف يناقش في البرلمان الفرنسي. [1]

وكان الانتصار الذي أحرزه فرحات عباس في هذه الانتخابات هزيمة لأنصار الإدماج الذي تجاوزه الزمن، ولولا عملية التزوير التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية ضد مرشحي الاتحاد لكانت النتائج أكبر.

وتجسيدا للواقع الجديد قدم فرحات عباس مشروعه إلى البرلمان الفرنسي والى مجلس المكتب التأسيسي في 9اوت 1946م، بمشروع دستور **"الجمهورية الجزائرية"** وذلك قبل قرار إصدار دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر من نفس السنة، حيث علق فرحات عباس على هذه المبادرة بـ: **"كنا نريد أن نسبق بالتأسيس إلى نوع من الكومنولث الفرنسي"** [2]

ب/ المشاريع الجزائرية المقدمة على مستوى الجمعية. التأسيسية الثانية

في الجمعية التأسيسية الثانية قدم الجزائريون مشاريع باسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وباسم الاشتراكين، قال فرحات عباس أن سياسة الإدماج بعد هذه الانتخابات قد قضي عليها تماما، فرغم الضغط الإداري والتزوير والتهديدات المتكررة فقد التف حول قائمة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أكثر من **45 ألف صوت** ، أي ما يعادل **72%** من الأصوات المعبر عنها، وبهذا يعتبر فوزا حقيقيا لا غبار عليه يجب المحافظة عليه، وأصبح لزاما عليهم أن يناضلوا من أجل إنجاح برنامجهم في باريس، حتى تكون له الصبغة القانونية والشرعية، وهو أمر صعب للغاية بالنسبة للمناضلين الذين سوف يناضلون في ميدان جديد ومجهول لديهم كما كانت الوسائل المتاحة والمعتمد عليها قليلة ومنعدمة تماما [3]

---

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1 ،1997، ص311.

[2]- فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، الجزائر، منشورات ANPE، تر بو بكر رحال، 2005، ص203.

[3]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1951م**، مرجع سابق، ص ص 1032،1005.

لقد طالب الاشتراكيون من خلال برنامجهم الذي قدمه يوم **29 سبتمبر 1946م** من طرف مجموعتهم التي كانت تضم كل من **عاشور، بورا،دالوني، ورماديي**،بالهيئة الانتخابية الموحدة التي يصوت من خلالها الفرنسيون المسلمون إلى جانب الفرنسيين غير المسلمين وكان هذا الاقتراح المقدم من طرف الاشتراكين يهدف إلى إزالة التميز والطبقية .

وهذا الاقتراح قوبل بالرفض لأن أصوات الفرنسيين من أصول أوروبية قد تغرق في وسط أصوات الفرنسيين المسلمين داخل الجمعية الجزائرية، فتصبح بذلك جمعية مسلمة بالدرجة الأولى ويظهر هذا للجميع أن حكومة فرنسا قدمت للأهالي فرصة تقرير مصير الجزائر

وطرح فرحات عباس مع زملائه من النواب من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مشروع تأسيس الجمهورية الجزائرية تضمن بنودا منها:

المادة الأولى: تنص على أن فرنسا تعترف بالجمهورية الجزائرية وسيادتها وحكومتها وألوانها

المادة الثانية:تصبح الجمهورية الجزائرية عضو في الإتحاد الفرنسي كدولة شريكة،وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين مشتركة تشرف عليها سلطات الإتحاد وتشارك الجزائر في ممارسة هذه السلطات.

المادة الثالثة: تتمتع الجزائر بالسيادة المطلقة في جميع أنحاء القطر، وتشرف على جميع المرافق الداخلية وحتى الشرطة، حيث يمارس هذه السيادة النواب الذين تنتخبهم الأمة الجزائرية بواسطة الاقتراع العام والذين يشكلون البرلمان الجزائري.

المادة الرابعة:يتمتع كل فرنسي بالجزائر بالجنسية الفرنسية، وعليه يتمتع بجميع الحقوق المخولة للمواطن الجزائري[1]

[1] -Chentouf Tayeb. **L'assemblée Algérienne, 20 septembre1947-12avril 1956**. Université de paris, Faculté des lettres et des sciences, 1979, p 25.

بالنسبة للغة فإن المشروع اعتبر في **المادة 7**، كل من اللغة الفرنسية والعربية لغتين رسميتين في الجمهورية الجزائرية، ويكون التدريس العمومي لهما إجباريا وفي متناول الجميع [1]

أما بالنسبة لمشروع الاشتراكين فقد حددوا الجزائر، في كونها وحدة إقليمية من الاتحاد الفرنسي تتمتع بشخصية معنوية ودستور مستقل خاص بها، ومجلس جزائري ينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام ولا يحق للمرأة أن تصوت في هذه الحالة وبهذا يكون مجال الوحدة ضيقا بين الجزائر وفرنسا [2]

لكن هذا الاقتراح المقدم من طرف **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**، قوبل بالرفض من طرف البرلمانيين الفرنسيين الذين صوتوا يوم **5 أكتوبر 1946م** من السنة نفسها على قوانين دعمت سياسة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وذلك من خلال رفض الاتحاد القائم على الاتفاق الحر القائم بين الجزائر وفرنسا، وتكريس صيغة التسيير الإداري الذاتي للبلاد، وإبقائها للهيئة الانتخابية الثانية مع رفع عدد أعضائها على مستوى البرلمان الفرنسي إلى خمسة عشر مقعدا، مع تحديد تمثيل الجزائريين داخل مجلس الجمهورية **بسبعة مقاعد** [3]

لقد أصيب فرحات عباس بخيبة أمل كبيرة بعد مصادقة الشعب الفرنسي على الدستور في **أكتوبر 1946م**، وكان هذا بمثابة الإعلان عن بداية **الجمهورية الفرنسية الرابعة** ، الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، مع المساواة بين المسلمين والأوروبيين ، وأن الأحوال الشخصية لن تكون هي السبب في منع أي مواطن من الحقوق والحريات التي ترتبط بالجنسية الفرنسية، فأبقي هذا الدستور الجديد على القسمين في الانتخابات الدرجة الأولى

---

[1]- فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها،ليل الاستعمار**، مرجع سابق، ص ص 202،205.

[2] -Chentouf Tayeb, Op. Cit, p p. 14,19.

[3]- احمد بن مرسلي، **ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا: 1 نوفمبر 1954–31 ديسمبر 1955م**، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة،2007، ص91.

والدرجة الثانية والتساوي في النيابة،كما أنه لا يحتوي على أدنى إشارة للشخصية الجزائرية ولحقوق المسلمين [1]،وبقيت سياسة الإدماج المسيطرة على الفرنسيين حكومة وشعبا.

إن الملاحظ لهذا الدستور يكتشف للوهلة الأولى أنه مزال يحتفظ بمبادئ الاستعمار الأصلية التي تقوم على العنصرية والتمييز، وفرض القوانين بالقوة، وذلك بفضل المراوغات التي تنتهجها الادارة الاستعمارية في سن قوانينها وأحكامها على الأهالي الجزائريين، وهذا الدستور خير دليل على ذلك، فكيف لا **والمادة 82** من الدستور يوضح وضعية الجزائر في " إن المواطنين الذين لا يجري عليهم القانون الفرنسي في الأحوال الشخصية يحافظون على أحوالهم الشخصية ماداموا لم يعدلوا عنها ، فقانون الأحوال الشخصية لن يكون سببا في حرمان أي مواطن من الحقوق ، والحريات المتعلقة بالجنسية الفرنسية وما يمس بها [2]، لكن في حقيقة الأمر نجد أن خرق هذه القوانين والحقوق بإبقائه على قسمي المجالس الانتخابية، والمساواة في التمثيل بين المسلمين الذين يمثلوا العدد الأكبر في البلاد، وبين الأوربيين الذين هم فئة قليلة يمكن عدها على الأصابع.

لقد لقي **نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** مضايقات أثناء طرحهم لمشاريعهم في المداولات داخل البرلمان الفرنسي، للتعبير عن آرائهم وتوجهاتهم ورغبة منهم في إيصال صوتهم إلى الرأي العام الفرنسي، ففي جلسة 22 أوت 1946م والتي تدخل من خلالها **الدكتور سعدان** كممثل عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، للحديث عن موضوع الوطنية في الجزائر وعن القوانين والحقوق ، فمنع من ذلك عمدا عن طريق الفوضى وإصدار الأصوات بهدف التشويش عليه حتى لا يستطيع أن يوصل فكرته ، حيث قال النائب **سعدان** " **إذا لم تعطينا فرنسا الحقوق الواجب إعطاؤها لنا فإننا سنذهب ، لأننا لا نريد أن نكون سوى رجال أحرار**" كما تدخل زميله في المجلس السيد **فرحات عباس** قائلا " **لقد**

[1]- فرحات عباس، مرجع سابق، ص209.

[2]-مرجع نفسه، ص209.

انتظرنا هذه الفرصة 116 سنة ، لكن نكون هنا لإسماع صوتنا... فالرجاء كونوا كرماء" [1]

لقد دعا كل من **الدكتور سعدان وفرحات عباس** الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي بضرورة ووجوب احترام الأفكار والآراء التي يحملها النواب الجزائريين الذين يمثلون شعب له كيان ووجود ورقعة جغرافية، كما طالبوا البرلمان الفرنسي بضرورة السماع لمشاريعهم التي يحملونها والتي تتضمن حقوق شعبهم المضطهد في أرضه، ولا يجب تجاهلهم والتشويش عليهم بأي شكل من الأشكال بهدف عرقلتهم وإحباطهم.

رغم عملية التزوير التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في الانتخابات التأسيسية الثانية في 2 **جوان 1946**م، ورغم نسبة المقاطعة التي كانت كبيرة، إلا أن فرحات عباس حقق نتائج باهرة ونجاحا كبيرا، وأصبح بذلك يتكلم باسم الجزائريين ويمثلهم، رغم تأثره الكبير بالثقافة والحضارة الفرنسية،حيث أصبح هؤلاء النواب المنتخبون يمثلون نواب الحزب في المجلس التأسيسي الوطني الثاني،وقدموا برنامجهم المتمثل في: إقامة جمهورية مستقلة ذاتيا بحكومتها الخاصة وبرلمانها المنتخب عن طريق التصويت في إطار الارتباط مع فرنسا وعدم الانفصال عنها، لكن هذا لا ينفي جهود الرجل وحزبه في الدفاع عن المصالح الوطنية لشعبه،حيث ذكر فرحات عباس بأن البنود التي حملها هذا الدستور مثبتة وتدعوا كلها إلى التسامح ونبذ التعصب الديني، ثم إن مصالح الجزائر وفرنسا تبقى كلها محترمة ولا يحدث أي انفصال بين الطرفين [2]

ج/ انتخابات البرلمان الفرنسي 10نوفمبر1946م:

بعد رجوع **مصالي الحاج** إلى أرض الوطن يوم 13 أكتوبر 1946م واستقراره في بوزريعة شرع مصالي الحاج في إعادة بعث حزب الشعب من جديد تحت تسمية جديدة باسم الحركة

[1]- عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، مرجع سابق، ص111.

[2]- فرحات عباس، مرجع سابق، ص156.

من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وذلك من خلال الدعوة إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية الجديدة الخاصة بالبرلمان الفرنسي والمقرر عقدها يوم 10 نوفمبر1946م، وعندما انعقد المؤتمر نشب خلاف بين زعيم الحزب مصالي الحاج الذي كان يدعو إلى المشاركة في الانتخابات، وبين حسين لحول والأمين دباغين الذين كانوا يميلون إلى العمل العسكري مما أدى إلى انسحابهما في الأخير، وقدم مصالي لائحة مرشحيه إلى الإدارة الفرنسية.[1]

كما قرر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري رفضه المشاركة في انتخابات **المجلس الوطني الفرنسي** ، ليس لتوجه إيديولوجي ولكن،فقط، ليترك المجال فسيحا أمام الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ، وحتى يتجنب الصراع بين قوتين سياسيتين هدفهما المشترك هو تحرير البلاد من براثين الاستعمار، وبهذا الصدد كتبت جريدة **Egalite**(المساواة) تحت عنوان" **لن يكون هناك تنافس بين مصالي وعباس"** ، ونظرا للاستقبال الذي حضي به مصالي الحاج عند عودته من فرنسا اعتقد أنه الحزب الوحيد الذي لا يهزم والذي يملك العدد الأكبر من الجماهير الشعبية، لذا رفض أن يتشارك مع أي حزب آخر لخوض غمار هذه الانتخابات[2]،كما أرجع فرحات عباس عدم المشاركة في هذه الانتخابات إلى عاملين هما:

أولا: أن مصالي الحاج زعيم حزب الشعب طلب من فرحات عباس الانسحاب تجنبا لتقسيم القوى الوطنية.

ثانيا: أنه تلقى من الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة رسالة طالبه فيها بالوقوف إلى جانب حزب الشعب ومساندته، لأن فرنسا لن تستجيب لأي من مطالبه التي قدمها [3]، وبناء على هذا قرر فرحات عباس هو ورفاقه الانسحاب من هذه الانتخابات وعدم المشاركة فيها تاركين المجال للزعيم مصالي الحاج لخوض غمارها وحده دون منافس وطني له، وهذا الموقف لفرحات عباس حسب اعتقادنا موقف مشرف له ولحزبه، لأنه استطاع أن يفشل مناورات

1- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، مرجع سابق، ص311.

2- العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات اتحاد الكتاب العرب،ج1، 1999، ص114.

3- فرحات عباس، مرجع سابق، ص210.

فرنسا في ضرب الحزبين ببعضهما وإفشالهما حتى تتفرق القوى وتختلف الآراء ويحول ذلك دون تحقيق نتائج مشرفة في الانتخابات وتمثيل الجزائريين أحسن تمثيل، ومن جهة أخرى جنب نفسه الدخول في صراع فردي مع مصالي الحاج وترك الرجل يتقدم إلى الانتخابات ويخوض غمارها رغم حدة الصراع بينهما.

رفضت الإدارة الاستعمارية –كإجراء تعسفي منها– ترشح حزب الشعب في الانتخابات تحت هذا الاسم [1] بدعوى أن هناك أحكام سياسية صدرت ضدهم [2] فاقترح مصالي الحاج اسم جديد لحزبه تحت اسم " **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية"** كغطاء قانوني وشرعي يسمح له أداء نشاطه السياسي وعقد الاجتماعات ، كما يخول له أيضا حق الترشح والترشيح لمختلف المجالس ، إذ استطاع بهذه الواجهة السياسية لحزبه التمكن من إصدار صحيفة تعبر عن مبادئ حزبه الاستقلالية [3]

وهكذا دخل **مصالي الحاج** الانتخابات البرلمانية متيقنا أنه يمثل معظم الشعب، وأن الجماهير الشعبية سوف تصوت لصالح مرشحي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية لكن الإدارة الاستعمارية تيقنت من نجاح الرجل في الانتخابات فسارعت إلى قطع الطريق أمام مرشحيه، وذلك من خلال رفض ترشيح مصالي الحاج بأمر من الحاكم العام،كما رفضت قبول لائحتين من أصل خمس لوائح مقدمة وهي: لائحة عمالة وهران ، ولائحة دائرة سطيف [4]،إلا أن هناك مجموعة صغيرة فقط من المرشحين تم قبولهم لخوض غمار هذه الانتخابات من طرف إدارة الاحتلال، وقد حصل الحزب الجديد لمصالي الحاج على **5**

---

[1]- يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري** 1830-1954، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص28.

[2]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص312.

[3]- سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح آو زمن اليقن**،الجزائر،تر،محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، ط1، 2003، ص ص60،65.

[4]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش،**المقاومة السياسية 1900–1954:الطريق الإصلاحي والطريق الثوري** ،الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص210.

مقاعد في الانتخابات التشريعية، أي ما يعادل **18%** من أصوات الناخبين الذين تقدموا للتصويت يوم الاقتراع

بعد النجاح الذي أحرزه أنصار **مصالي الحاج** في هذه الانتخابات وقع خلاف في حزب مصالي الحاج بين من يؤدي مشاركة هؤلاء النواب الخمسة في جلسات البرلمان الفرنسي وطرح القضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي، وهناك فريق رفض المشاركة في هذه الانتخابات لأنه يخدم مصلحة فرنسا، وهكذا بقي النواب الخمسة في حيرة وترقب وهم:**محمد خيضر، جمال دردور، الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، وأحمد مزغنة،**[1]وعن حزب الشيوعيين كل من : **جماد شريف، مختاري محمد،** وعن جماعة المستقلين **9** نواب وهم:

ابن شنوف، قاضي عبد القادر، بن علي الشريف ، بن تونس عبد الرحمن ، إسماعيل عمر،ابن الطيب محمد، مكي بزغود، غلام الله العربي [2]، وفي الأخير استقر الرأي على مشاركة النواب الخمسة الممثلين للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في جلسات البرلمان الفرنسي، غير أن الأمور أصبحت أكثر تعقيدا بعدما رفض المعارضون فكرة دفع اشتراكات الانتخابات وعدم السماح لقادة الحزب بصرف أمواله.

وبعد عودة **عيمش** من فرنسا في خريف سنة **1946م** قام بحملة مضادة لحزب مصالي الذي اعتبره قد خرج عن مبادئ حزب نجم شمال إفريقيا و يمهد لإنشاء حزب جديد يكون معارضا لفكرة المشاركة في الانتخابات [3].

وبعد انتخابات المجلس الوطني الفرنسي، وما تميزت به من عمليات تزييف وغش وإخلال بالقوانين، تم عقبها تنظيم انتخابات مجلس الجمهورية في **24 و نوفمبر و8 ديسمبر**

1- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص312.

2- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951م**، مرجع سابق، ص ص 1035،1016.

3- عمار بوحوش، مرجع نفسه،ص312.

1946م، حقق خلالها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الفوز بأربعة مقاعد من أصل **7** مقاعد وهم: **سعدان،محداد،شوقي مصطفاوي، بن خليل عبد السلام** [1]

نستنتج من خلال ما سبق إن الوطنيين الجزائريين دخلوا معترك السياسية مبكرا وذلك عندما فشلت مقاومتهم العسكرية ضد المحتل الفرنسي، فاضطرهم ذلك إلى تغيير سياستهم بالمطالبة بحقوقهم المشروعة، ومن تلك الطرق التي انتهجها الوطنيين الجزائريين في استرجاع سيادتهم في المجال السياسي المشاركة في الانتخابات، فاقتحموا أولا الانتخابات في المجالس البلدية والعمالية والمالية، ولعدم رضا الجزائريين بما حققوه في هذه المجالس بسبب سياسة التزوير والغش التي تتبعها الإدارة الاستعمارية، تغيرت نظرتهم ووجهوا أنظارهم صوب البرلمان الفرنسي آملين أن يحققوا المطالب التي لم يستطيعوا تحقيقها عندما كانوا ممثلين في المجالس المحلية، لكن لسوء حظهم فالتجربة البرلمانية كانت فاشلة هي الأخرى ولم تأت أكلها ،بسبب عرقلة المعمرين طريقهم خوفا على مصالحهم من الضياع، وكذلك خوفا على أن ينال النواب الوطنيون في البرلمان الفرنسي أكبر عدد ممكن من المقاعد وتصبح كلمتهم مسموعة عند الرأي العام الفرنسي؛ ولهذا فشلت التجربة البرلمانية والانتخابات التي خاض غمارها الوطنيون الجزائريون بهدف إسماع صوتهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: قانون 20 سبتمبر1947 واهم بنوده:

أولا: التعريف بالقانون: هو عبارة عن مشروع إصلاحي، تقدمت به الحكومة الفرنسية للتصدي للحركة الوطنية ومواجهتها، وامتصاص لغضب الجماهير الجزائرية التي عانت من ظروف اجتماعية و اقتصادية قاسية، خصوصا عمليات السلب والنهب والتجريد التي انتهجتها الادارة الاستعمارية لخيرات الجزائر وتصديرها إلى أوروبا، ناهيك عن الوضع الصحي المتدني وانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة التي راح ضحيتها عدد معتبر من الجزائريين الأبرياء خاصة بعد مجازر **8 ماي 1945م** الرهيبة، وقد عرف القانون بعدة تسميات منها:**القانون**

---

[1]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1951م**، مرجع سابق، ص ص 1036،1016.

الأساسي ، أو **دستور الجزائر**، كما أطلقت عليه الإدارة الاستعمارية أيضا تسمية **إصلاح 1947م**، بالإضافة إلى **القانون العضوي** أو **البرنامج الإصلاحي** [1] ، كما ذكر في الجريدة الرسمية الفرنسية **القانون العضوي الجزائر(الدستور)1853/47 20 سبتمبر 1947م** [2]

جاء هذا القانون في عهد رئيس الجمهورية **اوريال**،(Auriol X.)، ورئيس الحكومة (paul Ramadier)، والحاكم العام للجزائر ايف شتانيو (chatagnaux)، الذي استبدل فيما بعد بالحاكم العام **مارسال ايدموند نايجلان** (Naigelen) الذي عرف بتزويره للانتخابات وعرقلة مرشحي الحركة الوطنية [3]، وقد صدر هذا القانون تحت رقم 1853-47 ونوقش بشكل مطول في المجلس الوطني الفرنسي تمهيدا للإصلاحات قادمة [4]

وفي **20 سبتمبر 1947م** وافق البرلمان الفرنسي على القانون الجديد المنظم للجزائر وعلى الإصلاحات السياسية التي أقرها [5]، بعد أن وضع القانون من قبل النواب الشيوعيين الجزائريين : **حماد عبد الرحمن الشريف،أليس سيبورتيش،مختار محمد وبيار فابي 13 مارس 1947م** [6]

ثانيا/أسباب صدور القانون:

لقد اختلفت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى صدور هذا القانون والتي نذكر أهمها:

---

[1]- عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية**، الجزائر، دار هومة، ج1، 2012، ص ص224،825.

[2] -**Journal officiel DE la République Française**, Dimanche 21 Septembre 1947, N 223, p. 9470.

[3]- طاعة سعد، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956**، الجزائر، دار كوكب العلوم، ط1، 2012، ص49.

[4] -**J**.O.R.F. Op. Cit, p. 9470.

[5]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص313.

[6]- يحي بوعزيز، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912-1948، الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية**، الجزائر، دار البصائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2009، ص6.

من بين أهم الأسباب التي أدت إلى صدور قانون **20 سبتمبر 1947م** ، ما ارتكبته الإدارة الاستعمارية في حق الأهالي الجزائريين من مجاز يوم 8 ماي 1945م في مختلف ولايات الوطن وخاصة سطيف خراطة و قالمة، والتي راح ضحيتها45 ألف شهيد ، ومن هنا جاء هذا القانون بهدف تغطية جرائمها وتخفيفا لوطأتها و بالتالي امتصاص غضب الشعب الجزائري .

-الوضعية الصحية التي كان يعاني منها الجزائريين في القرى والأرياف، لما تعرضوا له من أنواع السلب والنهب من طرف الكولون الحاقدين عليهم، خصوصا الفلاحين في القرى الذين أصبحوا أكبر المتضررين من عمليات السلب واغتصاب أراضيهم بالقوة وإعطائها للكولون دون مقابل،حيث أرادت فرنسا من خلال طرحها لهذا القانون أنه سوف تقوم بإصلاحات من شانها أن تحسن من وضع الفلاحين على أساس العدل والمساواة [1]

- الخناق المفروض على الحركة الوطنية الجزائرية خاصة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وهذا يظهر جليا عقب الحرب العالمية الثانية وما أعقبه من اعتقالات وسجن لبعض زعماء وممثلي الحركة الوطنية، وحل أحزابهم وتعليق نشاط صحفهم التي كانت تعبر عن توجهاتهم وآرائهم، وذلك كله سياسة اتبعتها الادارة الاستعمارية تهدف من ورائها إلى تخويف أنصار الحركة الوطنية حتى يتخلوا عن مناصرة القضية الوطنية ودعم الأحزاب التي تمثلهم [2]

- نمو الروح الوطنية الجزائرية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من مجازر في الشعب الجزائري،مما جعل المستعمرات الفرنسية على غرار الجزائر تطالب بحقها في الاستقلال وتقرير مصيرها بنفسها، هذا الوعي والشعور المتزايد أثار مخاوف فرنسا مما جعلها تتجه إلى إيجاد سياسة جديدة تمكنها من الاحتفاظ بالمستعمرة بأي وجه كان.

---

[1]- طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص 51،52.

[2]- سليمان قريري، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية 1940-1954**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، 2010 -2011، ص205.

– إصرار فرنسا على ربط اقتصاد الجزائر باقتصادها ربطا أبديا ، حتى يتسنى لها بعد ذلك استغلال خيرات الجزائر وثرواتها بصورة دائمة، وتمكين الكولون من ذلك وإشراكه في تلك العملية التي تسمح لهم بابتلاع الجزائر.

– فشل فرنسا الذريع في حروبها الخارجية مما أضعفها سياسيا وعسكريا و أرغمها على إتباع طريق الهدنة في التعامل مع مستعمراتها خاصة الجزائر، التي وجدت فرنسا نفسها أمام ضغط الحركة الوطنية وتواصل روح النضال، هذا كله جعلها مجبرة على اتخاذ وإتباع سياسية جديدة إزاء هذه الأوضاع، وخاصة وأنها لا تملك قادة بارزين يستطيعون خوض غمار حرب جديدة وبقوة واستعداد جديدين [1]

حاولت فرنسا من خلال هذا القانون خلق نموذج جديد لتمثيل الجزائريين في الهيئات الرسمية الانتخابية ولكن وفقط الشروط التي سطرتها الادارة الاستعمارية [2]، وهكذا بقي هذا القانون في هيكله يشبه إلى حد كبير **إصلاحات 1919م** ، ومشروع بلوم فيوليت و أمرية 7 مارس 1944م الإصلاحية التي فشلت فشلا ذريعا ولم تتوصل إلى حل يرضي الأهالي الجزائريين ويعطي لهم حقوقهم في ظل معارضة الكولون لكل إصلاح من شأنه أن يحسن حالة الجزائريين [3]

ثالثا/مناقشة القانون:

لقد استقر رأي الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي على تحديد القانون الأساسي الخاص الذي ينظم الجزائر، فسارعت كل من الأحزاب الفرنسية والجزائرية، على مختلف تشكيلاتها لتقديم مشاريعها إلى المجلس الوطني الفرنسي، وأمام هذه المشاريع المختلفة التي وضع من خلالها كل تيار وكل حزب سياسي نظرته المستقبلية لوضعية الجزائر الجديدة بالنسبة للحكومة

[1]- عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص346.

[2]- مرجع نفسه، ص 346.

[3]- طاعة سعد، مرجع سابق، ص52.

الفرنسية [1] وجد المجلس الوطني الفرنسي نفسه أمام أربعة مشاريع مقدمة للنقاش، وكان من مميزات وخصائص المشروع الحكومي: أن تكون الجزائر عبارة عن مجموعة من المقاطعات تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وأن يكون هناك والي عام يمثل السلطة التنفيذية ومجلس جزائري يعبر عن انشغالات الجزائريين واهتماماتهم،أما المشروع الشيوعي المقدم فكان يهدف إلى جعل الجزائر مشاركا له مجلس يتكون 120 نائبا يتمتعون بحق التشريع ، كما اقترح الاشتراكيون مجلس جزائري يضم 120 نائبا تنتخب عليهم هيئتان انتخابيتان بصورة مؤقتة وتعيين وزير للجزائر يكون مسؤول أمام الحكومة وتقره بالجزائر، كما يكون أيضا من اختصاصات هذا المجلس المصادقة على الميزانية الخاصة بالجزائر، وفي ذات السياق قدم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مشروعا مطابقا [2]

كما قام أعضاء الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية بعرض وجهات نظر القومين الجزائريين أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، وأكدوا على مطالب حركتهم وذلك بتأسيس جمعية جزائرية ذات سيادة تنتخب عن طريق الاقتراع العام ، وقد سارت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بعد الحرب في إطار تحقيق برنامجها الاستقلالي الثوري من خلال الاعتماد على الكفاح بكل وسائله وأشكاله ورفض القانون جملة وتفصيلا لأنه لا يعط السيادة المطلقة للشعب، حيث كان مصالي الحاج دائم الرفض لفكرة الوحدة الفرنسية التي لا تقر بمبدأ السيادة المطلقة للجزائر، ولهذا السبب كان مصالي الحاج يهاجم كل من يدعو الى فكرة الوحدة مع فرنسا وخاصة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان يؤمن دائما بالجزائر في الإطار الفرنسي.[3]

كما انتقد العضو القيادي في حركة الانتصار من أجل انتصار الحريات الديمقراطية **أحمد مزغنة** خلال مناقشة السياسية الزراعية التي كان يتبعها المستوطنون، وبين الظروف الاقتصادية

---

[1]- محمد الشريف بن دالي حسن، **تخليص التاريخ من الاستعمار**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2013، ص 125.

[2]- شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، تونس، دار التونسية للنشر، تر المنجي سليم وآخرون، 1976، ص347

[3]- عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، الجزائر، دار الأمة، 2013، ص175.

والاجتماعية الصعبة التي يمر بها الجزائريين منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م،كما بين كذلك النائب **بوقدام** بشاعة السياسة الاستعمارية خصوصا في الجانبين الدين الإسلامي واللغة العربية كونهما أهم مقومات الأمة الجزائرية التي ترتبط بهما ارتباطا وثيقا،كما هاجم **محمد الأمين دباغين** سياسة خنق الحريات التي تتبعها الادارة الاستعمارية ، وطالب أيضا بتكوين برلماني جزائري تأسيسي وبحكم ذاتي كامل للجزائر[1]

لكن الإدارة الاستعمارية تصدت إلى مثل هذه الأفكار والتوجهات خصوصا تلك الأفكار والمبادئ التي تبنتها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، التي وصفتها الادارة الاستعمارية بالنزعة الانفصالية للحركة، وذكرت بأن الجزائر هي فرنسا ورفضت أي فكر أو قانون من شأنه أن يسمح باستقلال الجزائر [2]

وهكذا تم التصويت على القانون ب **325 صوتا مقابل 86** صوتا وامتنع عن التصويت **163 نائبا** شيوعيا رافضا للقانون الخاص بالجزائر وذلك يوم **27 أوت 1947م**، إلا أنه في الأخير تم الموافقة على المشروع والتصويت عليه وتمريره دون موافقة النواب المسلمون [3]حيث خلص المشروع إلى إنشاء مجلس مكلف بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر، بالتنسيق مع الحاكم العام في الجزائر [4]

إن المتأمل في هذا القانون الأساسي الذي صاغته السلطات الاستعمارية ، ما هو إلا حبر على ورق ، كون هذا القانون لم تكن لديه نية صادقة لإصلاح أوضاع الجزائريين التي طالب بها النواب في العديد من المرات أثناء تدخلاتهم في المجلس الفرنسي بإصلاحها في أسرع وقت ممكن ، كما أن الحكومة الفرنسية قد تلاعبت بالمصطلحات ولم تستخدمها في محلها

1- بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص165.

2- مرجع نفسه، ص175.

3- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951م** مرجع سابق، ص 1094.

4- هدى معزوز، **الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية183-1962**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ع11، 2005، ص195.

لأن القانون لا يطابق ما أسمته فرنسا بالدستور فالذي لم تستخدمه يبقى كما هو متعارف عليه لأي دولة ، فالدستور في مفهومه الجوهري هو الذي يقوم بتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد من أجل ضمان العدالة والحريات الأساسية ، كما أنه أيضا مجموعة من القواعد والنظم التي تكفل إقامة دولة تراعى فيها حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، هذه هي روح الدستور الذي أقرتها المعاجم والكتب،لكن ما رفعته الحكومة الفرنسية ووضعت تسميته تحت شعار دستور الجزائر شيء آخر ولا ينطبق مع هذا التعريف تماما ،حيث كان هدف الدستور الذي رفعته فرنسا هو تظليل الشعب الجزائري ، وأن هدفه الأساسي هو إبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا وعدم السماح لها بحكم ذاتي مستقل يكفل لها تسيير شؤونها بنفسها كدولة ذات سيادة ، وأن تبقى فرنسا هي من تسيير أمور الجزائر عن طريق حكامها العامين الذين تعينهم من فترة إلى أخرى.

رابعا:بنوده:

لقد احتوى قانون **20 سبتمبر 1947م** الذي أقرته الحكومة الفرنسية وصادقت عليه **12** فصلا وتضمنت هذه الفصول في محتواها **60 مادة** ، حيث تناول **الفصل الأول** منها النظام السياسي أما **الفصل الثاني**: فتمحور حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، في حين خص **الفصل الثالث** للمجلس الجزائري . أما **الرابع** فقد كان حول النظام التشريعي وتضمن **الفصل الخامس** الميزانية ،**والفصل السادس** كان حول الحكومة الجزائرية و**السابع** حول السلطات القضائية في الجزائر،وتكلم **الفصل الثامن** حول تمثيل فرنسا في الجزائر **والتاسع** النظام الإداري و**العاشر** حول الهيئات المحلية ، أما الفصلين **الآخرين** الحادي عشر والثاني عشر فقد تحدثا عن أنظمة مختلفة وانتقالية[1]

[1] -J.O.R.F, Op. Cit, p p. 9470,9474.

الفصل الأول: في النظام السياسي وتضمن ما يلي:

المادة1الجزائر عبارة عن مجموعة من المقاطعات في دائرة الاتحاد الفرنسي تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي والإداري، وبنظام خاص يعينه القانون الحالي [1]

وأن مسلمي الجزائر هم فرنسيون بغض النظر عن جنسهم ودينهم لكنهم مواطنون من الدرجة الثانية[2]

المادة2 تقرر أن تكون الجمهورية الجزائرية عضو في الاتحاد الفرنسي مع الإشراف المشترك على الخارجية والدفاع الوطني.

المادة3 تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة على كامل التراب الوطني، وتشرف على جميع الشؤون الداخلية البرلمان ونواب يتم اختيارهم عن طريق الاقتراع العام والمباشر، وهذا ضمن الاتحاد الفرنسي دائما [3]

الفصل الثاني: في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المادة4 تتمتع النساء المسلمات بحق الانتخاب بقرار من المجلس الجزائري في الشروط المنصوص عليها في المادتين 14 و15 من القانون الجاري.

المادة5 الحاكم العام يمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر وهو مسؤول أمام الحكومة الفرنسية باستثناء الاستثناءات المنصوص عليها في هذا القانون، فهو يحفظ الحريات في البلاد.

المادة6 يتم تأسيس جمعية جزائرية من شانها تسير مصالح الجزائر بالاتفاق مع الوالي العام .

---

[1] -J.O.R.F, Op. Cit, p p. 9470,9474.

[2]- عبد الرحمن بن محمد الجيلاني، **تاريخ الجزائر العام**، الجزائر، دار الأمة ،ج5، 2014، ص240.

[3]- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص355.

المادة7 يؤسس مجلس حكومة مع الوالي العام مهمته الصهر علة مقررات الجمعية، ويتكون هذا المجلس من 6أعضاء: مستشاري الحكومة اثنان يعينان من طرف الوالي العام،واثنان ينتخبان من طرف الجمعية [1]

المادة8 الحرية الدينية مضمونة لجميع المواطنين، أما إدارة البنايات الدينية وأموالها بما فيها الوقف والاحباس تكون تحت تصرف لمجالس لكل دين كما يضمن قرار مبدأ فصل الشعائر الدنية عن السلطات العامة، حيث يتضمن القانون في مجمله فصل الدين عن الدولة.

المادة9 يتمتع الجزائريون بأحوالهم الشخصية ما داموا لم يتخلوا عنها بحرية أنفسهم ومحض إرادتهم، ولا يمكن لهذه الأحوال الشخصية في أي حال من الأحوال أن تكون سبب في رفض تحديد استعمالهم لحقوقهم وحرياتهم للمواطنة.

المادة10 اللغة العربية واللغة الفرنسية معترف بها كلغتين رسميتين بنفس الحقوق على قدر المساواة وعلى جميع الدرجات وفي جميع المدارس التعليمة العامة [2] .

الفصل الثالث: حول المجلس الجزائري.

المادة11 يتألف المجلس الجزائري من مواطنين جزائريين يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري المباشر لمدة أربع سنوات وهو يتألف من 120 عضوا.

المادة12 ينقسم الهيكل الانتخابي إلى هيئتين انتخابيتين مختلفتين ،وينتخب المجلس الجزائري على قائمة مع تمثيل متناسب وبالاستفادة من الأصوات الباقية على درجة القطر الجزائري.

المادة13 يتألف المجلس الجزائري بصفة انتقالية من 60 ممثلا للهيئة الأولى التي يمثلها الأوروبيون و60 ممثلا للهيئة الثانية التي يمثلها السكان المسلمين [3] على مستوى القطر

[1] -J.O.R.F, Op. Cit, p 9470.

[2]- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص358.

[3] -J.O.R.F, Ibid, p. 9472.

الجزائري، وهذا ليس عدلا فقد سوت الحكومة الفرنسية بين الأغلبية من الجزائريين وأقلية قليلة من الأوروبيين.

المادة14 حددت هذه المادة السن القانونية للانتخابات بالنسبة للجزائريين والجزائريات 23 سنة على الأقل .

المادة15ذكرت هذه المادة كيفية الانتخابات وتركيبة الهيئة الانتخابية في المجلس الجزائري والقانون الذي يضبطها.

المادة16 للمجلس الجزائري وحده الحق في الحكم على أحقية انتخاب أعضائه، كما له الحق أيضا في قبول استقالتهم

المادة17للمجلس الجزائري الحق أن يعقد دورة في السنة الخميس الثاني من شهر جانفي ولا يتعدى مجموع المدة الكاملة لانقطاع الجلسة أربعة أشهر.

المادة18 تكون جلسات المجلس الجزائري التي يعقدها علانية وعامة مع هذه المداخلات والمناقشات في الجريدة الرسمية الجزائرية. [1]

المادة19 تتعلق بصفة وشخص النائب من حصانة وراتب شهري خاص به وهذا كله يكفله المجلس الجزائري. [2]

المادة20 يجتمع المجلس الجزائري حسب الامتيازات التي خولها له قانون رقم 2385.46 المؤرخ في 27 أكتوبر 1946م، المادة 6 في الفقرة 5 فيما يخص انتخاب ممثلي الجزائر في الاتحاد الفرنسي [3].

---

[1]- يحي بوعزيز ، يحي بوعزيز ، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912–1948، الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية**، مرجع سابق، ص36.

[2]- عبد الرحمان بن العقون بن ابراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج3، ص46

[3]- يحي بوعزيز، مرجع نفسه، ص36.

المادة22 للمجلس الجزائري الحق في انتخاب مكتبه كل عام، وذلك عند ابتداء الجلسة بصورة متناسبة [1].

الفصل الرابع في النظام التشريعي.

المادة23 للمجلس الجزائري السلطة الواسعة في التصرف في السلطة التشريعية و في جميع المسائل الداخلية التي تخص الجزائر.

المادة24 توضع جميع مشاريع واقتراحات القوانين على طاولة المجلس الجزائري.

المادة25 يعكف المجلس الجزائري على دراسات المشاريع والاقتراحات المقدمة إليه عن طريق لجان خاصة .

المادة26 يقوم المجلس الجزائري بالبحث عن كيفية تطبيق القوانين في الجزائر التي أصدرها المجلس الوطني الفرنسي، ويبطل إصدار المراسيم كمادة تشريعية.

المادة27 تطبق بملأ الحق القوانين الفرنسية التي تضمن الحريات الدستورية.

المادة28 تعلن القوانين التي صوت عليها المجلس الجزائري واقرها من طرف رئيس الاتحاد الفرنسي، وبعد ذلك تسلم عن طريق رئيس المجلس الجزائري إلى رئيس الحكومة الجزائرية الذي يحولها بدوره إلى رئيس الاتحاد الفرنسي في مدة أقصاها خمسة أيام فقط.

المادة29 يبطل المجلس المالي الذي تأسس بتاريخ و أمر 15 سبتمبر 1945م بملء الحق في اليوم الذي يبدأ فيه عمل المجلس الجزائري المقرر في القانون الحالي [2]

الفصل الخامس: في الميزانية الجزائرية.

المادة30 يقر المجلس الجزائري الميزانية ويصوت عليها ويراقب تطبيقها .

---

[1]- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص36.

[2]- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص362.

المادة31 يراقب المجلس الجزائري استعمال جميع الديون التي تقدمها الجمهورية الجزائرية الفرنسية للجزائر، خصوصا القروض والتسبيقات المالية للتجهيز الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

المادة32 يقرر المجلس الجزائري الصيغة الجديدة للقانون المالي الذي سيطبق على الجزائر لاسيما الجباية والمكوس.

المادة33 تصبح ميزانية الأراضي الجنوبية تابعة لميزانية الجزائر عند مفعول هذا القانون [1].

الفصل السادس:في الحكومة الجزائرية.

المادة34 ينتخب المجلس الجزائري رئيس الوزراء بالتصويت وبأكثرية أعضاء المجلس المطلقة ورئيس الوزراء يختاره وزراءه [2].

المادة35 يتألف المجلس الجزائري بصفة انتقالية بعدد متساوي من الجزائريين أو الجزائريات ممثلين عن الهيئة الانتخابية الأولى والثانية.

المادة36 تضمن الحكومة الجزائرية تطبيق القوانين بصفة مشتركة

المادة37 يعين رئيس مجلس الوزراء الاستخدام لكل الوظائف المدنية بتفويض من الوزير ذو الصلاحية [3].

المادة38 تتكفل الحكومة الجزائر على إقرار مبدأ السلمي الداخلي في الجزائر وتكون بذلك جميع قوات البوليس تحت تصرفها.

---

[1] -J.O.R.F,Op. Cit, p. 9474.

[2]- عبد الرحمن بن العقون بن ابراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج3، مرجع سابق، ص48.

[3]- يحي بوعزيز، يحي بوعزيز، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص39.

المادة39 الوزراء مسؤول أمام المجلس الجزائري عن سياسة الحكومة العامة، وسؤول كذلك بصفة فريدة على أعمالهم الشخصية.

الفصل السابع: في السلطات القضائية.

المادة40 يحدد المجلس الجزائري تأليف واختصاص هيئة عليا للقضاء وتضم هذه الهيئة قسمين هما:قسم للقضاء المدني وقسم للقضاء الإسلامي.

المادة41 تشكل هيئة من معلمي المذاهب الإسلامية الأربعة وتقدم للمجلس الجزائري مشروع توحيد وتشريع العدل الإسلامي في جميع أنحاء التراب الجزائري.

المادة42 إذا كان بالدعوة المنوطة لإدارة الاحباس أو بالأحوال الشخصية أحد الطرفين غير مسلم فإن هذه الدعوة تكون خارج اختصاص المحاكم المدنية [1]

الفصل الثامن: في ممثل الجمهورية الفرنسية.

المادة43 تعين الحكومة الفرنسية ممثلا لها لدى الحكومة الجزائرية.

المادة44 ممثل الجمهورية الفرنسية لدى الحكومة الجزائرية، هو ممثل لمصالح الاتحاد العام الفرنسي في الجزائر،يقوم بحضور مداولات مجلس الوزراء وأعمال المجلس الجزائري،كما يسهر حلى احترام الحريات الدستورية. [2]

الفصل التاسع: في النظام الإداري.

المادة45 يبطل لقب ووظائف الوالي، وتبطل إدارة الولاية العامة.

المادة46 الموظفون وأعوان الدولة الذين أشرفت على وضعهم فرنسا تحت تصرف الجزائر في سبيل خدمتها ، يكونون مراقبين من طرف الوزير دو الصلاحية من الحكومة الجزائرية.

---

[1]- يحي بوعزيز، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص 39-40.

[2] -J.O.R.F,Op. Cit, p. 9470

المادة47 تأسيس مدرسة للإدارة في الجزائر لتخريج موظفين في الجانب الإداري.

الفصل العاشر: في البيئات والمجتمعات المحلية.

المادة48 المجتمعات المحلية تنضوي تحتها :الأحواز، القرى، الدواوير، النواحي والمدن.

المادة49 الحدود والاتساع والتجمع العرضي يحدده القانون [1]

المادة50 ألغت نظام الحكم العسكري الذي يسيطر على مناطق الجنوب.

المادة51 تضمنت هذه المادة استقلالية الديانة الإسلامية عن الدولة مثل بقية الأديان [2]

المادة52 يكون نواب البلدية والجماعة مناسبا ومساويا لكل قسم انتخابي ويكون لكل هيئة انتخابية ممثل واحد على الأقل.

المادة53 تتألف المجالس العامة بصفة انتقالية للعدد من النواب متساوي بين ممثلي كل هيئة انتخابية[3].

المادة54 سلطة المجالس البلدية المقررة في قانون 51 مدتها، انتخابها، نظامها، تركيبها، يحددها القانون.

المادة55 تنفيذ قرارات المجالس المنتخبة البلدية، العامة، الجماعة، تسند إلى رئيس المجلس [4]

المادة56 استقلالية العقيدة الإسلامية عن الدولة بنفس القدر مع الديانات الأخرى بموجب **قانون 9 ديسمبر1905 ومرسوم 27 سبتمبر 1907م**،على أن يطبق ذلك على إدارة أملاك الحبوس ، ولا تكون محل تنفيذ إلا وفق الشروط المحددة في المادتين **15 و16** من القانون الجاري.

---

[1]- يحي بوعزيز، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص 39-40.

[2] -J.O.R.F. Op. Cit, p. 9470.

[3]- عبد الكامل جوية، **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954**، الجزائر،دار الواحة، 2012، ص ص 158-159.

[4]- طاعة سعد، مرجع سابق، ص57.

الفصل الحادي عشر: حول أنظمة مختلفة.

المادة57 اللغة العربية واللغة الفرنسية معترف بها كلغتين رسميتين على قدم المساواة وفي جميع المدارس التعليمية [1]

الفصل الثاني عشر، ويتضمن أنظمة انتقالية.

المادة58 ينتخب المجلس الجزائري مرة واحدة خلال أربعة أشهر على الأكثر من يوم إعلان القانون الجاري، يجتمع المجلس الجزائري يوم الخميس الثالث الذي يأتي من بعد الانتخابات العامة المذكرة ابتداء في بداية هذه المادة.

المادة59 سلطة المجالس الناشئة من المادة **51**، وكيفية انتخاب واحدة منها ووضعية المواد **53،52،35،22،13**،12،لا يمكن تعديلها إلا بعد مرور خمس سنوات على القانون الحالي وبعد مرور فترة الخمس سنوات يمكن بعدها إضافة تعديل أو حذف بعض الأنظمة المذكورة لكن وفق شروط يضعها نظام قانوني [2].

المادة60 تصبح المواد من **1** إلى غاية المادة **15** من هذا القانون سارية المفعول ونافذة عند إعلان القانون الحالي،كما تصبح المواد **16** إلى **35** و كذلك **57** من القانون الجاري نافذة عند ابتداء المجلس الجزائري في العمل،ويبدأ في تنفيذ المواد **48** إلى **56** من القانون الجاري عند إعلان القانون المذكور في المادة **49**.أما فيما يخص باقي المواد فستنفذ عند انتخاب رئيس مجلس الوزراء الجزائري [3].

---

[1] -J.O.R.F,Op. Cit, p. 9474.

[2]- يحي بوعزيز، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 43.

[3]- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص368.

خامسا:تحليل محتوى القانون

رغم اعتبار القانون المزعوم الذي جاءت به الحكومة الفرنسية في **20سبتمبر 1947م** تضمن بعض البنود التي تهدف إلى تحسين أوضاع الجزائريين وذلك للاستجابة لبعض مطالبهم العريقة التي قدموها منذ فترات مختلفة، إلا انه كان يسعى إلى ربط الجزائر بفرنسا ودمجها كليا في المجتمع الفرنسي وحضارته، وذلك من خلال المواد التي أقرها القانون الخاص بالجزائر والتي كانت في مجلها تصب في مصلحة الادارة الاستعمارية، وعلى الرغم أن شكل القانون الخارجي يوحي للقارئ ترقية المجتمع الجزائري وإعطائه حقوقه ،لكن مضمونه عكس ظاهره تماما لأنه يسعى إلى تجسيد فكرة ربط الجزائر بفرنسا لا غير [1].

كما وضع هذا القانون الجديد أمام الجزائريين كل أنواع الحواجز والعقبات وانطوى في مجمله على نقائص بارزة للعيان مما تجعله قانونا غير صالح ولا يكرس للعدل والمساواة، ومن بين أهم تلك النقائص والعيوب التي اعترت هذا القانون نذكر ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- نص على تبعية الجزائر لفرنسا، وأنها جزء لا يتجزأ منها، وهنا الحكومة الفرنسية تنفي قطعا الاعتراف بشخصية الشعب الجزائري المتميزة.
- عمل على تقزيم وتصغير دور الجزائريين في تسيير أمور بلادهم بأنفسهم ، وسلط عليهم بالمقابل حكما فرنسا يتمتع بصلاحيات واسعة جدا مما أرهق كاهل الجزائريين وضاق ذرعا بهذا النظام الاستعماري الخبيث.
- عمل على تغليب العنصر الأوربي داخل المجلس الجزائري، ولم يمنح للجزائريين الذين كانوا يمثلون السواد الأعظم أي حوالي **8 ملايين** نسمة سوى **50%** من المقاعد، أي ساواهم بالمستوطنين الدخلاء على البلاد الذين كان عددهم حوالي**900.000** مستوطن، فعمل

[1]- يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**، الجزائر، عالم المعرفة، 2009، ص ص123-124.

هذا القانون على المساواة بين الأغلبية المسلمة والأقلية الأوروبية المستوطنة، وهذا فضلا على انتخاب الطرفين في مجموعتين منفصلتين، وهذا يعتبر مسخ ومسح كامل لقيم الديمقراطية التي ترفعها فرنسا في كل مناسبة تلفيقا وادعاء.

- لقد جعل موضوع إزالة البلديات المختلطة عن المناطق الشمالية، والحكم العسكري عن الجنوب، بمزيد من التعقيدات والغموض، لذلك لم يريا النور إلى قيام الثورة وما بعدها.
- عملت الادارة الاستعمارية على عرقلة تطبيق المادة **56** من القانون الخاص التي تنص على استقلالية الديانة الإسلامية عن الدولة، بتدابير خاصة مما أجل ذلك إلى غاية سنة **1954** وما بعدها[1].

-لم تسلم **المادة 57** هي الأخرى من الغموض والتي تنص على رسمية اللغة العربية، وبقيت حبر على ورق أمام السياسة الاستعمارية التي حالت دون تطبيق ذلك.

-والشيء المؤسف عمليات التزوير الممنهج التي اتبعتها الادارة الاستعمارية للإقصاء ممثلي الهيئة الثاني في انتخابات المجلس الجزائري والمجالس الأخرى [2].

لقد تضمنت **المادة الأولى** من هذا القانون أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا تتمتع بالشخصية المدنية، لكن المتمعن في هذا القانون يجد للوهلة الأولى أن هذا القانون لا يعترف بالشخصية الجزائرية ولا يعترف بالجزائر كدولة مستقلة لها سيادتها وحدودها، وهذا ما لم تقبله الحركة الوطنية الجزائر التي كانت تسعى إلى مبدأ الاستقلال [3] .

---

[1]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م**، مرجع سابق، ص ص 468-469.

[2]- مرجع نفسه، ص469.

[3]- **احمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، الجزائر، منشورات الذكرى الأربعين، د.ط، 2002، ص310.

أما المادة الثانية من هذا القانون الأساسي المنظم للجزائر فهي لا تعترف بسيادة الجزائر بل إلحاقها كمستعمرة تابعة للمترو بول، رغم مطالبة الفيدراليين بإعطاء الحرية الشخصية والذاتية للجزائر [1].

المادة الرابعة التي اعترفت بحق المرأة في المشاركة في الانتخاب، وهذا غرضه قطع الطريق على مرشحي الحركة الوطنية خوفا من ازدياد عددهم في البرلمان الفرنسي [2] .

المادة11 التي نصت على أن المجلس الجزائري يكون مناصفة بين الجزائريين والأوروبيين أي 60ممثلا من الهيئة الأولى التي يمثلها الاوروبين و60 ممثلا عن الهيئة الثانية التي يمثلها الجزائريين أي بمجموع 120 نائب، وهذا غير عادل فكيف للإدارة الاستعمارية أن تقارن وتساوي بين أقلية لا تزيد عن **80** ألف أوربي في الجزائر، وبين أغلبية السكان الجزائريين الذين يمثلون **9** ملايين جزائري. [3]، كما عملت أيضا على الإبقاء على الحاكم العام المسؤول على أعماله أمام الحكومة الفرنسية [4].

ومن هنا ومن خلال ما سبق نستنتج أن القانون الأساسي الذي سنته الإدارة الاستعمارية في **20 سبتمبر1947** ما هو إلا حبر على ورق ، وأن الإدارة الاستعمارية لم يكن لديها يوما نية تقديم إصلاحات من شانها أن تحسن من وضع الجزائريين، لأن هذه المواد لم تطبق على أرض الواقع بل بقيت مرسومة على صفحات القانون المزعوم فقط،وخير دليل على مزاعم الحكومة الفرنسية وافترائها على الشعب الجزائري ما تضمنته المادة الثانية التي كان

1- طاعة سعد، مرجع سابق، ص59.

2- ابراهيم ابن العقون، مرجع سابق، ص54.

3- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة1830-1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، دسن، ص367.

4- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954**، مرجع سابق، ص363.

فحواها إعطاء مكانة مرموقة للكولون وتمثليهم في المجلس الانتخابية مناصفة بين الجزائريين وهذا يعتبر قمة الجور والطغيان وانعدام العدل والمساواة التي رفعتهما الحكومة الفرنسية [1].

كما كان لهذا القانون أثار وانعكاسات واضحة على مسار الحركة الوطنية الجزائرية:

-أصبح الجزائريون على يقين تام وواضح أن هذا القانون يضاف إلى سلسلة القوانين الكاذبة والمزعومة التي يرددها الاستعماري الفرنسي كلما كانت هناك مقاومة وضغط من الجزائريين عليه وإصرارهم على حقوقهم.

-الالتفاف المتزايد على التيار الاستقلالي الذي زاد من حدة مطالبه الاستقلالية وأصبح يشكل خطر على الإدارة الاستعمارية وأعوانها، ولهذا سعت الإدارة الاستعمارية في الكثير من المواعد والاستحقاقات الانتخابية على قطع الطريق على ممثلي الحركة الوطنية .

أصبح الإعداد للثورة أمر ظاهر للعيان خصوصا بعدما اقتنع الوطنين بعدم جدوى النضال السياسي وعقمه، في تحقيق مطالبهم المشروعة التي رفعوها طيلة الحكومات المتعاقبة على الحكومة الفرنسية، والذي زادهم إصرارا وقناعة بضرورة التوجه والإعداد للعمل المسلح هو ما لقيه الجزائريون من عنف ووحشية وغطرسة من طرف الإدارة الاستعمارية في مجازر **8 ماي 1945**م،التي راح ضحيتها الألف من الجزائريين الأبرياء.

[1]- ابراهيم ابن العقون، مرجع سابق، ص44.

المبحث الثالث: المواقف المختلفة من القانون الخاص 20 سبتمبر 1947م.

أولا: موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

لقد اصطلح على المشروع الحكومي الفرنسي المعروف باسم la statut de l'Algérie الذي نعبر نحن عنه بعبارة: **قانون الجزائر التنظيمي**،أما عند غيرنا فقد اخذ تسميات أخرى منها : دستور الجزائر،القانون الأساسي،أو قانون الجزائر ، ومهما اختلفت المسميات وتعددت المصطلحات ، فإنه يبقى مجرد وثيقة لا يمكن اعتبارها أنها جاءت بجديد من أجل الخروج من الأزمة السياسية وامتصاص غضب النواب الجزائريين ، بل إن القانون قد جاء جامعا وملخصا لمحتويات المراسيم والقوانين والامريات التي عكفت الإدارة الاستعمارية على وضعها منذ احتلالها للجزائر وفرضتها فرضا على المجتمع الجزائري [1].

فبمجرد التصويت على هذا الوضع القانوني من طرف الجمعية الوطنية، قوبل بالرفض من طرف الرأي العام الجزائري، الشيء الذي كرس فشل الحوار الذي بدا مع فرنسا من طرف **نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام 1946م**، ومن طرف **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في عام 1947م** [2]

إن إقرار هذا القانون التنظيمي والمصادقة عليه في غياب ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية، قد أحدث رد فعل قوي وغير مسبوق من طرف أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي أمر مستشاريه باتخاذ قرار الاستقالة من مجلس الجمهورية، حيث قدموا استقالتهم في رسالة مؤرخة في تاريخ **31 أوت 1947م** [3]،نورد نصها فيما يلي نظرا لأهميتها وما تحمله من أفكار ومعاني.

1- العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص117.

2- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954**، مرجع سابق، ص363.

3- عبد الكامل جويبة، **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954**، مرجع سابق، ص ص164-165.

مع كل الإحترام يشرفنا أن نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي، الذي عمل البرلمان الفرنسي على فرضه على أغلبية السكان الجزائريين، وعلى هذا الأساس نوجه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية. وبدون الإلحاح كثيرا على المساومات التي تقدمت بها الأحزاب الميتروبوليتانية في غيابنا حول هذا القانون، فإننا نلاحظ أنه تعتريه عيوب ثلاثة وهي:

لقد صوت عليه في غياب ممثلي المنتخبين المسلمين دون مراعاة طموحات الشعب الجزائري المشروعة، مع تأمر غلات المعمرين على الجزائريين في تطبيق هذا القانون وإصداره.

إن إلغاء قانون **5 أكتوبر 1946م** المجدد للقانون الصادر سنة **1940**م، يخرق الدستور الذي تنص مادته 82 في فقرته الثانية على أن الأحوال الشخصية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون سبب لرفض الحقوق والحريات الملازمة لصفة المواطنة الفرنسية أو الحد منها[1].

إن الحكومة وبعض البرلمانيين قد استندوا إلى وجود ممثلين عن المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي لتجريد الجمعية الجزائرية من كل سلطة تشريعية، وهذا ما يتنافى مع الواقع، فوجودهم في البرلمان الفرنسي ليس من أجل المساهمة في ممارسة السيادة الفرنسية، لكن من أجل المشاركة في إنشاء وإقامة الهيئات الاتحادية يعني البرلمانات المحلية والحكومات، فدورهم في البرلمان ليس تشريع المتروبول.

وقبل تقديم هذه الإستقالة كان **الدكتور سعدان** قد تحدث في مجلس الجمهورية الفرنسي عن القانون التنظيمي الذي وصفه باللعب الصبياني الذي لا يمكن أن يكون إطارا لحل معضلتي الحرية والديمقراطية التي يعاني منها الشعب الجزائري، وأكد أن هذا القانون مؤسس على الكذب والغموض ، وهو من صنع رجال لم يتخلصوا من التعصب الكولونيالي والتقاليد الإمبريالية التي تغذي في نفوسهم غريزة السيطرة والتحكم في الآخرين ،وأشار في الأخير إلى "**أن المأساة التي في هذه القضية، تتمثل في كوننا وفرنسا لا نتحدث لغة واحدة،**

[1]- العربي زبيري، مرجع سابق، ص ص118-119.

فالحكومة الفرنسية والمجلس الوطني يشرعان لبلدنا الذي هو في نظرهم مزرعة متجاهلين في نفس الوقت أنه وطن ولم نعد خدما أو اقنانا"[1].

كما انتقد **شوقي مصطفاوي** القانون بقوله" **إن هذا القانون الأساسي لا يسير على سياسة إدماجية على الرغم من تظاهره بذلك، وهو ليس بقانون الإتحاد الفيدرالي على الوجه المطلوب، وليس فيه أي روح ديمقراطية، على الرغم من ولادته في جو التحرر العالمي ، وهو ليس بالتقدمي لأنه يأخذ باليمنى ما يعطه باليسرى ، وقد استعملت كل الطرق والحيل غير المشروعة ليفرض هذا القانون غير العادل على الجزائريين**" [2]

وحول مسألة القانون التنظيمي دائما استقبل السيد **فرحات عباس** من طرف رئيس الحكومة الفرنسي **بول راماديه** paul Ramadier ،الذي كان يظن أنه بوسعه أن يغير موقف زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر فرحات عباس ،خصوصا بعد التقرير الذي قدمته مصالح المخابرات حول فحوى المكالمات الهاتفية، التي كان يجريها عباس مع الجزائريين الممثلين للإدارة الإستعمارية في البرلمان الفرنسي، والتي أوضحت قدرة فرحات عباس على التأثير عليهم وجعلهم يتخلون على قناعاتهم الأولى ويتبنون فكرة النضال بهدف إقامة جمهورية جزائرية متحدة بمحض إرادتها مع فرنسا، لكن المقابلة لم تدم طويلا بسبب تمسك كل طرف بمبادئه وعدم التخلي عنها.

لأجل ذلك لم يعتبر الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الإستقالة من مجلس الجمهورية هزيمة، كما أنه لم يعتبر أيضا عدم التواجد في البرلمان الفرنسي هزيمة، بل راح ينفق جهوده في مجالات أخرى مثل الإستعداد لخوض غمار الانتخابات خصوصا الانتخابات البلدية المزعم عقدها في 26 اكتوبر 1947م [3]

---

[1]- العربي زبيري، مرجع سابق، ص 119.

[2]- عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص167.

[3]- العربي زبيري، مرجع نفسه، ص ص 120-121.

ثانيا/موقف الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية.

لقد كان موقف الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الرفض القاطع لكل المراوغات والإصلاحات المزعومة سواء السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فهذا الحزب السياسي كان منذ تأسيسه، يرفض الإستعمار وينتدد بالظاهرة الإستعمارية التي شملت بلاد المغرب العربي ومن هذا المبدأ الذي وضعه كأساس لسياسته وتحركه رفض المشاركة في المناقشات التي جرت في البرلمان الفرنسي حول صياغة قانون خاص بالجزائر، حيث رفض هذا القانون جملة وتفصيلا واعتبره ضد السيادة وضد الاستقلال وإرادة الشعب الجزائري الذي يطمح أن يعيش في كنف الحرية والسلام في أرضه وبين شعبه"**إن موقف الشعب من مسالة تشكيل المجلس والانتخابات هي مسالة سيادة ، لأن هذا المجلس إذا شكل فهو ضد إرادة الشعب الجزائري ، الذي يصبو إلى السيادة وإلى حكومة وطنية**" [1].

كما تبين موقف الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، من موقف ممثليه خلال المناقشات التي جرت بالمجلس الوطني الفرنسي **1947م** حول مسالة القانون الذي تميز بالرفض القاطع لمثل هذا المشروع [2].

إن مشاركة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في المناقشات والانتخابات لعام **1947م** لا يعني أن الحركة تخلت عن مبادئها التي ناضلت من أجلها منذ تأسيسها وسارت في الطرح الفرنسي، لكن جعلت من هذه المشاركة وسيلة وليست غاية للتعريف أكثر بالقضية الجزائرية، وكذلك من أجل توسيع حضورها في الداخل والخارج وهذا يتضح في تصريحهم منذ البداية، بأنهم لا يعترفون بالقوانين الفرنسية وطالبوا بالاستقلال التام غير

[1]- طاعة سعد، مرجع سابق، ص85.

[2]-مرجع نفسه، ص85.

المنقوص منددين في الوقت نفسه بالسياسية الفرنسية المتبعة في الجزائر منذ الاحتلال سنة **1830** ومشهرين بالممارسات القمعية التي تقوم بها الإدارة الفرنسية[1]

لقد ناضل نواب الحزب في المجلس الوطني الفرنسي لإظهار مبادئ الحزب وإظهار موقفهم تجاه القانون الأساسي، حيث كانت كلمة هؤلاء النواب موحدة وهو الرفض المطلق للقانون الجديد، ومن الأسباب التي جعلت نواب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية يرفضون هذا القانون هي:

إيمان الحزب وأنصاره بضرورة الاستقلال الكامل والتام عن الحكومة الفرنسية

ليس من صلاحيات البرلمان الفرنسي مناقشة مستقبل البلاد، ويجب إعطاء الجزائر دستور خاص بها.

تجاهل الحكومة الفرنسية لنواب الحركة وعدم تقديم دعوة لهم للمشاركة في إعداد القانون [2].

ثالثا/موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

لقد كان موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إزاء هذا القانون واضح للعيان، حيث تجسد هذا الموقف في تصريح البشير الإبراهيمي أحد أعضاء الجمعية وموقفه من موقف الجمعية حيث قال الإمام " **إن الأحزاب الفرنسية من اليمن إلى اليسار شأنها الاختلاف في كل شيء ، اتفقت على احتقارنا وعدم المبالاة بنا في كل شيء يخصنا وهو قانون الجزائر، فوضع حزب للجزائر قانون بنا أصوله وفروعه على ما يوافق هوى حزبه لا على ما يوافق مصلحة الجزائر ورغبة أهلها ، كان الوطن موات وأهله أموات ، وكان**

[1]- محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر1954**،الجزائر، قسنطينة،دار البعث، ط1، 1985، ص235.

[2]- طاعة سعد، مرجع سابق، ص85.

تسعة ملايين مسلما كلهم قاصرون يتحكم في مصالحهم الأوصياء والقضاة وليس فيهم رجل رشيد..ولد هذا القانون الأبتر الذي أنتم ومجلسكم من ثمراته" [1]

وهنا نلاحظ جليا أن جمعية العلماء المسلمين رفضت هذا القانون جملة وتفصيلا ، وسعت إلى فضحه بكل الوسائل، على أنه قانون أبتر لا يلبي مطامح الجزائريين المنشودة من استقلال وحرية وعدالة، ناهيك عن عدم الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية الجزائرية الرئيسة والمتمثلة في ترسيم اللغة العربية، التي عملت حكومة الاحتلال على جعلها في المرتبة الثانية بعد اللغة الفرنسية التي تعتبر لغة المحتل واللغة الدخيلة على أهل البلد الحقيقي، كما تركت قضية فصل الدين عن الدولة معلقة ولم تعمل على الفصل فيها وتركت هذا الأمر من اختصاص المجلس الجزائري بعد تأسيسه حتى يأمر في شأن هذه القضية التي أثارت الرأي العام الجزائري ، الذين طالبوا بضرورة الفصل بين الدين والحكومة تماشيا مع قرارات الفصل التي شملت الديانات الأخرى في الجزائر ماعدا الدين الإسلامي.

كما أضاف **الشيخ البشير الإبراهيمي** قائلا في هذا الموضوع" **إن الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر ووافق عليه برلمانها في أكتوبر سنة 1947م، هو دستور ناقص من جميع جهاته، لم يحقق رغبة واحدة من الرغائب الوطنية للجزائر. وأنه افترضته عليها فرضا، ولا يأخذ رأيها فيه، والدستور النافع هو الذي للأمة رأي في وضع، واختيار لمناهجه، ويد في تشريعه ويكون ناشئا عن رغبتها ليكون محققا لرغائبها"** [2]

وذكر الشيخ **البشير الإبراهيمي** بشأن ما أطلقت عليه الحكومة الفرنسية دستورا فيقول " **فوجدنا هذا الوليد الناقص الذي يسمونه الدستور الجزائري لم يشرع جديدا، ولم يزرع**

---

[1]- طاعة سعد، مرجع سابق، ص94.

[2]- محمد البشير الابراهمي، **إلى الأمة العربية الجزائرية، البصائر**، ع29،29 مارس1948، ص ص1-2

مفيدا، ولم يزد على أن نقل هذه القضية من ميدان إلى ميدان ومن يد إلى يد، نقلها من فرنسا إلى الجزائر، ومن برلمان يسيطر على الأفراد" [1]

ومن هنا يتضح لنا جليا موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الرافض لهذا الدستور والذي وصفته بالوليد الناقص، ونحن نعلم جيدا أن الوليد الناقص يخرج للحياة وهو أبتر لا حياة فيه، فكذلك الدستور الذي سطرته الحكومة الفرنسية ووضعت قوانينه بعيدا عن أعين الجزائريين ومشاركتهم في وضع بنوده ، والدستور الذي لم يكن للأمة رأي أو إسهام في تكوينه فهذا دستور أعرج لا يصلح وينطبق على الشعب الجزائري الذي رفضه جملة وتفصيلا لأنه لا يلبي رغبته المنشودة، والمتمثلة في المطالبة بتحقيق الاستقلال التام للجزائر واحترام الحريات الأساسية والعادات والتقاليد وجعل اللغة العربية لغة رسمية.

رابعا/موقف الحزب الشيوعي:

لقد عبر الحزب الشيوعي بشكل جلي عن موقفه من القضية الجزائرية في مشروعه الإصلاحي المقدم إلى البرلمان الفرنسي المتعلق بمستقبل الجزائر وعلاقة " الجزائر المستعمرة بالمتروبول" بغرض المناقشة و إعداد قانون خاص بالجزائر، والذي يعتبر فيه الحزب الشيوعي قطرا مشاركا في دائرة الإتحاد الفرنسي، يتمتع باستقلال إداري ومالي وقائم ومبني على المساواة في الحقوق والواجبات، تكون فيه السلطة التشريعية بيد جمعية جزائرية منتخبة عن طريق الاقتراع العام المباشر السري، بنسبة تمثيل متساوية بين الجزائريين والأوروبيين، في حين تتشكل السلطة التنفيذية من حكومة جزائرية مسؤولية أمام الجمعية [2].

لقد كان موقف الحزب الشيوعي من قانون الجزائر **20 سبتمبر1947م**، هو القبول و الرضا ببعض ما جاء فيه من بنود ومواد وخاصة ما تعلق منها بالجانب الانتخابي، ولاسيما

---

[1]- محمد البشير الإبراهيمي،**اثأر محمد البشير الإبراهيمي**،بيروت،دار الغرب الإسلامي،ج3، ط1، 1997، ص109.

[2]- مصطفى اوعامري، **الحزب الشيوعي الجزائري والمسالة الوطنية 1920-1954م**، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة احمد بن بلة، وهران، ع29، 2016، ص463.

بعد إقرار هذا القانون تأسيس مجلس جزائري وحكومة جزائرية يكون فيها المجلس مناصفة بين الجزائريين والأوروبيين ، حيث كان للحزب الشيوعي دور كبير في صياغة بنود هذا القانون مع تحفظه حول مسائل تتعارض مع مطالب الحركة الوطنية كاللغة العربية وقضية فصل الدين عن الدولة، ولهذا صرح رئيس الحزب **عمر اوزقان*** بعد عقد المؤتمر الرابع للحزب" **أن القانون الأساسي يمكنه أن يخلص الجزائر من النظام الاستعماري"**[1]

وفي تاريخ **9 مارس 1947م** نشرت جريدة **Liberté**(الحرية) لسان حال الحزب الشيوعي مقالا ذكرت من خلاله أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وافقت على مشروع قانون الجزائر الجديد المنجز من طرف الحزب،كما أبدى الحزب فرحته وترحيبه الكبير بالإمضاءات التي تحصل عليها لتمرير القانون، حيث نشرت ذات الجريدة الناطقة باسم الحزب في **جوان 1947م** مقالا عنوانه،"**نجاح باهر 100.000 في صالح القانون"**

نلاحظ أن الحزب لعب دورا بارزا في صياغة هذا القانون، ولذا سارع إلى الترحيب به والموافقة عليه ودعم أفكاره ومباركته مع التعديل في بعض البنود التي جاء بها القانون، لكنه فيما بعد عارض الكثير من النقاط التي جاءت في بنود القانون في مقال تحت عنوان في سبيل الجزائر الموحدة جاء فيه ما يلي " **من الواضح جدا أن المجلس الجزائري، الحاضر مصطنع وخال من كل سلطة حقة ولا يمكنه أن يمثل الشعب الجزائري، ولهذا يقترح الحزب الشيوعي حله وحلال المجلس محله يتصرف بشؤون بلادنا الداخلية، ويأتي عن انتخابات حرة على أساس الانتخاب النسبي"**

لذلك انقسم موقف الحزب اتجاه القانون إلى مرحلتين:

***عمر اوزقان**: ولد في 7مارس1910 بمنطقة القبائل ، اشتغل منذ طفولته بيع الجرائد ،وأسس فيها فرعا نقابيا سنة 1927م ، ليبدأ بمزاولة نشاطه السياسي، حيث التحق بالحزب الشيوعي الجزائري وأصبح كاتبا للمؤتمر1943م ،انتخب سنة 1937 بالعضو البلدي وفيه ،تقرب من جمعية العلماء وساهم في تحرير جريدة الشهاب ، انظر محمد الشريف ولد الحسين، **من المقاومة إلى الحزب من اجل الاستقلال 1830–1962**، الجزائر،دار القصبة، د،ط، 2010، ص45.

[1]- طاعة سعد، مرجع سابق، ص98.

المرحلة الأولى 1947-1951م تجسد رأي الحزب خلال هذه الفترة في المكتسبات التي حققها من خلال القانون، الذي أقر تأسيس مجلس جزائري ينتخب أعضائه عن طريق الاقتراع العام والمباشر، وينتخب هذا المجلس بدوره حكومة جزائرية تأخذ على عاتقها مسؤولية أنها مسؤولة أمام هذا المجلس.

المرحلة الثانية: وهنا شهد موقف الحزب الشيوعي تغيرا تجاه القانون الأساسي والمجلس الجزائري بعد 1951م لصالح الوطنيين [1]

إن هذا التغير في المواقف من الحزب الشيوعي الجزائري لم يأت صدفة وإنما هناك عوامل ساعدت على جعل الحزب يتخلى عن بعض مواقفه وآرائه تجاه القانون الأساسي ومن تلك الأسباب نذكر ما يلي:

التزوير المنهجي للانتخابات المجلس الجزائري عبر مراحله المختلفة بدءا من 1948-1951-1953 والإجراءات القمعية والتعسفية التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية في إقصاء الممثلين الوطنيين. [2]

عدم وفاء فرنسا بوعودها التي قطعتها فيما يخص مسألة فصل الدين عن الدولة الى جانب ترسيم اللغة العربية كلغة رسمية.

وعلى العموم وباستثناء الحزب الشيوعي فإن الحركة الوطنية الجزائرية بجميع تياراتها وأحزابها لم تقبل هذا القانون ورفضوه بالإجماع، أما نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد خرج نوابه من قاعات التصويت احتجاجا على استبعاد مناقشة البرلمان لمشروع الحزب المتمثل في جمهورية جزائرية ذات حكم ذاتي [3]

---

[1]- طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص 98،102.

[2]- مرجع نفسه، ص ص 98،102.

[3]- براهمة بلوزاع، **نظرة على الجزائر بين 1947-1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية**، الجزائر، دار كوكب العلوم، ط1، 2015، ص21.

وهكذا لم يأت القانون الأساسي للجزائر بأي جديد خاصة الذين همشوا طوال الوقت ولم يشارك حتى ممثلهم في صياغة هذا القانون الذي خرج بنفس الوجه لكن بقناع آخر وذلك بهدف إخفاء جرائم المستعمر وتلميع صورة فرنسا أمام الرأي العام على أنها تقوم بإصلاحات بهدف تحسين وضع الجزائريين. [1].

خامسا/موقف المستوطنين.

رغم أن القانون الجديد **20 سبتمبر 1947م** الذي أقرته الحكومة الفرنسية وصادق عليه البرلمان الفرنسي لم يأت بجديد، ولم يغير شيئا من وضع الجزائريين فإن الكولون حاربوه بكل قوة ، باعتباره في نظرهم يمثل تخليا من جانب فرنسا عن الجزائر وبالتالي التخلي عنهم أيضا وتركهم لقمة سائغة في أيدي الجزائريين، حيث عبروا عن سخطهم ورفضهم لهذا القانون بتقديم الأعضاء الأوروبيين في مجلس ولاية الجزائر استقالاتهم، وتصويتهم في الانتخابات البلدية التي جرت في **أكتوبر 1947م** على قوائم الاتحاد الجزائري وتجمع الشعب الفرنسي الذين نددوا بهذا القانون [2]، لم يكتف المعمرون بالرفض لهذا القانون فقط بل قاموا بالضغط على الحكومة الفرنسية وتهديدها في حالة إقرارها لقوانين لا تكون في صالح الجزائر الفرنسية، وهددوها باللجوء إلى حرب أهلية في حالة ما إذا تمت المصادقة على النظام الأساسي للجزائر من قبل الحكومة الفرنسية، كما جاءت رسالة موقعة من رئيس مجلس عمالة الجزائر ذكر فيها ما يلي"**لو أن المجلس الوطني يزود الجزائريين بقانون لا يخدم مصالح المعمرين، فإن ممثلي الأقلية الأوروبية لن يترددوا في التوجه إلى غير المتروبول** " [3]

من جهته صرح النائب جاك شوفالي منتقدا الدستور الذي قدمه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قائلا" **إن جعل تعلم اللغة العربية إجباري يعني دفع المسلمين أكثر إلى**

1- ابراهيم طاس، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958**، الجزائر، دار الهدى للنشر، ج1، 2013، ص38.

2- بشير بلاح، مرجع سابق، ص470.

3- عبد الكامل جوبية، مرجع سابق، ص169.

الإسلام ، ويعني ذلك نشر الإسلام وتمتين العلاقة مع الجامعة العربية وكل الذين يريدون استقلال الجزائر، وأخيرا فإن ذلك يعني إدخال البربر تحت سلطة الإسلام عن طريق اللغة" [1]

وفي نفس السياق تحدث **بويربانس** المدير السابق بالولاية العامة و الكولون المسيطر على أراضي ناحية بابا علي في رسالة موجهة إلى وزير الخارجية الفرنسي جاء فيها "**و إذا كانت فرنسا، بالتخلي عنا ، سوف تتسربل بالعار ، فإننا فيما يخصنا سنكون مضطرين لمطالبة الأمم المتحدة بحقنا كشعب تخلت عنه فرنسا، ويومها سيكون عليكم أنتم وزير الشؤون الخارجية واجب تقديم الأسباب التي قد تكون دفعت فرنسا لخيانتنا"** [2]

نلاحظ من خلال ما ورد في هذه الرسالة التي وجهها أحد المستوطنين إلى الحكومة الفرنسية وبالضبط إلى وزير الخارجية الفرنسي تضمنت لهجة قوية وقاسية، إن صح عليها رسالة تهديد من الكولون ضد الحكومة الفرنسية بعد إقدامها على طرح مشروع قانون الجزائر التنظيمي، الذي اعتبره الكولون سيقصيهم من حقوقهم في الجزائر ويجعلهم مشردين ولا قيمة لهم، ويغلب عليهم في المقابل العنصري الجزائري صاحب الأرض، لأن في نظر الكولون هذا القانون لا يخدمهم ولا يخدم مصالحهم في الجزائر.

فالمستوطنون قاموا برفض هذا القانون لأنه يمثل تخليا عنهم من جانب فرنسا، حيث تجندوا لمحاربة هذا القانون ورفضه بكل قوة، واستغلوا بذلك فوز الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ببعض المقاعد في الانتخابات البلدية التي جرت في **19 اكتوبر 1947م**، واتهموا الحاكم العام **شاتينيو** بالتعاطف مع العرب حتى أصبحوا يطلقون عليه اسم "**شاتينيو بن محمد**"وعملوا على تأجيل انتخابات المجلس الجزائري سنة 1948م، كل ذلك من أجل

---

[1]- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص117.

[2]- مرجع نفسه، ص ص116-117.

تهيئة الرجل المناسب والشخصية الفعالة التي تستجيب لمطالبهم وتسهل عليهم عملية تزوير الانتخابات [1]

لقد تمكن المستوطنون بفعل نفوذهم وضغطهم على الحكومة الفرنسية من إزالة الحاكم العام **ايف شاتينيو في11 فبراير 1948م** و استبداله بالحاكم العام **مارسال ايدموند نايجلان** الاشتراكي القومي الذي يحمل في طياته عداء قويا للجزائريين وكرها لا مثيل له والذي عمل على كبح نشاط الحركة الوطنية في حقها في ممارسة العملية الانتخابية بكل حرية، فلجأ إلى تزوير الانتخابات وممارسة القمع والغش بهدف إقصاء ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية وحتى لا يأخذوا العدد الأكبر من المناصب في الترشيحات البرلمانية لعضوية المجلس الجزائري، كما عمل على عرقلة تطبيق مطالب الحركة الوطنية الجزائرية التي رفعوها داخل المجلس وطالبوا الحكومة الفرنسية بالاستجابة لمطالبهم وتحقيقها في أسرع الوقت ، خصوصا قضية ترسيم اللغة العربية لغة رسمية، مع ضرورة فصل الدين عن الدولة كما فعلت فرنسا مع الأديان الأخرى والتي استثنت في ذلك الجزائر فقط [2]

نخلص مما سبق: إن موقف الكولون من القانون المنظم للجزائر **20 سبتمبر 1947م** كان واضحا، حيث رفضوا كل إصلاح اقتصادي أو اجتماعي أو أي مشروع سياسي من شأنه أن يحسن من وضعية الجزائريين الذين يعيشون الفقر وكل مظاهر التدهور والتخلف بفعل سياسة الحكومة الفرنسية التي يقف من ورائها الكولون الحاقدين على الجزائريين، ويتجلى هذا الحقد والكره أكثر في رفضهم لهذا المشروع رغم أنه لم يقدم شيء للشعب الجزائري لا من بعد ولا من قريب، بل يصب أكثر في مصلحة الكولون وترسيخ أقدامهم في الجزائر، ورغم هذا كله إلا أنهم رفضوه وقاموا بتهديد الحكومة الفرنسية إذا لم تتراجع عن هذا القرار برفع شكوى ضدها.

---

[1]- طاعة سعد، مرجع سابق، ص ص 98،102.

[2]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص ص 470-471.

سادسا/ نهاية القانون ومصيره:

بعد مصادقة الجمهورية الرابعة على مشروع قانون **20 سبتمبر1947م**، شرعت الحكومة الفرنسية تهيئ الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات البلدية المزعم عقدها في **اكتوبر1947م** كبداية أولية لتطبيق ما جاء في القانون على ارض الواقع [1]

فقررت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الترشح وحدها لانتخابات البلدية في **أكتوبر 1947م** مقابل مرشحي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي واقترح أعضاء هذا الحزب على الناخبين أن يختاروا بين النظام الاستعماري ووضعه القانوني للجزائر من جهة، وبين الأمة الجزائرية الموجهة بتأسيسية ذات سيادة، من ناحية أخرى تحصل هذا الحزب على 110 بلدية ومنها بلديات المدن الكبرى، كما أثبت حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية أنه الحزب الأقوى [2]

أما بالنسبة لحزب الاتحاد الديمقراطي فقد قرر هو الآخر الدخول في المعترك الانتخابي والمشاركة في الانتخابات البلدية المزعم عقدها في اكتوبر1947م، وتقدم بمرشحين كانوا مثقفين ثقافة عالية وأهدافهم كانت متمثلة في سياسة معتدلة، يسعون من خلالها دائما إلى تنوير الأذهان الفرنسية بالقضية الجزائرية العادلة في البرلمان الفرنسي، وأن الجزائريين يجب أن يعشوا بحرية واستقلال في أرضهم[3]

نظرا للتقارب الذي حدث بين أكبر حزبين سياسيين هما الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بزعامة الأب الروحي للحزب السيد **مصالي الحاج** وأب الحركة الوطنية كما يطلق عليه، وبين زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري السيد **فرحات عباس** ، وحرصا منها على منع أي تكتل سياسي من شأنه أن يهدد وجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر ويعصف بها

---

[1] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص ص 235-236.

[2] - محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954**، مرجع سابق، ص366.

[3] - محمد الطيب العلوي، مرجع نفسه، ص236.

في البحر، عملت الجمهورية الرابعة على تشتيت شمل الحركة الوطنية وزرع الشقاق والخلاف وإثارة النعرات بين أعضائها،كل هذا رغبة منها في إفشال أي مسعى من شأنه أن يوحد وجهة نظر زعماء الحركة الوطنية [1]

ودائما في إطار توحيد مساعي الحركة الوطنية قام **مصالي الحاج** بإرسال دعوة إلى زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، بهدف توحيد الجهود والعمل بتنظيم حوار ثنائي من شأنه إيجاد طريقة مناسبة لإخراج البلاد من السيطرة الاستعمارية وحكمها الظالم ، حيث كان موقف الاتحاد الديمقراطي إزاء هذه المبادرة المقدم من طرف زعيم الحزب مصالي الحاج في البداية إيجابيا ولقي استحسانا ورضا ، لكن مع بداية الحوار بين الطرفين ، والوصول إلى نتيجة والعمل ببرنامج مشترك يقوم في البداية على إقامة دستور دولة جزائرية ذات سيادة مطلقة،إلا أن هذا الإتفاق لم يعمر طويلا بسبب تراجع الاتحاد الديمقراطي عن موقفه وحدد شروطا لاستمرار هذا التحالف، ومن بين الشروط التي وضعها هي ،عدم رفض التمثيل النيابي ، وعدم إدانة الاتحاد الفرنسي ، وهذه الشروط رفضتها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية لأنها لا تتماشى مع مبادئها وأهدافها، وبهذا تحققت مساعي الجمهورية الرابعة في تشتيت شمل الحركة الوطنية، وفوتت على الجزائريين كل مسعى من شأنه أن يوحد توجهات زعماء الحركة الوطنية [2]

بعد تعيين حاكم عام جديد لفرنسا على الجزائر في **11 فيفري 1948**م وهو البارع في التزوير والغش والقمع والذي لا يخف على أحد **مارسال ايدموند نايجلان**(Marcel-Edmond Naegelen) المعروف بعدائه الشديد للمسلمين الجزائريين، وحبه المفرط للمستوطنين فهو يعتبر زعيم وممثل للأقلية الأوروبية في الجزائر، حيث جاء هذا التعيين وصادف أول انتخابات خاصة بالمجلس الجزائري يوم **4 و11 افريل 1948**م، التي لعب فيها نايجلان دورا بارزا في تزييف النتائج وتعيين موالين للإدارة الاستعمارية وتزوير الأصوات

[1]- عبد الكامل جوية، مرجع سابق، ص173.

[2]- مرجع نفسه، ص ص172-173.

لصالحهم [1]،مثلما عمل هذا الأخير على محاربة الوطنيين الجزائريين بكل الوسائل ومنعهم من استعمال الشعارات السياسية ورفعها أثناء قيامهم بحملاتهم الانتخابية ، وتأجيل تطبيق المواد المنصوص عليها في القانون الخاص بالجزائر، التي تخص الجزائريين وتضمن لهم ممارسة بعض حقوقهم المشروعة التي أقرها القانون في بعض مواده، كما أمر بعدم تأييد المرشحين الأحرار والسياسيين وحث الإشتراكيين من المسلمين، وهذا يظهر وبكل وضوح خرق لقانون **20 سبتمبر 1947م** وعرقلة تطبيقه، فشهدت البلاد بذلك كل أصناف التدليس والسرقة واللصوصية الانتخابية ، مما نؤكد أنه لم يقع في قطر آخر من أقطار العالم ، وفي أي زمن من الأزمان [2]

وعلى كل حال فإن القانون الأساسي للجزائر كان حقيقة أول مشروع من هذا النوع يطرح على الجزائريين منذ الاحتلال رغم المطالبة المتكررة والتضحيات المبذولة لصالح فرنسا والوعود التي قطعتهم لها في أكثر من مناسبة ، فهو نقطة تحول في السياسة الاستعمارية في الجزائر ، وحلقة تقارب بين مجموعتين من السكان مختلفين من حيث الثقافة اللغة والدين والعرق ولكن هذا القانون جاء في الحقيقة في وقت متأخر تجاوز فيه الجزائريون تلك الأفكار والإصلاحات المنطوية والتي عدت من الماضي ، فالشعب الجزائري أصبح هدفه الوحيد هو الاستقلال واسترجاع السيادة، ولم يعد يؤمن بمثل هذه الشعارات والأفكار الكاذبة التي يرفعها المستعمر من حين إلى حين، كما أن هذا القانون ورغم فشله وأنه لم يأت بجديد لصالح الجزائريين ، إلا أن المعمرين وبفضل نفوذهم وضغطهم على الحكومة الفرنسية حرفوا مسار الحكومة الفرنسية لتخرج إلى الرأي العام بمشروع أفرغ من محتواه [3]، وإبقاء نفوذهم المهيمن على السياسة العامة في الجزائر هو الموجه للحكومة الفرنسية ولسياستها العامة في الجزائر، وخير دليل على هذا ما قام به المستوطنون من ضغط لإزالة الحاكم العام **شاتنيون**

---

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص316.

[2]- احمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 182.

[3]- عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص ص182-183.

(chatagnaux)وتعويضه بالاشتراكي الموالي لهم **نايجلان** Marcel-Edmond (Naegelen) كل ذلك تمهيدا منهم للعب الدور الرئيسي في انتخابات المجلس الجزائري المزعم عقدها في **4 و11 افريل 1948م**، والعمل على إقصاء ممثلي الحركة الوطنية ، حتى لا يزداد نفوذهم ويلتف حولهم الأنصار، ويهددوا بذلك مصالحهم في الجزائر.

نستنتج مما تقدم: أن موقف الحركة الوطنية الجزائرية وعلى لسان ممثليها البارزين على الساحة السياسية "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" و "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" **الرفض إزاء مشروع القانون المقدم في 20 سبتمبر 1947م** إلى البرلمان الفرنسي والمصادقة عليه دون الرجوع إلى أعضاء الحركة الوطنية وإشراكهم في صياغة بنود هذا القانون، ناهيك من أن هذا القانون إنما هو حبر على ورق ولم يأت بجديد للصالح العام الجزائري، بل أبقى **على ربط الجزائر بفرنسا**، كما أن **جمعية العلماء** المسلمين **رفضت هذا القانون جملة وتفصيلا** ، وسعت إلى فضحه بكل الوسائل على أنه قانون أبتر لا يلبي مطامح الجزائريين المنشودة من استقلال وحرية وعدالة.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير ومن خلال ما تم ذكره سابقا نصل إلى رصد مجموعة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الفصل ومنها ما يلي:

إن التجربة البرلمانية التي مر بها ممثلي الحركة الوطنية عن طرق الانتخابات العامة والمباشرة ابتداء من المجالس البلدية ونهاية بالمشاركة في انتخابات البرلمان الفرنسي، لم تأت بأي جديد لصالح قضية وطنهم ومطالبهم التي رفعوها أمام الحكومة الفرنسية، وهذا يعود إلى أسلوب التزوير والغش في الانتخابات الذي اتبعته الادارة الفرنسية، بهدف إقصاء عناصر الحركة الوطنية ومنعهم من التعريف بقضيتهم واسترجاع حقوقهم.

لم ييأس الوطنيون الجزائريون من المطالبة بحقوقهم رغم ما تعرضوا له من عمليات التزوير وغش حالت دون فوزهم في الانتخابات، بل واصلوا رفع مطالبهم بوضع إصلاحات عاجلة

في جميع الميادين حيث كلل هذا الضغط بإعلان البرلمان الفرنسي على مشروع قانون في **20 سبتمبر 1947م**، تضمن إصلاحات اقتصادية، اجتماعية وسياسية، لكنها كانت حبر على ورق وظل حال الجزائريين كما هو فهذه المواد لم تطبق على أرض الواقع، بل بقيت مرسومة على صفحات القانون فقط.

وهنا أصبح **الإعداد للثورة أمر ظاهر للعيان**، خصوصا بعدما اقتنع الوطنيون بعدم جدوى النضال السياسي وعقمه في تحقيق مطالبهم المشروعة، التي رفعوها طيلة الحكومات المتعاقبة على الحكومة الفرنسية، والذي زادهم إصرارا وقناعة بضرورة التوجه والإعداد للعمل المسلح هو ذلك القانون الأبتر الذي لم يأت بجديد لصالح الجزائريين، وكذلك مجازر **8 ماي 1945** التي اقتنع بعدها الوطنيون بضرورة الكفاح المسلح واسترجاع حريتهم المسلوبة.

الفصل الثاني

انتخابات المجلس الجزائري

المبحث الأول: انتخابات 4 و11 افريل 1948م

المبحث الثاني: انتخابات المجلس الجزائري من 4 إلى 11 فيفري 1951

المبحث الثالث: انتخابات 31 جانفي –7 فيفري 1954

المبحث الأول: انتخابات 4 و11 أفريل 1948م

أولا: انتخابات الممثلين المسلمين في المجلس الجزائري

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة حدث خلاف أفضى الى انقسام كبير داخل البيت الفرنسي فيما يخص السياسة المستقبلية لتسير الجزائر؛ بعد تأكيد دستور أكتوبر 1946م **للجمهورية الفرنسية الرابعة** على أن: **العملات الجزائرية هي عملات فرنسية، تخضع للقوانين الفرنسية، وتجري عليها الأحكام والقوانين الفرنسية، مثلها مثل العملات في فرنسا.** [1] حيث برز خلاف داخل البرلمان الفرنسي كشف عن اتجاهين متناقضين فيما يخص السياسة الواجب إتباعها في الجزائر المستعمرة.

الاتجاه الأول: تزعمه اليسار من الاشتراكين الشيوعيين، وشاركهم الراديكاليون الذين كانوا يرون ضرورة **تطبيق سياسة الإدماج كاملة،** و إحلال المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين.[2]

دون مراعاة النظر إلى نوع الجنسين واللغة والدين، فطالبوا بضرورة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بنسبة **الخمس** أي ما يمثل **120عضوا.** [3]

الاتجاه الثاني: تزعمته **أحزاب اليمن؛** وهي تخالف الاتجاه الأول تماما في المبنى والمعنى، كونها تعارض سياسة الإدماج وتعتبرها خطر يهدد مستقبل فرنسا في الجزائر، فطرحت في المقابل فكرة تمثلت في إصدار **قانون خاص** ينظم المستعمرة من الناحية المدنية والمالية والإدارية. [4]حيث وافق البرلمان الفرنسي يوم **20 سبتمبر 1947م** على إصدار **قانون خاص بالجزائر** يضم 60 مادة واثنا عشر فصلا، كما أعطى الشكل النهائي لتشكيل أول **مجلس جزائري؛** و كانت مسؤولية هذا المجلس الجديد تتمثل في توسيع وتكييف القوانين الحضرية المطبقة على الجزائر، كما يمكنه أيضا تمرير اللوائح

1- فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، مرجع سابق، ص 12 .

2- يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954**، مرجع سابق ص121.

3- يحي بوعزيز، مرجع نفسه، ص121.

4 مرجع نفسه، ص ص121-122.

بعد ذلك ليتم إقرارها، وبث في الميزانية الجزائرية والضرائب... و **المجلس الجزائري** نسخة جديدة من **الوفود القديمة** بسمات إضافية وتكوين مختلف. [1]

يتكون **المجلس** من **120 عضوا؛ 60 يمثلون المواطنين المسلمون في الهيئة الثانية، و60 يمثلون الأوربيون في الهيئة الأولى،** ينتخبون **06 سنوات** بالاقتراع العام والاقتراع الفردي على جولتين قابلة للتجديد بمقدار **النصف** كل **03 سنوات.**

– جلسات الجمعية علانية.

– أعضاء الجمعية ينتخبون في الهيئة الثانية

قرارات الجمعية يتم التصويت عليها بالأغلبية [2]. كما لا يمكن أن ينفذ أي قرار في المجلس دون مصادقة **الحكومة الفرنسية** عليه. [3] على الرغم من أن **الجمعية الجزائرية** مكنت الجزائريين من المشاركة في تسير أقاليمهم وبلدهم من خلال فتح باب الانتخابات، . إلا أن هذه المشاركة بقيت نظرية وحبر على ورق، وغير منصفة لعدة اعتبارات. **فمثلا ساوت بين السكان الأصلين الذين يمثلون الأغلبية الساحقة بالأوروبيين الذين يعدون على الأصابع ؟..** وهذا في الحقيقة **قاعدة غير صحيحة** لتكوين **مجلس جزائري** يطرحون فيه انشغالاتهم ويدافعون فيه عن حقوقهم. [4]

لكن يبدو أن الهدف من وراء إصدار هذا القانون هو إسكات المعارضة وإيهام الرأي العام المحلي والرأي العام العالمي أن **الحكومة الفرنسية** تقوم بإصلاحات من شانها إضفاء نوعا من الديمقراطية والحرية من خلال المشاركة في الانتخابات، مناصفة بين الجزائريين والأوروبيين، وجعلهم يقررون أمورهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار القانون الفرنسي. حيث أعلنت الحكومة الفرنسية على إجراء أول انتخابات عامة للاختيار أعضاء **المجلس الجزائري** في 4افريل 1948م. كما سبق هذا الإجراء تصريح **الحاكم العام** السيد **ايدموند نايجلان**(**Naegelen**) خلال أسبوعين قبل موعد

[1] -Danièle joly, **The French Ccommunist Party And The Algerian War**, Angleterre، Softcover reprint of the hardcover 1 st édition, 1991، p 5.

[2] - **J.O.R.F,** Op.Cit, p. 9471.

[3]- توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مرجع سابق، ص181.

[4] - Danièle joly, Ibid, p p. 5-6

الانتخابات؛ حيث **دعا هذا الأخير إلى التقدم لصناديق الاقتراع واختيار الممثلين عن كل حزب سياسي** سوف يأخذ غمار هذه الانتخابات ويناضل تحت رايته، وهذا ما أوضحه خلال خطابه من قسنطينة والجزائر العاصمة. [1]، كما زار كذلك وهران [2]وتلمسان [3] و وضح من خلالهما أن الانتخابات هي الفاصل بين فرنسا وممثلي الأهالي. لإنجاح هذا العمل الانتخابي الفريد من نوعه في تاريخ الجزائر أصدرت الحكومة الفرنسية جملة من القرارات والمراسيم من شأنها تنظيم العملية الانتخابية، كما وزعت بطاقات الاقتراع على الأحزاب المشاركة وتعين المسؤولين على مكاتب الاقتراع[4]

ثانيا/ انتخابات 4 –11 أفريل 1948.

جرت انتخابات نواب **المجلس الجزائري** في دورتين اثنتين الأولى كانت يوم 4 أفريل 1948م، والثانية في 11 أفريل من نفس السنة؛ حيث شارك في هذه الانتخابات **ممثلي الهيئة الأولى** وهم **الأوربيون** في المقابل **ممثلي الهيئة الثانية** وهم **المسلمون الجزائريون.** [5] انقسمت إلى كتلتين بارزتين هما **الكتلة الوطنية** التي تتكون من أعضاء **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية،** وأعضاء من **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،** الثالثة هي كتلة **المستقلين الأحرار** الذين لا ينتمون إلى أي حزب سياسي رسمي معين يمثل توجههم. [6]

ثالثا/الظروف التي سبقت العملية الانتخابية:

شهدت الساحة السياسية قبل موعد إجراء **انتخابات الجمعية الجزائرية** سلسلة من الاعتقالات والمضايقات في حق **ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية،** الذين ترشحوا في هذه الانتخابات بصفتهم

---

[1] -CAOM 93/4107, Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne : **LA Représentation Algérienne au parlement**.

[2] - Echo d'Oran,mardi 16 mars 1948,N 27.994, p.1.

[3] -Echo d'Oran,mercredi 17 mars 1948,N27.995, p.1.

[4] - C.N.A IBA/LES N 68 **Révision des liste électorales** circulaire 1945-1952.

[5] -J.O.R.F. Op.Cit, p p.9470, 9471.

[6] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1951**، مرجع سابق، ص ص1022–1023.

ممثلين لأحزابهم من جهة، من جهة أخرى يمثلون السواد الأعظم من الجزائريين الذين يعلقون عليهم الآمال في تحقيق بعض مطالبهم. حيث لم تخل خرجات هؤلاء النواب أثناء التنشيط لحملاتهم الانتخابية وشرح برامجهم السياسية على المواطنين من تعسف وتضيق من طرف إدارة الاحتلال بهدف عرقلة هذه الحملات وتشتيت صفوف **الحركة الوطنية** وإبعاد الأهالي وإجبارهم من اجل التخلي عن مساندة **أحزاب التيار الوطني**، على رأسهم **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**؛ كل ذلك خوفا –من المستعمر– أن تحصل هذه الأحزاب على جل المقاعد في هذه الترشيحات، فتصبح بذلك آراؤهم ومواقفهم هي التي تحمل صدى كبير داخل المجلس. [1]

ومن التجاوزات و الاعتداءات والاعتقالات التي طالت ممثلي الحركة الوطنية نذكر ما يلي:

الاعتقالات: قامت **السلطة الاستعمارية** بحملة اعتقالات في حقي ممثلي **الحركة الوطنية**، طالت ممثلين عن **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية**، في منطقة سطيف صبيحة السبت 3أفريل 1948م؛ أي قبل يوم من إجراء الانتخابات بأمر من ضابط الشرطة الفرنسية التي **أصدرت مذكرة توقيف** في حق كل من **معيزة صالح**، الذي كان يشغل منصب **سكرتير حركة الانتصار** على هذه المنطقة. [2] ومرشح الحزب في انتخابات **المجلس الجزائري** في منطقة سانت أرنو(**Saint–Arnaud**)[*] بتهمة انتهاك أمن الدولة والتحريض ضد الجمهورية الفرنسية، لنفس السبب تم اعتقال مرشح **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية** وممثلها في هذه الانتخابات **السيد محمد** في منطقة سطيف وحولوه إلى النيابة العامة، حيث أصدرت المحكمة في حقهم الأمر بالسجن المؤقت

1- محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص121.

2 Echo D'Alger, samedi 3 avril 1948, N 13.535, p.1

[*]**الوروا دوسانت أرنو (leroye de Saint-Arnaud)** : ولد بباريس سنة 1798م ، درس في ثانوية نابليون وبعد ما أنهى دراسته التحق بفرقة الحرس الملكي ، نال درجة الملازم الأول في فرقة المشاة ، ونظرا لتفوقه أصبح مساعد الجنرال بيجو سنة 1833م، دخل إفريقيا في صفوف اللفيف الأجنبي سنة 1836م، وعين نقيبا سنة 1837م وشارك في الهجوم على قسنطينة وأصبح قائد لفيلق سنة 1840م، وفي سنة 1842 عين عقيدا، أنظر حرشوش كريمة ، **جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم " 1832–1847"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، دن، ص ص 171–172.

حتى تثبت براءتهم. [1] و تواصلت سلسلة الاعتقالات في صفوف **الحركة الوطنية**، وفي نفس المنطقة سطيف [2] وهذه المرة القي القبض على **عميرة عمار** بأمر من محافظ الشرطة، بتهمة القيام بأعمال تهدد أمن الدولة الفرنسية. [3]

قسنطينة:

لم يقتصر مشهد الاعتقالات على مدينة سطيف وحدها فقط، كذلك مدينة قسنطينة هي الأخرى يعاني منتخبوها من هذه الإجراءات التعسفية وخصوصا ممثلي الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية [4]فقد تم توقيف **خمسة أعضاء** من الحركة هم: **مبروك صالح، بورواق سليمان، بهلول محمد**. كان يشغل مستشار بلدي، **بوطالب براهيم**، ومن جهة أخرى تم اعتقال كذلك **بوقادوم يوسف**، عضوا في الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية؛ حيث تم إصدار مذكرة توقيف في حقهم **بتهمة إثارة الفوضى والقيام بإضرابات واحتياجات ضد السلطة الفرنسية، و بتجمعات دون ترخيص من السلطة المحلية**... بعد تقدميهم إلى النيابة العامة حكم عليهم بالسجن؛ فحكم على **بوقادوم بستة أشهر** سجنا نافذا بتهمة نشر الدعاية ضد السلطة الفرنسية. [5] للأسباب ذاتها تم توقيف مرشح حركة الانتصار السيد **بوقادوم محمد الشريف** من طرف قوات الشرطة يوم 1 افريل 1948م في **منطقة الركنية** بتهمة إثارة الأهالي الجزائريين للقيام بأعمال شغب ضد الإدارة الاستعمارية، وبعد مثوله أمام القضاء اصدر حكم في حقه **بعشرة أشهر** سجنا نافذا [6] ،حيث لم تتوقف هذه السلسة من الاعتقالات بل تواصلت وطالت مرشحين من مناطق مثل **يحياوي يحي** من خراطة، و **عبد المجيد** من **سوق أهراس**. كما قام محافظ الشرطة باعتقال السيد **ختال عبد الله؟** من منطقة برج بوعريريج برفقة **عبد الحميد بن عمر ومصطفى بن طاهر** [7]) ، **و جيلالي مبارك** عن

1 -Echo D'Alger,samedi 3 avril 1948 ,Op.Cit, p.1.
2 -La dépêche de Constantine,7 avril1948,N 13.971, p.2.
3 -Echo D'Alger, samedi 3 avril 1948, Ibid, P.1.
4 -Echo D'Alger, samedi 3 avril 1948,Op.Cit, p.1.
5 -Echo D'Alger, mercredi 7 avril 1948,N 13.538, p.3.
6 -Echo D'Alger, mercredi 7 avril 1948,Ibid, p.3.
7 -EchoD'Alger, jeudi 8 avril 1948, N 13.539, p.3.

دائرة ميلة، **عيادي عمر بن احمد** من عنابة [1]، و من قالمة **السيد بن تفيفة** الذي كان يعمل كصيدلي؛ حيث صدر في حقه **ستة أشهر** حبسا نافذا مع غرامة مالية تقدر ب**5.000** فرنك فرنسي. [2] كما نال **مرشح حركة الانتصار** وممثلها في هذه الانتخابات في **منطقة ميلة** السيد **بن طوبال سليمان** نفس التهمة، ونفس الغرامة المالية المقدرة ب**5.000** فرنك فرنسي ؛ كان هؤلاء المنتخبون جميعا ينتسبون إلى حزب الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، الذي نال أعضائه الحض والوافر من الاعتقالات بغض النظر عن الأحزاب الأخرى. [3]

الجزائر:

إن هذه **الاعتقالات المستمرة** في صفوف **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية** دليل واضح على أن **السلطة الاستعمارية** أصبحت تتوجس منها خيفة، وتشكل لها هاجس كبير، خصوصا إذا تمكنوا من نيل اكبر عدد من المقاعد في **المجلس الجزائري**، لهذا السبب لم تتوقف السلطة الاستعمارية عن عمليات الاعتقال بهدف إرهاقهم حتى يتخلوا عن أفكارهم ومبادئهم التي يهدفون إلى تحقيقها من الترشح في هذه الانتخابات. فقامت للأسباب المذكورة هذه المرة في قلب العاصمة و بأمر من **الشرطة الفرنسية والمخابرات الفرنسية**، التي لم تتورع ولا لحظة واحدة في إيجاد التهم وتلفيق الأكاذيب ضد أعضاء **الحركة الوطنية** وخصوصا **التيار الاستقلالي الوطني**؛ حيث قامت بعملية توقيف في حق **يزيد محمد** يوم 15مارس 1948م، و كان يشغل **سكرتير المجموعة البرلمانية لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية في باريس**، و **أمين عام لجمعية الطلبة المسلمين** في **شمال إفريقيا**، كذلك توقيف السيد **عيساني أحمد**، الذي كان يدرس الطب في جامعة باريس برفقة زميله في قسم الصيدلة **بن ديمر جميل بن عبد السلام** ؛ فتم إلقاء القبض عليهما **بتهمة انتهاك المادة 80 من قانون العقوبات**، و **بتهديد الأمن الخارجي للدولة الفرنسية ومحالة إثارة الفوضى والقلاقل** [4]ولم يسلم **الطلبة المسلمون في الجامعات الفرنسية** من

[1] -EchoD'Alger, vendredi 8 avril 1948,N13.540, p.3.
[2] -EchoD'Alger,samedi 10avril 1948,N13.541, p.3.
[3] - La dépêche de Constantine,dimanche- lundi 11-12 avril 1948,N 13.977, p.2.
[4] -Echo D'Alger, mercredi 24 mars 1948, N13.326, p.1.

الاعتقالات، بل تعدت إلى **الطلبة داخل** الوطن وهذه المرة باعتقال طالب في كلية الحقوق في جامعة الجزائر بن مهلة محمد [1]وذلك يوم الخميس 1أفريل 1948م، بتهمة **القيام بتجمع انتخابي غير مصرح به والتحريض على القيام بأعمال شغب ومظاهرات ضد السلطة الفرنسية...** بعد مثوله أمام قاضي المحكمة حكمت عليه المحكمة **بأربعة أشهر** سجنا نافذا [2] كما تمكنت أيضا الشرطة الفرنسية من إلقاء القبض على **لحول حسين؛** مساعد رئيس بلدية الجزائر(انظر ملحق رقم1،ص318)، و أمين عام حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية [3] رفقة كل من **شرشالي محمد، وتواري محمد** من البليدة [4] بنفس التهم ضد نواب **الحركة الوطنية** وهي القيام بانتهاك السيادة الفرنسية حيث تم اعتقالهم وتقديمهم إلى **المحكمة.** [5] و أصبح كل من يدافع عن أفكاره التحررية من أعضاء **حركة الانتصار** تعتبره **الإدارة الاستعمارية** يهدد أمن الدولة الفرنسية، ويجب التصدي له.

وهران:

أصدرت محكمة وهران مذكرة اعتقال بتاريخ 5أفريل 1948 في حق كل **بابا احمد بن العزيز،** مناضل في صفوف **حركة انتصار الحريات الديمقراطية،** كان يحترف مهنة الخياطة في بلده تلمسان ألقت القبض كذلك على **هبيش محمد** بتهمة **إثارة الفوضى ومحاولة زعزعة الأمن الداخلي للدولة؛** حيث حكمت عليهما المحكمة بالسجن لمدة **ثلاث سنوات** مع غرامة مالية تقدر ب **30.000** فرنك فرنسي. و تعرض ناشطون وطنيون في منطقة **عين تموشنت** منهم السيد **بن فودة علي ولد العربي** لنفس التهم والتلفيقات السابقة حيث تم إيداع المتهم الحبس المؤقت. [6]) و بمنطقة **تسمسيلت** دوار **ثنية الحد** أصدرت المحكمة دون سابق إنذار أمرا بالقبض على بعض الأعضاء المنتسبين **للتيار الوطني الاستقلالي،** بتهمة إثارة الدعاية ضد السلطة المحلية الفرنسية؛ حيث قدم إلى

---

[1] -Echo D'Alger,mercredi 7 avril 1948, Ibid, p.3.
[2]- Echo D'Alger**,** mercredi 7 avril 1948, Op.Cit, p.3.
[3] -FR CAOM 93/4107: Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne : **le partie du peuple Algérien (P.P.A)et le mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques (M.T.L.D)**
[4] -Echo D'Alger, vendredi 2 avril 1948,N 13.534, p.3.
[5] -L'écho d'Oran, vendredi 2 avril 1948,N 28.009, p.1.
[6] -Echo D'Alger, jeudi 8 avril 1948,Op.Cit, p.3.

المحكمة جراء هذه الاتهامات كل من السيد: **مبروكين صالح** مرشح حركة الانتصار في المجلس الجزائري ونائب رئيس بلدية بجاية. [1] فحكم عليه بالسجن لمدة **ستة أشهر** وغرامة مالية تقدر ب**30.000** فرنك فرنسي، و حكم بنفس التهم السيد **جبالي بأربعة أشهر** حبسا وغرامة مالية تقدر ب**20.00** فرنك فرنسي[2] حيث حكم عليه بالسجن لمدة **ستة أشهر** وغرامة مالية تقدر ب**30.000** فرنك فرنسي، كما حكم بنفس التهم السيد **جبالي بأربعة أشهر** حبسا وغرامة مالية تقدر ب**20.00** فرنك فرنسي [3]

نلاحظ من خلال ما سبق أن هذه **الاعتقالات والتجاوزات** والمضايقات التي طالت **مرشحي الحركة الوطنية**، وبصفة خاصة **مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية** في انتخابات **الجمعية الجزائرية**، ما هي إلا سياسة اتبعتها **الحكومة الفرنسية** في بث الذعر والخوف في صفوف المنتخبين حتى تثنيهم عن عزمهم في مواصلة المسيرة الانتخابية. ومن جهة أخرى إبعاد وتفتيت وتشتيت الأنصار على المرشحين، يعود سبب هذا الخوف من طرف الإدارة الاستعمارية حسب اعتقادنا لعلمها بالثقل الذي تتمتع به الأحزاب الوطنية في أوساط الأهالي الجزائريين، وما مدى التأثر بخطاباتهم خصوصا **التيار الاستقلالي الوطني**.

حسب اعتقادنا فإن معظم الاعتقالات التي طالت **ممثلي حركة الانتصار**، بخلاف الأحزاب الأخرى يعود إلى النشاط الكبير لهذا الحزب، مما جعله محل المراقبة الاستعمارية التي عملت كل ما بوسعها لعرقلة مرشحيها في هذه الانتخابات.

[1] -**L'écho d'Oran**, Samedi. 1 avril 1948. N28.016.p3.

[2]–Ibid, p.3.

[3].Ibid.

رابعا/ الحملة الانتخابية

لقد عملت الأحزاب الوطنية: **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** و **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**، على القيام بحملات انتخابية دعائية لصالح مرشحها في مختلف العملات؛ حيث كانت المنافسة شديدة بينهم، ركزت **حركة الانتصار** أثناء حملاتها الانتخابية على نشر أهدافها وبرامج حزبها بتوزيع العديد من المنشورات والمجلات على الأهالي، تحمل في طياتها شعارات ومقولات **تمجد الوطنية والانتماء للأرض ومحاربة العدو**، خصوصا تلك الدعوات التي نشرها الحزب في **جريدة المغرب العربي** عن التجاوزات والاعتقالات التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية، ولاسيما منع المرشحين من **حركة الانتصار** في بعض المناطق من عقد تجمعات مع الأهالي، **والقيام باعتقالات في صفوف بعض المؤيدين لبرامج الحزب**، كما ندد الحزب خلال حملته الانتخابية بمحاولة **الإدارة الاستعمارية** نشر دعاية ضد الحزب في قسنطينة ومحاولة إثارة الفتنة بين **مرشحي حركة الانتصار وفرحات عباس**. [1]» ولم تقتصر هذه الحملات الانتخابية على المدن الكبرى فقط، بل تجاوزتها إلى الأرياف؛ حيث قام الحزب بتعبئة جميع موارده في إقناع الجماهير(انظر ملحق رقم2،ص319) في المناطق النائية في التصويت على الحزب. بالفعل استجابت الجماهير الغفيرة لمطالب الحزب وتوجهوا إلى صناديق الاقتراع للتصويت، لإثبات أن أهالي الريف مع **مرشحي حركة الانتصار**، وأنهم ليسوا مع الموالاة كما تزعم الإدارة الاستعمارية **والحاكم العام نايجلان(Naegelen)**. [2]

كما أعطت **قيادة الحزب** تعليمات لممثليها في الدوائر الانتخابية بعدم التوقف عن الدعاية، وعدم الاستجابة لأوامر الإدارة الاستعمارية التي تهدف إلى عرقلة حركة الحملة الانتخابية، فامتثلوا لتوجيهات قيادة الحزب، وذهبوا إلى القرى والمداشر والأماكن النائية من اجل تبليغ رسالة الحزب خصوصا الجولة التي قادها قادة الحزب من 15 إلى 24 مارس 1948 في مناطق عين الصفراء و غرداية؛ فقد كانت هذه الخطابات تحتوي مثلا على **التذكير بحوادث 8 ماي** 1945، و ما تعرض له الأهالي

[1] - CAOM 93/4107, Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne : La campagne Electoral.
[2] Ibid.

الجزائريون من بطش من طرف الإدارة الفرنسية، مهاجمة **الكولون** الذين يسيطرون على معظم الأراضي؛ حيث أصبح الفلاح الجزائري غريب في أرضه، و طالبت بالتوزيع العادل للثروة بين الأهالي؛ كما طالبت الأهالي بضرورة التكتل لمحاربة الاستعمار. [1]

كما دعا **قادة الحزب** في ذات السياق، إلى **ضرورة مشاركة المسلمين في السلطة، ونبذ التعصب الديني والتفرقة، واحترام حرية المعتقد، ودافعت عن الدين الإسلامي واللغة** باعتبارهما **أساس وحدة الجزائريين** فيما بينهم، وقد كانت هذه اللقاءات التي تعقد مع الأهلي خلال الحملات الانتخابية تستفتح دائما **بآيات بينات من القرآن الكريم**، ثم تعطى بعد ذلك الكلمة لأحد الأعيان للترحيب بالحضور، و تنطلق بعد ذلك **الحملة الانتخابية** ببعض ممثلي الحزب الذين يشددون بدورهم على أهمية التوجه إلى **صناديق الاقتراع** لاختيار الممثلين في المجلس. فمثلا **جاء في خطاب لأحد عناصر حركة الانتصار في وهران** في يوم 21مارس 1948الذي جاء فيه: " **يجب أن نضحي بخيراتنا من اجل الاستقلال ، فليقتل عشرة ألاف عشرين ألفا من أبناء شعبنا، لا يهم إذا كان شعبنا سوف يعيش حرا وسعيدا ومستقلا.**" نلمس من خلال هذا **الخطاب الروح الوطنية العالية** التي يتمتع بها أعضاء الحزب في سبيل استقلال بلدهم، وتحرير شعبهم، حتى ولو كان ذلك يستدعي هلاكهم جمعيا، و تعددت تصريحات هؤلاء المرشحين حيثما حلوا وأينما ارتحلوا، هذه المرة من لمدية يوم 27 مارس 1948 ؛ صرح أحد المرشحين قائلا: " **لقد أعطانا أعداؤنا للتو سلاحا هائلا الاقتراع... نحن مسلمون وسنظل كذلك حتى على حساب أعظم التضحيات ...أخلاقنا أعراضنا سنحارب هؤلاء المسحيين الكفار ونخرجهم من أرضنا.**"، وقال **مرشح أخر** في **سيدي بلعباس** يوم 2 افريل 1948 :" **حان الوقت لكي نتحد، ونطرد الفرنسيين إلى فرنسا، والاسبان إلى اسبانيا، لا تقلق على شيء نحن لدينا القوة لدينا الإرادة** "، و **صرح** أيضا ممثل في **وادي العثمانية** السيد حواتي قائلا: " **حان الوقت لتضحي بحياتك... الفرنسيون 800.000، نحن ثمانية ملايين إذا كان لابد من إلقائهم في البحر، سيموت 2 أو 3 ملايين من هنا اعتقد أننا**

[1] CAOM 93/4107, Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne**:l'union Démocratique du Manifeste Algérien(U.D.M.A)**

سوف نكون أحرارا." إنها تصريحات تبعث الحياة في القلوب وتزرع الأمل في النفوس كيف لا تكون كذلك وهي صادرة عن رجال آمنوا بالحرية.

في المقابل هذه التصريحات اعتبرتها أطراف أخرى تهدد مستقبلها في الجزائر، وعلى رأسها الإدارة الاستعمارية، فقامت بمجموعة من الإجراءات التعسفية ضد مناضلي الحزب وصلت إلى حد الاعتقال مثل اعتقال حسين لحول، وعدد من المرشحين وصل إلى 60 مرشحا وحكم عليهم بالسجن ودفع غرامات مالية كبيرة، بالإضافة إلى سحب الرخص منهم وبعض الامتيازات السياسية التي كانوا يتمتعون بها. [1]

كما كان **للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**، هو الأخر دور كبير في هذه الحملة، فعمل على عقد اجتماعات في القرى، والمدن، والمداشر الكبرى، استعمل من خلالها مكبرات الصوت، يدعوا فيها الجزائريين إلى الإقبال على المشاركة في هذه الانتخابات، و لم يتردد **دعاة الحزب** خلال اجتماعاتهم في **وهران و قسنطينة**، من التنديد بتجاوزات الإدارة الاستعمارية، في حقهم **كممثلين للأهالي**، وفي حق الأهالي الذين يعانون الأمرين، فقد **طالبوا الجمهورية الفرنسية بضرورة استقلال الثقافة الإسلامية والدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية**، و **عدم التدخل في شؤون الأهالي الجزائريين**، وطالبوا **بتوسيع التعليم العربي الحر**، الذي يشهد تضيق كبير من طرف الإدارة المحلية الفرنسية. وكانت **هجماتهم ضد الإدارة الاستعمارية** كثيرة، خصوصا فيما يتعلق بعلاقة الأحزاب الوطنية فيما بينها، و **نددت بالتدخل الخفي والعلني لعرقلة الاجتماعات، وإثارة الفوضى والنزاعات بين الحزبين بحجة أن الحزب المنافس هو المسؤول عليها**،كما **احتج الممثلون على الاعتقالات** التي طالت بعض **أعضاء الحزب** أثناء قيامهم **بالحملة الانتخابية** وخصوصا قطع الاجتماعات عليهم كما حدث في **قسنطينة، و وهران، و المدية**؛ التي شهدت تدخل الشرطة والقيام باعتقال بعض الناشطين بحجة الدعاية ضد فرنسا. [2]

1 - CAOM 93/4107: La Campagne Electoral. Op. Cit.
2 - Ibid.

كما قام **الحزب الشيوعي الجزائري** كذلك بحملته الانتخابية، **مركزا على الحالة الاقتصادية والاجتماعية**، التي يعاني منها السكان لاستعمالها لأغراض الدعاية، بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات، كما دعا في نفس الوقت إلى **إعادة النظر في أوضاع المهاجرين الجزائريين في فرنسا، وتحسين أوضاعهم، وحل مشاكلهم**، والعمل على **إخراج من وضعتهم الإدارة الاستعمارية في سجونها**، فإن لم تستجب لذلك وجب القيام بمظاهرات واحتياجات حتى يتحقق ذلك. كما **هاجم ممثلو الحزب الشيوعي الجزائري الوضعية غير العادلة لاستغلال الأرض التي يتمتع بها الكولون بجميع الثروات على حساب صاحب الأرض**؛ فطالبوا **الحكومة الفرنسية** بالنظر في القوانين **العقارية وإعطاء الطبقة الكادحة حقها في العيش** حتى لا تتوسل وتمد يدها، وهاجموا الغلاء **الفاحش للأسعار** خصوصا المواد الغذائية التي تعتبر مواد ضرورية يومية للإنسان الجزائري. و **طالبوا برفع الأجرة لكل العامل** الذين يشتغلون عند **الإدارة الاستعمارية** أو عند **الكولون** لأنها أصبحت أجرة ضعيفة لا تكف لقضاء حوائجهم، وذلك يرجع إلى أن الأسرة الواحدة تتجاوز من 7 إلى 8 أفراد وهذا يستحيل أن يسد حاجتهم، في المقابل **هاجموا الثراء الفاحش للكولون**. [1]

في المقابل **لم يستطع المستقلون** في بعض الأحيان تقديم دعاية خاصة للترويج لأفكارهم ،وطرح مشروعهم، حيث اعتمدوا في حملاتهم على نفوذهم المكتسب في المناطق الريفية، وبعض المدن الكبرى، بالاعتماد على أعوانهم، الذين انتشروا في جل المناطق المقسمة ضمن الدوائر الانتخابية لكل عمالة، أو عقد لقاء مع ممثليهم من خلال اجتماعات اللجان الصغيرة. [2]

1 - CAOM 93/4107: La Campagne Electoral. Op,Cit.

2 - Ibid.

نستخلص من خلال ما سبق أن **الحملة الانتخابية** شهدت **تنافس كبير** بين أعضاء **الحركة الوطنية،** خصوصا بين **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** و **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،** حيث عملوا على طرح **مشاريعهم الانتخابية** على المواطنين ومناصريهم وإقناعهم بجدية البرامج، التي يسعون إلى تحقيقها في حالة فوزهم في هذه الانتخابات، وقد **تضمنت خطاباتهم الاستقلال، استرجاع السيادة والدفاع عن مقومات الأمة الإسلامية ومبادئها،** كما نجد أيضا **الحزب الشيوعي الجزائري** الذي ركز في خرجاته على **الطبقة العمالية الكادحة** وتوعد بالأفضل، أما **الأحرار** فقد **قدموا مشاريعهم مدافعين فيها عن رفع قيمة الإنسان الجزائري، وضرورة المساواة، وإلغاء كل مميزات التميز العنصري بين الأهالي الجزائريين والأوروبيين.**

خامسا/ تعين الدوائر الانتخابية

اعتبارا من تحديد **المقاطعات** أعلن العديد من المرشحين عن نيتهم في الترشح لانتخابات **المجلس الجزائري،** وقبل موعد الاقتراع أعطت **السلطة الاستعمارية** أوامرها في تنظيم عملية الاقتراع وذلك بتعيين مكاتب الاقتراع، وتعيين رؤساء المكاتب سواء **للهيئة الأولى** التي يمثلها الأوروبيون، أو **الهيئة الثانية** التي تمثل المنتخبين المسلمين ، كما قامت بتوزيع عناصر الشرطة والدرك حول مراكز الاقتراع لأسبوع قبل بدأ موعد الاقتراع [1]، ووزعت **بطاقات الانتخاب** التي تخص المرشحين على مكاتب التصويت، وشددت على **رؤساء المكاتب** بضرورة تطبيق بعض الإرشادات والتعليمات، التي تخص المنتخبين داخل **مكاتب التصويت،** ومن هذه التعليمات؛ أنه عند دخول المقترع إلى **مكتب الاقتراع** يجب **استظهار بطاقة الناخب،** ثم ينظر أولا إذا كان اسمه موجودا في **القائمة الانتخابية** أو لا، ثم يختار **أوراق المرشحين** ويذهب إلى غرفة معزولة عن الأنظار ويضع اسم المرشح في ظرف خاص، و يصرح للرئيس أنه **وضع ورقة واحدة** في الظرف، يتم تسجيل التصويت، وتعادله بطاقة

[1] - CAOM 93/4107, Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne ، deuxième collège-Premier Tour.

الناخب بعد الإمضاء حيث يعترف أعضاء المكتب بالمقترعين الذين يأتون في وقت متأخر للاقتراع لأن الوقت المحدد يبدأ من **الساعة الثامنة والنصف صباحا**، وينتهي **السادسة مساءا** [1]

عمالة وهران

اللقب والاسم	المنطقة	الانتماء السياسي
بوطارن قادة	تيارت	U.D.M.A
ولد ابراهيم سعيد	// //	M.T.L.D
بن سايح محمد	// //	الحزب الاشتراكي لقسم الأممية العالميةS.F.I.o
علي بومدين	// //	المستقلونI.N.D
مكي بشير	// //	الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A
حمو بن تليس	سيق [*]Sig*	M.T.L.D
بن دمرد عبد القادر	سيق Sig	U.D.M.A

[1] C.N.A.IBA/ELA.N-2129.Histoire des élus-

[*] **مدينة سيق** هي دائرة تابعة لولاية معسكر اسمها القديم في العهد الروماني" تاساكورا" ومعناه مجرى نهر ، وفي العهد الإسلامي أطلق عليها سيق نظرا لكثرة السواقي فيها ، وفي العهد الاستعماري أخذت اسم "سان دوني دي سيق" وبعد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية أصبح اسمها من جديد سيق، وهي مشهورة بإنتاج الزيتون والصناعات الغذائية، **مدينة سيق**، منتدى الجلفة، **انظر**

تاريخ الزيارة03-10-2020 الساعة 23.29 https://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t -

الدوائر الانتخابية	المسجلون	الأحزاب السياسة المشاركة في الانتخابات					
		M.T.L.D	U.D.M.A	S.F.I.O	I.N.D	P.C.A	U.F.M
تيارت	18.475	3.560	5.921	190	184	124	//
سيق	13.739	3.163	3.241	//	2305	724	2.607
سعيدة	14.079	1.145	163	//	329	//	9.203
معسكر	16.123	1.797	777	//	//	//	9.137
وهران	23.261	4.528	1.813	//	116	//	8.832
مستغانم	22.299	4.732	5.623	//	//	//	5.926
غليزان	19.780	1.659	//	//	//	//	12.822
تلمسان	20.739	3.652	4.725	//	//	//	7.381[1]

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يعطينا صورة واضحة عن **العملية الانتخابية**، حيث يبرز لنا كل دائرة انتخابية، وعدد المسجلين فيها من المنتخبين، والأصوات المحصل عليها من طرف كل **حزب سياسي**؛ حيث كانت وهران في الصدارة في الحصول على العدد الأكبر من المسجلين في **القوائم**

[1] - L'écho d'Oran, Mardi 6avril 1948.N 28.012, p.1.

الانتخابية، وهذا **يرجع حسب اعتقادنا إلى تواجد العدد الكبير من أعضاء الحركة الوطنية هناك** مما استقطب عدد اكبر من الأتباع ونجاح الحملة الانتخابية، بالإضافة إلى كون **وهران مركز العمالة** وتتوفر على كل الإمكانيات، مما يسهل على المنتخبين التنقل إلى **مراكز الاقتراع** والإدلاء بأصواتهم عكس المناطق الأخرى البعيدة عن المركز التي لا تتوفر على نفس الوسائل والإمكانيات ، ولم تحض بالدعاية الكافية من طرف المرشحين ، هذا ما يفسر في جزئية حسب اعتقادنا تحصل وهران على اكبر عدد من الأصوات.

عمالة الجزائر

جدول يوضح الانتماء السياسي للمرشحين حسب المناطق

الاسم واللقب	المنطقة	الانتماء السياسي
شرشالي محمد	الجزائر	M.T.L.D
حاج علي بشير	// //	P.C.A
طالب عمار	// //	U.D.M.A
بودة أحمد	الدار البيضاء	M.T.L.D
حليمي دحماني	// //	I.N.D
سايح مصطفى	// //	U.D.M.A
طالب بوعلي	// //	COM
فروخي مصطفى	مليانة	M.T.L.D
فرحات عبد القاسم	تسمسيلت	I.N.D
دحلب سعد يحياوي	// //	COM (1)
قاسمي حاج عبد القادر	BEN-SAAAD	I.N.D
بفارد	// //	COM
بوسالم	// //	U.D.M.A
كواريبا	// //	M.T.L.D
بن دين محمد صالح	عين الحمام	I.N.D
ولد حمودة	// //	M.T.L.D

[1] - L'écho d'Oran, Dimanche 4 et lundi 5 avril 1948,N 28.011, p.3.

سي صالح	ذراع الميزان	I.N.D
تامزالي	// //	I.N.D
لدزوزي	// //	M.T.L.D
شرقي	// //	COM
فارس	// //	U.D.M.A
ايت علي	ازفون	I.N.D
صالحي	// //	M.T.L.D
خيار	تيزي وزو	I.N.D
باست	// //	M.T.L.D
واكلي أكير	// //	COM [1]

الدوائر الانتخابية	المسجلون	المصوتون	الأحزاب السياسية			
			M.T.L.D	U.D.M.A	I.N.D	COM
الجزائر	27.319	18.473	14.227	2.723	//	1.182
الدار البيضاء	25.414	19.604	13.226	1.071	4.304	331
مليانة	32.214	20.811	12.094	//	//	759
تسمسيلت	19.320	13.083	3.173	//	9.622	182
BEN-SAAAD	22.300	10.001	2.392	1.373	5.742	41
عين الحمام	18.732	12.524	194	228	12.043	//
ذراع الميزان	35.124	29.040	5.670	159	95	96
ازفون	28.073	17.973	1.738	//	882	//
تيزي وزو	21.347	17.034	621	//	15.863	99 [2]

لقد كانت **نسبة التسجيل في هذه المقاطعات في القوائم الانتخابية بنسبة كبيرة**، لكن إقبال المنتخبين على التصويت شهد تراجعا كبيرا في مناطق كثيرة مثل الجزائر العاصمة، عين الحمام وتيزي

[1] -L'écho d'Oran,Dimanche 4 et lundi 5 avril 1948,Op.Cit, p.3.
[2] -Ibid, p.3.

وزو، وغيرها من المناطق ، **وهذا يرجع حسب اعتقادنا إلى عدم حضور هؤلاء المسجلين إلى مراكز الاقتراع يوم التصويت** ، أو **ضياع بطاقات الناخب** منهم في اغلب الأحيان ، كما نلاحظ أن الأحزاب الوطنية وعلى رأسها حركة الانتصار قد نالت عدد اكبر **من الأصوات في مناطق مختلفة** من هذه الدوائر **عكس الاتحاد الديمقراطي الذي تحصل على نسب اقل منها**، كما تحصل المستقلون على عدد معتبر من الأصوات في بعض الدوائر مثل عين الحمام وتيزي وزو، أما ادنى الأصوات فقد سجلها الشيوعيون.

عمالة قسنطينة

الاسم واللقب	المنطقة	الانتماء السياسي
فرحات عباس	سطيف	U.D.M.A
خنفي محمد	// //	M.T.L.D
موسى محفوظ	// //	P.C.A
معيزة صالح	سانت أرنو	M.T.L.D
قادة عبد البكير	// //	U.D.M.A
نايت عرية	// //	P.C.A (1)
شوقي مصطفاوي	قسنطينة	M.T.L.D
بن محمد	// //	I.N.D
حاج سعيد	// //	U.D.M.A
كوش محمد	// //	P.C.A (2)
حربي حواس	عزابة	I.N.D
بوقادوم محمد	// //	M.T.L.D
بوساحة عبد المجيد	// //	U.D.M.A
عياد احمد	// //	COM
بولكراو موسى	سكيكدة	M.T.L.D
بن بولعيد مصطفى	باتنة	M.T.L.D

[1] - L'écho d'Oran,Dimanche 4 et lundi 5 avril 1948,Op.Cit, p.3
[2] - Ibid, p.3.

بن خليل عبد السلام	// //	U.D.M.A
ماقيظي لامين	// //	I.N.D
بواصرية	// //	COM
مصباح صالح	أقبو	I.N.D
محمد اولبسير	// //	M.T.L.D
خادم عاشور	// //	COM (1)
جيلالي مبارك	ميلة	M.T.L.D
علاوة	// //	I.N.D
بوصوف الحسين	// //	U.D.M.A
زيد فضيل	// //	COM
بولكراومة موسى	سكيكدة	M.T.L.D
محمد صالح	// //	I.N.D
الحديدي محمد	// //	P.C.A
دماغ العتروس العربي	ميلية	M.T.L.D
قريد بوجمعة	// //	I.N.D
طال احمد	// //	U.D.M.A
روميطاف محفوط	// //	COM
المهداوي حسين	عنابة	M.T.L.D
باي العقون حواس	// //	U.D.M.A
جمعون ابراهيم	// //	I.N.D
محفوظ	// //	COM (2)
لخضاري	قالمة	I.N.D
بوتفتيفة	// //	M.T.L.D
قايد علي	بلزمة	U.D.M.A
خليفة بومدين	// //	M.T.L.D
مختار	// //	COM
تاداني محمد	بسكرة	I.N.D

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Dimanche 4 et lundi 5 avril 1948,N13.969, p.3.
[2] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, MARDI 6 AVRIL 1948.N 13.970, p.3.

محجوب عمار	// //	M.T.L.D
دكتور سعدان	// //	U.D.M.A
مقداد	// //	P.C.A
بن عبيد يوسف	واد اميزون بجاية	U.D.M.A
معوش محمد	// //	M.T.L.D
عمور علي	// //	P.C.A
مبروكين	بجاية	M.T.L.D
بن عبد المؤمن	// //	U.D.M.A
تامزالي	// //	I.N.D
اجعوط	// //	COM (1)
عبد الرحمن كيوان	بورج بوعريريج	M.T.L.D
بن عبيد احمد	// //	U.D.M.A
زهار عيسى	// //	I.N.D
بن بلعيد مسعود	// //	COM
بن عبود حاجي	عين البيضاء	I.N.D (2)
زياني محمد الحاج بلقاسم(انظر ملحق رقم3،ص320)	// //	M.T.L.D
بن بودريو	// //	U.D.M.A(3)
شليح رابح	// //	COM
محفوظي محمد	تبسة	M.T.L.D
ناصيب	// //	I.N.D
نقريشي	// //	COM (4)
حواتي	شلغوم العيد	M.T.L.D
شعلال عمار	// //	I.N.D
يحي محمد	// //	U.D.M.A

1 - LA DEPECHE DE CONSTANTINE,MARDI 6 AVRIL 1948, Op.Cit, p.3.
2 - Ibid, p.3.
3 - C.N.A.IBA/B43.B 2132.PROCES-VERBAL DU RECENSEMENT DES VOTES.
4 - LA DEPECHE DE CONSTANTINE.MERCREDI 7 AVRIL 1948 N13.970, p.3.

بوجدير	// //	COM
باراكروك عبد القادر	خنشلة	I.N.D
مدعاوي براهيم	// //	U.D.M.A
بوجريدة عمار	// //	M.T.L.D
العمراني	// //	COM
منية دوادي	جيجل	I.N.D
جمام محمد الهادي	// //	U.D.M.A
بوخباتة	// //	M.T.L.D
مقراني	// //	COM [1]

الدوائر الانتخابية	المسجلون	المصوتون	الأحزاب السياسية				
			M.T.L.D	U.D.M.A	I.N.D	COM	P.C.A
سطيف	20.422	12.415	3.974	7.885	//	//	372
	26.494	18.931	1.678	17.046	//	123 [2]	
قسنطينة	22.952	13.280	7.309	2.399	2.486	//	825 [3]
عزابة	28.675	20.735	8.097	308	11.791	153	//
باتنة	19.414	8.220	4.283	2.232	1.164	359	// [4]
ميلة	23.345	14.643	9.373	1.192	1.249	81	//
سكيكدة	20.995	13.921	10.545	2.874	269	//	115
الميلية	18.726	10.094	8.057	823	141	3	//
عنابة	22.882	16.759	6.544	4.186	3.174	//	514 [5]
قالمة	22.897	17.496	7.665	//	88	//	//
بلزمة	16.540	15.247	611	14.514	//	87	//

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE.MERCREDI 7 AVRIL 1948, Op.Cit, p.3.
[2] - L'écho d'Oran,Dimanche 4 et lundi 5 avril 1948,Op.Cit, p.3.
[3] - Ibid, p.3.
[4] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE,Dimanche. Lundi 4-5 avril 1948, Op.Cit, p.3.
[5] LA DEPECHE DE CONSTANTINE. MARDI 6 AVRIL 1948, Op.Cit, p.3.

بسكرة	25.637	15.098	4.185	3.768	6.643	//	190
واد اميزون	22.275	12.542	4.937	7.244	//	//	94
بجاية	14.315	8.142	4.739	1.228	630	102	//
برج بوعريريج	19.106	8.693	4.296	1.731	740	741	// (1)
عين البيضاء	27.143	22.043	8.186	3.084	138	174	//
تبسة	29.842	19.905	6.316	//	2.216	111	//
شلغوم العيد	14.135	10.723	3.008	1.345	4.263	18	//
خنشلة	21.811	13.989	2.238	2.409	9.267	//	//
جيجل	24.579	16.228	2.293	5.318	302	109	// (2)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن **نسبة التسجيل في عمالة قسنطينة** كانت كبيرة **مقارنة بعمالة الجزائر و وهران؛** حيث سجلت جميع الدوائر الانتخابية حضورها في العملية الانتخابية بنسب عالية ومتفوقة جدا في كل من سطيف، سانت أرنو عنابة ، قسنطينة ، عزابة ، سكيكدة ، قالمة... وهذا يعود حسب اعتقادنا إلى نشاط الأحزاب الوطنية في هذه المناطق، وإقبال الناس عليهم والاقتناع بأفكارهم ومشاريعهم الحزبية المطروحة، يرجع كذلك إلى **الإشعاع الحضاري الذي تتميز به قسنطينة وبروز معظم النخب الوطنية الذين قادوا الحركة الوطنية هناك؛** حيث **أحرز التيار الوطني الاستقلالي النسبة العالية** من الأصوات في كل من دوائر عزابة، سانت أرنو، بسكرة، عين البيضاء ،

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Dimanche. Lundi 4-5 avril 1948, Op.Cit, p.3.
[2] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE,MERCREDI 7 AVRIL 1948, Op.Cit, p. 3.

تبسة، خنشلة، جيجل... يليه في **المرتبة الثانية** من **حيث عدد الأصوات** المحصل عليها **حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**؛ حيث أحرز تفوق كبير في كل من سطيف، بلزمة،عين البيضاء تبسة.

ملاحظة

إن حصول حزب **الاتحاد الديمقراطي** على أعلى نسبة في منطقة سطيف تقدر ب24.931 صوتا، على غرار **حركة الانتصار** التي سجلت عدد الأصوات يقدر ب5.652، يرجع إلى **دور فرحات عباس** في تفعيل النشاط السياسي في المنطقة كونه ابن المنطقة و يمتلك شعبية كبيرة، وجمهور غفير، بينما كانت **نتائج كارثية** بالنسبة **للمستقلين**، الذين لم يسجلوا في بعض المناطق أدنى صوت خصوصا في سطيف وسانت أرنو ، وهذا يرجع حسب اعتقادنا **إلى ضعف حملتهم الانتخابية وعدم التفاف الجماهير حولهم** ، كما أن البعض اعتبرهم أتباع الإدارة الاستعمارية، هذا ما جعلهم يتقهقرون في الانتخابات، وغير بعيد عن المستقلين نجد **الحزب الشيوعي** عرف أضعف النتائج في هذه الانتخابات.

مقاطعة الجنوب

دخلت **منطقة وادي ميزاب** كغيرها من الدوائر الانتخابية **معترك الانتخابات السياسية للجمعية الجزائرية** من 4 إلى 11 أفريل 1948م، وقدمت مرشحيها وممثليها في الانتخابات؛ حيث خلصت كلمة **الميزابيين**، وتوحدت على ترشيح زعيم الإصلاح **الشيخ بيوض** في **تمثيل أهالي ميزاب** في انتخابات الجمعية الجزائرية، غير أن **الشيخ بيوض** رفض هذا العرض واظهر تمسكه الكبير بميدان العلم ونشر المعرفة ، غير أن إصرار أهالي ميزاب ورجال نهضتها وعلمائها مازالوا بيه حتى أقنعوه بقبول الترشح، حتى لا تترك الفرصة لينفذ منها الاستعمار وأذنابه. [1]

[1]- بسام العسلي، **عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**، دار النفائس للنشر، ط2، بيروت لبنان، 1986،ص ص214،216.

لكن **أهالي ميزاب** اختلفوا في شكل المشاركة في هذه الانتخابات **فظهر فريقان: الأول** يدعوا إلى المشاركة في الانتخابات ، و**الثاني** يدعوا إلى عدم المشاركة في هذه الانتخابات ومقاطعتها؛ حيث أن الفريق الداعي إلى الدخول في معترك الانتخابات منقسم بدوره حول أهلية الشخص المناسب لتمثيلهم في هذه الانتخابات إلى **أربعة فرق**: فرقة مع **الشيخ بيوض** زعيم الإصلاح، فرقة مع **مفدي زكرياء**، وأخرى مع **عيسى بن عمر باعلي**، والأخيرة مع **بكاي محمد** مرشح **الحزب الشيوعي** [1]

الاسم واللقب	المنطقة	الاتجاه السياسي
الشيخ بن عمر بيوض	غرداية	ديمقراطي مستقل
بكاي محمد	// //	P.C.A
بوحميدة طيب	// //	I.N.D
باعلي عيسى	// //	I.N.D
الشيخ زكرياء (انظر ملحق رقم4، ص321)	// //	I.N.D [2]
بكري بوعلام	عين الصفراء	M.T.L.D
لحرش عمار	الجلفة	I.N.D
بن قانة محمد الحاج	بسكرة	مستقل فيدرالي [3]

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها	الملغاة	الممتنعون
9147	5098	4920	178	4049 [4]

[1]- بكلي عبد الرحمن بن عمر، **مسيرة الإصلاح في جيل 1918– 1948**، نشر مكتبة البكري، الجزائر 2004، ص ص326،316.

[2] - C.N.A.I.B.A/E.L.S.B08.N 2794 Election DU 4 AVRIL 1948 A L'assemblée Algérien

[3] - C.N.A.I.B.A/E.L.S.B42 N2174 2 COLLEGE

[4] - C.N.A.I.B.A/E.L.S.B08,N 2794 Election DU 4 AVRIL 1948, Ibid.

جدول يوضح عدد الأصوات المحصل عليها لكل مرشح

المرشح	عدد الأصوات	الاتجاه السياسي
الشيخ بيوض	2584	ديمقراطي مستقل
بوحميدة طيب	1045	مستقل
بكاي محمد	19	P.C.A
الشيخ زكرياء	1224	I.N.D
باعلي عيسى	48	I.N.D [1] (انظر ملحق رقم5، ص322)

لقد **تحصل الشيخ بيوض على الأغلبية الساحقة من الأصوات**، رغم التضييق الذي لقيه أتباعه من طرف **الإدارة الاستعمارية** في مكاتب الاقتراع ، التي منعت فتح مكاتب الاقتراع للمنتخبين على الساعة الثامنة موعد إجراء الاقتراع ، وذلك بحجة أن المكاتب الخاصة باقتراع **الهيئة الثانية** لم تستكمل بعد ، حيث أخرت التصويت إلى الساعة 10.30 في حين أن بعض المكاتب الأوروبية فتحت قبل الموعد الرسمي وهو الثامنة صباحا، وهذا كله من أجل عرقلة العملية الانتخابية **وإحباط الروح المعنوية لأنصار الشيخ بيوض** [2]

سادسا/ نتائج انتخابات الدور الأول 4 أفريل 1948.

لقد **سجلت نتائج الانتخابات** على مستوى **الدور الأول** على النحو التالي: فقد شارك في التصويت 912756 ناخباً من أصل 13535371 مسجلاً ؛ أي **بنسبة** تقدر **ب 67%** ، كما كانت نسبة المشاركة على مستوى العمالات التي شهدت تفوق عمالة وهران وفوزها بالمرتبة الأولى **بنسبة 73%** مقابل **71 %** في الجزائر ، **66%** في قسنطينة ، و **55%** في المناطق الجنوبية. حيث كان **عدد المقاعد المحصل** عليها على النحو التالي: حركة انتصار الحريات الديمقراطية **9** مقاعد **الجزائر3، قسنطينة5،الجنوب1**) بنسبة **31%**، وحصل **الاتحاد الديمقراطي** على **7**

[1] C.N.A.I.B.A/E.L.S.B08,N 2794 Election DU 4 AVRIL 1948 A L'assemblée Algérien
[2] - Ibid.

مقاعد وهران 2، قسنطينة5) بنسبة **18%**(انظر الملحق رقم6،ص323)، في المقابل **حصل المستقلون** على نسبة تقدر ب 50% **ومقاعد** تقدر **ب26 مقعدا** موزعة فيما بينهم ، ولم يحصل **الحزب الشيوعي** إلا على **2 %** من الأصوات. و **بقي 18 مقعدا؛ قسمت** على النحو التالي: **9 لحركة الانتصار، 2 للاتحاد الديمقراطي و7 للمستقلين.** [1]

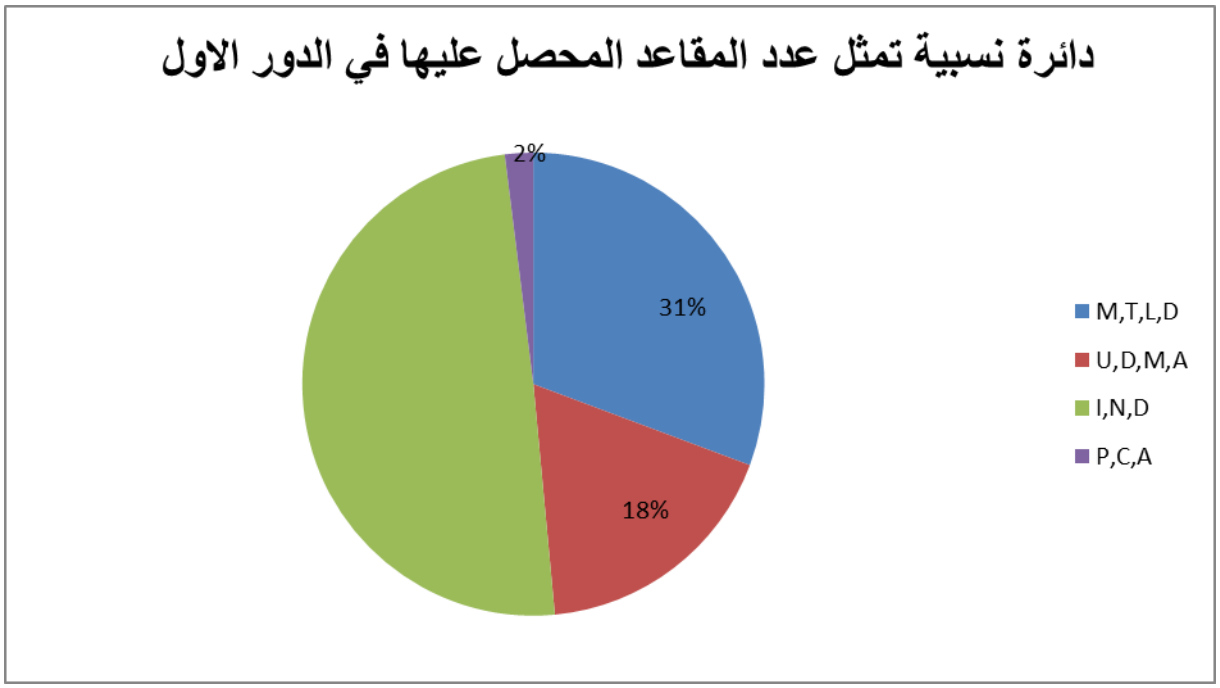

نلاحظ من خلال هذا الرسم الدائري أن **المستقلين** هم من تحصلوا على نسبة كبيرة من المقاعد والأصوات؛ يرجع هذا حسب اعتقادنا إلى كون النواب المستقلين **لم يتعرضوا إلى حملة الاعتقالات وعرقلة حملتهم الانتخابية** من طرف الإدارة الاستعمارية، هذا ما جعل أتباعهم يتقدمون إلى الانتخابات بكل ثقة وأريحية، في المقابل **حصلت الأحزاب الوطنية** على نسب معتبرة مقارنة بالمستقلين؛ وذلك يرجع للتضييق الممارس عليهم من طرف الإدارة، و **ما طلهم** من **اعتقالات وسجن وتوقيفات**... كلها **كان لها الدور في إحباط معنويات أتباعهم** في الإدلاء بأصواتهم؛ فقد

[1] - CAOM 93/4107, Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne**:les Résultats-premier tour(4 avril)**

كان لها الأثر الكبير على الإقبال على صناديق الاقتراع يوم التصويت، في حين كان **الحزب الشيوعي** في القوائم الأخيرة.

حسب اعتقادنا أن النتائج التي تحصلت عليها كل من **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي** في الدور الأول **نتائج باهرة** ومقبولة إلى حد كبير، **إذا قارناها بحجم التضييق والاعتقالات وتزوير نتائج الانتخابات من طرف الادارة الاستعمارية** بهدف **إقصائهم** والحيلولة دون تحقيق اكبر قدر ممكن من الأصوات والحصول على المقاعد.

سابعا/ انتخابات الدور الثاني 11 أفريل 1948م

لقد جندت السلطة الاستعمارية كل قوتها بهدف **إفشال الحملة الانتخابية لمرشحي الحركة الوطنية** ، وما حدث في **الدور الأول من تجاوزات خير دليل على ذلك** ، فعلى سبيل المثال قامت السلطة الاستعمارية يوم الاقتراع **بإخفاء صناديق الاقتراع** بحجة أنهم لم يصلوا بعد، كما عملت على **إتلاف القوائم الخاصة بالناخبين** خصوصا في المناطق التي **تناصر حركة الانتصار** ،وبالتحديد في منطقة المدية التي شهدت مناوشات كبيرة بين الناخبين الوطنين و رجال الشرطة الفرنسية، أدت إلى **غلق مكتب الاقتراع بعد دخوله والاستيلاء عليه** ، ونتيجة لهذا التصرف من طرف الإدارة الاستعمارية بمنع الناخبين الجزائريين من أداء واجبهم الانتخابي، قام مجموعة من الشباب يصل عددهم إلى 2000 شاب برد الاعتبار وذلك بمهاجمة الحراس المتنقلين من الشرطة وقوات الدرك، حيث أصيب ثمانية حراس بجروح خطيرة ومنهم من أصيب بإعاقة دائمة [1]

إن هذه التجاوزات والمضايقات من طرف الإدارة الفرنسية **لم تتوقف في الدور الأول، بل استمرت إلى الدور الثاني**، فقد مارست نفس الأساليب والطرق في منع الناخبين في بعض الدوائر الانتخابية من الإدلاء بأصواتهم.

[1] - CAOM 93/4107, Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne:**Deuxième tour-11avril 1948.**

عمالة وهران

جدول يبرز توزع المرشحين حسب الدوائر الانتخابية

الاسم واللقب	المنطقة	الانتماء السياسي
شنتوف عدة	المحمدية	مستقل
قادي طاهر	// //	U.D.M.A [1]
دياني مصطفى	// //	I.N.D
مصباح مولاي	// //	M.T.L.D
كوسا عدة	مستغانم	الاتحاد الفرنسي الإسلامي
بن دابي عبد الله	// //	I.N.D
بن زادي عبد المجيد	// //	U.D.M.A
بن سماعيل بومدين	// //	M.T.L.D
بن داني عبد لله	// //	I.N.D [2]

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE,MARDI 13 AVRIL 1948, N 13.976, p.2.
[2] - L'écho d'Oran, Dimanche et Lundi 11et 12 avril 1948,N 28.017, p.2.

الدوائر		الأحزاب السياسية	
الانتخابية	المسجلون	سيق	I.N.D
بن ديمرد		// //	U.D.M.A
حمو بوتليليس		// //	M.T.L.D
بن قادة بالعربي		سيدي بلعباس	الاتحاد الفرنسي الإسلامي
عزة عبد القادر		// //	U.D.M.A
بن رازي		// //	M.T.L.D
ملياني		// //	I.N.D
حاج الدين عبد الله		تلمسان	الاتحاد الفرنسي الإسلامي
مداد عبد االقادر		// //	U.D.M.A
شنتوف عبد الرزاق		// //	M.T.L.D (1)
بن سالم عبد الله		مغنية	I.N.D
زرهوني محمد		// //	U.D.M.A
شكال علي		معسكر	I.N.D
طاهر احمد		// //	U.D.M.A
طرفاوي عبد القادر		// //	M.T.L.D
طاهرات غلام الله		غليزان	I.N.D (2)

الدوائر		M.T.L.D	U.D.M.A	I.N.D	P.C.A	U.F.M
الانتخابية	المسجلون	89	571	//	//	10.374
مستغانم	22.760	4.257	4.722	//	//	6.718
سيق	13.300	1.649	1.950	//	//	6.694 (3)
تلمسان	20.904	2.661	3.837	//	//	9.860
سيدي بلعباس	21.961	431	7.086	1	//	11.166
مغنية	16.202	1.287	1.040	9.351	//	//
معسكر	16.123	1.797	777	9.028	//	//

1 - L'écho d'Oran,Dimanche et Lundi 11et 12 avril 1948,Op.Cit, p.2.
2 - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Mercredi.14 avril 1948,N13.977, p.3.
3 - Ibid, p.2.

غليزان	22.299	//	//	7.665	//	//[1]

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يوضح عدد المسجلين في الدوائر الانتخابية والأصوات المحصل عليها، أن عدد المسجلين عرف **تراجع كبير مقارنة بالدور الأول** الذي كان فيه مرتفعا، حيث عرفت **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** انخفاض **وتراجع كبير** في عدد الأصوات المحصل عليها في **الدور الثاني** ، خصوصا في المحمدية ، مغنية ومعسكر ، كما لم تسجل أي صوت في منطقة غليزان ، **ونفس النتائج** كانت بالنسبة **للاتحاد الديمقراطي** هو الآخر الذي عرف **تراجع كبير في النتائج** خصوصا في منطقة مغنية وسيق وفي بعض الأحيان عرفت النتائج تقارب بينه وبين **حركة الانتصار** كما هو الحال في منطقة مستغانم ، في حين لم يتحصل **الحزب الشيوعي** على أي صوت في هذه المناطق ، أما بالنسبة **للمستقلين** فقد شهدوا أيضا **تراجع كبير** في عدد الأصوات في هذا الدور ، في المقابل **برز في هذا الدور الاتحاد الفرنسي الإسلامي** الذي تحصل على عدد أصوات معتبر في عدة مناطق خصوصا في سيدي بلعباس.

يعود هذا التراجع والتدهور في النتائج بالنسبة للأحزاب الوطنية حسب اعتقادنا إلى العامل النفسي الذي تركته أحداث الدور الأول، وما شهده من **اعتقالات وسجن وتزوير للنتائج وإغلاق بعض مكاتب الاقتراع في وجه الناخبين الجزائريين...** هذا كله ساهم بشكل كبير في إحباط معنويات الناخبين والتقدم مرة أخرى إلى **صناديق الاقتراع** لاختيار ممثليهم ، وهي **سياسة مسبوقة انتهجها الحاكم العام نايجلان(Naegelen)** بهدف إبعاد المناصرين عن الأحزاب الوطنية؛ لأنه أصبح يتوجس منهم خيفة خصوصا **حركة الانتصار** التي لها عدد كبير من الإتباع والتي تشكل له عائق في حال نجاحها بعدد كبير من المقاعد.

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE,Mercredi. 14 avril 1948,Op.Cit, p.2.

عمالة قسنطينة

الاسم واللقب	المنطقة	الاتجاه السياسي
حواتي	شلغوم العيد	M.T.L.D
ايت شعلال	// //	I.N.D
بوجسير	// //	C.O.M
عبداوي حسين	عنابة	M.T.L.D
براهيم جمعاوي	// //	I.N.D (1)
بن تيتة محمد	قالمة	M.T.L.D
مولاي حسين	// //	U.D.M.A
لخضراي إسماعيل	// //	I.N.D
عبد المجيد	سوق أهراس	M.T.L.D
بشيش حية	// //	U.D.M.A
بن قويدر عمارة	// //	I.N.D
بن بولعيد مصطفى	باتنة	M.T.L.D
بن خليل عبد السلام	// //	U.D.M.A (2)
حفيري لامين	// //	I.N.D
تباني محمد	بسكرة	I.N.D

[1] - L'ECHO D'ALGER, Dimanche et Lundi 11-12 avril 1948,N 13.542, p p. 2-3

[2] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Dimanche et Lundi 11-12 avril 1948,N13.975, p.4.

احمد سعدان	// //	U.D.M.A
محبوب عمار	// //	M.T.L.D

الدوائر الانتخابية	المسجلون	المصوتون	الأحزاب السياسية			
			M.T.L.D	U.D.M.A	I.N.D	C.O.M
شلغوم العيد	14.125	11.312	183	//	11.091	16
عنابة	21.137	14.871	96	//	16.348	//
قالمة	22.877	18.461	715	51	17.663	//
سوق أهراس	20.043	16.202	1.836	43	4	18
باتنة	19.814	11.088	2.369	8.574	3	//
بسكرة	25.650	21.008	1.817	4.988	14.131	// [1]

لم تكن **نتائج عمالة قسنطينة في انتخابات المجلس الجزائري في الدور الثاني** بعيدة عما **سجلته عمالة وهران من نتائج**، بل كانت هي الأخرى قد **شهدت تراجع كبير** في عدد الأصوات لاسيما **حركة الانتصار**، التي وصلت في بعض المناطق إلى أدنى المستويات كما هو الحال في مناطق بسكرة ، سوق أهراس ، عنابة ، وهذا يرجع حسب اعتقادنا إلى الرعب الذي زرعته الإدارة الاستعمارية في أوساط بعض الناخبين، وكذلك إلى **تزوير نتائج الانتخابات** لصالح بعض **الموالاة**. فنجد **مثلا: مصطفى بن بولعيد** مرشح **حركة الانتصار وممثل باتنة** في انتخابات **المجلس الجزائري** قد **فاز في الانتخابات**، لكن **الإدارة الاستعمارية** عملت على **تزوير النتائج للإحالة دون فوز بن بولعيد** لخوفها الشديد منه؛ **لشعبيته الكبيرة** ، بالإضافة إلى **كون حزب الشعب يملك مكانة كبيرة في الأوساط الشعبية وبين الأحزاب الأخرى**، وبما أن **حركة الانتصار** هي

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE,Dimanche et Lundi 11-12 avril 1948, Op.Cit, p.4.

وريثته فيجب قطع الطريق أمامه، **فعمدت الإدارة الاستعمارية إلى تزوير الانتخابات** ، فخرج الناس في بعض المناطق منددين بهذا العمل منها: فم الطوب، كيمل و بوزينة [1]

كما نجد **الاتحاد الديمقراطي** عرف هو الآخر **انخفاض كبير في النتائج مقارنة بالدور الأول** ، حيث لم يعرف أي صوت في كل من منطقتي شلغوم العيد وعنابة ، وهذا يرجع حسب اعتقادنا إلى أمرين الأول؛ أن **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** عندما قدم ممثليه في هذه المناطق لم يستطيعوا تبليغ رسالة الحزب بسبب تعسف الإدارة الفرنسية وملاحقتهم في كل مكان وهذا سوف يجعل عمل هؤلاء صعب أو شبه مستحيل، **والأمر الثاني**؛ هو **عملية التزوير التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية** لإقصاء ممثلي **الحركة الوطنية** ، في حين نجد أن **المستقلين** قد حققوا فوزا معتبرا في هذا الدور لاسيما في مناطق قالمة ، عنابة و بسكرة ، وهذا **يرجع حسب ما نرى إلى أنهم بعيدون عن أعين الإدارة الاستعمارية** التي أولت كل اهتماماتها **لمرشحي الحركة الوطنية.**

ثامنا/ نتائج انتخابات الدور الثاني 11 أفريل 1948

كانت **نسبة المشاركة حسب تقارير الإدارة الفرنسية في الجولة الثانية** أعلى منها في **الجولة الأولى** لأن **71%** من الناخبين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع، (الجزائر61، وهران 76، قسنطينة 70، الجنوب 67)، لكن حسب اعتقادنا أن الحقيقة غير ذلك؛ حيث **بلغ عدد المسجلين** في **الدور الأول** 13535371 مسجلا، و عدد المصوتين 912756) [2]

بينما في **الدور الثاني 11 أفريل** وصل **عدد المسجلين** حوالي 433.908 مسجلا **وعدد الأصوات المعبر** عنها حوالي 305470 صوتا، **نلاحظ أن هناك تضارب في الأرقام والإحصائيات المقدمة** حول نتائج الانتخابات ونسب المشاركة، يعود السبب لهذا العمل حسب اطلاعنا إلى **رغبة الإدارة الاستعمارية تقديم أرقام غير صحيحة حول نسب المشاركة للأحزاب**

[1]- مختار فيلالي محمد طاهر عزوي، **ملخص عن حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد في ذكراه الثلاثين**، مجلة التراث، ع1، دار الشهاب-الجزائر، 1986، ص93.

[2] - CAOM 93/4107, Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne,**Résultats Deuxième tour 11 avril 1948.**

الوطنية بهدف تقزيمها وتشويه صورتها لدى الجماهير على أنها لا تملك أتباع. **والسبب الآخر** أيضا هو **زرع الشكوك في أوساط الناخبين حول عدم أهلية هذه الأحزاب لتمثيل الجزائريين في المجلس الجزائري؛** حيث **انخفضت نتائج حركة الانتصار في الدور الثاني إلى 11%**أين فازت ب(قسنطينة9،وهران13،الجزائر13، الجنوب18) مقعدا، **في المقابل** نجد أن **الدور الثاني كان لصالح المستقلين الذين فازوا بالأغلبية بنسبة 75%**. [1]

من **خلال ما سبق** و ما تم عرضه في هذا **المبحث** نصل إلى رصد **مجموعة من النتائج:**

أنه وبمجرد إعلان **تاريخ إجراء أول انتخابات للمجلس الجزائري في 4-11 أفريل 1948م** سارعت الحكومة الفرنسية إلى تعيين **حاكم عام جديد للجزائر المشهور بالتزوير والغش وعدائه الشديد للحركة الوطنية وممثليها، وتعلقه الكبير بالمستوطنتين** كيف لا وهم الذين قاموا بالضغط على الحكومة الفرنسية **من أجل جلبه وتعيينه حاكما عاما على الجزائر،** وكل هذا **في اعتقادنا تمهيد من الحكومة الفرنسية ومن المستوطنين لكسب الرهان لصالحهم في الانتخابات المزعم عقدها في 4 افريل 1948م،** وبالفعل فقد **تصدت الإدارة الاستعمارية لممثلي الحركة الوطنية الجزائرية أثناء قيامهم بحملاتهم الانتخابية في مختلف عملات الوطن، بالضرب والشتم والاعتقال** وتعليق بعض اللقاءات، وما لقيه أنصار الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في كل من وهران، قسنطينة، والجزائر، من توقيف وسجن **وغرامات مالية على المرشحين، بتهم كاذبة واتهمتهم بأنهم يتآمرون على الحكومة الفرنسية** ويهددون أمنها، **وما إن حل يوم الاقتراع حتى بادرت الحكومة الفرنسية إلى تزوير النتائج لصالح ممثليها على حساب مرشحي الحركة الوطنية،** الذين حققوا نتائج متقدمة في الدور الأول من الانتخابات رغم عمليات التزوير والغش التي طالتهم بهدف إقصائهم والحيلولة دون وصولهم للحصول على **مقاعد داخل المجلس الجزائري.**

[1] - CAOM 93/4107,**Résultats Deuxième tour 11 avril 1948**, Op.Cit.

كما أظهرت هذه الانتخابات مدى **المشاركة الكبيرة للأهالي الجزائريين عبر مختلف الدوائر الانتخابية**، وذلك رغبة منهم حسب **اعتقادنا في اختيار ممثليهم واقتناعهم ببرامجهم الانتخابية ووضع ثقتهم فيهم حتى يخلصوهم من النظام الاستعماري المستبد**، وحتى **ينقلوا شكواهم وانشغالاتهم داخل المجلس الجزائري**، لكن هذه المشاركة لقيت مجابهة وغش وتزوير للنتائج حالت دون بلوغ عدد أكبر من المناصب.

المبحث الثاني: انتخابات المجلس الجزائري من 4 إلى 11 فيفري 1951

أولا/ انتخابات الدور الأول 4 افريل1951

جرت هذه **الانتخابات** في ظروف غير مسبوقة بالنسبة **للحركة الوطنية الجزائرية**، فقد وقعت **اعتقالات بالجملة في صفوف الحركة الوطنية** بعد **اكتشاف المنظمة الخاصة** في النصف الأول من **عام 1950**، و كانت **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية** هي **المتضرر الأكبر** خلال هذه العملية حيث لم تستطع قيادة الحزب تقديم أي مرشح في الانتخابات بسبب التضييق عليها من طرف **الإدارة الاستعمارية**، وأن اغلب رجالها الوطنيين إما في السجون الفرنسية، أو هاربين ولاجئين إلى أماكن بعيدة عن أعين **إدارة الاحتلال**، **و**البعض الآخر منهم هرب خارج الوطن والتجأ إلى تونس أو مصر [1]، أما بالنسبة **لإجراء الانتخابات** فقد جرت في موعدها المحدد من طرف الإدارة الاستعمارية **يوم 4 إلى 11 فيفري 1951**، من أجل **تجديد أعضاء المجلس** حسب ما اقره المرسوم الحكومي وحسب ما أقرته **المادة 30 من القانون 20/9/م1947م** [2]

الذي يصرح أن **عدد الممثلين 60 ممثلا** لكل هيئة؛ فهو مناصفة بين الجزائريين والأوروبيين، و**مدة التمثيل 6 سنوات** كما أقرت **المادة 18 من مرسوم 4 مارس 1948** أن هناك انتخابات نصفية أو جزئية **للمجلس الجزائري** لتقديم الممثلين لكل هيئة **لمدة ثلاث سنوات** [3]

---

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق ، ص 322.

[2]-C.AN.IBA/ELS-37 N 0562 **Représentation algérienne élections a l'assemblée algérienne.**

[3] - Ibid..

إن ما لقيه أصحاب **الحركة الوطنية** من اعتقالات ومتابعات بالجملة، مست كل من أعضاء **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية** خصوصا بعد اكتشاف **المنظمة الخاصة** [1]، والتي تعتبر الغائب الأكبر في هذه الانتخابات بسبب القمع الذي مارسته السلطة الفرنسية، والجرائم المرتكبة في حق المواطنين الجزائريين احدث خللا تنظيميا في صفوف **الحركة الوطنية**، ومناضليها فظهر هذا الخلل والانقسام عشية **انتخابات 1951م**، بين الفكر الاستقلالي بقيادة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** والفدرالي بقيادة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**؛ حيث امتنعت الأغلبية الساحقة في عدة دواوير عن المشاركة في هذه الانتخابات.

فحركة الانتصار قررت مقاطعة الانتخابات ودعت مناضليها إلى مقاطعتها، وذلك يرجع إلى **عملية التزوير** التي **قادتها الإدارة الاستعمارية**[2] في **انتخابات 4 و11 أفريل 1948م**، حيث **تحولت إلى نشاط سري يحضر للعمل المسلح** يرجع كذلك عدم دخولها معترك الانتخابات إلى الانقسام الذي شهدته، أما **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** فقد **توقف بعض أعضائه عن كل نشاط سياسي** وانظم آخرون إلى **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** كمحاولة منهم من اجل لم الشمل وتكثيف **العمل الوحدوي** ومجابهة السياسية الفرنسية ونبذ الخلافات فيما بينهم، خصوصا بعدما **لحق أنصار الاتحاد الديمقراطي من متابعة من طرف الشرطة الفرنسية** و تحديدا كل من له صلة مباشرة **بالمنظمة الخاصة** التي **وصفتها بأنها منظمة إرهابية**. [3]

لقد سارع **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** إلى **قطع الطريق أمام الادارة الفرنسية**، حتى لا تنفرد على الساحة السياسة بعد رفض **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** إبداء نيتها في **عدم الترشح، بسبب التجربة الانتخابية** التي اكتسبتها في **انتخابات 4 أفريل 1948** وما صاحبها من

---

[1]- سليمان قريري، مرجع سابق، ص243.

[2]- مصطفى الاشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، الجزائر، تر حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، ص ص145-189.

[3]-Jean-Jacques Jordi Alger 1940-1962. **Une ville en guerres. Ed. Autrement.** Paris, France2005,p p 121,123.

عمليات قمع وتزوير ، حيث دعت حركة الانتصار إلى الانضمام إليها وتوحيد **الصفوف بهدف خلق حملة انتخابية موحدة ومواجهة السياسية الاستعمارية القائمة على التزوير والغش**[1].

لكن **الإدارة الاستعمارية** جهزت كل الوسائل والإمكانيات من أجل جعل هذه الانتخابات لصالحها ولصالح ممثليها، وقطع الطريق مهما كلفها الأمر أمام ممثلي **الحركة الوطنية** ، وهذا ما يوضحه **المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان** في كتابه "**إفريقيا الشمالية تسير**" ؛ أن **مجيء نايجلان (Naegele) من أجل القضاء على الوطنيين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ووقف أي نجاح انتخابي للحركة**، وبالفعل فمنذ تعيينه سنة 1948م وهو **يمارس التزوير** حتى أصبحت الانتخابات تعرف **بالانتخابات النيجلانية**.[2]

عمالة قسنطينة :

جدول يبرز الانتماء السياسي للمثلين حسب المناطق

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها	الملغاة	الأغلبية المطلقة
21.577	12.135	11.895	240	5.395

الاسم واللقب	المنطقة	الانتماء السياسي
بن جلول	قسنطينة	I.N.D
بن الحاج سعيد الشريف	// //	U.D.M.A
حاج صالح	// //	I.N.D [3]
مزري ارزدين	// //	P.C.A [4]

[1] - C.AN.IBA/ELS-37 N 0562. Op. Cit.

[2]- شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، الجزائر، تر،الطيب المهدي وآخرون،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1976،ص ص354-361.

[3] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE,Dimanche-lundi 4-5 février 1951,N 14.849, p.1.

[4] LA DEPECHE DE CONSTANTINE,Dimanche-lundi 4-5 février 1951 ,Op. Cit.

لخروب

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
22.068	16.053	15.617 (1)

بن باحمد حاج مصطفى	لخروب	U.D.M.A
صحراوي محمد صالح	// //	I.N.D
دماني عبد الله	// //	communiste

سكيكدة:

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
21.309	13.938	13.513

بولسان	سكيكدة	I.N.D
بالبسير بشير	// //	I.N.D
تبتي شريف	// //	U.D.M.A
الحبيب محمد	// //	C.O.M
سنوسي صالح	// //	I.N.D (2)

عنابة

المسجلون	المصوتون	المعبر عنها	الملغاة
21.080	13.852	13.534	318

جمعاوي براهيم	عنابة	I.N.D
بوطالب حسين	// //	حزب الاتحاد الجزائري

[1] - L'écho d'Oran,Dimanche-lundi 4-5 février 1951,N 28.895, p.8.
[2] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Dimanche, Op .Cit, p1.

باي العقون حواس	// //	U.D.M.A
بودياف عبد الحميد	// //	communiste

سوق أهراس

المسجلون	المصوتون	المعبر عنها
19.653	13.454	13.237

مادي محمد	سوق أهراس	I.N.D
جندي صالح	// //	I.N.D
نوري عبد الكريم	// //	U.D.M.A
صابيا محمود	// //	C.O.M
بوخروفة حسان	// //	I.N.D (1)

تبسة

المسجلون	المصوتون	المعبر عنها	الأغلبية المطلقة
23.359	19.300	19.184	9.592

مشري عبد المجيد	تبسة	الاتحاد الجزائري
شريف محمود	// //	U.D.M.A

بلزمة

المسجلون	المصوتون	المعبر عنها

[1] -. LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Dimanche 1951, Op. Cit, p.1.

مقداد مسعود	بلزمة	C.O.M[1]
قاضي علي[*]	// //	U.D.M.A[2]
16.321	15.537	15.522

سانت أرنو

المسجلون	المصوتون	المعبر عنها
26.774	19.375	19.321

حمودة النوي	سانت أرنو	I.N.D
بن قاردة عبد الباقي	// //	I.N.D
بن باشا محمد	// //	C.O.M
جبايلي محمد	// //	I.N.D[3]

الدوائر الانتخابية	الأحزاب السياسية				
الأصوات المحصل عليها	U.D.M.A	I.N.D	C.O.M	Union-	P.C.A

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE. Dimanche1951,Op. Cit. p.1.

[*] **قاضي علي** ولد في وادي الماء في 22 جويلية 1899، درس الطب وتحصل على شهادة الدكتوراه فيه، انضم إلى حزب الاتحاد الديمقراطي وأصبح عضوا فيه ، وعند الإعلان عن موعد انتخابات المجلس الجزائري رشح نفسه ممثل الحزب في منطقة بلزمة. انظر:

C.N.A.IBA/ADG-02 N 21 **L'assemblée algérienne et conseil d'êta 1930-1955**

[2] C.N.A.IBA/ADG-02 N 21,Ibid-

[3] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE,Dimanche 1951. Op. Cit, p.1

				algérienne	
قسنطينة	4.546	6.029	867	// //	// //
لخروب	5.061	4.796	2.434	// //	// //
سكيكدة	1.174	46	//	9.822	//
سوق أهراس	731	285	//	//	167
تبسة	567	//	//	18.490	//
بلزمة	15.454		68	//	//
سانت ارنو	//	17.812	295	//	// (1)

نلاحظ من خلال هذا **الجدول غياب حركة انتصار الحريات الديمقراطية** في هذه الانتخابات، احتجاجا على **عمليات التزوير** التي مورست ضدها في **انتخابات 4 أفريل 1948م** والتي استعملت فيها **الإدارة الاستعمارية** كل **أسالب التزوير والمراوغة** بهدف **إقصاء مرشحي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** من أجل تحقيق الفوز. في حين نلاحظ **دخول حزب الاتحاد الديمقراطي معترك الانتخابات** ولم ييأس من الممارسات السابقة، **وقرر الترشح مرة أخرى** في هذه الانتخابات؛ وقد **سجل نتائج معتبرة** في بعض الدوائر منها بلزمة ، قسنطينة ، لخروب... لكن تبقى **نتائج ضعيفة مقارنة** بما حققه الحزب في **انتخابات 4 أفريل**. هذا يرجع حسب اعتقادنا إلى تضمر الأهالي الجزائريين من السياسية الفرنسية ومن أساليبها القمعية، خصوصا أيام الاقتراع، كما

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE. Dimanche1951. Op cit.p1.

نلاحظ أيضا **غياب الحزب الشيوعي الجزائري** في هذه الانتخابات وخروجه صفر اليدين، في حين حقق المستقلون نتائج مبهرة في هذا الدور الانتخابي.

ثانيا/ الدور الثاني في انتخابات 11 فيفري 1951

جرت **انتخابات الدور الثاني** لاختيار ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في جو من التضييق على الحريات من طرف **الإدارة الاستعمارية**، التي عمدت إلى تخويف الناخبين وترهيبهم وذلك من خلال **سلسلة الاعتقالات** التي مست بعض ممثلي **حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** بحجة أنهم يقومون **بالضغط على الناخبين لاختيار مرشح على حساب آخر**، كما اتهمتهم بأنهم يقومون بالتحريض والدعاية بعدم التصويت على المنتخبين المستقلين [1] بهدف **بث الخلاف والشقاق بين أنصار الاتحاد والمستقلين** وبذلك تشتيت شمل الناخبين وإبعادهم عن الانتخاب حتى يتسنى لها اختيار من ترغب فيهم في هذه الانتخابات. لكن **حسب اعتقادنا** أن هذه **الممارسات التي طبقتها الإدارة الاستعمارية** في حق **ممثلي الحركة الوطنية**، هدفها الوحيد هو **تشويه صورة الأحزاب الوطنية أمام الرأي العام الوطني، تمهيدا لإقصائهم من الحياة السياسية**[2]

جدول يبرز الدوائر الانتخابية:

قسنطينة : الخروب.

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
22.104	16.679	16.426

صحراوي محمد	لخروب	I.N.D
دمان عبد الله	// //	P.C.A [3]

[1] - C.N.A./ELS.145 N.2596 **Représentation Algérienne élections a l'assemblées algérienne** 1951

[2] - Ibid**.**

[3] - L'écho d'Oran,Dimanche 11 et lundi 12 fevrier1951,N.28.901, p.8.

عنابة

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
21.130	13.584	13.829

بوطالب	عنابة	I.N.D
بوضياف	// //	P.C.A
بالعقون	// //	U.D.M.A [1]

الجزائر: البليدة

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
25.879	11.759	11.354

ساطور	البليدة	U.D.M.A
بوشامة	// //	P.C.A
بن مرابط	// //	I.N.D

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Dimanche 11 et lundi 12 fevrier1951,N 14.855, p.1.

وهران / تيارت

المسجلون	المصوتون
17.377	9.734

غلام الله منور	تيارت	I.N.D
بوطارن قادة	// //	U.D.M.A[1]

سيدي بلعباس

المسجلون	**المصوتون**
22.277	16.550

بن قادة بالعربي	سيدي بلعباس	I.N.D
احمد باديسي	// //	P.C.A

جدول يبرز الأصوات المحصل عليها حسب الدوائر

الدوائر الانتخابية	الأحزاب السياسية		
	U.D.M.A	I.N.D	P.C.A

[1] - L'écho d'Oran.Dimanche 11 et lundi 12 fevrier1951.Op .Cit, p.8.

لخروب	// //	6.335	1.965
عنابة	// //	7.367	516
البليدة	5.867	128	19
تيارت	12.319		
سيدي بلعباس	// //	13.767	2.745 [1]

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن **انتخابات الدور الثاني** شهدت **تفوق كبير للأحرار المستقلين** على **باقي الأحزاب** المشاركة خصوصا في دوائر سيدي بلعباس والخروب وعنابة، في حين **شهد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تراجع كبير** حتى أنه في بعض الدوائر الانتخابية لم يكن له مرشح يمثله وفي بعض الأحيان **يسحب مرشحه نظرا للتضييق الممارس عليه** من طرف **الإدارة الاستعمارية** ، كما حدث في سيدي بعباس؛ فقد **سحب حزب الاتحاد مرشحه** نظرا **لعمليات التزوير الممارسة علانية** ، كما **شهدت هذه الانتخابات أيضا تراجع كبير للحزب الشيوعي** على خلاف ما أحرزه أنصاره في **انتخابات 4 أفريل 1948**.

خلاصة

أفرزت نتائج انتخابات 4 و 11 فيفري 1951 للمجلس الجزائري غياب التيار الوطني الاستقلالي الممثل في **حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية** عن المشاركة في هذه الانتخابات يعود ذلك إلى **رفض اللجنة المركزية للحزب عدم الدخول في معترك الانتخابات، واكتفت بالتجربة السابقة** في **انتخابات 4 أفريل 1948**التي **شهدت تزوير وتحايل** على الحزب؛ فعملت **الإدارة الاستعمارية** على استعمال كل الوسائل من **تزوير بطاقات الاقتراع ، وملء الاستمارات**

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Dimanche 11 et lundi 12 fevrier1951,Op Cit. p.1.

قبل مواعيد الاقتراع ، وتوزيع مناشير تهدد فيها أنصار الأحزاب الوطنية في حال اقتراعهم على الحزب... كل **هذه الأسباب وأخرى جعلت الحزب يقرر عدم المشاركة مرة أخرى في اللعبة الانتخابية** التي يكون **مصيرها مقررا سلفا** في **حكومة الحاكم العام نايجلان(Naegelen)** الذي **عرف بالتزوير** حتى **أصبحت الانتخابات** تعرف "**بالانتخابات النايجيلانية"**

كما **أظهرت هذه الانتخابات أيضا تراجع كبير للحزب الشيوعي** في عدد الأصوات المتحصل عليها؛ حيث **وصفت بالكارثية**. أما **النتيجة التي ميزت هذه الانتخابات** فهي **فوز المستقلين** وتحقيقهم نتائج باهرة. كما شهدت أيضا هذه الانتخابات **انخفاض كبير في عدد المصوتين** مقارنة **بانتخابات أفريل 1948**؛ فقد **وصل عددهم إلى حوالي 352824** مصوتا. هذا الانخفاض **يرجع حسب اعتقادنا** إلى الحملة التي قادتها الإدارة الاستعمارية بهدف **تخويف الناخبين** وإبعادهم عن التصويت لصالح الأحزاب الوطنية

إن **هذه النتائج** قد **انعكست سلبا على حضور الأحزاب الوطنية داخل المجلس الجزائري؛ فحركة انتصار الحريات الديمقراطية فقدت 5 مقاعد**، وفقد **الاتحاد الديمقراطي 4 مقاعد** من بين المقاعد المحصل عليها في **انتخابات 4 أفريل 1948** [1]

[1]- Oppermann Thomas **, Le Probleme Algerien données historiques,** politiques, juridiques, Ed, Maspero, Paris , France, 1961, P.98.

نستنتج مما سبق أن الادارة الاستعمارية لم تتوقف عن عمليات التزوير والغش **التي طبقتها في انتخابات المجلس الجزائري 4 أفريل 1948م** بهدف إقصاء مرشحي الحركة الوطنية وإبعادهم عن الساحة السياسية، **بل استمرت في تلك السياسة القذرة وطبقتها في انتخابات 4 فيفري 1951م، وهذا التزوير الممنهج من طرف إدارة الاحتلال** جعل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية تحجم عن المشاركة في هذه الانتخابات ، **لأنها اكتسبت التجربة من الانتخابات السابقة التي عم فيها الغش والتزوير وحال دون تحقيقهم للنتائج،** لكن في اعتقادنا أن هذا السبب الذي احتكمت إليه الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، سبب غير مقنع وغير صائب؛ **لأنها بذلك فتحت** الباب على مصرعيه لولوج المستقلين المحسوبين على الإدارة الاستعمارية لأخذ المزيد من المقاعد، **وبذلك غياب الحركة عن الساحة السياسية مما يخدم الاستعمار الفرنسي أكثر منه للقضية الوطنية، وفرصة لبعض المستقلين الموالين للإدارة الاستعمارية لتمرير مشاريعهم.**

المبحث الثالث: انتخابات 31 جانفي –7 فيفري 1954

جرت هذه الانتخابات يومي 31 جانفي و 7 فيفري من أجل اختيار أعضاء جدد في **المجلس الجزائري** في ظروف ميزتها استقالة **الحاكم العام مارسيل ايدموند نايجلان** (Naegelen, Marcel-edmond)[*] الذي عرف واشتهر بتزويره لانتخابات **المجلس الجزائري** [1]، حيث خلفه في منصبه **الحاكم العام الجديد روجي ليونارد**(Léonard Roger) [**]،حيث وجد الحاكم الجديد نفسه في وضعية صعبة في ظل التنافس الشديد على تزعم المشهد السياسي بين شخصيتين هما: **جورج بلاشا وهنري بورجو** اللذان يمثلان **البرجوازية الإقطاعية** المسيطرة على العصب الاقتصادي الجزائري؛ فقد عمد هؤلاء إلى تقديم قوائم انتخابية باختيار أشخاص معروفين لدى الأوساط الجزائرية حتى تلقى القبول، بهدف عرقلة وصول **الأحزاب الوطنية** إلى اختيار ممثلين لهم في **المجلس الجزائري** الذين يتولون مهمة الدفاع عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأهالي الجزائريين، هذا ما تسعى هاتان الشخصيتان إلى تحقيقه حتى تظل الأوضاع على حالها، كي لا تتزعزع مصالحهم الاقتصادية في البلاد [2]

---

[*]**نايجليلان**(Naegelen)، **مارسيل إدموند** ، أستاذ وسياسي. – أستاذ في المدرسة العادية في ستراسبورغ. – نائب وزير التربية الوطنية (1946–1948) تم تعينه في منصب الحاكم العام للجزائر (1948–1951) حيث اشتهر بالتزوير في انتخابات المجلس الجزائري و أصبحت الانتخابات تعرف بالانتخابات على **الطريقة النجيلانية**.المكتبة الوطنية الفرنسية،**نايجلان**،انظر:

Naegelen (1892-1978) https://www.persee.fr/authorit تاريخ الزيارة24-10-2020الساعة17.20

[1] - Favrod Charles-Henri . **Le F.L.N. et l'Algérie**. ED.PARIS.FRANCE.1957, p p. 227,233

[**]ولد **ليونارد في بوردو في** 27 أبريل 1898، بدأ الدراسة في كلية الحقوق في بوردو وباريس، تخرج من المدرسة الحرة للعلوم السياسية (ELSP) ، وحصل على إجازة في الآداب في جوان 1917 ثم في القانون في جويلية 1920،من افريل 1917 إلى أكتوبر 1919 ، تم حشد روجر ليونارد مع فوج المدفعية الآلية رقم 87، كما شغل منصب نائب محافظ في عام 1925و أصبح رئيسًا للطلبات المقدمة إلى مجلس الدولة في عام 1938،ومفوض حكومي في قسم التقاضي بمجلس الدولة (1944) ، في 11 أبريل 1951 ، عين مجلس الوزراء روجيه ليونارد في منصب الحاكم العام للجزائر ، ليحل محل مارسيل إدمون نايجليلان. تولى منصبه في 16 مايو 1951 انظر: LE CENTRE D'HISTOIRE DE SCIENCSPO

https://www.sciencespo.fr /leonard-roger - تاريخ الزيارة24-10-2020 الساعة17:49

[2]- مصطفى الاشرف، مرجع سابق، ص ص150،144.

أمام هذا التسلط الواضح لرجال المال وأصحاب النفوذ في وضع قوائم انتخابية لمرشحين موالين لهم، كان على **الحاكم العام الجديد** اتخاذ موقف صارم اتجاه ما يحدث، لكن الحقيقة كانت عكس ذلك حيث **سار هذا الأخير على خطى سابقه نايجلان** في محاولة التصدي لكل ما هو وطني ومن شانه أن يخدم الأهالي الجزائريين. [1]

أولا/ الحملة الانتخابية

دخل **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** معترك الانتخابات ونظم حملة واسعة للتعريف ببرنامج الحزب وأهدافه؛ حيث كانت "**جريدة الجمهورية الجزائرية**" المعبرة عن الحزب وتوجهاته هي من تحمل على أعمدة صفحاتها مقالات لفرحات عباس وبعض ممثلي الحزب، يشرحون من خلالها برنامج الحملة وأهم أهدافه، كما كانت **تحمل أيضا في طياتها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائريين**، والمطالبة بضرورة التغيير، وذلك يكون باختيار ممثلين في هذه الانتخابات حتى يقوموا بتوصيل أصواتهم داخل أروقة **المجلس الجزائري**، ووجهوا نداء جاء فيه " **اليوم نحن أقوياء بحركتنا نطلب مرة أخرى من الطبقة الانتخابية أن تضع ثقتها فينا من أجل عزل النظام الطبقي (يقصد به نظام الطبقتين)، ونزع نظام البلديات المختلطة والبلديات العسكرية في الجنوب وعزل نظام القياد ، لذا لابد من دعم مرشحينا حتى نتمكن من فصل الدين الإسلامي عن الدولة وترسيم اللغة العربية وتحقيق عدالة جبائية والدفاع عن الحقوق الاجتماعية.**" [2]

نلاحظ من خلال هذا الكلام أن **أهداف الحزب مسطرة مسبقا** وهي التي طرحها خلال حملته الانتخابية، و تتجلى في **مطالب سياسية** تتمثل في: **رفع نظام البلديات المختلطة والبلديات العسكرية على الجنوب، ومطالب دينية تدعو لضرورة فصل الدين عن الدولة، وجعل اللغة العربية لغة رسمية وليست لغة ثانوية**، كأنها لغة دخيلة على الشعب وليست لغتهم الأم وهذه المطالب نفسها التي طرحها نواب الحزب في **المجلس الجزائري** محاولين تطبيقها. رغم الضغوطات

1 - Jean-Jacques Jordi, **Alger 1940-1962. Une ville en guerres**. Op. Cit, p. 98.
2 - D.A.W.O.CP.085.La république algérienne vendredi 22JANVIER 1954, N 15.

والعراقيل التي طالت مرشحي الحزب إلا أنهم قدموا مرشحيهم في **انتخابات 1954** في **دورتيها الأولى** والثانية، وهم: **أحمد فرنسيس ، بو يوسف ، الدكتور بن خليل** عن باتنة، **أحمد بومنجل** عن تيزي وزو، **عبد القادر محداد** عن تلمسان (انظر الملحق رقم7،ص324) [1] ، و عمل **الاتحاد الديمقراطي** على تنشيط حملته على نطاق أوسع؛ ففي يوم 16 جانفي 1954م كتبت **جريدة الجمهورية الجزائرية** الناطقة باسم الحزب: " **أن على الشعب الجزائري أن ينتخب مرشحي حزب الاتحاد الديمقراطي لانتخابات المجلس الجزائري وأن التزوير لا يعتبر حل للمسالة الجزائرية التي هي أعمق من ذلك**" [2]

أما فيما يخص **حركة انتصار الحريات الديمقراطية**، فقد شاركت في هذه الانتخابات لكن بنسبة اقل؛ حيث **شهدت تراجع كبير** و دعاية أقل عكس التي كانت في **انتخابات 4 أفريل 1948**، وهذا **يرجع** إلى **عدم جدوى التعامل مع النظام الاستعماري** الذي **يلجا في كل الانتخابات إلى التزوير والمراوغة** بهدف **منع الحركة من الفوز بمقاعد داخل المجلس الجزائري**. هذه الأسباب جعلت قيادة الحزب تعلم مسبقا بمصير الانتخابات وأنها لا جدوى منها، وأن العمل السياسي مع المستعمر أصبح شبه مستحيل في ظل هذا التزوير الممنهج الذي تتبعه الإدارة الاستعمارية ضد ممثلي **الحركة الوطنية**، وأصدرت في هذا الشأن **قرارات عن المكتب السياسي** يوم 6جانفي 1954 منها وضع حد لتدخل الإدارة في شأن مساعدة المرشحين بعدم الاصطدام مع مرشحي الأحزاب الأخرى [3]

نلاحظ أن هذه الانتخابات جرت في ظروف غير عادية؛ حيث صاحبها استقالة الوالي العام نايجلان(Naegelen) الذي اشتهر بتزويره للانتخابات وقطعه الطريق أمام ممثلي الحركة الوطنية لتحقيق اكبر عدد من الأصوات والحصول على المقاعد داخل المجلس الجزائري، وقد خلف نايجلان في

1 - D.A.W.O.CP.085. Op. Cit.

2 - Ibid.

3-ليلى حمري، **الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والعاصر،كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة احمد بن بلة، وهران، 2015/2014، ص93.

منصب الحاكم العام **روجي ليونارد** ، الذي وجد نفسه في مرحلة صعبة للغاية تتخللها انتخابات المجلس الجزائري فيفري 1954م التي سوف تشهد منافسة شديدة بين الأحزاب الوطنية ، والأحزاب الموالية للإدارة الاستعمارية ، والتي يقف الكولون وراء دعمها وتثبيت أقدامها في المجلس لبلوغ اكبر قدر ممكن من المقاعد، **وهنا سوف تظهر سياسية الحاكم العام الجديد إزاء ما يجري على الساحة السياسية** من تقلبات ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: **هل الحاكم العام الجديد سوف يتبع سياسية جديدة تجاه الحركة الوطنية تكون أكثر اعتدال، وتوافق تمكنهم من إجراء انتخابات نزيهة بعيدة عن التدليس والغش، وتمكنهم من بلوغ المجلس الجزائري بأكبر قدر ممكن من المقاعد؟ أم أن هذا الحاكم العام الجديد سوف يتبع طريقة سلفه في التزوير؟**

إن الإجابة على هذا السؤال المطروح لا تتطلب بحثا في المصادر والمراجع أو بذل جهد أكبر في البحث، لأن الإجابة عليه واضحة جدا؛ فبمجرد النظر إلى الطريقة التي تصرفت بها الحكومة الجديدة بزعامة **روجي ليونارد، ضد ممثلي الحركة الوطنية خلال حملاتهم الانتخابية** يكتشف الجواب؛ حيث عملت **على قمعهم** ومنعهم من **رفع بعض الشعارات** التي تدعو إلى الاستقلال وتطبيق بعض الحقوق، كما عملت على **اعتقال بعض المناصرين والزج بهم في السجون،** ومنع بعض التجمعات لممثلي الأحزاب خلال الحملة الانتخابية.

ثانيا/ الدور الأول لانتخابات المجلس الجزائري 31 جانفي 1954

عمالة وهران

باليكاو (PALIKAO)*(*)

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
14.768	11.560	11.531

شنتوف عدة	باليكاو	الاتحاد الفرنسي الإسلامي
حمادو محمد	// //	I.N.D
فوضيل الحبيب	// //	C.O.M [1]

غليزان

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
20.158	13.412	13.287

(*)**باليكاو**، هي مدينة متواجدة بولاية معسكر وتعرف كذلك باسم **تغنيف** نشأت بموجب مرسوم أصدر في 28 جانفي 1870 على مساحة تقدر بـ 1253 هكتار. كان عدد سكان بلدية باليكاو سنة 1926 يقدر بـ 3820 نسمة، منهم 905 فرنسيين و 2438 جزائريين ،**تغنيف**،(Tighennif) ،**باليكاو أثناء الاحتلال الفرنسي**.انظر الموقع:

https://www./Tighennif- تاريخ الزيارة29 25-10-2020 الساعة11:36

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE,Dimanche-lundi 31 janvier-février 1954 N 15.782,pp. 1,3.

طاهرات غلام الله	غليزان	U.D.M.A
شايب منور	// //	C.O.M
بن شوالة عبد القادر	// //	I.N.D
خدوس	// //	I.N.D[1]

وهران

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
23.764	12.940	12.372

شرقي عبد القادر	وهران	I.N.D
فضيل مصطفى	// //	C.O.M [2]

تلمسان:

بوهراوة حبيب	تلمسان	I.N.D
قيرودي عبد القادر	// //	C.O.M

[1] -LA DEPECHE DE CONSTANTINE. Dimanche-lundi 31 janvier-février 1954.p1,3

[2] -L'écho d'Oran,Dimanche 31 janvier et lundi 1 février 1954,N 29.828, p.10.

بن ميلود	// //	I.N.D

سيدي بلعباس

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
17.584	14.277	14.257

بن عفيف حبيب	سيدي بلعباس	I.N.D
بوكارش	// //	U.D.M.A
بوري مصطفى	// //	I.N.D[1]

عمالة الجزائر:

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
28.344	8.363	7.812[2]

المدية

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
17.435	9.968	9.863

[1] - L'écho d'Oran.Dimanche 31 janvier et lundi 1 février 1954.N 29.828, Op. Cit, p. 10.
[2] -Ibid.

بوشنافة محمد	لمدية	I.N.D
حناشي عبد القادر	// //	C.O.M
مولاي مصطفى	// //	I.N.D[1]

الدار البيضاء

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
28.300	8.363	7.812

حليمي دحمان	الدار البيضاء	I.N.D
علي بومنجل	// //	U.D.M.A
محمد احمد	// //	C.O.M
بودا احمد	// //	M.T.L.D
محي الدين احمد	// //	I.N.D[2]

[1] -L'écho d'Oran.Dimanche 31 janvier et lundi 1 février 1954,Op.Cit, p. 10.
[2] -LA DEPECHE DE CONSTANTINE, février 1954, Op. Cit, p p.1,3.

الشلف:

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
28.008	23.138	23.101

سايح عبد القادر	الشلف	I.N.D
احمد	// //	C.O.M

بوسعادة

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
24.224	17.334	17.283

بوطالب عبد القادر	بوسعادة	I.N.D
قاسيمي حسان	// //	I.N.D
بيود عيسى	// //	C.O.M
عبد القادر	// //	I.N.D [1]

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, février 1954, Op. Cit, p p.1,3.

بئر غبالو (bir-gbhalou[*])

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
19.686	15.380	15.354

براهيمي	بئر غبالو	I.N.D
شرفاوي لخضر	// //	C.O.M

تيزي وزو

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
21.742	8.070	7.905

خياري سي محمد	تيزي وزو	I.N.D
بالحوسين محمد	// //	I.N.D (1)

مليانة

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها

[*]**بئر غبالو**:مركز سكاني تم إنشاؤه بموجب مرسوم صادر في 29 جويلية 1858 تم دمجه في بلدية أومالي ، التي أقيمت باعتبارها بلدية كاملة بموجب مرسوم 28 نوفمبر 1874الاسم الحالي: بير غبالو. وهي تابعة لولاية البويرة، انظر:wikiwand ،**بئر غبالو** https://www.wikiwand.com تاريخ الزيارة26-10-2020 الساعة8:21

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Op. Cit, p p. 1,3

31.753	15.089	14.763

بن حاجي معمر	مليانة	I.N.D
بن طيب حاج محمد	// //	I.N.D
منصوري رابح	// //	U.D.M.A
فروخي مصطفى	// //	M.T.L.D
بابو عبد القادر	// //	C.O.M

ذراع الميزان

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
36.034	25.085	25.054

بن منصور احمد	ذراع الميزان	U.D.M.A
عمار خوج	// //	I.N.D
مصباح حوسين	// //	C.O.M [1]

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Op. Cit, p p. 1,3.

عمالة قسنطينة (ميلة)

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
24.502	10.721	10.671

بن قاردة عبد الباقي	ميلة	I.N.D
بويوسف شريف	// //	U.D.M.A
بوصوف الحسين	// //	I.N.D
فاهم محمد	// //	P.C.A

عزابة

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
14.915	9.977	9.932

حواس حربي	عزابة	I.N.D
شاوي خالد	// //	I.N.D
محمد الحبيب	// //	C.O.M [1]

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Op. Cit, p p. 1,3

قالمة

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
25.057	12.640	12.489

لخضاري إسماعيل	قالمة	I.N.D
بالوصيف عمار	// //	I.N.D
ناصري سعيد	// //	C.O.M

عين البيضاء

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
28.160	19.900	19.823

حاج بن عبود	عين البيضاء	I.N.D
زيدي صالح	// //	I.N.D
عثماني محمد	// //	I.N.D
براهيمي محمد	// //	C.O.M [1]

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTIN, Op. Cit, p p. 1,3

شلغوم العيد (Châteaudun-du-Rhumel)[*]

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
8.196	6.073	6.050

ايت شعلال عمار	شلغوم العيد	I.N.D
احمد يحي محمد	// //	I.N.D
مسعد حسين	// //	C.O.M

باتنة

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
20.372	9.344	9.296

بن خليل عبد السلام	باتنة	U.D.M.A
لعمراني العيد	// //	C.O.M [1]

[*] **شلغوم العيد:** تشكلت بموجب مرسوم 7 نوفمبر 1874 بعد ضم الدوار إلى الإقليم المدني لإقليم قسنطينة بموجب مرسوم 25 فبراير 1874 تم إلغاؤها كبلدية مختلطة بموجب مرسوم 7 جانفي 1957 ، وهي تابعة لعمالة قسنطينة وتعرف باسم شلغوم العيد ،انظر: Archives Nationales d'outre-mer (chateaudun-du-rhumel 1871-1958)
http://anom.a**rchivesnationales**.culture.gouv.fr/ تاريخ الزيارة26-10-2020 الساعة10:33

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Op. Cit, p p. 1,3.

بسكرة

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
26.372	17.662	17.627

حاج تباني	بسكرة	I.N.D
باري ميدا	// //	C.O.M

سطيف

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
21.880	12.011	12.003

فرحات عباس	سطيف	U.D.M.A
مازري عز الدين	// //	C.O.M[1]

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Op. Cit,p p. 1,3.

إقليم الجنوب (ورقلة)

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
44.898	30.611	30.491 (1)

الجلفة

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها

احمد التيجاني	ورقلة	I.N.D
بودياس عبد الحميد	// //	C.O.M
39.667	29.415	29.315

لحرش عمار	الجلفة	I.N.D
قادة حميد	// //	I.N.D
سوفي طاهر	// //	C.O.M (2)

[1] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Op. Cit, p p. 1,3.
[2] - Ibid.

جدول يبرز عدد الأصوات المحصل عليها حسب الدوائر في الدور الأول

الدائرة الانتخابية	الأحزاب السياسية المشاركة				
	M.T.L.D	U.D.M.A	I.N.D	P.C.A	C.O.M
باليكاو	// //	// //	59	// //	12
غليزان	// //	8.997	3.817	// //	129
وهران	// //	// //	10.197	// //	834
تلمسان	// //	// //	9.465	// //	// //
سيدي بلعباس	// //	96	14.121	// //	40
لمدية	// //	// //	6.589	// //	294
الدار البيضاء	// //	422	3.513	// //	825 [1]
الشلف	// //	// //	22.764	// //	377
بوسعادة	// //	// //	16.605	// //	328
بئر غبالو	// //	// //	15.325	// //	29
تيزي وزو	// //	// //	4.429	// //	// [2]

[1] - L'écho d'Oran, Op.Cit, p. 10.
[2] - LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Op. Cit ,p p. 1,3.

نستنتج من خلال هذه الجداول و مما سبق أن **التسجيل في القوائم الانتخابية شهد إقبالا كبيرا ومعتبرا في جميع الدوائر الانتخابية للعملات الثلاث،** في حين كان **الإقبال على التصويت ضعيفا جدا؛** حيث أن **النتائج المحصل عليها من طرف الأحزاب المشاركة عرفت تراجعا كبيرا مقارنة بانتخابات1948 وانتخابات 1951** خصوصا **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** التي لم تعرف أي صوت في جميع الدوائر الانتخابية، وهذا يرجع حسب اعتقادنا إلى دخولها معترك الانتخابات، لكن بدافع أقل، ومشاركة ضئيلة، وحملة انتخابية لم تكد تذكر. كما نرجعها كذلك **للتجربة التي اكتسبتها الحركة في انتخابات 1948** وما لحقها من **تزوير للنتائج وعرقلة لحملاتها الانتخابية...** كل هذه **الأسباب مجتمعة** جعلت **مركزها يتراجع ويضمحل** في هذه الانتخابات، غير بعيد على هذا **التدهور لأنصار حركة الانتصار.** شهد أيضا **الاتحاد الديمقراطي تراجع كبير في النتائج وأصبح في ذيل الترتيب،** و **بقي دوره محصورا في سطيف** التي **أحرز فيها نتائج معتبرة** كون **زعيم الحزب فرحات من سطيف،** هذا جعل بعض الأنصار يلتفون حوله أما **النتائج الباهرة وغير المسبوقة في هذه الانتخابات** فهي تعود **للمستقلين الأحرار،** الذين **أحرزوا نتائج كبيرة** في جميع **الدوائر الانتخابية،** وهذا يرجع حسب اطلاعنا إلى الدعم الكبير الذي حضي به بعض **المستقلين المواليين للحكم الاستعماري،** و إلا فبماذا نفسر تفوقهم رغم أنهم لم تكن لديهم حملات انتخابية بالمستوى الذي كان عند الأحزاب الوطنية، وهنا **نشير إلى نقطة فقط أنه ليس كل من مَثل المستقلين يكون بالضرورة متعاون مع الإدارة الفرنسية،** فبعض المستقلين **كانت لهم مكانة دينية مرموقة في مجتمعهم ولهم صيت كبير وأتباع كثر،** ولذا خافت الإدارة الاستعمارية من عرقلتهم تجنبا لإثارة الفوضى ضدها.

ثالثا/ الدور الثاني للانتخابات المجلس الجزائري 7 فيفري 1954

إن الظروف التي ميزت **سير الانتخابات** في هذا الدور لم تكن بعيدة عن الظروف التي سبقتها في الانتخابات السابقة، والتي ميزها في غالب الأحيان التضييق على الحريات وعلى المرشحين وحملاتهم بهدف إبعاد الأنصار عن ممثلي الحركة، وانفراد **الإدارة الاستعمارية** بتعيين من ترغب فيهم لحماية مصالحها وأهدافها.

الجزائر

الدار البيضاء

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
28.344	10.952	10.387

حليمي دحمان(*)	الدار البيضاء	I.N.D[1]
محمد احمد	// //	C.O.M
علي بومنجل(**)	// //	U.D.M.A

(*)**حليمي دحمان:** ولد سنة 1889، اشتغل في الفلاحة في صغره ، انتخب في المجلس العام ، كما شغل منصب المندوب المالي ترشح لانتخابات المجلس الجزائري في قائمة الأحرار، انظر:

C.N.A.IBA/ELS.016-2129. Op. Cit.

[1] **L'écho d'Oran**. Dimanche et Lundi 7et 8 février 1954.N 29.834.P8.-

- (**)**علي بومنجل:** ولد علي بومنجل في 23 ماي 1919 بمنطقة غليزان، زاول تعليمه الابتدائي في المدرسة البلدية ، ترعرع في بيئة مثقفة حيث كان أبوه مدرسا وأخوه محاميا ، هذا جعله يدرس الحقوق في الجامعة متأثرا بأخيه ويحصل على شهادة الليسانس فيها من جامعة الجزائر ،وأصبح بذلك محاميا معتمدا لدى المجلس ، كان عضوا في حركة أحباب البيان والحرية في أفريل 1944 ومحرر جريدة المساواة ، وبعد الحرب العالمية الثانية انخرط في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر 1946م، وفي سنة 1954 رشح نفسه ممثل الحزب في انتخابات المجلس الجزائري ، القي عليه في 8 فيفري 1957 ببلكور واستشهد تحت التعذيب يوم 26 مارس 1957.انظر:

جريدة الشعب، **الشهيد بومنجل مثال للمثقف الثائر**، ع17294، الأحد 26 مارس 2017، ص17.

قسنطينة

ميلة

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
24.302	6.798	6.675

بن قارة عبد الباقي	ميلة	I.N.D
بويوسف شريف	// //	U.D.M.A [1]

الملية

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
24.453	8.754	8.619

غريب بوجمعة	الملية	I.N.D
عزور صالح	// //	I.N.D [2]
جمام	// //	U.D.M.A
دماغ العتروس العربي	// //	M.T.L.D

[1] L'écho d'Oran,Dimanche et Lundi 7et 8 février 1954, Op. Cit, p.8.
[2] Ibid , p. 8.

مسيلة

المسجلون	المصوتون	الأصوات المعبر عنها
26.002	16.751	16.669

اكروف طاهر	مسيلة	I.N.D [1]

جدول يبرز الدوائر الانتخابية والأصوات المحصل عليها

الدوائر الانتخابية	الأحزاب السياسية المشاركة			
	M.T.L.D	U.D.M.A	I.N.D	C.O.M [2]
الدار البيضاء	// //	6	361	1.162
ميلة	// //	3.642	2.935	// //
الملية	// //	482	5.002	// //
مسيلة	// //	// //	3.133	// // [3]

[1] LA DEPECHE DE CONSTANTINE, Dimanche et Lundi 7et 8 février 1954,N 15.887, p.3.
[2] Ibid.
[3] **L'écho d'Oran**. Dimanche et Lundi 7et 8 février 1954,Op. Cit, p.8.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** لقيت نفس المصير الذي عرفته في **الدور الأول،** حيث لم تسجل أي صوت في أي من **الدوائر الانتخابية** ، كما قامت في بعض الدوائر بسحب ممثليها احتجاجا على تصرف **الإدارة الاستعمارية** إزاء أنصارها ،كما حدث في دائرة الملية التي سحبت منها مرشحها. في المقابل **أحرز الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** بعض الأصوات في **دوائر مختلفة** ولكن بنسب اقل، في حين **نجد المستقلين دائما في المراتب الأولى** سواء تعلق الأمر **بالدور الأول** أو **الثاني.**

إن التفسير المنطقي حسب اعتقادنا لتراجع الحزبين الوطنيين: الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في **انتخابات 1951 و انتخابات 1954**م، في الحصول على عدد اكبر من الأصوات وولوج المجلس الجزائري بأكبر قدر من المقاعد حتى يكون لديهم قوة تأثير داخل المجلس وتكون كلمتهم مسموعة؛ **راجع في الغالب إلى السياسية القمعية التي انتهجتها إدارة الاحتلال، من غش وتزوير وتضييق على المناضلين،** هذا كله ولد لديهم خيبة أمل كبيرة وأنه **لا جدوى من العمل السياسي العقيم الذي ينتهي دائما بإرادة المحتل ومباركة المستوطنين،** كما أن الدعاية الانتخابية لحزبهم تقلصت بفعل الحصار المفروض عليهم أينما حلوا وارتحلوا، وهذا كله خوفا منها أن يصبحوا قوة فعالة داخل المجلس ويهددوا مصالحها.

رابعا/ المواقف المختلفة من انتخابات المجلس الجزائري

ا/ موقف الادارة الاستعمارية

على اثر انتخابات أفريل 1948م لاختيار نواب المجلس الجزائري ، التي جرت وقائعها في دورتين اثنتين: **الأولى يوم 4 والثانية يوم 11 أفريل 1948م** ، والتي تقدمت فيها الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية 59 مرشحا، اعتقلت منهم الإدارة الاستعمارية 33 مرشحا قبل إجراء الانتخابات وأثناءها وبعدها ، مستخدمة في ذلك كل أساليب الزجر والمضايقة والاعتقالات والسجن والغرامات المالية، **ومنعهم من القيام بالدعاية لصالح مرشحيهم**، وأمام هذه الاعتداءات السافرة المتزايدة من طرف إدارة الاحتلال كان الحزب يمتنع أو يشارك في الانتخابات التي جرت بعد هذا التاريخ افريل 1948م، وذلك حسب الظروف والأجواء الملائمة لذلك [1] ؛ فقد خيم على الحملة الانتخابية التي قادها أنصار الحركة الوطنية الجزائرية جو من **الرعب والخوف** ، نظرا لكثرة **الاعتداءات** عليهم من طرف الإدارة الاستعمارية وعدم السماح لهم **بشرح برامجهم الانتخابية** والقيام **بتجمعات شعبية**، حيث كان هدفها **تخويف الوطنيين وترهيبهم** من أجل التخلي عن حزبهم ونضالهم السياسي لأخذ حقوقهم ، ومن أوجه الظلم التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية لعرقلة نشاط الوطنيين ، عدم الترخيص لعقد ندوة المنتخبين التي أرادت الحركة من اجل الانتصار عقدها بالعاصمة وذلك يوم 25 جانفي 1948م، والتي انتهت باعتقال العديد من إطارات وممثلي الحركة، وكإجراء تعسفي آخر قامت سلطة الاحتلال بمنع ممثلي الحركة الوطنية من **حضور عملية سير الاقتراع** و **فرز الأصوات** ، وسيطرت الادارة الاستعمارية كليا على عمليات الفرز ،و زورت النتائج وأعطت لمرشحيها **41 مقعدا** من جملة **60** المخصصة للهيئة الثانية، ولم تتحصل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية إلا على **9 مقاعد** في حين كان لها أن تفوز بالأغلبية[2]

[1] يحي بوعزيز، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص97.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق،ص126.

مثل هذه الإجراءات التعسفية التي لجأ إليها الحاكم العام **نايجلان(Naegelen)** ،هي التي اعتمد عليها لمنع تشكيلات الحركة الوطنية وحتى الشيوعيين من الفوز بمقاعد انتخابية عن الهيئة الثانية في المجلس الجزائري ، ولم يكتف **نايجلان(Naegelen)** بهذا فحسب بل عمل على تجنيد الصحافة المحلية الفرنسية الصادرة في الجزائر ، للتحذير من خطر الاقتراع والتصويت على حزب مصالي الحاج، الذي اعتبره أداة معرقلة فقط لمصالح الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

ولم يتوقف خبث **نايجلان(Naegelen)** وغطرسته عند عرقلة ممثلي الحركة الوطنية فحسب بل **قام بتلفيق تهم ضد إطارات الحركة الوطنية منها المساس بالسيادة الفرنسية** ، والعمل على إثارة الفوضى لتهديد استقرار النظام العام، وتجاوز هذا الأمر؛ فقد أمر **باعتقال المرشحين أنفسهم** ، وقام بإعطاء أوامر من جهة أخرى إلى المصالح الإدارية بالبلديات كي لا توزع بطاقات الناخبين في مراكز الاقتراع التي يشك في ولائها للحركة الوطنية، وحتى تضيق على الوطنيين أكثر فقد أقدمت الادارة الفرنسية بإسناد **مكاتب التصويت إلى الأوروبيين** فقط وإلى من يعينون من طرفهم.

كما صرحت **اللجنة المركزية** للإعلام والتوفيق التابعة للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية أن الإدارة الاستعمارية قد **حولت عناوين المكاتب دون إخبار المنتخبين مسبقا** ،و نقل المكاتب إلى **بيوت خاصة يغلقها أصحابها في وجه المنتخبين**، وهذا الإجراء في اعتقادنا هدفه تشتيت شمل أنصار الحركة الوطنية وعرقلتهم والحيلولة دون وصولهم إلى الإدلاء بأصواتهم لصالح مرشحيهم [1]. نجد أيضا أن **ساعات الفتح والغلق المخصصة يوم الاقتراع غير محترمة**؛ فبعض المكاتب لا تفتح إلا في أوقات **متأخرة وتقوم بغلق مكاتبها قبل حلول الوقت** القانوني لذلك، ونجد أيضا الممثلين عن المرشحين **لا يرخص لهم بحضور الاقتراع**، وفي الغالب تجد الصناديق مملوءة مسبقا **بالمرشح الإداري وتصويت الأموات والغائبين** [2].

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص127.

[2] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830–1954**، مرجع سابق،ص367.

ومن ابرز **الأمثلة الدالة** والواضحة على **الخروقات والتجاوزات والممارسات اللاأخلاقية** التي اعتمدت عليها حكومة **نايجلان(Naegelen) في تزوير الانتخابات، ما حدث في بور قيدون ازفون** حاليا بولاية تيزي وزو؛ إذ انتخب **23.671 ناخبا ممثلا عن الهيئة الثانية** من أصل **23.676** مسجلا في القوائم الانتخابية، تحصل **مرشحوا الادارة** على **23.645** ولم يترك لمرشحي **الحزب الشيوعي** سوى **9 أصوات** فقط [1]، فكانت نتائج الانتخابات على النحو التالي: **41 مقعدا** للموالين للإدارة الاستعمارية، **9** مقاعد كان من نصيب **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، 8** مقاعد **للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** و مقعدين من نصيب **المستقلين الاشتراكين** [2]

ملاحظة أخرى فيما يخص **عدد الأصوات المتحصل عليها من طرف الحركة** من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والذي كان **9** مقاعد، **فهذا في تقديرنا راجع إلى عملية التزوير والقمع** التي **سلطت على هذا الحزب بشكل خاص**، وذلك لخوف الحكومة الفرنسية من أن يصبح أكثر قوة وأكثر فاعلية على الساحة السياسية، ولذا **قطعت الطريق عليه بالغش والتدليس**.

نستنتج مما سبق أن **الإدارة الاستعمارية** و في ظل **حكم الجمهورية الرابعة وتسلط الوالي العام نايجلان(Naegelen)** قد سيطرت على **مجريات انتخابات المجلس الجزائري** وصاغت نتائجه حسب **ما يرضي المستوطنين والحكومة الفرنسية**؛ فقد قامت **بتوزيع المقاعد** حسب ما تشتهيه وترضاه، لا كما تتمخض عنه نتائج الاقتراع العادل، وجعلت من **المجلس الجزائري الهيكل والاسم** فقط حتى توهم الرأي العام **أنها تقوم بإصلاحات**، ومن هنا تيقن أصحاب الحركة الوطنية أن فرنسا مصممة على **إبقاء الجزائر جزء من فرنسا**، وأنها لا تملك أدنى **نية لإصلاح أوضاع الجزائريين**.

[1] عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص ص 176-177.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص317

وقد وجهت أصابع الاتهام لعرقلة المسار الانتخابي بالنسبة لمرشحي الأحزاب الوطنية إلى الوالي العام **نايجلان(Naegelen)**، الذي لم يتورع ولو للحظة للتصدي للمشروع الوطني وتفريق شمل الحركة الوطنية، والحيلولة دون تحصيل اكبر قدر ممكن من المقاعد داخل المجلس، ولقد وصف **فرحات عباس** تلك الممارسات قائلا " **فمن يصدق الشعب الفرنسي له أصدقاء في الجزائر ،سواء جماعة بني وي وي القذرة التي أرسلها أعوانه وعمال العمالات لتحتل مقاعد المجلس الجزائري، وتصبح فيه أذنابا للمستعمرين أصدقاء فيشي القدماء، والذين يريد أميرنا الإفريقي نايجلان(Naegelen) أن يكسب مودتهم وصداقتهم...**" [1]

مما ذكر سابقا يتبين لنا جليا موقف الإدارة الاستعمارية من هذه الانتخابات، حيث عملت كل ما **بوسعها لإقصاء مرشحي الحركة الوطنية،** مستعملة في ذلك كل **أنواع التزوير والغش والمضايقات، والتهديدات والاعتقالات** التي مست رموز الحركة الوطنية ، والهدف هو **إفشال مساعي الحركة وتشتيت شملهم** حتى لا تكون هناك **فرصة للاتحاد ومجابهة السياسة الاستعمارية.**

ب/ موقف أحزاب الحركة الوطنية.

لقد كان موقف **الحركة الوطنية الجزائرية** الاستياء و الرفض، جراء ما يجري على الساحة السياسية من تزوير وغش في الانتخابات وإقصاء لعناصرها الوطنية؛ فقد عبرت عن تضمرها الشديد من مهازل هذه الانتخابات على الطريقة النايجيلانية على لسان زعيم حزب **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** السيد **فرحات عباس** قائلا: "**وأصبحت الانتخابات على طراز نايجلان قاعدة مضطردة وامتزجت بالعادات والأخلاق ،وكثر التزوير والفضائح ، تزوير وفضيحة في انتخابات المجلس الجزائري الجزئية ،وفي تجديد المجلس الجزائري فيفري1951م،وتزوير وغش في الانتخابات التشريعية جوان 1951م وكذلك تزوير وفضية في انتخابات البلدية في افريل سنة 1953م،وتزوير في انتخابات المجلس الجزائري الجزئية في جوان سنة 1954م**"، ونظرا لهذه

[1] عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص ص 182-183.

العملية الممنهجة لتزوير الانتخابات وإقصاء المرشحين الوطنيين قرر **حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** مقاطعة الانتخابات التشريعية التي أجريت سنة 1951م، ووجه نشاطه السياسي صوب أهداف أخرى، أما **حزب الاتحاد الديمقراطي** أصبح حضوره في المشهد السياسي حضورا رمزيا لا غير. [1]

هذا **التزوير الممنهج** من طرف إدارة الاحتلال جعل **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** تحجم عن المشاركة في **انتخابات 1951**، لأنها اكتسبت التجربة من الانتخابات السابقة التي عم فيها الغش والتزوير وحال دون تحقيقهم للنتائج، كما قامت في بعض الدوائر بسحب ممثليها احتجاجا على تصرف **الإدارة الاستعمارية** إزاء أنصارها كما حدث **في دائرة الملية التي سحبت منها مرشحها**، كل هذا يدل على الموقف الرافض من **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** للطريقة التي سارت عليها **انتخابات المجلس الجزائري**، مما اكسبها ثقة من عدم جدوى الترشح أو عدمه طالما أن الإدارة الاستعمارية تقوم بإعداد نتائج الانتخابات مسبقا.

يبين هذا جليا –في اعتقادنا– أن موقف الوطنيين من هذه الانتخابات وردة فعلهم عن التزوير الذي صاحبها، قد اتسم بمظاهر مختلفة منها: **الإحجام عن تقديم ممثليهم في هذه الانتخابات** عبر الدوائر الانتخابية المختلفة، **وكذلك عدم التقدم والإعلان عن الترشح إطلاقا**، وهذا الموقف غالبا ما تترجمه صحفها وعلى أعمدة جرائدها المختلفة الناطقة باسمها والمعبرة عن موقفها. كما نعتقد ونجزم أنه لن تكون هناك انتخابات نزيهة يسودها نوع من الديمقراطية طالما أن الإدارة الاستعمارية، **ساوت بين الأقلية الأوروبية في الجزائر وبين الأغلبية الساحقة من الجزائريين أصحاب الأرض**، وهنا تصبح العملية الانتخابية **ما هي إلا مظهر صوري** تغطي به **الإدارة الاستعمارية** وجهها وتظهر للرأي العام أنها عادلة وديمقراطية.

ففي هذه الأوقات والجزائر تشهد **عمليات الإقصاء والتزوير**، وتمتهن في ديارها ، ويحال بين نخبها الوطنية ، وبين مجالس النيابة الهزيلة ،كان الجزائريون يعلمون يقينا ، أن موجة التحرر شملت العالم

[1] فرحات عباس، مرجع سابق، ص225.

اجمع وأن أمم أسيا قد تحررت وتخلصت من قيود الاستعمار، التي ربطت على أعناقهم لسنين وكبلت بها حرياتهم الأساسية، وأن أمم إفريقيا مزقت قيود الاستعمار؛ مصر والحبشة وليبيا، وهنا قال الجزائريون كلمتهم:" **وهل كتب الله أن لا يبقى في العالم إلا الاستعمار الفرنسي، وأن لا يبقى هذا الاستعمار إلا في بلادنا.**" [1] فمن هذه الساعة أخذت الأمة الجزائرية تتجه نحو الثورة واسترجاع الحرية، لأنهم تأكدوا يقينا أن **المسيرة الانتخابية** في ظل **التزوير والتدليس** لن تخرج الشعب الجزائري من ظلم المستعمر، بل ستبقى فرنسا في وعودها الكاذبة طالما وجدت من يصغ لها ويصدق أكاذيبها.

ج/ موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

لم يكن موقف **جمعية العلماء المسلمين** من **انتخابات المجلس الجزائري**، بعيدا عن موقف **الحركة الوطنية الجزائرية** التي استنكرت بشدة عمليات الغش والقمع والتزوير التي اتبعها الحاكم العام نايجلان(**Naegelen**) المعين في هذا المنصب لهذا السبب بالذات وهو **تزوير الانتخابات**، ولهذا عبرت **جمعية العلماء المسلمين** عن احتجاجها عن هذه الانتخابات التي لم تكن طرفا فيها، وذلك على لسان **جريدة البصائر** الناطقة باسم الجمعية والمعبرة عن توجهها وموقفها في **مقال مطول** جاء فيه ما يلي: "**فهتلر الطاغية وانتخاباته المزيفة وموسوليني الجبار وانتخاباته المدلسة، ورجال بلاد أخرى امتهنوا الشعب وتلاعبوا بحظوظه وتصرفوا في انتخاباته التصرف البشع ، كل ذلك قد أصبح ونحن نؤكد هذا بالشرف ألعوبة صبيانية، إذا ما نحن قارنا بينه وبين ما أتحفتنا به الادارة الجزائرية عافاكم الله من انتخابات كانت هي التدليس وهي التزييف**" [2]

نلاحظ من هذا الكلام أن **جمعية العلماء المسلمين** قد استنكرت الطريقة التي سارت بها انتخابات المجلس الجزائري، و الأشخاص الذين اشرفوا عليها ووضعتهم في مصف الأشخاص الذين أقاموا أنظمة ديكتاتورية تعسفية في العالم وخاصة **النظام النازي في ألمانيا والنظام وموسوليني** الذين

[1] احمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص186.

[2] طاعة سعد، مرجع سابق، ص135.

أقاموا أنظمة على **التزوير والغش والتدليس،** وكذلك حال الجزائر اليوم التي ابتليت هي الأخرى بشخصية غير بعيدة على هؤلاء وهو **نايجلان(Naegelen) البارع في التزوير والتدليس،** ومن شدة تفننه في ذلك أصبحت تطلق على **الانتخابات المزورة** في أي مكان بالانتخابات على **الطريقة النايجيلانية،** وقد صدق فيها وصف الجمعية في مقطف المقال المذكور، الذي وصفت فيه عقم العملية الانتخابية على أنها ألعوبة صبيانية لا غير.

كما كتبت **البصائر** في **عددها171 لسنة 1951**م منددة دائما بفضائح **انتخابات المجلس الجزائري** ، تدعو الشعب إلى الالتفاف حول وحدته ومما جاء في المقال ما يلي: " ...**فهو إن كان الانتخاب في غير الجزائر وسيلة للتبديل والتغير، وإصلاح النظم والأوضاع، ورفع منار الديمقراطية، وقوة في الشعب يفرض بها إرادته على أبنائه...فهو في الجزائر وسيلة للعض بالنواجذ على القائم من الأوضاع البالية، التي يجافيها التطور، ويتنكر لها الزمن السائر، وقوة في يد الاستعمار يرفع بها قوما ويضع آخرين، وسيفا يصول ويجول به على أحرار الأمة، ولغة تنطق بالفضائح والفظائع**" [1]

نعم إنها **الحقيقة المرة** التي تجرعها الجزائريون؛ **فالاستعمار** لم يكن لديه يوما نية إقامة نظام سياسي يقوم على العدالة وتساوي الحقوق، **فشعارات الحرية والعدالة،** يطبقها في أرضه وبين شعبه، أما في الجزائر فلا نرى منها سوى الشعارات الصماء والعبارات الرنانة التي لا تجدي نفعا، **فالانتخابات** في الجزائر حسب المنظور الفرنسي ليست وسيلة للتغيير وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بل هي **وسيلة للتزييف والغش وإقصاء الرموز الوطنية** التي تدافع على شعبها وأرضها

كما **كتب الإمام الابراهمي رئيس جمعية العلماء المسلمين** حول **انتخابات المجلس الجزائري** كتابا مفتوحا إلى الأعضاء والنواب المسلمين داخل **المجلس الجزائري** نشر في **العدد 33** من **جريدة البصائر 1948م**؛ حيث قال: " **إن المناظر التي تثير العبر وتسيل العبرات في هذه الانتخابات، أنكم ترون كما يرى الناس صندوقين للانتخابات في قرية واحدة أو شارع واحد**

[1] باب عزيز بن عمر، **الانتخابات الجزائرية وأثرها**، البصائر، ع171، 24 سبتمبر1951، ص1.

إذا رأى بعد ذلك أن الفائزين في الصندوق الأول نواب، وإن اختلفوا في المبادئ، وأن الفائزين في الصندوق الثاني نوائب وإن سموا أنفسهم مستقلين" [1]

وفي **الذكرى الثامنة لوفاة الإمام عبد الحميد ابن باديس**، عقدت **جمعية العلماء** بهذه المناسبة **اجتماع** في **26 افريل 1948م** من أجل إبداء رأيها حول **انتخابات 1948**م التي كانت **الجمعية** خلال الحملات الانتخابية للمرشحين **تقف إلى جانب الوطنيين** وتدعمهم من بعيد و تثمن مواقفهم، وما يبرز هذا الأمر الجهود التي قام بها القادة الاصلاحيون بأشهر قليلة قبل موعد إجراء الانتخابات وذلك بدعوتها الحزبين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية إلى الاتحاد ونبذ الخلاف (انظر الملحق رقم8،ص325).

لقد كان العمل السياسي الذي مارسه العلماء في هذه الفترة متحفظا، ولم يكن حاسما ظاهرا للعيان لأن بعض القادة الاصلاحين في الجمعية كانوا يخشون من ردة الفعل الفرنسية العنيفة التي قد تصل إلى حد توقيف نشاط الجمعية وغلق مدارسها، إذا أظهرت موقفها ومساندتها للوطنيين في الانتخابات [2]

خامسا/ موقف الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها

إن السياسة التعسفية التي انتهجتها **الحكومة الفرنسية**، ضد ممثلي **الحركة الوطنية الجزائرية** في **انتخابات المجلس الجزائري**، وخاصة بعد تعيين **الحاكم العام الجديد** للجزائر في **11 فيفري 1948م**، غير مجرى الأمور والأحداث بالجزائر **فالحاكم العام الجديد نايجلان** معروف ومشهور عليه استعمال **العنف والتزوير**، وخاصة **تزوير انتخابات المجلس الجزائري** التي جرت في عهده واشرف عليها في **4 افريل 1948م** [3]؛ فقد جرت هذه العملية الانتخابية في جو مشحون للغاية تخللها مداهمات الشرطة واحتجاز مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، عبر كافة أرجاء التراب الوطني وحجز كل وسائط الدعاية كالجرائد والمنشورات، ومنعهم من إقامة تجمعات

[1] محمد البشير الابراهمي، **عيون البصائر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج2 ،1987، ص196.

[2] CAOM 93/4107, Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne, Attitude des Ouléma. lors des élections a l'assemblée Algérienne.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص315.

عشية الانتخابات؛ حيث قبض على 32 مرشحا من أصل 59 كانوا يحملون إشارات هذا الحزب وأصدرت ضدهم أحكام بالسجن وغرامات مالية مختلفة [1]

وقد تكرر هذا التزوير والغش في **انتخابات المجلس الجزائري** في **1951 و1954**م، نتج عنه إقصاء ممثلي **الحركة الوطنية**، والحيلولة دون بلوغهم الأصوات الكافية لنيل مقاعد لهم في المجلس فدفع هذا التزييف والإقصاء والغش والتزوير الممنهج من طرف الحكومة الفرنسية والبارع في التزوير نايجلان إلى تحيق وحدة جديدة في العمل، ومن هنا نشأت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، حيث انصبت اهتمامات اللجنة بالدرجة الأولى على القضايا الانتخابية.

ا/تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.

إن الهدف من وراء تزوير انتخابات المجلس الجزائري من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي، هو تعميق فوهة الخلاف بين الهيئات والأحزاب الوطنية، ومنع إقامة أي وحدة وتكتل وطني من شانه أن يصبح خطرا عليها في المستقبل. [2]

وخضوعا لشعورهم بخطورة الحالة الراهنة؛ العلماء المسلمون، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي، والحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية قرروا إنشاء جبهة **جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها**"في يوم **الأحد 5 أوت 1951**م في الاجتماع الذي انعقد في سينما " **دنيازاد**" بالجزائر العاصمة الذي دعت إليه اللجنة الإنشائية لتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.

وكانت الأسباب التي دفعتهم إلى توقيع هذا الإعلان وإنشاء هذه اللجنة هي.

*أصبح الجزائري المسلم يهان في ضميره وكرامته بمناسبة كل انتخاب لاسيما انتخابات 1948م.

*إن الحريات الأساسية لا وجود لها أصلا لدى الجزائريين الناخبين في القسم الثاني.

[1] احمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى ثورة مسلحة**، مرجع سابق، ص317.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007، ص125.

*التضييق على بعض الجزائريين بسب أفكارهم السياسية

*أساليب الضغط والتزوير التي استعملتها الحكومة الفرنسية في إقصاء ممثلي الهيئة الثانية، لاسيما انتخابات 1948-1951.

*أساليب التعذيب التي تنتهجها الشرطة الفرنسية ضد الوطنيين الجزائريين [1]

ب/ أهداف الجبهة ومقترحاتها.

من **أهداف الجبهة** التي خرجت بها عقب الاجتماع نذكر ما يلي:

- **العمل على إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة، التي جرت يوم 17 جوان 1951م والتي كانت نتيجتها في الواقع تعيين الإدارة أشخاصا لم يكلفهم الشعب الجزائري بتمثيله و ينكر عليهم الحق في التحدث باسمه.**
- **احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني.**
- **احترام الحريات الأساسية؛ حرية الضمير، الفكر، الصحافة و الاجتماع.**
- **محاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين و إبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج**
- **إنهاء تدخل الادارة في شؤون الديانة الإسلامية.**

إن أعضاء **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها،** يوجهون نداء إلى جميع الجزائريين المهتمين بتحقيق الاتحاد، ولكي يضاعفوا نشاطهم ويتمكنوا من **إحباط عمليات القمع والتزوير** التي تنتهجها الحكومة الفرنسية، وفرض احترام الحرية والكرامة الإنسانية، والعمل على تحقيق وضع تسود

[1] بشير كاشه الفرحي، **صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1951-1953 جريدة المنار أنموذجا**، ا لجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،العالمية للطباعة والخدمات، ج1، 2010، ص34.

فيه الحرية يتمتع بها كل فرد جزائري على أرضه ولا تكون وقفا على قوم ولا على عنصر خاص ولا على طبقة معينة، بل هي حق مشاع للجميع. [1]

سادسا/ موقف المرابطين:

لقد أخذ الشيخ البشير الإبراهيمي على عاتقه **محاربة هؤلاء المرابطين والطرقيين الموالين للإدارة الاستعمارية**، وفضح دسائسهم التي ترمي في غالب الأمر إلى عرقلة المشروع الوطني الهادف إلى الاستقلال والحرية، فكانت صحيفة **البصائر الناطق الرسمي للجمعية** هي الوسيلة التي اتخذها الشيخ للتصدي لمثل هؤلاء؛ حيث شن حملة عنيفة **ضد الرابطة الودية لرجال الديانة الإسلامية** ، و "**اتحاد رجال الدين في شمال أفريقيا**" الذين تأثروا بالرؤية الاستعمارية ،التي تهدف إلى الحفاظ على بؤس واستعباد الجماهير المسلمة، وانه لا يجب على الإنسان المسلم **أن يكون خادما للاستعمار** في أرضه يوجه أينما يريد، وقد خصصت جريدة البصائر لهذا الغرض عدة عناوين على صفحتها منها ما يلي: **تتردد صدى خيبة أملهم ومرروا فشلهم، الشعب مذعور والحرية في البكاء والعدالة محجبة الوجه** [2] فقد كان هؤلاء المرابطين الموالين للإدارة الاستعمارية يرغبون في إبقاء إدارة الشؤون الأهلية وميزانية الاحباس لرجال الفتوى والإدارة الفرنسية، وهذا كله من اجل ضمان مناصبهم وخوفهم من ضياعها، وقد كشف الإبراهيمي عن هذه النوايا مبكرا واعتبرها تكملة لخطط الإدارة الاستعمارية ومناورة ضد جمعية العلماء فيقول:" **بدأت المناورات الحكومية ، فبدأتها من الدين ... نحذر الحكومة من الاعتماد على جمعياتها الدينية التي صنعتها بيدها**" [3]

نعم إنها **مناورات فرنسية** حققت من خلالها نتائج كبيرة، حيث ضمت إلى جانبها مجموعة كبيرة من الطرقيين والمرابطين الذين ساروا في فلك فرنسا ودافعوا عنها وعن مصالحها، لذلك كان هؤلاء

[1] بشير كاشه الفرحي، مرجع سابق،ص ص 34،36.

[2] FR CAOM 93/4107, Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne , Attitude des Marabouts. lors des élections a l'assemblée Algérienne.

[3] احمد مريوش، **الشيخ الطيب ألعقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزائر، دار هومة، 2006، ص347.

يتمتعون بمكانة خاصة عند **النظام الفرنسي،** لأنهم يمثلون القدم التي تتغلغل بها فرنسا في الأوساط الشعبية وتزرع الفتن والخلافات وتفرق الآراء وتمنع أي اتحاد.

خلاصة استنتاجات الفصل

- دخلت أحزاب الحركة الوطنية بجميع تياراتها **انتخابات المجلس الجزائري** ، فتقدم للترشح كل من **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي** راغبين في تحقيق مناصب داخل المجلس الجزائري، لكن هذه الرغبة لقيت في المقابل سياسية جهنمية من طرف إدارة الاحتلال التي قامت **بتعين نايجلان (Naegelen)عشية الانتخابات** والذي اشتهر **بالتزوير والغش** والتلاعب بالأصوات **وفعلا قد عمل نايجلان(Naegelen) على عرقلة مسار الانتخابات** وقطع الطريق على الوطنين، وذلك من خلال ما تعرضوا له من حملات اعتقالات وسجن بهدف ترهيبهم ودفعهم إلى التراجع عن أفكارهم ومبادئهم.

- رغم عمليات **الغش والتزوير الممنهجة التي اتبعتها الحكومة الفرنسية، في انتخابات المجلس الجزائري 1948** لإقصاء العناصر الوطنية، إلا أنهم **حققوا نتائج ممتازة** وتحصلوا **على مقاعد داخل المجلس الجزائري،** لكنهم تيقنوا أن سياسة التزوير والغش لن تتوقف عند هذا الحد، بل ستستمر في الانتخابات اللاحقة، وهذا ما حدث فعلا في **انتخابات 1951** التي انسحبت **منها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** لعلمها المسبق أن مصير هذه الانتخابات سيكون مثل سابقتها **في انتخابات 1948م،** لكن رغم هذا **التنديد والاستنكار والرفض من العناصر الوطنية،** نجد أن الإدارة الاستعمارية لم تلق لهم بالا واستمرت في عمليات الغش والتزوير؛ حيث كانت **انتخابات 1954** هي الأخرى وصمة عار في جبين فرنسا التي قطعت الطريق فيها على الوطنيين، ومكنت بعض المستقلين الموالين لها من اكبر عدد ممكن من المناصب.

- نتيجة لهذه الطريقة التي اتبعها الحاكم **العام نايجلان**(**Naegelen**) في إدارته **لانتخابات المجلس الجزائري** والتي اتسمت في **غالبها بالتزوير والتلاعب بالأصوات**، كان موقف ممثلي الحركة الوطنية، خصوصا **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الرفض التام** لهذه الانتخابات ووصفوها، **بالانتخابات النايجيلانية المزورة** أو **الانتخابات على الطريقة النايجيلانية**، وكان ردهم على هذا التزوير تأسيسهم **للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها** ،كما اتسم أيضا موقف **جمعية العلماء المسلمين بالرفض على لسان الشيخ البشير الابراهيمي** الذي اتخذ منبر **جريدة البصائر لفضح هذه الانتخابات** المزورة، ويبقى موقف المرابطين وبعض شيوخ الزوايا يكتنفه الغموض، فمنهم من دخل في هذه الانتخابات وحضي بالدعم الفرنسي وفاز بأكبر قدر ممكن من المناصب، ومنهم من دخلها بدافع وطني دون أن يتعاون مع إدارة المحتل.

الفصل الثالث

نماذج من النواب المسلمين في المجلس الجزائري

المبحث الأول: الأحزاب السياسية الممثلة للهيئة الثانية

المبحث الثاني: نماذج من نواب كتلة المستقلين (الأحرار)

المبحث الثالث: نماذج من نواب الكتلة الوطنية.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية الممثلة للهيئة الثانية

أولا/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

بعد **مجاز 8 ماي 1945** م وما لقيه المتظاهرون من وحشية المستعمر التي لم تفرق بين صغير وكبير وبين امرأة وعجوز ، تبين لقادة حزب الشعب الجزائري ومناضليه ، بأن" **الحرية تؤخذ ولا تعطى**"وأن الحقوق التي أخذت اغتصابا لا ترد إلا غلابا ، وبأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على وعود فرنسا بعدما كشفت عن وجهها الحقيقي عقب هذه المجازر ، ونتيجة لذلك أصبح حزب الشعب مترددا بين مواصلة العمل السري الذي بدأ فيه ، وبين الانتقال إلى العمل المسلح والنزول إلى الميدان [1]

بعد إطلاق صراح **مصالي الحاج** وخروجه من السجن **يوم 11 أوت 1946**م، حيث عاد إلى الجزائر واستقر به الحال في بوزريعة بأعالي العاصمة ، كان لزاما على قادة الحزب أن يعقدوا اجتماعا بعد التطورات والأحداث التي وقعت ، وفعلا تم عقد ندوة في شهر ديسمبر 1946م ببوزريعة وضمت حوالي **50** عضوا من إطارات الحزب نذكر منهم على وجه الخصوص:**د.لمين دباغين، حسين لحول، محمد بلوزداد، شوقي مصطفاوي، محمد خيضر، محمد شرشالي**، وقد كان على رأسهم الزعيم **مصالي الحاج** [2]

[1] محمد الطيب العلوي، مظاهر **المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر، 1954** مرجع سابق، ص 100.

[2] العمري مومن، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926–1954**،دار الطليعة للنشر والتوزيع ، 2003، ص70.

وقد انحصر جدول أعمال هذا اللقاء في نقطتين أساسيتين:

- اختيار التسمية الجديدة لحزب الشعب، حيث تم الاتفاق على تسمية جديدة وهذه التسمية حسب **حسين ايت حمد** شارك بها مناضلو حزب الشعب الجزائري [1]، في انتخابات شهر نوفمبر أي أنها ظهرت قبل انعقاد ندوة ديسمبر 1946 ، وهي " **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية**" [2]حيث أصبح هذا الحزب الجديد يعتمد كواجهة شرعية أمام سلطة الاحتلال مع الإبقاء على نشاط الحزب القديم في شكل سري [3]
- أما النقطة الثانية فهي بخصوص **المشاركة في الانتخابات** ، التي تم طرحها على لسان زعيم **الحزب مصالي الحاج** ، عندما دعا إلى ضرورة دخول المعترك الانتخابي وعدم ترك الفرصة للشيوعيين [4]

وقد شكل موضوع **المشاركة في الانتخابات** من عدمه اختلاف الرؤى والتوجهات، وأفرز إلى العلن اتجاهين متناقضين هما:

- الجناح المؤيد للانتخابات وتزعمه مصالي الحاج وأتباعه.

حيث أمن أصحاب هذا الاتجاه بضرورة دخول غمار الانتخابات التي أقرتها الحكومة الفرنسية من اجل الدفاع عن حقوق الجزائريين، وتحقيق بعض المطالب التي عجزت بعض التيارات عن تحقيقها،كما اعتقد أصحاب هذا الاتجاه أيضا أن لا سبيل لتحقيق مطالب الجزائريين إلا بالولوج إلى العمل السياسي وتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي.

---

[1] العمري مومن، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926–1954**، مرجع سابق، ص70.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 309.

[3] العمري مومن، مرجع نفسه، ص70.

[4] محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني–الأسطورة والواقع1954–1962**، بيروت ، مديرية الأبحاث العربية ، ترجمة كميل قيصر داغرط، ط1، 1983، ص42.

- الجناح المعرض للانتخابات ومثله **حسين لحول**[*] وأنصاره. [1]

هكذا جرت انتخابات **10 نوفمبر 1947**م وتمكن عدد من مرشحي الحزب الفوز في الانتخابات، رغم عمليات التزوير التي تزعمتها الحكومة الفرنسية وأعوانها، فكانت النتائج مشجعة بالنسبة للحركة الوطنية مقارنة بعمليات التزوير والغش التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية حيث كانت النتائج على النحو التالي:

قائمة المستقلين: 8 مقاعد

قائمة حركة الانتصار: 5 مقاعد

قائمة الحزب الشيوعي: مقعدين

وقد قدمت الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية في **انتخابات نوفمبر 1947م** قائمة انتخابية تحتوي **11 عشر مرشحا** ، بعدما ألغت الإدارة الاستعمارية اسم **مصالي الحاج** من أعلى القائمة [2]

---

[*]**حسين لحول**: ولد في **17 ديسمبر 1917** بسكيكدة ، حيث ناضل بحزب نجم شمال إفريقيا ، وكان يعد من الأعضاء الأكثر نشاطا في الحزب منذ **1936**م ، شغل منصب رئيس تحرير جريدة الأمة وكان في نفس الوقت مسؤولا لقطاع حزب الشعب الجزائري بالعاصمة ، كما شغل أيضا منصب عضو بلجنة الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية ، ثم أمينا عاما للحركة سنة **1950م**، وهو يعد من العناصر البارزين المعارضين لسياسة مصالي الحاج ، وأحد العناصر الناشطين في صفوف المركزيين ، حيث كان وراء تنظيم مؤتمر الجزائر الذي أعلن القطيعة بين المصليين والمركزيين في أوت **1954**م وعند اندلا ع الثورة التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني سنة **1955**م. انظر:

"**حسين لحول احد العناصر الأكثر نشاطا في الحركة الوطنية**"، **الشعب**،السبت 10 أوت 2013،ع 16179، ص16.

[1] العمري مومن، مرجع سابق، ص71.

[2] **رابح بلعيد، حركة الانتصار الحريات الديمقراطية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة،ع5، 1996، ص214.

التي كانت كما يلي :

مرشح **عمالة الجزائر: أحمد مزغنة ومحمد خيضر**[*]**،محمد طالب ، أحمد خليل ، وعبد الرحمن حفيظ.**

عمالة وهران : حسين لحول ، هواري سويح ، و محمد ممشاوي.

عمالة قسنطينة:د.محمد لامين دباغين ، مسعود بوقادوم[**]**، وجمال دردور** ، وبعد النتائج النهائية للانتخابات ، فاز خمسة مرشحين فقط وهم : **محمد خيضر واحمد مزغنة** عن عمالة الجزائر، وفاز كل من **د.محمد الأمين دباغين ، ومسعود بوقادوم وجمال دردور** عن عمالة قسنطينة [1]

لقد شكلت **مداخلاتهم داخل المجلس الفرنسي** بتصريحاتهم وخطاباتهم المؤثرة ثورة حقيقية داخل المجلس ، كونهم **انتقدوا بشدة السياسة الاستعمارية** المطبقة في المجال الاقتصادي والاجتماعي حيث وضعوا الإدارة الاستعمارية أمام الأمر الواقع، خصوصا انتقادهم الوضع الاقتصادي للبلد وحالة الحرمان والبؤس التي يعشها الشعب الجزائري في ظل سيطرة الكولون على الأرض وعلى زمام الاقتصاد

[*]**محمد خيضر**: ولد في 13 مارس 1912م بالجزائر من عائلة متواضعة من **بسكرة** ، لم يكمل دراسته بسبب الظروف العائلية واشتغل قابضا للحفلات للنقل الحضري ، انضم إلى حزب الشعب الجزائري ، كان عضو في **اللجنة المركزية سنة 1946**م ، التحق بجبهة التحرير الوطني عند اندلاع الثورة التحريرية، وشغل فيها وزير الدولة في الحكومة المؤقتة (1958-1962) كان في المعارضة بالخارج ، تم تصفيته يوم 4 جانفي1967 : انظر.

Benjamin Stora, **Dictionnaire Biographie de militants nationalistes 1926- 1954** éd. l'Hrmatan, Paris, 1995, p.288.

[**]**مسعود بوقادوم**:من **مواليد 06 أكتوبر 1910** بالحروش **ولاية سكيكدة** ، و هو شخصية سياسية بارزة عرف بنضاله المبكر في صفوف الحركة الوطنية ، خريج جامعة السربون عام 1935، شغل منصب الأمين العام لحزب الشعب ،اعتقل عقب أحداث 8ماي وحكمت عليه المحكمة العسكرية في قسنطينة بالسجن ثماني سنوات يعد الصديق المخلص لدباغين ورئيس ديوانه في وزارة الشؤون الخارجية 1958-1959،رفض تعيينه في داكار بعد الاستقلال،شغل منصب في سوناطراك 1974في سكيكدة. انظر:

Benjamin Stora, Ibid, p p.78,79.

[1] العمري مومن ، مرجع سابق ، ص ص 84،85.

في البلد ، كما **دافعوا في الوقت نفسه عن مقومات الأمة الجزائرية** المتمثلة في الدين الإسلامي واللغة العربية ، وطالبوا بضمان احترام الدين الإسلامي وشعائره وعدم الاستهزاء و الاستهتار بها إلى جانب إعطاء اللغة العربية مكانتها.

كما طالبوا أيضا **بتأسيس برلمان جزائري** منتخب بطريقة ديمقراطية شرعية بعيدا عن التزوير والتحايل تكون له السيادة الكاملة والتامة [1]،وعليه فإن المتمعن في مضمون المطالب التي قدمها النواب أمام المجلس الفرنسي يدرك مدى اطلاع هؤلاء على **أساليب السياسة الفرنسية وإدراكهم العميق بعيوب السياسة الفرنسية** ، وهذا كله يرجع في الأساس إلى تكوينهم السياسي وقدرتهم الخطابية العالية ، لكن الادارة الاستعمارية أدركت خطرهم و مدى التأثير الذي سوف يخلفونه في نفوس المستمعين ، فحالت دون ذلك حيث عملت على عرقلة نشاطهم داخل المجلس ، سواء بعدم إعطائهم الفرصة في الكلام أو مقاطعتهم دون استكمال حديثهم ، فهمدت الادارة الاستعمارية إلى أسلوب التزوير من أجل منع وصول ممثلي الحركة الوطنية إلى مثل هذه المجالس، وطرح القضايا الوطنية لعلمها المسبق بأن تأثير خطابات زعماء الحركة الوطنية له صدى في أوساط الأهالي الجزائريين.

اعتبرت الادارة الاستعمارية هؤلاء النواب **في المجلس خطرا يهددها ويهدد مؤسساتها** من شأنها تأليب الرأي العام عليها ، لذلك عملت كل ما بوسعها لمنع مرشحي الحركة الوطنية من الوصول والحصول على مقاعد كبيرة داخل المجلس ، تحت مبررات مختلفة وفي الغالب تلجأ إلى عملية التزوير والغش [2]، وعينت لهذه المهمة حاكما عاما جديدا هو **ايدموند نايجلان(Naegelen)** الذي اشتهر بتزوير الانتخابات حتى أصبحت الانتخابات تعرف بالانتخابات النجيلانية ، وهذا كله من أجل قطع الطريق على مرشحي الحركة الوطنية ومنعهم من الوصول إلى المجلس [3]

[1] العمري مومن ، مرجع سابق ، ص ص 84-85.

[2] مرجع نفسه.

[3] محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق ، ص 164.

وعند إجراء انتخابات المجلس الجزائري في **4 افريل 1948م** ، حدثت فضائح كبيرة أثناء الإعلان عن النتائج والتي كانت مزورة بشكل واضح ومتعمد ومدروس ،ولم ينجح سوى تسعة من مرشحي الحركة ، وثمانية من مرشحي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وواحد من الحزب الشيوعي.

هكذا كان حال الإدارة الاستعمارية في التعامل مع مرشحي الحركة والوطنية وممثليها في كل الاستحقاقات و الانتخابات ، لأنها كانت تدرك تمام الإدراك بموقفهم الرافض للوجود الاستعماري في الجزائر والمطالبة بدولة جزائرية مستقلة ذات سيادة دون تداخل مع الادارة الاستعمارية بأي شكل من الأشكال ، حيث أدركت الإدارة الاستعمارية هذه الحقيقة من خلال برامجهم ونشاطاتهم ومواقفهم الوطنية التي أظهروها [1]

ثانيا/ الأزمات التي مرت بها حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

مشكلة **الأمين دباغين**[*](**1947–1949**)، تعود جذور الخلاف بين الأمين دباغين وبعض إطارات الحركة الوطنية ، وعلى رأسهم الزعيم مصالي شخصيا إلى **ندوة الإطارات التي انعقدت في شهر ديسمبر 1946** بعد بروز الخلاف حول المسألة الانتخابية إلا أن الموقف سيتبلور ويتطور ويأخذ موقفا آخر ويصبح أكثر تعصبا وتعقيدا بعد المؤتمر الأول فيفري 1947م، لأن السياسة الجديدة التي حاول بعض القادة فرضها وتطبيقها كمنهج عمل داخل الحركة، تسببت في شكل مباشر

[1] العمري مومن، مرجع سابق، ص164.

[*]**محمد الأمين دباغين (1917–2003)**، دخل معهد الطب وانخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وهي التي فتحت له باب الولوج إلى عالم السياسة، انخرط في حزب الشعب الذي كان بزعامة مصالي الحاج ، وفي جوان 1955 ألقت السلطات الاستعمارية القبض عليه بتهمة تكوين مجموعة أشرار وحكمت عليه بالسجن لمدة ستة أشهر ، وبعد خروجه التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني بمساعدة عبان رمضان ، عين مسؤولا عن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ، كما شغل منصب عضو في المجلس الوطني للثورة ، ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ 1957 ليتولى منصب أول وزير في الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة ، عاد إلى العلمة وتفرغ لمهنة الطب هناك حتى توفي يوم 20 جانفي 2003. انظر العمري مومن ، مرجع نفسه، ص201.

في اصطدام بين هيئة القيادة وعلى رأسها **مصالي الحاج والدكتور الأمين دباغين** ، الأمر الذي يجعله يبتعد عن الحركة بشكل رسمي وانقطع تماما عن حضور جلساتها والمشاركة في نشاطاتها [1]

كما امتنع عن تقديم التقارير حول نشاطه النضالي ، خصوصا تلك المتعلقة بوجوده في البرلمان الفرنسي ، وعلى الرغم من هذا الابتعاد لم يتوقف **دباغين** كلما وجد الفرصة مناسبة في تقديم تهم للمسؤولين داخل الحركة ولاسيما مصالي الحاج الذي اتهمه بالسكر [2]

وفي محاولة لإقناع الأمين دباغين وإعادته إلى صفوف الحركة ، شكلت لجنة تتكون من : **مصالي الحاج، محمد بلوزداد**[*]، **يوسف بن خدة ، وأحمد بودا**، من اجل حل المشاكل العالقة بينه وبين أعضاء الحركة، لكن هذا الأخير رفض الوساطة وقد كانت آخر محاولة هي اللقاء الذي جمعه مرة أخرى بالمناضل **أحمد بودا** ، حيث أبلغه أن قيادة الحركة سوف تعتبره متمردا في حالة عدم توضيح موقفه من الحركة ، فأجابه **الأمين دباغين** بقوله " **إذن فالحرب بيننا**" [3]

إن جذور الخلاف بين الأمين دباغ وبعض أعضاء الحركة تعود أساسا إلى : برنامج الحركة وأهدافها ومطالبها ، الذي كان في نظر الأمين دباغين انحرافا خطيرا على نهجها وقد كان التوجه الجديد للحركة هو أحد حلقات الخلاف ، وقد ذكر مصطفى الاشرف بخصوص هذه المسالة " **لقد انخدع كثير من المناضلين الشباب في الحزب الذين ناضلوا في سرية حتى سنة 1946، بالسياسة البرلمانية**

---

[1] ابراهيم ابن العقون، مرجع سابق، ج2، ص109.

[2] العمري مومن ، مرجع سابق، ص202.

[*] **محمد بلوزداد**: لقب بسي مسعود ولد سنة 1924م بمدينة الجزائر وانضم إلى حزب الشعب 1943 وعمره آنذاك 19 سنة فقط ، شارك في تحرير الجريدة السرية الوطن في بداية شهر ماي 1945، كان أول رئيس للمنظمة الخاصة ولم يكن عمره آنذاك يزيد عن 23 سنة ، كان حاصلا على شهادة البكالوريا في ذلك الوقت . تمتع بمجموعة من الصفات أهلته أن يكون إطارا من إطارات الحزب ، فقد تكفل بتأسيس المنظمة الخاصة وشكل قيادتها ووزع المسؤوليات حسب الترتيب، إلا أن المرض عجل بهذا البطل ، حيث تولى زمام الأمور من بعده حسين ايت حمد ، وتم نقله خارج البلاد للعلاج الا انه توفي يوم 14 جانفي 1952، انظر:العمري مومن ، مرجع نفسه، ص108.

[3] مرجع نفسه، ص202.

الجديدة لحركة الانتصار والتخلي عن المبادئ والتنظيم وانسحبوا لترك المجال للقادمين الجدد مرشحين متمكنين" [1]

لقد **خلف انسحاب الأمين دباغين** شرخا عظيما في صفوف مناضلي الحركة الوطنية وخصوصا الشباب الثوري منهم ، الذي كان يرى فيه **المستقبل والأمل والريادة** في البحث عن مخرج من الأزمة التي وضعت و التي أبعدتهم عن جوهر الحركة وأهدافها، وهي محاربة الاستعمار والتصدي لمخططاته والإسراع للقيام بالعمل الثوري [2]

وهكذا كانت القطيعة النهائية بين **الأمين دباغين** وإطارات الحركة ، أما بخصوص خلفية هذه النهاية فيرى البعض بأنه هو الذي بادر بتقديم استقالته، وانسحب إراديا نتيجة تلك الخلافات التي كانت بينه وبين الإدارة خاصة الرئيس **مصالي الحاج** [3]

إن ما يمكن معرفته حول هذه الأزمة التي عصفت **بالحركة أنها أظهرت وبشكل مباشر طبيعة الصراع** ، حول الزعامة والقيادة بين جماعة من المناضلين القدماء بزعامة **مصالي الحاج ومولاي مرباح ومزغنة** من جهة ، **وثلة من الشباب الذي التحقوا بصفوف الحزب متأخرين وبلوغهم مناصب عالية في الحزب** ، في خضم هذه الأحداث كان على الحركة إيجاد حل لهذه الأزمة حيث قامت بالمزج بينهما [4]، وهذا أدى **إلى اختلاف الأفكار والتوجهات** وسوف يزيد الأزمة تعقيدا وبعيدا عن الأطروحات والتفسيرات حول أزمة الأمين دباغين ، إلا أن هذه الأزمة أثرت على مسار الحركة الوطنية الجزائرية.

[1] مصطفى الاشرف، مرجع سابق، ص ص140،148.

[2] حسين ايت حمد، **روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952**، الجزائر، منشورات البرزخ، 2002، ص92.

[3] العمري مومن ، مرجع سابق، ص222.

[4] حسين ايت حمد، مرجع نفسه، ص ص196،106.

ا/الأزمة البربرية

كانت **الأزمة البربرية إحدى الأزمات التي مهدت للأزمة الكبرى** وتركت آثارا عميقة في المسار السياسي للحركة الوطنية الجزائرية ، كما شكلت في الوقت نفسه منعطفا حاسما في مسيرتها لارتباطها بقضية جد حساسة وهي قضية الهوية و الجهوية في حد ذاتها [1]

ويرجع البعض أسباب ظهور هذه الأزمة إلى انتخاب رشيد علي يحي لقيادة فدرالية الحركة بفرنسا خلال مؤتمرها الذي انعقد في شهر نوفمبر **1948م** بدعم من **واعلي بناي**[**]، وهما من أبرز زعماء الدعوة البربرية حيث قاما بتقديم أطروحات ونظريات حول الهوية وطبيعة الدولة الجزائرية، الأمر الذي بين أن هذه الأزمة من تدبير السياسة الفرنسية التي تسعى إلى تطبيق سياسة " **فرق تسد**" وأن سكان القبائل من أصول أوروبية من جنس الرومان واستدلوا على ذلك بصفات خلقية بيولوجية [2]

إن جذور هذه الأزمة العرقية التي ظهرت بين الإخوة الأشقاء، الذين يجمع بينهم دين واحد ولغة وعادات وتقاليد مشتركة، يعود في اعتقادنا إلى مؤامرة فرنسية استخبراتية بهدف بث الخلاف والنزاع بين أفراد المجتمع، و الحيلولة دون تحقيق الاتحاد ومواجهة العدو.

---

[1] محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني–الأسطورة والواقع**، مرجع سابق، ص 62.

[**]**بناي واعلي**: مسؤول حزب الشعب الجزائري في منطقة القبائل سنة 1943م ، وعضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة **1947** وعضو في جبهة التحرير سنة **1955**، تم توقيفه في مدينة وهران سنة **1948** في هوية مستعارة وهو يريد الذهاب إلى فرنسا ، وخلال فترة تواجده في السجن تطورت الأزمة البربرية سنة **1949**، وانتهت بتصفية مجموعة من الإطارات في منطقة القبائل وبعد خروجه من السجن ، توجه إلى فرنسا وباشر اتصالات مع الحزب الشيوعي الفرنسي ، طالبا منه إنشاء الحزب الوطني التقدمي لكن تلك المحاولات باءت بالفشل وتم اغتياله سنة 1957 بسبب موقفه من الأزمة البربرية سنة **1949**م. انظر

Benjamin Stora, Op .Cit, p.275.

[2] ابراهيم ابن العقون، مرجع سابق، ج3، ، ص120.

شرع اليساريون في العمل من أجل **"إنشاء حركة شعبية للبربرية"** وأقر أعضاء اللجنة الفدرالية بأغلبية **28** صوتا من جملة **32** صوتا ، استعمال القوة ضد اللجنة المركزية للحزب ، ورفض أي فكرة لاعتبار الجزائر عربية إسلامية ، حيث صرح **رشيد علي يحي**(*)منتقدا هذه الفكرة قائلا:" الجزائر ليست عربية ولكنها جزائرية ، وإن كان من الضروري تشكيل اتحاد لجميع المسلمين الجزائريين دون تميز للجنس العربي أو البربري نحن فوق المشكلة العرقية" [1]

ويرى البعض أن **رشيد علي يحي** عمل كل ما بوسعه من أجل إغراء مناضلي حركة الانتصار الحريات الديمقراطية وإقناعهم بضرورة إنشاء حركة شعبية بربرية ، وتطورت الأوضاع إلى الأخطر من هذا إلى درجة تأسيس منظمة داخل حركة الانتصار أواخر عام 1949م سميت : " **حزب الشعب القبائلي**"Parti du peuple Kabilen" [2]

كما تجدر الإشارة إلى أن الحركة البربرية حظيت بالمساعدات والدعم من الحزبين الشيوعي الجزائري والفرنسي ، وخلاصة هذا الدعم كان ما يسمى ب " **نظرية البوتقة**" التي جاء بها رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي " **موريس توريز**"**Morice Toreze**"بقوله " **أن الأمة الجزائرية لم تكن موجودة**

(*)**رشيد علي يحي**:هو من قدامى المناضلين الوطنيين والبربريين، كان عمره 16 سنة عندما انخرط في حركة أصدقاء البيان التي كان يقودها فرحات عباس، لينضم بعد ذلك إلى حزب الشعب الجزائري الذي أسسه وقاده زعيم الوطنية الجزائرية مصالي الحاج، تحصل على شهادة البكالوريا **عام 1948**، وكان من بين ممثلي النواة البربرية في الحركة الوطنية إلى جانب الصادق هجرس وبناي أوعلي ولعيمش، انتقل إلى النشاط السري قبل أن يمثل حزب الشعب في فرنسا·· في **عام 1950 ألقي عليه القبض** من طرف السلطات الفرنسية وقضى سنة بكاملها في السجن·· واصل دراسته بعد خروجه من السجن في مجال الحقوق، وبعد الاستقلال انضم إلى سلك القضاء، وما بين عامي **1974 و1976 قام بتأسيس الجبهة الموحدة للجزائر الجزائرية،جزايرس**،انظر:

تاريخ الزيارة21-11-2020 الساعة11-07 https://www.djazairess.com/djazairnews-

[1] العمري مومن ، مرجع سابق، ص206.

[2] ابراهيم ابن العقون، مرجع سابق، ص ص120،118.

في السابق ، وهي اليوم في طريق التكوين من العرب والقبائل واليهود والمالطيين والأسبان ... والفرنسيين وغيرهم " [1]

بدأت الحركة البربرية تأخذ **منعرجا حاسما وخطيرا** سواء داخل الوطن أو خارجه في فرنسا خصوصا وأنها قد أنشأت قناة إذاعية باللهجة البربرية في سنة 1948م، أي في عز الأزمة التي تعرفها الجزائر، وهذا كله بهدف التعجيل بخلق الفوضى وزرع الفتنة.

ويعتبر أول من **دق ناقوس الخطر** حول هذه القضية هو المناضل **أحمد بودا**[*] في مؤتمر زدين الذي لقي آنذاك معارضة شديدة من قبل **حسين أيت حمد وعمر ولد حمودة و علي بناي** وغيرهم من أصحاب الطرح البربري [2]

لقد شعرت حركة الانتصار **بخطورة القضية** فكلفت المناضل **حسين لحول** الذي كان يشغل منصب الأمين العام بمهمة احتواء هذه الأزمة ، والقضاء عليها قبل تفاقمها واستحالة التحكم فيها وقام هذا الأخير بإرسال وفد يحسن التكلم بالقبائلية على رأس فدرالية الحزب بفرنسا وطلب من السادة : **راجف بلقاسم ، سعيد صادق و شوقي مصطفاوي**، أن يقوموا بإعادة تنظيم خلايا

---

[1] محمد حربي، مرجع سابق، ص68.

[*] **احمد بودا**:من **مواليد 3 أوت 1907** بعين طاية ولاية بومرداس من عائلة فلاحية ميسورة الحال ، انضم سنة **1932** إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، **وفي سنة 1937 ناضل في صفوف نجم شمال إفريقيا** في فترة حله . وفي صفوف حزب الشعب ترقى بسرعة في سلم المسؤوليات ، **ففي سنة 1939 كان مسير للبرلمان الجزائري** ، وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح عضو في قيادة **حزب الشعب الجزائري المنحل في افريل 1943** برفقة كل من محمد بلوزداد وحسين عسلة ، ثم عضو في اللجنة المركزية ، وممثل في المجلس الجزائري **في انتخابات 4 و11 افريل 1948م** ، لفت انتباه السلطة الاستعمارية من خلال تدخلاته بالعربية والتي كان يدافع من خلالها على الكشافة الإسلامية الجزائرية ، التي سعت الادارة الاستعمارية إلى غلقها برفضها تقديم الإعانة المالية لها ، تم اعتقاله اثر صدور قرار حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في **نوفمبر 1954م وأطلق صراحه في افريل 1955**م، بعد الخلاف بين الحكومة المؤقتة وبن بلة انسحب نهائيا من الساحة السياسية. انظر:عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962**، الجزائر، دار القصبة الجزائر،2007، ص343.

[2] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية**، مرجع سابق، ص46.

الحزب بفرنسا ، كما قام كريم بلقاسم من جهته بالقضاء على مفتعلي الحركة البربرية وعلى رأسهم **رشيد علي يحي** [1]

أما في الجزائر فقد قامت الحركة أيضا بتوجيه من الأمين العام **حسين لحول** بمعالجة القضية بمنطق الحكمة وبعيدا عن الأحكام المسبقة ودون أن تصل إلى هياكل الحركة وقواعدها ، كما تم إبعاد المناضلين الذين ثبت أن لهم يد في القضية وهم واعلي **بناي عمار اوصديق و عمر ولد حمودة** [2]

لقد كادت هذه القضية أن تعصف بقواعد وأجهزة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، باعتبارها قضية تشكك في الهوية الوطنية وتمس الأشخاص مباشرة في الحركة التي أصبح لها رصيدا وطنيا، ومن المؤكد الأزمة كانت من ورائها سلطة الاحتلال بهدف زرع الفتن والخلافات واتباع سياسة "**فرق تسد**"[3]

إن من القواعد التي سعت الإدارة الاستعمارية إلى تحقيقها منذ احتلالها للجزائر، هي السعي إلى إفشال أي مقاومة مسلحة أو أي تكتل سياسي من شأنه أن يهدد وجودها، ويقض الأذان والأذهان الغافلة للمطالبة بحقوقهم التي سلبت منهم، ولهذا لم تتورع في فعل أي شيء من شأنه أن يفرق شمل الجزائريين ولا تتوحد كلمتهم.

ثالثا/ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لقد **كان فرحات عباس** أول المهتمين بالفوز الذي حققه الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، لكن الاستعمار حتى وهو في حالة نشوة النصر لا يرحم الجزائريين المقربين لسياسته ، فقد عمدت السلطة الاستعمار إلى توقيف فرحات عباس وسجنه متهمة إياه بهذه الأحداث التي وقعت [4]

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص319.

[2] يحي بوعزير، مرجع سابق، ص47.

[3] العمري مومن ، مرجع سابق، ص210.

[4] عبد المجيد عمراني، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1945–1962**، باتنة، دار الشهاب للنشر والتوزيع، د ت، ص52.

ورغم براءة فرحات عباس من **مجازر 8 ماي 1945م** إلا أن السلطة الاستعمارية والمحتلين اعتبروه مسؤولا مباشرا عن الأحداث خصوصا في منطقة سطيف التي ينتمي إليها فرحات عباس ، والتي امتدت لتشمل مناطق أخرى من ارض الوطن وذلك بسبب نشاطه المكثف خلال الحرب العالمية الثانية الهادف إلى إقامة جمهورية جزائرية ، والرافض إلى سياسة الاندماج والارتباط بفرنسا [1]

وبعد هذه المجازر الرهيبة قامت إدارة الاحتلال بحل حزب فرحات عباس وأدخلته السجن ولم يفرج عنه إلا **سنة 1946م** تاريخ إصدار قانون العفو العام والذي كان في **16مارس 1946م** حيث أطلق صراح المعتقلين السياسيين، فوزع في **1 ماي 1946** نداء للشعب الجزائري جاء فيه منشور حمل عنوان " **نداء للشباب الجزائري المسلم أمام الجريمة الاستعمارية لا اندماج ولا أسياد جدد**" [2]

وكتب أيضا في السياق نفسه قائلا " **كانت غايتنا إبراز شعب فتي حتى يتكون تكوينا سياسيا ديمقراطيا و اجتماعيا، وأضاف أن هدفنا هو تحرير الجزائر من نظام السيطرة الاستعمارية مع احترام مبدأ القوميات، إذ يملي علينا واجبنا بناء مستقبل بلادنا..**" [3]

نلاحظ أن **فرحات عباس** وبمجرد خروجه من السجن عاد إلى الحياة السياسية والمطالبة بتحرير الجزائر من النظام الاستعماري المستبد [4] فجمع حوله المنتخبين والأعيان السياسيين الذين كان لهم

---

[1] عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال1899-1985**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص198.

[2] محمد الشريف ولد حسين، **من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال 1830-1962**، الجزائر، دار القصبة، 2010 ،ص ص 44-45.

[3] مرجع نفسه، ص42.

[4] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، مرجع سابق، ص ص 170-171.

دور كبير في حزب أحباب البيان والحرية المنحل ومن أمثال هؤلاء المحامي **احمد بومنجل**[*]**وقدور ساطور**[**][1]

لقد رجع فرحات عباس بنفس قوي وإرادة كبيرة بعد خروجه من السجن، حيث زادته تلك المعاناة في سجون الاحتلال شجاعة لا مثيل لها في طرح مواضيع وقضايا جديدة على الاستعمار الفرنسي، فطالب بالاستقلال وتحرير البلاد من قبضة المستعمر

ومن الأطباء نذكر :**الدكتور سعدان، بن خليل ، واحمد فرانسيس**[***] ، والمدرسين منهم : عبد القادر محداد ، ومحمد بن سالم، وابن قادة [2]

---

[*]**احمد بومنجل**: ولد سنة **1920** ببني يني بالقبائل الكبرى اشتغل في بداية مساره معلما ، ثم واصل دراسته وتحصل على شهادة الليسانس في الحقوق ومارس مهنة المحاماة و هو من المساهمين في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، غادر الجزائر ليستقر بفرنسا حيث أصبح عضو في فدرالية جبهة التحرير بفرنسا سنة **1957م**، ثم عضو في المجلس الوطني للثورة من **1957–1962**، توجه إلى تونس ليشرف على جريدة المجاهد التي صدرت باللغة الفرنسية ، مثل الحكومة الجزائرية في محادثات مولان، انظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962**، مرجع سابق، ص100.

[**]**قدور صاطور**: ولد سنة 1911 بالعاصمة ، بعد أن أنهى دراسته الابتدائية والثانوية التحق بكلية الحقوق سنة 1929م، دخل سلك المحاماة سنة 1933، وفي سنة 1944 انضم إلى حركة أحباب البيان والحرية ، ساهم في تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1946م، كما ترشح في انتخابات المجلس الجزائري سنة 1951 وفاز فيها ، بعد أن اخفق في **انتخابات المجلس سنة 1948** بسبب التزوير ، استقال في خريف سنة 1955 من **المجلس الجزائري** بأمر من جبهة التحرير الوطني وكان من موقعي لائحة 61، انظر: محمد عباس، **نداء الحق شهادات تاريخية**، الجزائر، دار هومة ،2009، ص157.

[1] محفوظ قداش،**تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1951**، مرجع سابق، 2011، ص 1032.

[***]**احمد فرانسيس**: ولد بغليزان **سنة 1912**م ، تابع تعليمه في فرنسا أين تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب من جامعة باريس ، بدا نضاله السياسي وهو طالب بكلية الطب الفرنسية في إطار جمعية طلبة شمال إفريقيا ، وعند رجوعه إلى الوطن تابع نشاطه السياسي برفقة فرحات عباس ، شارك في تأسيس أحباب البيان والحرية ، **بعد مجازر 8 ماي 1945م** تم اعتقاله ليطلق صراحه **سنة 1946**، ساهم في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وعين نائب في **المجلس الجزائري** والتحق بصفوف الثورة سنة 1954م،انظر:حميد عبد القادر، **دروب التاريخ مقالات في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2002، ص200.

[2] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص1032.

إن أفكار **فرحات عباس** هي أفكار مثقف وهذا ما نلمسه في النداءات السابقة حيث عبر عن إيمانه بالفكر الديمقراطي وبالوطنية الصحيحة، التي لا تستعمل الدين لتحقيق أغراض ومكاسب شخصية حيث قال " **إن الجزائريين بحاجة إلى وطنيين غيورين على بلادهم متشبعين بواجبهم الاجتماعي ، ودعا إلى تعايش الأعراق وتواصلها والعمل على تحرير الجزائر من النظام الكولونيالي ، في إطار الشرعية الجمهورية وباسم التعاون الفرنسي الإسلامي مع التأكيد على إنشاء دولة جزائرية مرتبطة فدراليا بفرنسا** " [1]

كما ندد فيه بالجرائم الاستعمارية **في مجازر 8 ماي 1945م**، وبراءة أحباب البيان من تلك الأحداث الأليمة التي عصفت بالأبرياء من الجزائريين في مختلف ولايات الوطن التي شهدت المظاهرات، وأنهم قاموا بمظاهرات سلمية ، ولم يدعو إلا للسلام والهدوء والاتحاد والتفاهم المتبادل **بين الأوروبيين والجزائريين** [2]

نلاحظ من خلال هذا النداء أن فرحات عباس والمناضلين الذين معه ما يزالون على يقين بالارتباط مع فرنسا ، ويسعون لتحقيق ذلك ولو بأسلوب متطور بعيدا عن فكرة الاندماج الكاملة التي كانوا يدعون إليها قبل الحرب العالمية الثانية [3]

لقد أصبحت هذه النداءات فيما بعد مذهبا وبرنامجا لحزبه السياسي الجديد "**الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**" [4]حيث اتخذه منبرا يبلغ من خلاله انشغالات ومشاكل الجزائريين في ظل القوانين الجائرة والمجحفة التي وضعتها السلطة الاستعمارية لكبح نشاطهم التحرري [5].

---

[1] حميدة عبد القادر، **فرحات عباس رجل جمهورية**، الجزائر، دار المعرفة، 2007، ص ص 210-211.

[2] شارل أندري جوليان، **افر يفيا الشمالية تسير**، تر:المنجي سليم وآخرون، تونس، الدار التونسية للنشر، 1976،ص314.

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص111.

[4] محمد العربي زبيري، مرجع سابق،ص107.

[5] محمد صغير عباس، فرحات **عباس من الجزائر فرنسية إلى الجزائر جزائرية 1927-1963**، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص83.

حيث كان شعار هذا الحزب الجديد " **نعم للاستقلال نعم للارتباط بفرنسا في شكل جمهورية جزائرية** [1]

ولقد أجبر الأهالي الجزائريين **فرحات عباس** أن يعرض هذا البرنامج على البرلمان الفرنسي ، وهي الأسباب ذاتها التي أدت بفرحات عباس للمشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي **2 جوان 1946م**[2]

إن دعوة فرحات **لتشكيل جمهورية جزائرية** تكون **مرتبطة مع الحكومة الفرنسية،** يكون فيها للجزائريين دستور خاص بهم وقوانين تضبطهم، في اعتقادنا ليس تخليا عن المبادئ أو انحرافا عن المنهج، بل جاء نتيجة ظروف وحتميات جعلتهم يطالبون بحكومة مشتركة، خصوصا في ظل تعنت الحكومة الفرنسية وتجاهلها لمطالب الجزائريين التي تزداد يوما بعد يوم.

وتعتبر انتخابات **2 جوان 1946م** التي دخلها فرحات عباس وشارك فيها باسم الاتحاد **الديمقراطي للبيان الجزائري** ، بمثابة النصر بالنسبة لحزبه حيث أحرز على أغلبية الأصوات **بنسبة72%** من إجمالي الأصوات المعبر عنها ، أي 11 مقعدا من مجموع 13 مقعدا ، أين تحصل الاتحاد الديمقراطي في عمالة قسنطينة على جميع المقاعد [3]

وبعد قيام **الجمهورية الرابعة** في الجزائر سارعت إلى تقديم إصلاحات بهدف إرضاء الطبقة السياسية والأهالي الجزائريين **وإيهام الرأي العام أنها تحرص على مصالح الجزائريين** ،فقدمت قانون التنظيم للجزائر **20 سبتمبر 1947م**، الذي لم يكن يحوي سوى إصلاحات هامشية أكل علها الدهر وشرب وأصبحت بالنسبة للجزائريين من الماضي، ما دفع بفرحات عباس ورفقائه للاستقالة من مجلس الجمهورية احتجاجا عليها [4]

---

[1] عبد الكامل جويبه، مرجع سابق، ص144.

[2] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، مرجع سابق، ص ص 174-175.

[3] مرجع نفسه، ص117.

[4] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص119-120.

ومباشرة بعد **مصادقة الجمهورية الرابعة على القانون التنظيمي** ، شرعت الإدارة الاستعمارية في تطبيقه وتجسيده وذلك بإقرار الانتخابات البلدية في **أكتوبر1947**م، فقرر الاتحاد الديمقراطي المشاركة في هذه الانتخابات المقرر عقدها **أيام 19و26 اكتوبر1947**م تحت شعار" **الترقية الاجتماعية للشعب الجزائري"** حيث حاول إقناع الجماهير من خلال حملاته وبرنامجه السياسي على ضرورة الدعم المطلق للنضال من أجل ترقية أفضل لمجالات الحياة اليومية، مع التركيز على التعليم والتربية وتوفير حاجات الغداء الضرورية، أما الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية فقدت ركزت على المطالبة بالاستقلال واسترجاع السيادة ، هذا التباين في المواقف هو الذي حال دون تحقيق الوحدة بين الأحزاب الوطنية [1]

ولقد تفاعلت الجماهير الشعبية مع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، و قد تحصلت على **33% من الأصوات ، مقابل 18% للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، و4% للحزب الشيوعي الجزائري والمستقلون 45% من الأصوات** [2]، ورغم الخسارة التي تكبدها حزب الاتحاد إلا أنه منذ الإعلان عن النتائج تظاهر بمظهر القبول لهذه النتائج و نشر العديد من المقالات يؤكد فيها أن اختيار الشعب يعد ترسيخا وتثبيتا لفكرة الوطنية [3]

رابعا/ المشاركة في انتخابات 4 و11 افريل 1948م

لقد تميزت الفترة السياسية قبل **انتخابات المجلس الجزائري 4 افريل 1948م** ، بفشل جهود ومساعي التحالف والتكتل بين الاتحاد الديمقراطي والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حيث كان **فرحات عباس** يرغب في تكوين **"جبهة ديمقراطية"** مفتوحة على أعضاء الحزب الشيوعي للوقوف في وجه الجبهة الاستعمارية ، لكن سرعان ما تخلى عن أفكاره بسبب اقتراح مصالي الحاج الذي نص **على الدخول والمشاركة في الانتخابات** حول موضوع الأمة الجزائرية، لتقاسم المقاعد

[1] محمد العربي زبيري، مرجع سابق، ص121.

[2] شارل روبير اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر:جمال فاطمي وآخرون، الجزائر، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2008، ص990.

[3] محمد العربي زبيري، مرجع نفسه، ص122.

بالتساوي وظهور **خلافات داخل الحركة من أجل الانتصار حول موضوع المشاركة في الانتخابات،** أما فيما يخص **جمعية العلماء** المتعاطفة مع فرحات عباس فقد قرروا الحياد واعتزال هذه الانتخابات [1]

وعلى الرغم من الضغط الإداري وتضاعف إجراءات التزوير والتزييف [2]، فقدت تحصلت الحركة **من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على 30.6%** من الأصوات المعبر عنها وتحصلت على **9 مقاعد،** كما تحصل الاتحاد الديمقراطي على **8 مقاعد اي 17.5%** من الأصوات المعبر عنها وتحصل المستقلون **41** مقعدا [3]

لقد كانت **انتخابات المجلس الجزائري** تجربة واضحة ودرسا مباشرا للأحزاب الحركة الوطنية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، **على أن الإدارة الفرنسية مصممة على إبقاء الشعب الجزائري محروما من حقه في الاستقلال والعيش بكرامة** وأنها لن تتراجع عن عمليات التزوير والغش في انتخابات المجلس الجزائري حتى لا تتحقق مطالب ممثلي الحركة الوطنية.

خامسا/ المستقلون(الأحرار)

يمثل المستقلون **شريحة اجتماعية ليس لها أي انتماء سياسي** فهم في الغالب من أصحاب **الأصول العريقة في المجتمع** أو **من العائلات البرجوازية** التي تعيش في المجتمع أو ذات الريادة **الدينية من أصحاب الزوايا،** وهناك أقلية منهم فقط التي تسعى إلى الحفاظ على مركزها الاجتماعي ونفوذها

[1] حميدة عبد القادر، **فرحات عباس رجل جمهورية،** مرجع سابق، ص131.

[2] عبد الحفيظ بوعبد الله، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص158.

[3] شارل روبير اجيرون، مرجع سابق، ص ص 992-993.

فهي تسبح **بين مهادنة الاستعمار في غالب الأحيان باعتباره المسيطر على زمام السلطة**، وبين الانفصال عنه في حال سمحت الظروف [1]

كما تتميز **جماعة المستقلين** بالتردد وعدم القطيعة مع الإدارة الاستعمارية حيث كانت مطالبهم تتميز بنوع من **المهادنة والابتعاد عن المواجهة العلنية**، حيث كانت حملاتهم الانتخابية يطغى عليها الخطاب الديني البعيد عن العنصرية والتشديد في المطالب [2].

وقد ذكر محفوظ قداش **أن النواب المستقلين بعد الحرب العالمية الثانية** وخاصة بعد سنة **1946م** عند ما ظهرت أحزاب جديدة للحركة الوطنية، الاتحاد الديمقراطي والحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، **تبنوا فكرة الفدرالية المتمثلة في الدعوة إلى الاستقلال الذاتي** وتم الاتصال **بين نواب الحركة الوطنية وجماعة المستقلين** من أجل دفعهم إلى عدم المشاركة في النقاش والتشديد على موقفهم **تجاه القانون الجزائري المقترح** [3]

وقد **شارك النواب المستقلون في انتخابات المجلس الجزائري** خلال السنوات **1948و 1951م، 1954م** وأحرزوا خلال هذه الانتخابات **نتائج باهرة في جميع الدوائر الانتخابية** ومن هؤلاء المستقلين على سبيل المثال لا على سبيل الحصر نذكر منهم **طهرات غلام الله** من **غليزان** و**شرقي عبد القادر** من **وهران وسايح عبد القادر** من دائرة **الشلف** وغيرهم ، حيث دافع هؤلاء **النواب داخل المجلس الجزائري عن حقوق الأهالي الجزائريين** لكن ليس بالطرح نفسه والأسلوب الذي كان يقدمه ممثلوا الحركة الوطنية [4]

نستخلص مما سبق **أن القانون الأساسي الذي أقرته الجمهورية الفرنسية الرابعة** وصدق عليه البرلمان الفرنسي **في 20 سبتمبر 1947م**، قد اقر أن تكون **هناك انتخابات برلمانية مناصفة بين**

---

[1] محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر:نجيب عياد، الجزائر،موفم للنشر، 1994،ص131.

[2] ليلى حمري، مرجع سابق، ص163.

[3] محمد حربي، مرجع نفسه، ص ص 131-132

[4] ليلى حمري، مرجع نفسه، ص163.

الجزائريين و الأوروبين يكون عدد النواب فيها **عن كل هيئة انتخابية هو 60 نائبا**، أي **ستون نائبا من الهيئة الأولى وستون نائبا من الهيئة الثانية** ويكون اختيار هؤلاء النواب عن **طريق الاقتراع العام والمباشر**،و قد تقدم لهذه الانتخابات ممثلا عن الهيئة الثانية التي تمثل المسلمين كل **من الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،وجماعة المستقلين الأحرار**، و كانت للحزبين خبرة طويلة في مجابهة السياسية الاستعمارية فقد سبق لهم وأن شاركوا في انتخابات **المجلس الفرنسي وكذلك الانتخابات البلدية**، والتي رفعوا فيها مطالب **تنادي بتأسيس برلمان جزائري بطريقة شرعية بعيدا عن التزوير والغش ، وكذلك فصل الدين عن الدولة،وترسيم اللغة العربية**،وغيرها من المطالب الوطنية. وبسبب نشاطهم المكثف **داخل المجلس الفرنسي وخارجه** ونظرا لرفعهم لمطالب مشروعة، تخوفت الإدارة الاستعمارية من قيام ثورات شعبية ضدها،**فسارعت إلى القيام بعمليات تزوير واسعة في الانتخابات بهدف إقصاء هؤلاء النواب** وعدم تمكينهم من **اخذ مناصب داخل المجلس**، لكن النواب المسلمين من الهيئة الثانية لم يثنيهم عن عزمهم مثل هذه الإجراءات، فبمجرد الإعلان عن إجراء انتخابات لاختيار **ممثلين داخل المجلس الجزائري في 11/4 افريل 1948م**،سارع النواب المسلمون إلى المشاركة فيها وتقديم مرشحيهم سواء من **أنصار الحركة الوطنية أو المستقلين الأحرار**، ورفعوا من خلالهم مطالب وطنية مشروعة.

المبحث الثاني: نماذج من نواب كتلة المستقلين (الأحرار)

قدم المستقلون مرشحيهم في انتخابات المجلس الجزائري كغيرهم من ممثلي أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية، وكانوا موزعين حسب الدوائر الانتخابية على كل عمالة من عمالة الجزائر الثلاث حيث اعتمدوا برنامجا انتخبيا خاصا بهم طرحوه خلال حملاتهم الانتخابية ومن هؤلاء النواب المنتخبين في المجلس الجزائري، نذكرهم منهم البارزين والفاعلين في المجلس من خلال القضايا التي أثاروها.

أولا/ احمد التيجاني التماسيني (ممثل وادي سوف)

ا/مولده:

ولد الشيخ أحمد التيجاني التماسيني يوم **1 محرم 1316هـ الموافق ل 22 ماي 1898م** بضواحي **بلدة الرقيبة**[*]في **وادي سوف** [1]، واسم الشيخ هو **"أحمد"** ويدعى ويلقب بعدة أسماء عرف بيها بين العامة والخاصة ، خصوصا بين التيجانيين منها: **الشيخ سيدي احمد، سيدي احمد، سيدي احمد الخليفة، سيدي احمد بن حمة، احمد التيجاني التماسيني وهو المشهور** والباقي إلى اليوم على الألسن ، حيث كان المعروف والمتداول أن كل من يتصدر مشيخة الطريقة التيجانية أو خليفة زاوية تماسين يلقب ب **الشيخ أو الخليفة،** ويدعى له بالسيادة أي **"سيدي"سيدنا"**لذلك دعي **ب سيدي احمد بن حمو هو سيدي احمد بن محمد،** أما **احمد التيجاني التماسيني** فتميزا له عن مؤسسي الطريقة التيجانية [2]

---

[*]**الرقيبة**: هي إحدى بلديات ولاية الوادي الجزائرية .بلدية المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 المحدد لتكوين البلديات ومشتملاتها و حدودها الإقليمية، تقع شمال مقر ولاية الودي على بعد 30كم يحدها شمال بلدية الحمراية وجنوبا بلدية تغزوت و شرقا بلدية قمار و سيدي عون و غربا كل من بلديات سدي خليل و تندله وجامعة. تتربع على مساحة تقدر بـ 1965.5 كم انظر:**الرقيبة**،مجلة وادي سوف: تاريخ الزيارة15-11-2020 الساعة 9:52 https://m-ouad-souf.blogspot.com

[1] علي غريسي، **أعلام وأختام، وادي سوف،** منشورات الزاوية التيجانية(تماسين)، مطبعة سيب الوادي، ج1 ،2013،ص55.

[2] عبد الباقي التيجاني، **اللمعة اللطيفة من حياة سيدي احمد الخليفة،** الوادي، محاضرة مكتوبة ألقاها يوم 28-08-2003، ص2.

هذه الأسماء معروفة ومنتشرة بين الناس فقد يذكر في الصحف والجرائد وفي الكتب التاريخية والمذكرات والأطروحات الأكاديمية باسم " **سيدي احمد التيجاني**" فمثلا **الشيخ بيوض** عند ذكره يقول " **وأخبرته إني ذاهب إلى الشيخ احمد التيجاني**" [1] ويقول كذلك لحسن زغيدي عند ذكره : "**ودعي للاجتماع شيخ الزاوية التيجانية بتماسين الشيخ احمد التيجاني**" [2].

أما لقبه فهو "**التيجاني**" وهو لقب يطلق على أغلب الأسرة التيجانية من أبناء "**زاوية تماسين**" أما لفظة "**التماسيني**" نسبة إلى بلدة تماسين التي ولدها ونشأ وترعرع بين أحضانها وتوفي ودفن بها [3]

أما صفاته الخلقية والخلقية فكان الشيخ" أسمر اللون معتدل القامة حسن الهيئة ، كريم الأخلاق، قوي الإرادة، يمشي في حاجة **الصغير والكبير** ، وله **مواقف تشهد على مروءته وشجاعته** [4]

ب/نشأته وتعليمه

نشأ الخليفة **أحمد التيجاني التماسيني** في الشرف والعز بين أحضان والده الذي أحبه ورعاه واعتنى به غاية الاعتناء ، حيث أدبه تبعا لتعاليم الكتاب والسنة و أحسن تربيته [5]) ويقول الحاج **محمد حسين القوراري" نشا الشيخ في أحضان والده منذ نعومة أظافره عزيزا مكرما اعتنى به والده اعتناء خاصا**" [6]

---

[1] ابراهيم عمر بيوض، **أعمالي في الثورة**، القرارة، غرداية، منشورات جمعية التراث، 1990، ص34.

[2] زغيدي محمد لحسن، **شخصيات نموذجية في المقاومة والإصلاح والحركة الوطنية والثورة التحريرية**، الجزائر، دار الحبر، 2009، ص51.

[3] محمد العربي بن السائح، **بغية المستفيد في لشرح منية المريد**، الوادي، تغزوت، دار التجاني، ط3، 2008، ص ص 260-261.

[4] محمد خميس القوراري، **الإمام التماسيني وأبنائه**، الوادي،مخطوط مكتوب بالآلة الراقنة، حرر سنة 1969، ص4.

[5] عبد الباقي التيجاني، **اللمعة اللطيفة من حياة سيدي احمد الخليفة**، مرجع سابق،ص4

[6] محمد خميس القوراري، مرجع نفسه، ص27.

كما أدخله والده الكتاب وهي **المدرسة القرآنية بالزاوية** ، حيث بدأ يتعلم القران الكريم وحفظه على رواية الإمام ورش عن قراءة الإمام نافع ،حتى أتم حفظه واتقنه دون سن الثانية عشر [1]، حيث كان من عادة الزاوية **أن تكرم حفظة كتاب الله بالهدايا القيمة** فأكرمه والده بان أهدى له **جوادا مسرجا بسرج مطروز بأسلاك ذهبية** ، كما قدم له أيضا **كسوة ممتازة** جلبها له من تونس [2]

بعدما **حفظ الشيخ القران الكريم بأحكامه وأتقنه** انتقل إلى تحصيل العلوم الشرعية من فقه وحديث **وتفسير وتصوف،** إلى جانب العلوم اللغوية من أدب وشعر ولغة وبلاغة .. وتاريخ ومنطق بمدرسة الزاوية التي كانت تحتوي على **مجموعة أكابر العلماء والفقهاء** درسوا في زاويتي **تماسين وقمار** وتخرج على أيديهم العديد من أبناء الأسرة التماسينية وأبناء وادي ريغ ووادي سوف الذين كانوا يشدون إليها الرحال بهدف تحصيل العلم [3]

إضافة إلى **علوم الشرع واللغة** لم يكف ذلك والده أن يواكبه ما يجري في عصره وزمانه ، فأرشده إلى **تعلم اللغة الفرنسية** باعتبارها لغة العدو والتمكن من قواعدها ، ليس هذا فحسب بل **جلب له معلما يتقن الفرنسية من وادي سوف** وهو الأستاذ **عبد القادر بن البشير بن الهادي** فلازمه نحو العامين بين **زاويتي تماسين وقمار** ، حيث تعلمها وأتقنها وقد شهد له بالنبوغ فيها [4]

وقد جاء **تعلمه للغة الفرنسية من باب من تعلم لغة قوم أمن شرهم** أو مكرهم ومن باب أنها لغة العدو أيضا، وهذا يمكنه من الاطلاع والتعرف على ما يكتبون في **جرائدهم ومجلاتهم وكتبهم** حتى يتسنى له معرفة ما يحاك ضد بلده، لأن اللغة هي التي تمكنه من معرفة نوايا العدو الخفية والمعلنة وبعبارة أخرى تعتبر اللغة أداة للتواصل مع الآخر وتبادل الأفكار والمعاني ، فالشيخ من خلالها استطاع أن يدافع عن حقوق الأهالي **من وادي سوف ووادي ريغ في المجلس الجزائري** عندما

---

[1] عبد الباقي التيجاني، مرجع سابق،ص2.

[2] محمد خميس القوراري، مرجع سابق،ص27.

[3] **مطبوعة الزاوية التيجانية بتماسين بين الأمس واليوم**، الوادي، منشورات الزاوية التيجانية بتماسين مطبعة سيب، ط3، 2008، ص19.

[4] محمدي العروسي، **رسالة الجذب والسلوك**، الوادي، مخطوط محفوظ مكتوب بالحاسوب، دت ،ص18.

أصبح ممثلا فيه ، فلولا اللغة التي اكتسبها لما استطاع توصيل **انشغالات الأهالي الجزائريين إلى أروقة المجلس الجزائري.**

ج/ توليه لخلافة زاوية تماسين

لقد بويع الشيخ **احمد التيجاني التماسيني** لخلافة الطريقة التيجانية في زاوية تماسين يوم **الثلاثاء 27 ربيع الثاني 1346هـ الموافق ل25 اكتوبر1927م** ، وكان عمره لما اعتلى منصب مشيخة الطريقة التيجانية هو **30** سنة، ورغم هذا الصغر في العمر إلا أنه اعتلى مشيخة الزاوية،وهذا يرجع حسب اعتقادنا إلى **نبوغ الشيخ في العلم وتحصيله وتفوقه فيه** و لاسيما اللغة الفرنسية [1]

د/ مشاركته في انتخابات المجلس الجزائري

شارك **احمد التيجاني التماسيني** في هذه الانتخابات التي كانت من المفروض أن تجرى يوم **15 جانفي 1948م،حيث نصت المادة 58** من القانون الأساسي على إنشاء المجلس الجزائري في أجل أقصاه **15 جانفي** لكن في **30 ديسمبر** جاء وزير الداخلية الفرنسي ليطلب تعديل هذه المادة وتأجيل الانتخابات [2]كما تم تعيين حاكم عام جديد للجزائر في **11 فيفري 1948 (مارسيل ايدموند نايجلان) (Naegelen)** خلفا (**ايف شاطينيو**) **(Chataigneau)** وتقرر أن تجرى الانتخابات في 4 افريل 1948م [3]

شهدت هذه **الانتخابات مشاركة الأحزاب الوطنية بممثلين عنها،** فقدمت **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية مرشحها المناضل احمد ميلودي** عن **منطقة الوادي** و ترشح أيضا بعض القياد مثل، **القايد بن قانة قايد بسكرة والقايد السنوسي قايد جامعة** بدعم من الادارة الاستعمارية بهدف **عرقلة ممثل الحركة الوطنية احمد ميلودي** [4]

---

[1] علي غريسي، **أعلام وأختام**، مرجع سابق، ص55.

[2] Journal officiel de la République française, Vendredi 20 Février 1948,N14, p. 311.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص242.

[4] سعيد العمارة والجيلالي العوامر، **شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف**، الجزائر، مطبعة النخلة، دت، ص20.

حاولت الإدارة الاستعمارية **إقناع الشيخ احمد التيجاني بالترشح في هذه الانتخابات** لكنه **رفض ، فحاولت إدارة الاحتلال الضغط عليه واستمالته بشتى الطرق والوسائل** فرفض طلبهم وبعد إصرار منهم أقنعهم بأنه سوف يقوم بتعيين شخص يترشح نيابة عنه وهو: السيد المحامي **ابراهيم غريب** الذي ترشح مستقلا بدلا من الشيخ احمد التيجاني الذي أراد أن يبتعد عن هذه الانتخابات التي سوف تشغله **عن أداء مهامه الدينية باعتباره شيخ الزاوية** وممثل الطريقة التيجانية [1]

نلاحظ أن **المرشح المستقل ابراهيم غريب** اعتبر أيضا من **مرشحي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** ، لأنه يمثل **الشيخ احمد التيجاني** الذي له علاقة وطيدة بالحركة **الوطنية وقادتها،** خصوصا مع **رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** السيد **فرحات عباس** ويظهر ذلك جليا بعد تغير فكر فرحات **عباس من الاندماج إلى الاستقلال** ، فقد زار فرحات عباس الزاوية التيجانية **بتماسين** أكثر من مرة والتقى **بالشيخ احمد التيجاني** ، وعندما استدعي الشيخ لحضور العيد الوطني بفرنسا بمناسبة تحرير فرنسا من ألمانيا النازية في جويلية 1945م كلف **الشيخ من طرف فرحات عباس والبشير الابراهمي بطلب إطلاق سراح المساجين 8 ماي 1945م فقام الشيخ بالواجب** [2]

جرت هذه الانتخابات **على دورتين الأولى يوم 4 افريل 1948م والدورة الثانية يوم 11 افريل 1948**م ، حيث كانت نتائج انتخابات الدور الأول **متضاربة حسب المصادر والمراجع والتي أشار بعضها بفوز احمد ميلودي** ممثل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بالأغلبية الساحقة [3] ، والبعض الأخر يذكر **تفوق ميلودي لكن دون بلوغ النصاب** المطلوب وهو 51% [4]

---

[1] سعيد العمارة والجيلالي العوامر، **مرجع** سابق، ص20.

[2] عبد الباقي التيجاني، مرجع سابق، ص9.

[3] سعيد العمارة والجيلالي العوامر، مرجع نفسه، ص20.

[4] احفوظة داسي، **مذكرات الحاج احفوضة**، جمع وتعيق عمار عوادي، الوادي، الجزائر، مطبعة مزوار،2008، ص ص 68،75

نلاحظ من خلال الفوز الذي أحرزه **ممثل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** في **منطقة وادي سوف**، ما مدى التفاف **الجماهير الشعبية على الحركة وتعلقهم بأفكارها** ومبادئها التي ترمي إلى **الاستقلال والحرية**، وطرد المستعمر الغاشم، وهذا ما **أغاض سلطة الاحتلال** في منطقة الوادي، والتي **سلطت جم غضبها على السكان والمناطق التي صوتت لمرشح الحركة**.

وكان ترتيب نتائج الانتخابات للمرشحين كالتالي ,**احمد ميلودي، ابراهيم غريب، القايد سنوسي، القايد ابن قانة** .

ونحن نميل **ونرجح أن احمد ميلودي** حقق فوزا معتبرا في هذا الدور لكن **خوف الإدارة الاستعمارية** من **تغلغل** الحركة في الأوساط الشعبية قطعت الطريق على احمد ميلودي وأعلنت أن الأمور **لم تحسم بعد في هذا الدور وقررت عقد دورة ثانية تكون هي الفصل والحكم بين المرشحين**.

وبسبب تحقيق **احمد ميلودي** ممثل الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية لنتائج معتبرة في **الدور الأول من انتخابات 4 افريل 1948م** ، أقدمت الإدارة الاستعمارية إلى إلغاء نتائج **الانتخابات وإعداد دورة ثانية في 11 افريل 1948م** بترشيح **احمد التيجاني التماسيني** عن المستقلين و فصل **احمد ميلودي** ، كما ألقت القبض على بعض المناضلين منهم: **ميهي البشير بشير بن موسى** ، **محمد الأطرش** وغيره [1]، لأنهم فوجئوا بتغلغل الحركة من لأجل الانتصار الحريات الديمقراطية في أو ساط الجماهير ، فجمع الحاكم العسكري أعوانه من القيد والشيوخ وقال لهم " **إني وجدت في الصندوق المركزي بالوادي 11صوتا لفائدتنا والباقي لأعدائنا، فأنتم وأهاليكم لستم مع فرنسا ولم تصوتوا معها ونظرا لهذه الخيانة ألغيت الانتخابات**"ويقول **احفوضة داسي** :

[1] سعيد العمارة والجيلالي العوامر، مرجع سابق، ص ص 20-21.

"إن الانتخابات تقررت إعادتها بعد شعور فرنسا بأن المواطنين صوتوا مع حزب الحركة من أجل الانتصار" [1]

وهذا يبين لنا بوضوح **ما مدى خوف الادارة الاستعمارية** من **فوز** الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، **والخطر الذي سوف تجده** لذا **عرقلت المسار الانتخابي** وأعلنت عن **دورة ثانية**

وجاء ميعاد **تنظيم الدورة الثانية** من انتخابات **المجلس الجزائري المقررة يوم 11 افريل 1948م** حيث يذكر السعيد ديدي: أن بعد نجاح احمد ميلودي في الدور الأول اغتاظت السلطة الاستعمارية لذلك خصوصا العقيد العسكري بتقرت **توما** أو (**طوما**) فقام باستدعاء **الشيخ احمد التيجاني التماسيني** وقاله له بالحرف الواحد " **أن الأهالي لم ينتخبوا على غريب وعليه فإن الانتخابات ملغاة وسنعيدها فأما أن تترشح أنت أو انس الوادي وما جاورها سنحاصرها وندمرها جميعا"** [2]

ويذكر **عبد الباقي التيجاني** : أن بعد فوز **احمد ميلودي ألغيت الانتخابات** وفي اليوم التالي أي يوم **الاثنين 5 افريل 1948م** شهدت مدينة الوادي **انتشارا للقوات المسلحة الفرنسية** التي قامت بنصب **مدافع** في نقاط متعددة **وحاصرت كل الجهات والأماكن** ، واستدعي الشيخ احمد التيجاني وسلم له **غلاف من الولاية العامة فيه استمارة الترشح في الدور الثاني 11 افريل1948م** حيث **خير الشيخ بين قبول الترشح**، أو يفقد **حق الدفاع عن وادي سوف وغيرها من المناطق الصحراوية** ، كما اخبر في ذلك الغلاف أن الحكومة الفرنسية سوف تقوم بإجراءات تعسفية وتحرق الأخضر واليابس إن لم يقبل احمد التيجاني بالترشح ، فقبل الشيخ **مضطرا ومكرها عليه وجبرا على الترشح** ، حيث لو لم يفعل الشيخ ذلك لأحرقت السلطة الاستعمارية الوادي ولم تعر اهتماما لأحد[3]

---

[1] احفوظة داسي، **مذكرات الحاج احفوضة**، مرجع سابق، ص75.

[2] السعيد ديدي، **الشيخ سيدي بن سيدي محمد التيجاني التماسيني**، الوادي محاضرة مخطوط، دت، ص3.

[3] عبد الباقي التيجاني، مرجع سابق، ص9.

نعتقد أن المنطق والحكمة تستوجب على كل **من وضع في هذا الموقف وخير ذلك الاختيار أن يختار ما اختاره احمد التيجاني**، وإلا فإن **الخراب والدمار والقتل** سوف يعم ويشمل كل **أهالي الصحراء** دون استثناء، فأحمد التيجاني قد **جنب أهالي الصحراء غضب الإدارة الاستعمارية** وترشح مكرها ومدفوعا دفعا.

وقد عمدت السلطة الاستعمارية إلى **تهديد الشيخ احمد التيجاني التماسيني** بحجة أن كل المنطقة **أصبحت في خطر بعد فوز الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** ، ممثلة في شخص **احمد ميلودي** ، **فقبل الشيخ بعد سلسلة التهديدات** التي تعرض لها وشارك في الانتخابات وصوت أغلب سكان الوادي عليه وكان فوزه مذهلا دون منازع ويعود ذلك إلى كون الشيخ **شخصية دينية اكبر منها سياسية** [1]

ويرجح **فوز الشيخ احمد التيجاني في هذه الانتخابات** إلى المساندة الكبيرة التي حظي بها الشيخ خصوصا من **مناطق الصحراء والجنوب الشرقي** ، فأغلب سكان هذه الجهة يدعمون شيخ الطريقة التيجانية ويسيرون تحت لوائه حتى وان لم يكونوا تيجانين وهذا الفضل يعود لمكانة الشيخ ودوره الكبير في خدمة قضيتهم ، وفي هذا يقول **الشيخ احفوضة داسي" الشيخ احمد التيجاني شيخ الطريقة التيجانية الذي يتمتع بأكثر من تسعين بالمائة من مساندة وتأييد الأهالي"** [2]

ويذكر **يوسف بن خدة** أن الإدارة الاستعمارية قامت بحملة **اعتقالات وتفتيش** في الأوساط **الوطنية واعتقال 33 مرشحا تابعين للحركة الوطنية الجزائرية** [3] حيث سمع الشيخ بهذا الخبر وبان السلطة الفرنسية تريد اعتقال **احمد ميلودي فأرسل** إليه قائلا **" لا تبت في بيتك الليلة"** [4]

---

[1] عمار عوادي، الحركة **الوطنية والنشاط الثوري بوادي سوف 1918-1957**، الوادي، الجزائر، مطبعة سخري، ط1، 2011، ص ص 34-35.

[2] احفوظة داسي، مرجع سابق، ص70.

[3] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص168.

[4] السعيد ديدي، **الشيخ سيدي بن سيدي محمد التيجاني التماسيني**، مرجع سابق، ص3.

وهكذا حقق احمد **التيجاني نجاحا باهرا في هذه الانتخابات** وحصل على 13.000 صوتا [1]وسمع بخبر فوزه زعيم الحركة الوطنية مصالي الحاج فقال في ذلك مقولته" **إن الهدف ليس الكرسي بل هو خدمة الشعب ونجاح شيخ الزاوية، نباركه وهو لفائدتنا وخير لنا من أن يشغله احد القياد**"[2]

حيث كانت حصيلة هذه الانتخابات قد أعلنت عليها السلطة الاستعمارية كما يلي:

الأحزاب المشاركة	عدد المقاعد المتحصل عليها
الأوروبيين	55
الاشتراكيين	4
الشيوعيين	1
المستقلين	41
الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية	9
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	8 [3]

نستخلص مما سبق **أن الدور الأول من انتخابات 4 افريل 1948** شهدت تفوقا ملحوظا لأحمد ميلودي مرشح الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية رغم **تقارب النتائج بينه وبين ابراهيم غريب** حسب ما ذكرته المصادر، لكن هذا التفوق لممثل الحركة الوطنية الجزائرية السيد

[1] La dépêche de Constantine .Dimanche –lundi 11-12-avril 1948.N13,975.p.2.

[2] عبد الباقي التيجاني، مرجع سابق، ص9.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص317.

احمد ميلودي لم يعجب **الإدارة الاستعمارية واعتبره خطر يهدد مصالحهم** ، فأسرعت إلى الإعلان **عن إلغاء نتائج هذا الدور الأول** ولم تعترف **بمصداقية النتائج المقدمة** ، وقررت إجراء دور ثاني في **11 افريل 1948م وأرغمت احمد التيجاني التماسيني على الترشح بالقوة** وتحت **التهديد** ، فقبل هذا الأخير خوفا على أهالي الوادي من بطش المستعمر وحقق نجاحا كبيرا وأصبح نائبا في المجلس الجزائري يمثل أهالي وادي سوف.

هـ/ موقف الشيخ احمد التيجاني من قضية فصل الصحراء

كان الهدف من فصل الصحراء الجزائرية هو **الاستحواذ على الخيرات الموجودة في الصحراء** من مواد أولية ، **كالحديد والنحاس والزنك والرصاص والقصدير واليورانيوم** ، إضافة إلى الغاز الطبيعي والبترول وقد عبر عن ذلك **الجنرال ديغول** بقوله " **إن البترول هو فرنسا ولاشيء غير ذلك**"وهذا كله بهدف تغطية الاقتصاد الفرنسي والحصول على استثمارات والدخول إلى أسواق البترول العالمية [1]

وأمام فشل فرنسا المتواصل في القضاء على الثورة التحريرية لجأت **إلى المؤامرات والدسائس والإغراءات والمساومات** من أجل **تقسيم الجزائر بين الشمال والجنوب** ، ومحاولة تأليب الدول المجاورة للجزائر (المغرب، تونس، مالي، النيجر) لجعل قضية الصحراء قضية مشتركة بين هذه **الدول في التوسيع والتقسيم والاستقلال**، وأن الصحراء لا تعني الجزائر وحدها فقط فهي في الحقيقة تشترك مع هذه الدول المجاورة فيها [2]

ويذكر الشيخ بيوض أنه في ربيع وصيف 1960م كثرت الاجتماعات والحديث والتناجي عن موضوع **فصل الصحراء الجزائرية بين الحكام الإداريين عسكريين ومدنيين** ، وبين بعض النواب

[1] مسعود كواتي، **محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة آم حقيقة**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ورقلة،2006 ، ص150.

[2] محمد قنطاري، **إستراتجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ورقلة، 2006، ص159.

والأعيان لكنها كانت في **سرية تامة** ، فاشتد خوفي من **جعلنا أمام الأمر الواقع** فاكتريت سيارة من **القرارة وذهبت إلى ورقلة** ثم إلى دار القايد العيد الذي أثق بوطنيته .. فحدثته عن خطورة الوضع في قضية فصل الصحراء فعاهدني أنه معي ضد قرار الفصل وقال " **قل ما شئت واكتب ما شئت فاني أمضيه بدون تردد**" وأخبرته أني ذاهب إلى الشيخ احمد **التيجاني** حالا للغرض نفسه ، ثم توجهت إلى ورقلة صوب زاوية تماسين فكلمت الشيخ فأجاب بما أجاب به القايد العيد ، وتعاهدنا **على التصلب في مواقفنا ولو كلفنا حياتنا** ، وعلى إفساد مناورات الانفصاليين فقلت: أنت تمثل وادي ريغ، والعيد يمثل ورقلة، وأنا امثل ميزاب ، ثم رجعت أدراجي إلى القرارة فنمت مطمئن البال [1]

يذكر **احمد العروسي** التيجاني اثر انعقاد **دورة المجلس العمالي في ورقلة خريف 1960م** الذي كان في الأصل ملتقا عاديا يجمع المناطق الصحراوية وأعيانها ، هدفه مناقشة لميزانية المالية لسنة 1961م وكذلك المشاريع العمرانية والفلاحية والصناعية لمنطقة الجنوب ، لكن هذا اللقاء أخذ منعرجا أخر وتحول إلى مؤتمر سياسي بعد ما طلب من الحاضرين إبداء آرائهم حول قضية فصل الصحراء ، وأعطيت الكلمة للحاضرين فكان للشيخ احمد التيجاني موقفه الخاص به فقال :" **كفانا من الدرس الذي أخذناه من تونس والمغرب مثل الوزير التونسي ومن معه والقلاي مع السلطان بن عرفة ، ولهذه الأسباب أقول أن الجزائر والصحراء شيء واحد وجزء لا يتجزأ** [2]

ويقول **عبد المالك التيجاني** " **ويبقى الموقف المشهور التاريخي لشيخ الزاوية التيجانية بتماسين من قضية فصل الصحراء ، والذي كان له فيه الدور الرئيسي حينما كان عضوا في المجلس العام بالواحات (المجلس ألولائي) وهو تصديه لإحباط مناورات فصل الصحراء**" [3]

---

[1] ابراهيم بيوض، أعمالي في الثورة، مرجع سابق، ص ص 34-35.

[2] احمد العروسي التيجاني، **الطريقة التيجانية بالجزائر من 1871الى2004**، الجزائر، منشورات الزاوية التيجانية، 2004، ص31.

[3] عبد المالك التيجاني، **دور رجال الطريقة التيجانية في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر المباركة**، محاضرة مكتوبة ألقيت بمركز الفنون والثقافة بقصر الرياس، الجزائر، 2004، ص13.

وهكذا وقف سكان الجنوب وعلى رأسهم **احمد التيجاني التماسيني وقفة رجل واحد ضد قرار الفصل** ، وأن الجزائر أرض واحدة **لا تقبل التجزئة** ، وكانت هذه الوقفة هي الورقة الرابحة التي استخدمها الوفد المفاوض.

وهناك شهادة أصدرها **محمد شعباني** في حق الشيخ **احمد التيجاني التماسيني** ، عندما استدعى أعيان منطقة الجنوب **للحضور إلى تجمع الشارف(الجلفة) في افريل 1962م** بولاية الجلفة بشأن التوجهات في أمر الاستفتاء حول الاستقلال، حيث أعطى أمر بايكون انطلاق الوافدين من ناحية **وادي سوف ووادي ريغ** من زاوية تماسين وذلك كله اعترافا للشيخ بجميل مواقفه المشرفة من أجل الثورة والوطن حيث قال:" **يكفي الشيخ احمد التيجاني شرفا موقفه التاريخي حول مصير الصحراء**" [1]

لقد كان موقف الشيخ احمد التيجاني واضح **من قضية فصل الصحراء ، حيث رفضه وتصدى له بكل الطرق والوسائل** برفقة الشيخ بيوض، وهنا نلاحظ أن الشيخ **اتخذ هذا الموقف الشجاع دون خوفه من الادارة الاستعمارية** وعاقبة ذلك على حياته وأسرته.

و/ مواقف الشيخ احمد التيجاني داخل المجلس الجزائري:

كما كان للشيخ **احمد التيجاني التماسيني مواقف مشرفة خصوصا تلك المواقف والتدخلات داخل جلسات المجلس الجزائري** ، التي كان يدافع من خلالها على أهالي الجنوب الذين وضعوا فيه الثقة التامة وقدموه مرشحا وممثلا عنهم داخل هذا المجلس ، حيث تعدت مداخلته التي طرح من خلالها قضايا مختلفة تخص أهالي الجنوب ومن تلك المداخلات نذكر: مداخلته أمام النواب والممثلين في المجلس بتاريخ **16 ديسمبر 1949م**(انظر الملحق رقم9،ص326)، حيث بعد التحية والسلام بدأ مداخلته بشرح الوضع العام الذي تمر به منطقة **وادي سوف** و **اولاد جلال** و**بسكرة و تقرت و ور قلة**، من **جراء تدهور محصول التمر** الذي يعتبر العصب الاقتصادي لهذه المناطق والدخول

[1] حمد العروسي التيجاني، **الطريقة التيجانية بالجزائر من 1871الى2004**، مرجع سابق، ص ص 31-32.

الأساسي لأهالي المنطقة التي **تتميز بتجارة التمور**، و ذكر **احمد التيجاني** من خلال عرضه لهذه الوضعية إلى ضرورة الإسراع **لإنقاذ ما تبقى من المحصول** ، الذي تأثر بظروف الحرب وكذلك بسوء التموين.

إذن أمام هذه الوضعية المزرية التي تمر بها تمور المنطقة والتي تعتبر مصدر رزق لما يزيد على **خمسة ملاين ألف نسمة بين مسلمين و أوروبيين**، وجب الإسراع و التدخل وإنقاذ ما يجب إنقاذه قبل فوات الأوان وفساد المحصول كله [1]

ملاحظة فقط بشأن هذه المداخلة التي كتبت **باللغة العربية**، مع العلم **أن الشيخ احمد التيجاني يتقن الفرنسية** جيدا لكنه أبى إلا أن تكون مداخلته باللغة العربية **لأنها لغة القرآن الكريم** ،كما ذكر وكذلك جل أعضاء المجلس الجزائري يتقنون اللغة العربية.

كما **تدخل** أيضا الشيخ **احمد التيجاني في دفاعه عن أهالي الجنوب** وهذه المرة أمام الوالي العام **نيجلان** في شهر جانفي **1953**م(انظر الملحق رقم10،ص327) ، لما زار وادي سوف وكان الشيخ وقتها **عضوا في المجلس الجزائري** وهناك أبدى الشيخ تعلق أهالي المنطقة بالزيارة وأنهم متفائلون إلى ابعد الحدود أنه بعد انقضاء الزيارة سوف يأخذ الوالي العام مشاكلهم وانشغالاتهم بعين الاعتبار ومن هذه **المشاكل التي يعانون منها وطرحها الشيخ على لسانه نيابة عنهم** ، هي **مشكلة نقص الماء في منطقتهم** خصوصا **وادي سوف** والتي سوف تعود بالضرر على **المحاصيل الزراعية وتأثر سلبا على التجارة في المنطقة** .

و أمام هذه الوضعية المزرية في نقص الماء الذي يعد العنصر الأساسي في العملية الزراعية وغيرها من أمور الحياة الأخرى ، وجب اتخاذ سياسة معينة **لإنقاذ أهالي وادي سوف** من هذا المشكل والسماح لشعبها بالعيش هناك دون إجبار أطفالهم على **الهجرة نتيجة هذه الظروف**.

[1] **خزانة الزاوية التيجاني بتماسين**، الجزائر، سلمت لي من طرف علي غريسي يوم الاثنين 29 جوان2020م الساعة 12:58،الوادي.

كما ذكره **كذلك بمشكلة المدرسة** ؛ أي **انعدام المدارس وقلتها في هذه المناطق الصحراوية** حيث نبهه إلى وجوب الإسراع في إيجاد حلول لأبناء المنطقة حتى يتسنى لهم الدراسة في أجواء ملائمة **كما طرح كذلك مشكلة الطرق غير المعبدة خصوصا الطريق بين بسكرة وقمار** ، لأن إصلاح هذا الطريق من شانه أن يسمح لأهل **المنطقة للتزود بالوقود بشكل أسرع** ، وتدفق أكثر **تنظيما للإنتاج** لأنه عندما يكون الطريق سهلا ومعبدا يسهل **التنقل وتكثر الحركة التجارية في هذه المناطق** [1]

إن مداخلات **احمد التيجاني ومواضعه** التي طرحت تعبر بصدق على اطلاعه الكبير بحجم **المعاناة** التي يعاني **منها سكان منطقته،** خصوصا مشكلة **المياه والطرقات** التي تعد امرا ضروريا في الحياة.

كما كانت مداخلة أخرى **للشيخ يدافع فيها عن أهالي الجنوب أمام الوالي العام أثناء زيارته إلى تقرت** من نقطتين **إحداهما : أن أهالي المنطقة جلهم لا يتقنون اللغة الفرنسية وهذا يشكل عائقا أمامهم في قضاء بعض حوائجهم اليومية** ، أو حتى في الدفاع عن أنفسهم إذا اقتضى الأمر ذلك ، **والنقطة الثانية** التي أشاد بها الشيخ احمد التيجاني هي **مكر اليهود وانتشارهم الواسع في المنطقة مما أجج روح العداء والخصومات المتوالية مع سكان المنطقة** ، الذين يعتبرونهم أجانب عليهم ويكنون لهم العداوة لأن هؤلاء اليهود يمتازون بالتعالي والترفع على من سواهم من السكان الأصلين، و أمام هذا التسلط الفاحش لليهود في المنطقة بدعم من بعض الحكام العسكريين المتورطين معهم يجب التدخل في أسرع وقت للحفاظ على ممتلكات وسمعة أهالي المنطقة [2]

ومرة أخرى داخل المجلس الجزائري قدم احمد التيجاني التماسيني **مداخلته في جانفي 1949م** فيما يتعلق **بميدان الطرق والمواصلات** حيث قدم اقتراحا **بتحويل محطة الزميلة عن خط السكة الحديدية البليدة الجلفة** وجاء فيها:

---

[1] **خزانة الزاوية التيجانية بتماسين**،الجزائر، سلمت لي من طرف علي غريسي يوم الخميس 2020/07/02،الساعة13:04،الوادي.

[2] **مصدر نفسه.**

بما أن تواجد **موقف الزميلة** على خط السكة الحديدية البليدة إلى الجلفة يبعد حوالي **1 كلم و500 متر عن عين معبط وكون المركز يقطنه حوالي 1500 ساكنا** ، مدرسة لحراس الغابات و قدماء المحاربين ، البدو الرحل ، ومرابط (زاوية معروفة) ، وباعتبار هذا الأخير يشهد **توافد عدد كبير من الزوار** ، خصوصا من هؤلاء الزوار المرضى **الذين يقتنون سيارات الأجرة** من أجل الوصول إليها ، وبما أن النفقات المخصصة لإنشاء هذه المحطة يصل إلى حوالي 300.000 فرنك فرنسي **فاحمد التيجاني وضع رغبة مفادها تحويل محطة الزميلة عن طريق سكة الحديد البليدة والجلفة ووضعها في منطقة الكرمونية،** كما **شدد احمد التيجاني** خلال هذه المداخلة على **ضرورة الإسراع في تنفيذ هذا المشروع** الذي سوف يعود بالمنفعة على أهالي المنطقة، حيث ذكر النواب داخل المجلس الجزائري في **سياق حديثه أن يلتفوا جميعا للإنجاح هذا المشروع والاقتراح المقدم إلى المجلس الجزائري** [1].

نستنتج من خلال ما تم ذكره سابقا أن **الخليفة احمد التيجاني التماسيني،** قد ترشح لانتخابات المجلس الجزائري التي **انعقدت في 4 افريل 1948م،** تحت **ضغط الادارة الاستعمارية** وليس من تلقاء نفسه ورغبة منه، **لان الادارة الاستعمارية غاضها فوز مرشح الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية احمد ميلودي** في انتخابات المجلس الجزائري في دورها الأول وتحقيقه لنتائج باهرة وفوز ساحق على باقي المرشحين، لهذا السبب سارعت الحكومة الفرنسية إلى إلغاء **نتائج الدور الأول وإقصاء احمد ميلودي،** وقررت أن تكون هناك **دورة ثانية في 11 افريل 1948م،** لكن هذه المرة قامت بالضغط على الشيخ احمد التيجاني **و إرغامه على المشاركة في هذه الانتخابات،** فتقدم لها مضطرا، خوفا منه أن تعيث الحكومة الفرنسية بالوادي وتقلبه رأسا على عقب ، وقد وضع أهالي المنطقة الثقة في الشيخ وحقق فوزا باهرا وأصبح **عضوا في المجلس الجزائري،** الذي **اتخذه منبرا في الدفاع عن أهالي المنطقة وطرح انشغالاتهم أمام الحكومة الفرنسية،** خصوصا في **مجال التعليم وإنشاء المدارس،** وكذلك **تعبيد الطرق وإصلاحها،** والنظر في **مشكلة المياه** التي

[1] Journal Officiel De L'Algerie.Débats De L'assemblée Algérienne. Janvier 1949.p.161.

تعاني منها المنطقة ولاسيما وأن المنطقة ارض فلاحية **خصوصا محصول التمر الذي أصبح مهددا بالزوال،** كما كان للشيخ مواقف وطنية مشرفة منها موقفه البطولي من **قضية فصل الصحراء** والذي تصدى له بكل حزم وقوة ورفض أن **يقسم التراب الوطني،** وهذا الموقف فيما بعد سوف يعطي دفعا قويا للوفد المفاوض.

ثانيا/ الشيخ بيوض (ممثل وادي ميزاب)

ا/أصله و نسبه:

هو **ابراهيم بن عمر** من بابة بن ابراهيم بن حمو بن ابراهيم بن حمو بن بابة بن احمد بن علي بن إسماعيل بن عيسى بن علي ، هذا الأخير هو الملقب " **بأعلاهم**" وهو الجد الذي تفرعت عنه فروع العشيرة لإبراهيم في القرارة بميزاب في الجنوب الجزائري، وهو من اولاد بخت ابن يعقوب كما نص عليه الشيخ اطفيش [1]

لقبه بيوض وأول من لقب به جده الثاني **ابراهيم بن حمو لبياض لونه** وبشرته وجمال هيئته فجرى منه هذا اللقب والتصق بأسرته [2]، وأمه هي السيدة **عائشة بنت كاسي** بن بهون بن الناصر بهون ، ولقب أسرتها " أولاد بهون" نسبة إلى جدها الأول " **بهون بن الناصر**" الذي يفتخرون به ويقدرونه [3]، وهي عائلة اشتهرت بحزمها وقوة شخصيتها وسداد نظرتها مما كان له الأثر الأكبر في توجيه ابراهيم وتربيته والدفع به إلى الإمام ليكون الزعيم والإمام المصلح والمربي المخلص [4]

[1] محمد علي دبوز، **أعلام الإصلاح في الجزائر 1921-1975**، الجزائر،دار المعرفة للنشر، ج1،ط1، 2012، ص91

[2] الحاج محمد بن الحاج محمد اطفيش، **الشيخ بيوض في محنته وحقائق حياته،غرداية**،بني يزقن، ط2، 2009،ص ص 21-52.

[3] محمد علي دبوز، مرجع نفسه، ص130.

[4] محمد صالح ناصر، **الشيخ بيوض مصلحا وزعيما**، الجزائر، مكتبة الريام، 2005، ص ص 11-12.

يعود الفضل في تكوين **شخصية الشيخ بيوض و صقله بالعلم والمعرفة** ، إلى كون الرجل ينتمي إلى عائلة **عريقة وشريفة لها باع في العلم والتربية**،كما اشتهر عليها الصلاح، كل هذه الصفات ارتسمت فيما بعد على الشيخ بيوض وساهمت في تكوينه وتربيته.

ب/ ميلاده و نشأته:

ولد **ابراهيم بن عمر بيوض في افريل 1899**بمدينة **القرارة من وادي ميزاب** في الجنوب الجزائري [1]والتي تبعد عن العاصمة بحوالي **600 كلم** ، يتميز مناخ هذه المنطقة بالحر صيفا وبالبرد القارص شتاء ، وهي بذلك بعيدة عن العمران ومعزولة عن وسائل المواصلات خصوصا في العقود الثلاثة من مسيرة الشيخ ، حيث كانت وسائل التنقل إليها حينها هي الدواب والبغال وكان الشيخ يعتمد عليها في أسفاره لنشر دعوته الإصلاحية خارج القرارة، وفي فترة لاحقة تطورت وسائل النقل فأصبحت الشاحنات الوسيلة العمومية لنقل الأشخاص مع البضائع [2]

لقد كان والد الشيخ من أعيان **الإصلاح في المنطقة** [3] وكان أجداده ووالده يحترفون ثلاث حرف منها : **الفلاحة** حيث كانت لهم أراضي يزرعونها ويغرسون فيها النخيل والأشجار التي تتلاءم وطبيعة المنطقة ، وحرفة أخرى **وهي الحرث في البادية** مع اولاد نايل الذين كانوا يقطنون بالقرب من القرارة فيشتركون معهم في حرث الأرض وتهيئتها للزرع والغرس، والحرفة الأخرى التي **كانوا يتقنونها أيضا هي التجارة وكانت السمة الغالبة في ذلك العهد** هي المقايضة حيث يتبادلون من خلالها السلع المختلفة خصوصا **وأن القرارة مفتوحة في معاملاتها وتجارتها على البلدان الشمالية القريبة** منها

[1] محمد بن موسى بابا عمي وآخرون، **معجم أعلام الاباضية**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي،ج2، ط2، 2000،ص20.

[2] محمد لعساكر، **جهود الإمام الشيخ بيوض بين الإنصاف والإجحاف**، الجزائر، الملتقى الأول لفكر الإمام الشيخ ابراهيم بن عمر بيوض، جمعية التراث، القرارة، 13-14 افريل 2000، ص50.

[3] ابراهيم بن عمر بيوض، **أعمالي في الثورة**، مرجع سابق، ص15.

مثل : **مسعد**، و**الجلفة** و **بوسعادة** ، يحملون إليها منتجات القرارة من تمر ومنتجات أخرى، ويجلبون إليها منتجات غير متاحة عندهم [1]

وبهذا يكون ابراهيم بيوض قد نشأ في وسط اجتماعي **عرف بالأخلاق والاستقامة في السلوك والمعاملة والشجاعة والكرم** ، وقدم وصف ابراهيم بن عمر بيوض أسرته بقوله " **كان أجدادي يتصفون بالنشاط والجد وحب العمل والشجاعة والفروسية والذكاء والفصاحة وعلو الهمة وحب الخير** " [2]

ج/ تعليمه:

لما بلغ **ابراهيم السادسة من عمره** قرر والده إدخاله الكتاب **لحفظ كتاب الله** والتبحر في علومه [3]، فما أن بلغ **عمره اثني عشر سنة** حتى استظهر القران الكريم سنة **1911م** حيث حفظه وأتقنه **رسما وقراءة وتجويدا** ، على يد شيخه **محمد بن الحاج يوسف العطفاوي** ثم توجه لأخذ مبادئ **الفقه واللغة العربية** على يد مشايخ بلده منهم الشيخ **ابراهيم بن عيسى الابريكي** [4]

رغم **قساوة المنطقة التي ترعرع فيها الشيخ بيوض**، وافتقارها إلى أبسط وسائل الحياة خاصة وسائل النقل التي كانت شبه منعدمة، مما اضطر الشيخ في بعض الأحيان إلى التنقل على ظهر الدواب لطلب العلم أو للسفر لقضاء حوائجه، **رغم كل هذه الظروف القاسية إلا أن والد الشيخ لم تثنه هذه العراقيل في تعلم ابنه أحسن تعليم واختيار أحسن المعلمين والشيوخ** لتحفظه القران، **وتعلمه الفقه وأصول اللغة والحديث والعلوم** الأخرى التي نبغ فيها الشيخ، وأصبح فيما بعد عالما يضرب به المثل في العلم والورع والزهد.

---

[1] محمد علي دبوز، **أعلام الإصلاح في الجزائر 1921-1975**، مرجع سابق، ص ص92-93.

[2] مرجع نفسه، ص93.

[3] مرجع نفسه، ص288.

[4] محمد بن موسى بابا عمي وآخرون، **معجم أعلام الاباضية**، مرجع سابق، ص26.

د/ مقومات الشيخ بيوض في العمل السياسي:

أمن الشيخ بيوض كغيره من المصلحين بأن الإصلاح يجب أن يكون شاملا والعمل ينبغي أن يكون عاما ، والتحرك في سبيل تحقيقهما يجب أن يكون ماسا لكل الميادين دون استثناء أو إهمال لأن السياسة هي **الدين والدنيا معا:** يقول الشيخ " **إخواني الفضلاء ألم يكن عملي خاصا بميدان العلم ، ولكن يتناول جميع نواحي الأمة وظيفتي غسل العار عن الأمة وتطهيرها من أدناسها بشباب صالح مثقف بالثقافة الصحيحة أكفاء لكل ما يسند إليهم ، إننا نجد ونعمل حتى نصل الغاية وهي قريبة أمامنا وإننا لابد واصلون بحول الله**" [1]

من خلال هذه التصريحات يكشف **الشيخ بيوض عن طبيعة عمله السياسي ؛ وهي النهوض بالأمة والرقي بها عن طرق الإصلاح الشامل والكامل في كل الميادين** ، وجعل **الشباب في ذلك هو الوقود والمحرك لهذا العمل الإصلاحي** ، وفي سبيل تحقيق هذا العمل الإصلاحي لخدمة الوطن اعتمد على قواعد أساسية كانت من المرتكزات التي ارتكز عليها في تحركه السياسي وهي :

1/الاهتمام بالشباب:

بما أن الشباب **هم عمود الأمة ومرتكزها المتين فدونهم لا تكون الأمة** ، فوجب الاعتناء بهم وتوجيههم كقاعدة أولى في بناء الوطن ، ولهذا فتح لهم الشيخ **بيوض قلبه فاحتواهم وبني لهم المساجد** وكون لهم الجمعيات فأعدهم من اجل حمل الأمة والمسؤولية الملقاة على عاتقهم وهي الحفاظ على الوطن وإخراجه إلى بر الأمان في ظل تكالب الاستعمار عليه ، حيث توجه إلى الشباب مخاطبا فقال " **أيها الشباب المتعلمون إن الدولة دولتكم وإن الدور دوركم وإن اليوم لكم فبيدكم مقاليد المستقبل وأنتم اقدر الناس على تحويل اتجاه الأمة إلى حيث تريدون ، إنكم الأئمة والأمة لكم تبع بل إنكم أنتم الأمة لو عرفتم أقداركم**" [2]

[1] محمد علي دبوز، مرجع سابق،ج4، ص106.

[2] محمد قاسم ناصر بوحجام، الشيخ **بيوض والعمل السياسي**، غرداية، الجزائر، المطبعة العربية، 1992، ص17.

إن الشباب الذي يتحدث عنه الشيخ وينشده هو ذلك الشباب الذي يتمتع بقوة التأثير في محيطه وفي المكان الذي يشغله بغض النظر عن منصبه ومكانته في المجتمع ، كما يرغب الشيخ كذلك في الشباب أن يكون قويا في تكونه عارفا بما ينتظره من العمل والمسؤولية التي يوليها له مجتمعه الذي يضع فيه الثقة التامة غير منقوصة ولا يشوبها الشك.

2/المرونة في العمل السياسي:

من بين المبادئ التي سار عليها الشيخ بيوض وطبقها في نضاله **الوطني المرونة في التحرك السياسي وأسلوب المراوغة مع المستعمر** حين تسمح الظروف بذلك ، فقد كان يتحين الزمان والمكان لطرح بعض القضايا حتى يستطيع قضاء حوائجه وبلوغ الأهداف الوطنية المنشودة ، فكانت سياسة **المرونة في العمل والنشاط السياسي** إحدى هذه الوسائل في مواجهة سياسة المستعمر لأن هذه السياسة في نظر الشيخ تحقق بعض المطالب وتجنبه المواجهة المباشرة مع المستعمر [1]

نلاحظ أن الشيخ بيوض قد رسم مسارا لعمله السياسي، الذي جعله **يرتكز على نقطتين أساسيتين، هما الشباب:** الذي يمثل عصب هذه الأمة وقوتها ومستقبلها لأن مستقبل أي امة وتطورها مرهون بشبابها ولذا خاطبهم الشيخ بيوض وعلق عليهم الآمال في مستقبل بلادهم، **والنقطة الثانية** التي ارتكز عليها الشيخ بيوض **هي المرونة في العمل السياسي** وتجنب المواجهة المباشرة مع المستعمر.

ولقد بين الشيخ بيوض للذين يرفضون مثل هذا العمل والأسلوب في التحرك السياسي " **يعيبون علينا الاتصال بالحكام والقيام عندهم بالمطالبة بحقوق الأمة ، والدفاع عن الإصلاح والمصلحين ..وغاب عنهم إننا بهذه الوسائل ، وصلنا إلى ما وصلنا إليه ، وتقدمنا إلى غايتنا**

[1] محمد علي دبوز، ج4، مرجع سابق، ص ص 150-151.

مسافات شاسعة في وقت الحرب الضروس ..لولا هذا الاتصال لسدت أمامنا أبواب العمل ولقيدنا ومنعنا من كل حركة ، ولرقدنا منذ زمن طويل" [1]

إن هذا الأسلوب الذي اتبعه الشيخ بيوض في العمل السياسي ليس جديدا أو مبتكرا فقد سبقته أيضا إليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، حيث كانت تغير في سيرها وعملها حسب الظروف وكانت تصرح أنها **جمعية دينية بعيدة عن العمل السياسي** وهذا كله من **اجل إبعاد أعين الادارة الاستعمارية عليها حتى لا يقومون بحلها وتوقيف نشاطها** ، حيث لم تتخلى جمعية العلماء على مبادئها وأهدافها المسطرة منذ التأسيس ، وتكيفت مع الأوضاع في سبيل الوصول إلى أهدافها وتحرير الوطن.

كما **أعاب الشيخ بيوض على بعض الاطراف** التي تنكر عليه مثل هذا العمل والتحرك السياسي في تحقيق بعض مطالبه، والتي قد يراها البعض أنها تخدم المستعمر، وأن أصحابها ما هم إلا أذناب وأعوان للمستعمر لا غير ولا يمثلون القضية الوطنية، **وهذا الطرح في اعتقادي خاطئ** ولا يصح، لان المرتكزات التي وضعها **الشيخ بيوض مرتكزات منطقية من ناحية العمل السياسي**، لان المجابهة مع المستعمر **لا تخدمه فليس لديه القوة الكافية لمواجهة المستعمر**، ولذا يتبع المرونة السياسية حتى يستطيع تحيق بعض المطالب ويضمن استمرار نشاطه السياسي.

هـ/ نشاطه السياسي والإصلاحي خلال الحركة الوطنية:

يعد الشيخ بيوض من **الرجال الذين تنوعت وتعددت نشاطاتهم العلمية والاجتماعية** ، لكونه رجل علم ودين وتربية وشخصية إصلاحية مؤثرة حيث لم يتوقف عمله عند هذا الحد ولم يقتصر على الجانب الديني فقط ، بل تجاوز ذلك إلى إسهامات عظيمة **طالت المجال السياسي** الذي ولج مجاله من بابه الواسع وعمل على تقديم كل ما يستطيع تقديمه **لصالح بلاده وشعبه** [2]

[1] محمد قاسم ناصر بوحجام، **الشيخ بيوض والعمل السياسي**، مرجع سابق، ص27.

[2] يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية،الجزائر**، المطبعة العربية، ط3، 2014، ص228.

فقد كان واحدا من بين **مؤسسي جمعية العلماء المسلمين والحاضرين في الاجتماع التأسيسي يوم الاثنين 17 ذي الحجة 1319 الموافق 5 ماي 1931م في نادي الترقي في العاصمة ،** وكان عدد المجتمعين **72 من علماء الجزائر** وكان اجتماعهم بهدف وضع القانون الأساسي للجمعية، وعينوا لرئاسة **الجلسة الشيخ يعلي الزواوي** وللكتابة **الأستاذ محمد الأمين العمودي ،** وتم توسيع المهام على الأعضاء وعين **ابراهيم بن عمر بيوض** نائب أمين المال الذي كان يشغله **مبارك ألميلي** [1]

كما كانت للشيخ نشاطات أخرى خارج الجمعية حيث **أسس في القرارة جمعية الحياة 1937م وترأس حلقة العزابة عام 1940م** ، وإبان فترة الحرب العالمية الثانية حكم على الشيخ بيوض **بالإقامة الجبرية في القرارة مدة أربع سنوات** [2]

و/ الشيخ بيوض والمجلس الجزائري:

واصل الشيخ بيوض **كفاحه السياسي** فتم ترشحه كنائب عن دائرة **غرداية في انتخابات المجلس الجزائري في 4 و11 افريل 1948م** ، ليتخذ هذا المجلس منبرا يدافع من خلاله **على القضايا الوطنية** وينقل إلى أذان المسؤولين صوت الجماهير و متطلباتهم .

لقد تردد الشيخ **بيوض كثيرا في اتخاذ قرار الترشح للانتخابات المجلس الجزائري** لعلمه واطلاعه على السياسة الفرنسية خصوصا تجربته خلال فترة الحركة الوطنية الجزائرية ، التي تعرف فيها على سياسة فرنسا التي تمتاز بالمراوغة والتزوير **ولم يقدم الشيخ على الترشح في هذا المنصب إلا بعد إلحاح الجماهير المتواصل عليه** ، وحين أدرك أن الابتعاد عن المجال السياسي سوف يفتح الباب لمن هو أقل كفاءة وعلما وخبرة، ويصبح وسيلة في يد السلطة الاستعمارية تعبث فيه كما تريد وتعين من تشاء من أعوانها.

---

[1] حمد شقار الثعالبي، **دور الشيخ بيوض في الحركة الإصلاحية وجمعية العلماء**، القرارة، غرداية، المطبعة العربية، 2002، ص173.

[2] رابح خدوسي وآخرون، **موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين**، دار الحضارة للنشر، ج1، 2014، ص513.

حيث وقع اختيار أهل ميزاب كلهم على ترشيح **الشيخ بيوض** من أجل تمثيلهم في المجلس الجزائري وقال **الشيخ بيوض** عن نفسه: " **وفي تلك الظروف قررت أن أرشح نفسي لذلك المجلس بدافع وطني، وبتحريض من أغلبية الوادي الذين أعلنوا أنهم لا يريدون العزلة والانفصال وأنهم يرتبطون بالشمال**" [1]

يظهر من خلال كلام الشيخ **رغبته الشديدة في الدفاع عن الوطن والتصدي لمخططات الإدارة الاستعمارية** بكل الوسائل ومنع **أي محاولة انقسام أو انفصال بين الشمال والجنوب** وهذا ما يفسره نظرته وتصريحاته حول مفهوم النائب ودوره حيث قال " **ليس للقب النائب عندي قيمة إلا بقدر ما أجلب لقومي من خير ودفع عنهم من ضر ، لا يهمني أن أبرز في المجلس في غير ما يتصل بقومي ووطني الجزائر ، إني أعدكم أنني لا أنتفع بهذا اللقب لشخصي إلا بقدر ما يعينني على أداء مهمتي فما تقلت النيابة لغرض شخصي ولا لنفع مادي إنني وقفت حياتي فيما مضى على أمتي** " [2]

لقد تمكن الشيخ بيوض من خلال ترشحه للمجلس الجزائري وفوزه بمقعد فيه من الدفاع عن القضايا الوطنية ، حيث قدم خدمات جليلة لشعبه ووطنه يذكر بعضها رفيقه **في المجلس دماغ العتروس العربي** ويوضح دوره ومكانته في هذا المجلس وحقيقة نضاله فيقول : " **التقيت معه مع بعض إخواننا في محراب الحق والوطنية ، نعم لا استغرب أبدا موقف الشيخ بيوض يوم رفع عقيرته في وجه الطغيان الفرنسي قبل الثورة وأثناء الثورة ، عرفته وهو يتجه نحوي مبتسما أثناء جلسة صاخبة في المجلس الجزائري ، يدافع فيها عن العربية وعن الإسلام** [3]"

هكذا كان إذن الشيخ بيوض **يصدح بالحق ويقف في وجه الظلم والطغيان** الذي تمثله فرنسا في الجزائر ، همه الوحيد هو تحرير هذا الوطن من براثين هذا الاستدمار الغاشم الذي جثم عليها منذ

[1] محمد قاسم ناصر بوحجام، مرجع سابق، ص ص 57،59.

[2] محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، الجزائر المطبعة العربية،ط1، ج3، 1969، ص ص 205-206.

[3] محمد قاسم ناصر بوحجام، مرجع نفسه، ص ص 60-61.

1830م ، **مدافعا عن القضايا الوطنية وخصوصا أهالي ميزاب** الذين وضعوا فيه الثقة التامة في تمثليهم في المجلس الجزائري، الذي اتخذه الشيخ منبرا للحق يدافع من خلاله عن القضايا الوطنية محاولا تحقيق متطلبات شعبه بصفة عامة وأهالي ميزاب بصفة خاصة، فهو حسب تصريحه لم يترشح لغرض الظهور ولغرض المال وأخذ المنصب، وإنما جاء ترشيحه بإحساسه بعمق المعاناة التي يعاني منها شعبه.

وعلى مستوى آخر وجه الشيخ بيوض **جوابا في 24 ديسمبر 1948م** لتوضيح الإشاعات التي أثارها خصومه ضده، ردا على استفسارات بعثها الشيخ أبي إسحاق ابراهيم اطفيش نزيل القاهرة في مسالة **إلغاء الحكم العسكري بالجنوب وإلحاقها بالشمال** ومما جاء في هذه الرسالة " **ثلاثون عاما قضيتها في مكافحة الاستعمار الغاشم في عقر داره وأنا بين مخلبه وأنيابه . أقاوم جبروت أفضع حكم عرفه التاريخ الإنساني ... أقمت بين ظهراني أمتي ابعث فيها الحياة وأشيع فيها النور وادفع بها نحو المثل العليا لا اعرف توقفا ولا سكونا، كذلك كنت طوال هذه المدة**" [1]

هكذا ظل الشيخ **متمسكا بمواقفه مدافعا** عن وطنه ولم يتورع لحظة واحدة في الدفاع عنه ماضيا في سبيله متمسكا بدينه ، **لم يلتفت إلى الداعيات والعروض المقدمة إليه** بهدف صرفه عن تحرير بلده من براثين الاستعمار الفرنسي.

لقد لعب الشيخ **بيوض دورا بارزا في المجلس الجزائري من خلال القضايا التي تبناها** وآمن بها ودافع عليها أيما دفاع ، فقد طالب **في مداخلته في المجلس الجزائري في الجلسة يوم 30 ديسمبر 1948م بإلغاء النظام الاستثناء على أراضي الجنوب ورفعه** في أسرع وقت وطالب **بإقامة النظام المدني** وفعلا تجسد طالب الشيخ وتحقق له ما أراد في مارس 1950 حيث أصبح ميزاب يتمتع بالنظام المدني [2]

[1] محمد صالح ناصر، **الشيخ بيوض مصلحا وزعيما**، مرجع سابق، ص ص 326-327.

[2] Augustin Jomier. **Islah ibadite et intégration nationale: vers une communauté mozabite 1925-1964**.Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée. Université de Provence, 2012, paris ,Francis, p. 187.

لقد **استهلت سنة 1951 في وادي ميزاب بالتحضير للانتخابات المجلس الجزائري** المحددة في **4 فيفري 1951**م لتجديد نصف أعضائه ، حيث أعاد الإصلاحيون **ترشيح زعيمهم الشيخ بيوض** الذي أكد من خلال حملته الانتخابية التي جمعته مع مناصره من أهالي ميزاب انه ملزم بان يدافع عن **مصالح الميزابيين وحقوقهم وان مصالحهم مصالح مشتركة.**

التف الميزابيون حول زعيمهم في هذه الانتخابات واعتبره الممثل الوحيد للإصلاحيين في وادي ميزاب ، إلا أن هذا **الالتفاف** والشعبية التي حضي بها **الشيخ لم يعجب الادارة الاستعمارية** ، التي رأت فيه خطرا **يهدد وجودها وذلك بان يصبح للإصلاحيين الأغلبية من الأتباع** وبذلك يشكلون خطرا على الوجود الاستعماري في المنطقة.

كما كانت النتيجة الأخرى لعمل الاصلاحين هي **الحفاظ على خصوصيات الميزابيين** ومنع أي تدخل في شؤونهم ، والعمل على **التوحيد الإداري للأراضي الميزابية** ، كما قام الإصلاحيون من اجل الضمان للمزابيين على المستوى المحلي الأغلبية في المؤسسات وتقليص الدور اليهودي فيها وحماية الامتيازات الميزانية [1]

لقد أسفرت نتائج الانتخابات عن **تجديد عضوية الشيخ بيوض في المجلس الجزائري** من جديد، حيث قدمت إثره بعثة برلمانية من فرنسا إلى ميزاب يرأسها **لا قروزيسر** فتسلمت تقريرا باسم شيوخ العشائر وأعضاء العزابة والنقابات الفلاحية لمدن ميزاب وجمعية الإصلاح بغرداية والحياة بالقرارة وباسم جمعية قدماء التلاميذ وفروعها والجمعيات الرياضية وباسم الأعيان، حيث ينص هذا التقرير بالمطالبة بضرورة تنفيذ المادة الخمسين من القانون الأساسي للجزائر والقاضية بإزالة الحكم العسكري على إقليم الجنوب وإلحاقها بالشمال ومما جاء في التقرير : " **لقد تتبعنا بكامل العناية تطور قضيتنا في جميع أطوارها منذ 30 سنة ، وقد كنا نراقب بفارغ الصبر القانون الأساسي للجزائر... الذي ينص في مادته الخامسة بإزالة الحكم العسكري على أراضي الجنوب وضمها للشمال**

[1] Jomier Augustin. **Islah ibadite et intégration nationale: vers une communauté mozabite 1925-1964**.Op.Cit,p p. 187-188.

وذلك بفضل نائبنا المحترم بيوض وموافقة المجلس الجزائري حتى حقق رغبتنا وذلك في دورتي 1948–1951 وقد قام بما يجب أحسن قيام"

وبعد سماع أعضاء المجلس الجزائري إلى مرافعة الشيخ بيوض ممثل ميزاب في المجلس حول مشروع برنامج الحكومة الفرنسية ، خصوصا في الفقرة التي دعا فيها الشيخ إلى ضم أراضي وادي ميزاب إلى إقليم الشمال ، وكنتيجة صادق المجلس الجزائري على المشروع في هذا الشأن واستجاب لطلب الشيخ[1]

نظرا لتعلق المزا بين بالشيخ بيوض وثقتهم الواسعة في شخصيته انتخبوه لتمثيله في المجلس الجزائري وذلك في انتخابات **افريل 1948م**، ونظرا للجهود التي **بذلها الشيخ داخل المجلس الجزائري في إسماع كلمة الميزابيين وطرحه لقضاياهم** التي علقوا آمال كبيرة على الشيخ لتحقيقها من خلال هذا المجلس،حيث ابلي بلاءا حسنا في **الدفاع عن اللغة العربية**، والدافع **عن رفع النظام الاستثنائي على إقليم الجنوب وطالب بضمه إلى الشمال**،كل هذه الجهود لقيت استحسانا كبيرا من جمهور الإصلاحين الذين رشحوا ووضعوا فيه كل الثقة، فقاموا بتزكيته من جديد في **انتخابات المجلس الجزائري سنة 1951م**، وهذا يدل على التفاف الجماهير حول الشيخ وتعلقهم به وبمواقفه التي اتسمت بالصلابة.

ز/ موقف الشيخ بيوض من قضية فصل الصحراء:

لما شعر الاستعمار الفرنسي بقرب رحليه واستقلال **الجزائر أدرك القيمة الاستراتيجية والاقتصادية للصحراء الجزائرية** ، فبدأ يعد المشاريع لبترها عن الوطن الأم رغم أنها طيلة العهد الاستعماري لم تفصل عن جميع منظوماته السياسية والإدارية والعسكرية [2]

[1] حمو بن عمر فخار، ابراهيم **من بابا بوعروة حياته وأثاره**، القرارة ، غرداية، 2003، ص ص 148،134.

[2] المجاهد، **شعبنا لن ينقسم وأرضنا لن تتجزأ**، ع97، 5-06-1961، ص3.

حيث عمدت إدارة الاحتلال إلى وضع **سلسلة من التدابير تهدف من خلالها إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه بتفكيك أواصر الوطن الجزائري واقتطاع ما يمكن اقتطاعه** ، فجاءت فكرة فصل الصحراء عن الشمال منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث زادت أهميتها الاستراتيجية خلال الحربين وبعدها إذ وجدت الدول الأوروبية الكبرى نفسها ملزمة بتطوير أسلحتها النووية ، حيث لم يبق لفرنسا منذ 1956 سوى الجزائر التي اتخذتها مسرحا لتجاربها النووية ومركزا لتطوير صناعتها الحربية [1]

كما برزت الأهمية الاقتصادية للصحراء الجزائرية منذ اكتشاف الغاز الطبيعي فيها **سنة 1954** في عين صالح واكتشاف البترول في حاسي مسعود في **12 جوان 1956م** [2]، فبدأت تشد قبضتها على الصحراء منذ هذا التاريخ وذلك بإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم تشرع لها إحكام **قبضتها على الصحراء الجزائرية** ، فأنشأت **وزارة خاصة بالصحراء الجزائرية** أسندت إلى القائد العسكري " **ماكس لوجون**" بتاريخ 13 جوان 1957م يلحق المقاطعات الصحراوية بفرنسا مباشرة ، كما أنشأت عمالتين هما : الواحات والساورة ألحقتا أيضا مباشرة بفرنسا [3]

وفي الوقت نفسه صدر عن البرلمان الفرنسي قانون في **10 جانفي 1957م** يقر إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (**O.C.R.S**) تضم أقاليم كل من **النيجر وتشاد وموريتانيا والسودان الفرنسي (مالي حاليا)** [4]

حيث كانت تهدف إدارة المحتل من خلال هذه الترسانة من القوانين والإجراءات، هو القضاء **على تمسك قادة الثورة بالوحدة الترابية وأن التراب الجزائري تراب واحد لا يقبل القسمة** ، وكذلك إضعاف موقفهم في المباحثات والمفاوضات التي جمعت الوفدين الجزائري والفرنسي في كم من مرة.

---

[1] المجاهد، **الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء أخطر من البترول**، ع102، 14-08-1961، ص ص6-7

[2] المجاهد، **الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى دي غول**، ع93، 10-04-1961، ص8.

[3] عبد المجيد شيخي، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، الجزائر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 1998، ص ص 221-222.

[4] الحاج موسى بن عمر، **بترول الجزائر بين حسابات الثروة في فرنسا و رهانات الثورة في الجزائر**، وزارة الثقافة، 2008، ص124.

لقد سعت إدارة الاحتلال إلى تحقيق مشروع الانفصال بالاعتماد على الزعامات المحلية ومنهم "**حمزة بوبكر"والشيخ باي اخموخ"** لكنهم تفطنوا إلى مناورات الإدارة الاستعمارية باستثناء حمزة بوبكر الذي انساق وراء المشروع الفرنسي وسعى جاهدا إلى فصل الصحراء **يقول الشيخ بيوض" أن الجنرال ديغول أوفد مسؤولا كبيرا إلى غرداية فجمع بين الأعيان الميزابيين وقال لهم: إن فرنسا ترغب منكم أن توافقوا على تأسيس جمهورية صحراوية مستقلة على غرار جمهورية موريتانيا وأنها تعدكم بالتأييد والحماية "** [1]

لقد عملت الادارة الاستعمارية بعد **اكتشافها للبترول والغاز الطبيعي في الجزائر** إلى حبك كل **المؤامرات والدسائس** لإبقاء هذه المنطقة تحت تصرفها وعدم التفريط فيها مهما كلفها الأمر وقررت فصل الشمال عن الجنوب بهدف الاستحواذ على الخيرات المتنوعة فيها، ولتحقيق ذلك سارعت إلى بث الخلافات والنزاعات بين أبناء البلد الواحد من خلال سياسة فرق تسد.

لكن الشيخ بيوض قابل هذا المسعى بالرفض ورفض كل الإغراءات والامتيازات الفرنسية فقد اتصل الشيخ **بالقياد العيد واتفقا على ضرورة عرقلة المشروع** والوقوف في وجه **العملاء، وعلى رأسهم حمزة بوبكر** الذي كان ممثلا لسكان **الجنوب ومنفذا لفكرة الانفصال ، وكذلك الوقوف في وجه السلطات الإدارية التي تعمل في الخفاء بهدف إنجاح مشروع الفصل** ، كما تم الاتصال بشيخ **الزاوية التيجانية بتماسين في تقرت** حسبما ذكره الشيخ رسميا الذي رحب بالفكرة ، وتعهد الثلاثة الشيخ بيوض القايد العيد **احمد التيجاني التماسيني** على **الوقوف في وجه الانفصاليين وإفساد مخططاتهم** ولو كلفهم ذلك حياتهم ، وبذلك تم **تشكيل حلف ثلاثي** ضم **الشيخ بيوض** ممثل ميزاب **والقايد العيد** ممثل ورقلة وشيخ الزاوية **التيجانية** ممثل عن وادي ريغ ووادي سوف.

خلال الدورة الخريفية لمجلس العمالة **المنعقد بورقلة سنة 1960م** أعلن **حمزة بوبكر** في الجلسة المخصصة لفصل الصحراء التي حضرها جميع نواب المجلس مسلمون وفرنسيون، حيث افتتحها حمزة

[1] ابراهيم بن عمر بيوض، **أعمالي في الثورة**، مرجع سابق، ص80.

بوبكر بخطاب عن لقائه بالجنرال ديغول(Charles de Gaull) وحديثه عن الصحراء وفصلها ثم ختم كلامه بان طلب من النواب إبداء رأيهم في هذه القضية [1]

لكن النواب حسب **ما أورده الشيخ بيوض فوجئوا بهذه القضية وترددوا في إبداء رأيهم** بكل صراحة ، حيث تدخل الشيخ بيوض وقدم عرضا عن القضية وأفاض في حيثياتها وكان مما قاله مخاطبا رئيس المجلس " **سيدي الرئيس إن مجلسنا مجلس اقتصادي بحيث ينظر في ميزانية العمالة فاختصاصنا لا يخرج عن دائرة المكاتب والمصحات والطرقات والمواصلات ، ولا يحق لنا مطلقا التكلم باسم الأمة في أمر سياسي هام وخطير الحق فيه للأمة بأسرها ...ولا يخفكم موقفنا في المجلس الجزائري في المطالبة دستورها ، فان أرادت فرنسا اليوم أن تستشير فل تستشر صاحب الحق وهو الشعب الجزائري كله**" [2]

وبعد جملة من المداخلات أجمع الحاضرون على أن مهمة النواب في المجلس واضحة ولا خلاف فيها ؛ وهي **مناقشة الميزانية وتسطير برامج التنمية أما قضية الفصل فهي من اختصاص كل الشعب ولا يبث فيها إلا بعد عقد استفتاء شعبي** ، وبذلك فشل الاجتماع الذي كان يهدف إلى إعطاء صورة للرأي العام على أعيان المنطقة ونوابها في المجالس مع فكرة فصل الصحراء [3]

لقد فشلت **محاولات الإدارة الاستعمارية في كسب دعم الشيخ بيوض واستمالته إلى جانبها رغم الإغراءات المقدمة إليه** ، وهذا ما يوضحه السيد **رضا مالك الناطق الرسمي للوفد الجزائري** في مفاوضات أيفيان سمعت من **أوليفي قيشار مستشار برئاسة الجمهورية الفرنسية** أن الجنرال ديغول أوفده إلى **الصحراء سنة 1960م ليصل بالمزابيين** يعرض عليهم تكوين **مملكة ميزابية** ، كما كلفه بالاتصال بسكان تمنغاست للغرض نفسه ، **ويقول أوليفي قيشار** "اتصلت

[1] ابراهيم بن عمر بيوض، مرجع سابق، ص37.

[2] مرجع نفسه، ص ص 35-36.

[3] عبد المجيد بوجلة، **الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962م**، أطروحة مقدمة لنسل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2007-2008، ص ص 317-318.

بالشيخ بيوض بغرداية لهذا الغرض فرفض هذه الفكرة وهذا الغرض رفضا قاطعا وقال لي " **إن منطقة ميزاب جزء لا يتجزأ من التراب الجزائري** " [1]

نعم لقد كان موقف الشيخ بيوض من قرار الفصل واضحا جدا ، وهو الرفض القاطع لأي عملية من شأنها أن تفرق بين الشعب الجزائري وتقسم أرضه نصفين، فميزاب جزء من الجزائر ولا يمكن لأي أحد أن يقتطع جزءا من هذه الأرض.

كما **يذكر بن طوبال** أن الفضل كله يعود للشيخ بيوض في إنقاذ وحدة التراب الوطني وبقاء الصحراء بكل ميزاتها جزائرية ، وبدونه كان يمكن أن تستمر الثورة عقدا آخر ، ومرة أخرى أقول : "**إن دور غرداية هو الذي كان حاسما في الموضوع وغرداية تعني الشيخ بيوض** " [2] ومن جملة ما قام به الشيخ بيوض أيضا لإحباط مؤامرة الفصل هو القيام بجولة بين ورقلة وتقرت انطلاقا من وادي ميزاب وفي ذلك يقول " **في ربيع وصيف 1960م كثرت الاجتماعات والحديث والتناجي عن فصل الصحراء بين الحكام الإداريين عسكريين ومدنيين ، وبين النواب والأعيان لكنها سرية متكتمة فاشتد خوفي من جعلنا أمام أمر الواقع فاكتريت سيارة من القرارة .. وذهبت إلى ورقلة ثم إلى دار القايد العيد الذي أثق بوطنيته فقلت أيقضوه فالأمر مستعجل فقام إلي فحدثته عن خطورة الوضع في قضية فصل الصحراء**" [3]

من خلال عرض هذه الحقائق والمواقف التي **اتخذها أعيان الجنوب وعلى رأسهم الشيخ بيوض** الذين برهنوا من خلال مواقفهم الوطنية على أنهم واعون بما كان يحاك من مؤامرات ودسائس ضد بلدهم ، وضد شعبها من أجل تمزيقه وتفكيكه عرقيا حتى يسهل السيطرة عليه ولهذا أكد الشيخ في كثير من **مواقفه وتدخلاته في المجلس الجزائري انه لن تغريه المغريات والهدايا** ولن تنطل عليه

---

[1] عمار ملاح، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962**، الجزائر، دار الهدى،2005، ص ص 152-153.

[2] محمد قاسم ناصر بوحجام ، مرجع سابق، ص ص 152-153.

[3] ابراهيم بن عمر بيوض، مرجع سابق، ص 34.

حيل الإدارة الاستعمارية وأنه لن **ينساق وراء أي مشروع إغراء هدفه زعزعة وحدة التراب الجزائري.**

نستنتج ومن خلال ما سبق انه إذا كان احمد **التيجاني التماسيني** قد **أرغم على الترشح** وخوض غمار **انتخابات المجلس الجزائري سنة 1948م**، وتحقيقه لنتائج باهرة بفضل الأتباع الذين التفوا حوله ووضعوا فيه ثقتهم، حتى يحقق بعض المطالب من خلال عرضها على المجلس الجزائري في جلساته التي يعقدها، وكذلك خوفه من **مصر أهالي وادي سوف في حالة رفضه** للطلب المقدم له من طرف الإدارة الاستعمارية للترشح في هذه الانتخابات أنهم سوف يقومون **بإجراءات استثنائية تعسفية ضد أهالي وادي سوف** ، وقد استغل **احمد التيجاني** فرصة عضويته بالمجلس الجزائري وقام بطرح قضايا جوهرية، كالدفاع عن أهالي منطقته بكل حزم، و طلب من الإدارة الاستعمارية التدخل **لإنقاذ محصول التمر في منطقة وادي سوف** الذي يتعرض للزوال والتدهور بسبب **قلة المياه** ونقص الآبار، كون هذا المحصول يعتبر العصب **الاقتصادي لأهالي المنطقة والمتوج الوحيد الذي يحقق لهم مداخل تكفي معيشتهم**، كما شدد أيضا الشيخ على ضرورة **إصلاح الطرقات وتعبيدها حتى تسهل الحركة والتنقل** ويتسنى للسكان نقل بضائعهم ومنتجاتهم وبيعها في الأسواق المجاورة، كما أن الشيخ لم يكن يهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل كان له باع في القضايا السياسية، حيث كان له موقف مشرف من قضية فصل الصحراء الذي تصدى له.

وغير بعيد **على احمد التيجاني في منطقة وادي سوف نجد الشيخ بيوض من وادي ميزاب** هو الأخر كان له دور كبير وفعال عندما أصبح **عضوا في المجلس الجزائري**، لان الشيخ كان له اطلاع واسع على السياسة الفرنسية من خلال **تجربته التي مر بها في الحركة الوطنية** والتي ارتكز فيها على **مقومات أساسية منها الشباب والمرونة في التعامل السياسي**، والتي خبر فيها السياسة الاستعمارية وأساليبها ومكرها، ونظرا لهذه الخبرة والمكانة التي حضي بها الشيخ بيوض في أوساط أهالي وادي ميزاب **رشحوه ليمثلهم في المجلس الجزائري ويدافع عنهم** ويحقق لهم مطالبهم التي رفعوها، فدافع **عن اللغة العربية**، وطالب **بالنظر في فصل الدين عن الدولة، والدافع عن رفع**

النظام الاستثنائي على إقليم الجنوب وطالب بضمه إلى الشمال، والموقف الذي اشتهر به الشيخ هو وقوفه **في محاولات فصل الصحراء** التي تصدى لها بكل قوة وعزم، **ورفض أن يتحرك شبر من هذه الأرض واعتبر الجزائر كتلة واحدة** لا تقبل التجزئة.

المبحث الثالث: نماذج من نواب الكتلة الوطنية.

بعدما أفرزت نتائج **انتخابات المجلس الجزائري** نجاح بعض ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية في المسارات الانتخابية المختلفة، ابتداء من انتخابات **4افريل 1948 ونهاية بانتخابات 7فيفري 1954**م، حيث كان ضمن قوائم الناجحين في هذه الانتخابات **نواب من الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ، الذي حملوا راية **الدفاع عن حقوق الجزائريين السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية** متخذين المجلس الجزائري منبرا يطرحون من خلاله جل القضايا التي وضع الجزائريين فيهم الثقة التامة حتى يحققوها لهم ، فكان **هناك نواب آمنوا بهذه المطالب ودافعوا عنها** أيما دفاع داخل أروقة المجلس الجزائري ومن هؤلاء النواب نذكر منهم:

أولا/ بن خليل عبد السلام: 1899–1964(Benkhelil Abdesselam)

من مواليد **4 ماي 1899** في **قسنطينة درس الطب** وتحصل على درجة الدكتوراه في الطب من جامعة **الجزائر سنة 1927م** ، انتخب مستشارا لبلدية **باتنة الاوراس عام 1934م** وانضم في العام نفسه إلى اتحاد المسلمين في قسنطينة ، تم **اعتقاله سنة 1945م** لكثرة نشاطه المتزايد لصالح الاستقلال ، انتخب بن خليل **عبد السلام في 2 جوان 1946م في الجمعية التأسيسية الثانية** في كلية المسلمين الفرنسيين ، ثم كان في المركز الثالث في قائمة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري **،الذي حصل على 254.980 صوتا من أصل 289668 صوتا وفاز بالمقاعد الستة** التي ينبغي شغلها [1]

[1] SENAT. un site au service des citoyens- Benkhelil Abdesselam- Pour plus voir https://www.senat.fr/benkhelil_abdesselam -28-11الساعة-2020-20:56.الزيارةتاريخ

كما ترشح **لمجلس الجمهورية في 8 ديسمبر 1946م** في **الهيئة الثانية** ثم انتخابه أيضا في قائمة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والتي فازت 136 صوتا من أصل 275 بمقعدين** من المقاعد الثلاث التي ينبغي شغلها ، كما شغل أيضا منصب عضو في لجنة الاقتراع العام ووسائل الاتصال [1]

شارك في **انتخابات المجلس الجزائري في 4 افريل1948** ممثلا عن **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن ولاية باتنة وحصل على عدد الأصوات يقدر ب 2.232 صوتا** [2]) وخلال ولايته في **المجلس الجزائري دافع عن حقوق الجزائريين** أيما دفاع وطرح عدة قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية ، **فقد قدم اقتراحين بشأن معاشات الجنود الجزائريين المسلمين وكذلك مشروعا من شأنه إلغاء الجامعات المختلطة في الجزائر** [3]

ا/ دور بن خليل داخل المجلس الجزائري:

لقد تنوعت **مداخلات بن خليل داخل المجلس الجزائري** عبر الجلسات المختلفة التي أقامها المجلس للاستماع إلى **انشغالات النواب والقضايا التي سوف يطرحونها على رئيس المجلس،** من أجل البث فيها ومعالجتها والرد عليها سواء في تلك الجلسة العلنية أو بعد انقضاء الجلسة حسب طبيعة القضايا التي طرحت ، لأن هناك قضايا **تأخذ جلسات متتالية من خمسة إلى ستة جلسات أو أكثر وهناك قضايا يستغرق حلها جلسة واحدة** ، والقضايا التي تأخذ الوقت الأكبر والمدة الأطول هي في **الغالب القضايا السياسة والدينية** ، ومن تلك القضايا التي أثارها **بن خليل داخل المجلس الجزائري** ما تعلق منها **بالجانب الديني خصوصا مسالة القضاء الإسلامي** حيث طالب هذا الأخير **بإعادة النظر في طريقة عمله** حيث اقترح تنظيما جديدا على النحو التالي:

الاقتراح الأول: هي **تنظيمات عامة وشامة تمس القضاء بصفة عامة وتحتوي 7 نصوص** منها؛ **أصول الأحكام والإجراءات القانونية** ، حيث أوصى بن خليل أمام أعضاء المجلسان هذه

[1] SENAT .Op. Cit.
[2] la dépêche de Constantine 4-5 avril 1948-Op.Cit.p.3.
[3] Ibid.

التنظيمات والاقتراحات يجب الأخذ بها و **بتوجهات القاضي المسلم الذي وضع هذه الهيكلة الجديدة للقضاء الجزائري** الذي عرف تغيرات كبيرة منذ الاحتلال.

الاقتراح الثاني: ويخص **تنظيم المحاكم الإسلامية ويحتوي على 24 مادة** مقسمة ومرتبة على النحو التالي:

- **الصلاحية القضائية** من الدرجة الأولى
- **الإجراءات القانونية** في الأحكام الأولى
- // // // // **الاستئناف** (وهو التماس إعادة النظر أو الطعن في الحكم)
- **الغرفة الإسلامية للتسيير**.(مجلس النقض والإبرام)
- الاقتراح الثالث، **يخص القضاة وطريقة عملهم وكيفية تقسمهم** [1]

لقد ارتكز **بن خليل عبد السلام خلال مداخلاته في جلسات المجلس الجزائري** على جوانب مختلفة **اقتصادية واجتماعية وثقافية**، لكن الملاحظ **أن بن خليل ركز بشكل أكبر على القضايا الدنية والسياسية**، وخصوصا القضايا الدينية التي تناولها بكل جرأة وحزم ، حيث وضع مقترحات من شأنها **أن تصلح القضاء الإسلامي**، الذي أصبح **في وقت من الأوقات مغيب** تماما، يسيطر **عليه القضاة المعينين من طرف إدارة المحتل**، ولكي لا يفقد القضاء الإسلامي قيمته وجب إعادة النظر في بعض القوانين التي تضبطه.

لكن هذه الاقتراحات والتوجيهات **لقيت معارضة شديدة داخل المجلس الجزائري** من طرف النواب الفرنسيين خصوصا من **بلان** و**جيودسيلي**المتشددين والرافضين لكل إصلاح من **شأنه أن يعدل صورة القضاء على ما هو عليه**، لكن بن خليل تصدى إلى هذه الأطروحة الفرنسية التي طرحها النواب الفرنسيون داخل المجلس الجزائري والتي **تعتبر أن الجزائر ارض فرنسية وان القضاء**

[1] J.O.A, Débats , session-extraord janvier-février 1950, p p. 83,90.

تابع لها وهي التي يحق لها البث فيها، وأن كل محاولة إصلاح للقضاء الإسلامي ما هي إلا بادرة الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة وهذا ما ترفضه إدارة الاحتلال الفرنسي رفضا قاطعا [1]

لم يتوقف **بن خليل في الدفاع عن مصالح الأهالي الجزائريين داخل المجلس الجزائري** بمداخلاته الكثيرة والمتنوعة على غرار نواب الحركة الوطنية الآخرين ، فمن دفاعه عن القضاء **الإسلامي واحترامه ووجوب إدخال إصلاحات جذرية فيه تتلاءم وطبيعة السكان المحلين الأصلين** لا على طبيعة الإدارة الاستعمارية وحكامها، فقد **تدخل هذه المرة حول موضوع التجارة** طارحا عدة أسئلة مباشرة على أعضاء المجلس منها:

كم هم عدد الأشخاص **المستفيدين من التراخيص لفتح محلات أو مقاهي في كل عمالة** من عمالات الجزائر؟ وإن وجدوا فكم عدد هؤلاء الأشخاص؟

لماذا يوجد هناك **تفاوت في العدد** من حيث منح **عدد هذه التراخيص بالنسبة للبلديات المختلطة وبلديات كامل الصلاحيات؟** إلا ما يعد هذا تميزا من الإدارة **لخلق طبقات متفاوتة أو قل متصارعة؟**

كم هو عدد **المستثمرين من السكان الأصلين الجزائريين في هذه المحلات؟**

هل استفاد من هذه التراخيص **أبناء قدماء المحاربين والأرامل واليتامى؟**

حيث أوضح **بن خليل لأعضاء المجلس وأمام هذه التساؤلات** التي طرحها أن أبناء الوطن الأم **يعيشون كلهم تحت رحمة هؤلاء الكولون الذين يسيطرون على التجارة في كل عمالة** من العملات، إما **بتواطؤ من بعض الموظفين الإداريين الفرنسيين** أو من **بعض هؤلاء التجار المتنفذين في السلطة** ، وهذه حقيقة يجب طرحها والنظر فيها ومعالجتها وإلا ساد الظلم والجوع أكثر في أوساط أهالينا ، كما أضاف بن خليل قائلا " **لمن هذه المحلات والمقاهي المنتشرة على أراضينا وفي قرانا ، وصاحب الأرض خماسا فيها لماذا لا ينظر الحاكم العام إلى هذا**

[1] J.O.A, Débats, Op. Cit, p p. 87,90.

أهذا هو العدول والحرية التي تناشدونا بها " لقد نزل هذا الكلام **كصاعقة على النواب المعارضين لكل ما فيه خير للجزائريين،** والذي من شانه أن يحسن من أوضاع أهالي الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم **يكمل بن خليل سياق كلامه بسبب الفوضى التي عمت القاعة والمقاطعة من طرف رئيس المجلس،** الذي لم يعجبه تدخل بن خليه **وقاطعه بحجة انتهاء الوقت** لكن بن خليل بمجرد إعطائه الكلمة من جديد بعد انتهاء حالة الفوضى في المجلس أكمل سياق حديثه، منددا بالأوضاع التي **يمر بها الفرد الجزائري في ظل سيطرة الكولون على مقاليد التجارة والصناعة** في الجزائر [1]

لقد شكلت تلك التساؤلات التي طرحها بن خليل حول **موضع التجارة على مسامع النواب داخل المجلس الجزائري ورئيس المجلس الجزائري،** جدلا واسعا وسط المجلس **وفوضى عارمة من بعض النواب كانت مقصودة،** حتى لا يكمل **بن خليل مداخلاته التي فضح فيها السياسة الاستعمارية في الجانب التجاري،** وصرفها لرخص لفتح المحلات والمقاهي بشكل غير عادل ومتساوي بين الأفراد من منطقة إلى أخرى، وهذا يدل على أن الادارة الاستعمارية **استعملت العنف حتى على النواب داخل المجلس** ولم تمنحهم الحرية في إكمال مداخلاتهم.

كما قدم بن خليل أيضا تساؤلا آخر في الموضوع نفسه موضوع التجارة، متسائلا إذا كان أصحاب **المقاهي من غير الجزائريين لا يدفعون غرامات وضرائب على محلاتهم ،** لماذا **يدفعها الجزائري صاحب الأرض وبالضعف** وفي حالة عدم التسديد أو التأخر ينتزع منه المحل ويصرف لغيره إذا كان مستوطنا لا يدفع حقه وإن كان **جزائريا يدفع ضعف المبلغ** حيث استعجب بن خليل من هذا العمل وطالب بضرورة **إعطاء الأهالي الجزائريين محلات متنوعة لا تتوقف فقط عند المقاهي** بل يجب توسعها لتشمل نواحي مختلفة، كما طالب بعدم إرهاقهم بالضرائب التي لا يستطيعون دفعها وإعطائهم رخصا دائمة مفتوحة وغير محددة بآجال [2]

[1] J.O.A, Débats , session-extraord juin-juillet 1948 , p p. 150,223.
[2] Ibid,p p. 139,148.

كما تدخل **بن خليل** أيضا مدافعا عن الأهالي الجزائريين المتضررين **جراء الزلازل والكوارث الطبيعة التي أصابت بعض المناطق من التراب الجزائري خصوصا في أيام الشتاء،** مطالبا الحكومة الفرنسية بدفع تعويضات مادية لهؤلاء المتضررين خصوصا الفلاحين منهم الذين فقدوا جراء هذه الكوارث محاصيلهم الزراعية .

طالب **بن خليل** تقدم مساعدات **عاجلة لهؤلاء المتضررين من زلزال الشلف سنة 1955م وتخصص لهم منازل خاصة يقيمون فيها إلى غاية زوال الخطر عنهم** ، كما يجب أيضا تقديم لهم وجبات غذائية خاصة ، إلى جانب تخصيص مبالغ مالية **تقدر ب 10 مليون فرنك كتغطية شاملة لهؤلاء المنكوبين وتعويضا عن الخسائر التي خسروها** ، كما طالب بإعطاء الفلاحين مبالغ **تقدر أيضا ب120 مليون فرنك** جراء هلاك محاصيلهم الزراعية وفقدانهم لبعض مواشيهم وأبقارهم جراء هذه الكوارث [1]

لم تتوقف وتقتصر **مداخلات بن خليل في المجلس الجزائري فقط،** بل تعدته إلى أعمدة على صفحات **جريدة الجمهورية الجزائرية،** الناطقة باسم **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** والتي تعبر عن توجهات الحزب وأرائه مواقفه من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث تطرق بن خليل إلى **موضوع الغابات والخطر الذي يهددها تحت عنوان " جرائم الغابات قاسية للغاية"**حيث قال بن خليل أريد أن ألفت انتباه إدارة الغابات والحاكم العام بصفة خاصة إلى الحقيقة التالية:

-نعلم جيدا أن **جرائم الغابات ومخالفات الغابة أمر لا مفر منه ويعاقب كل من يتعدى عليها** لكن لسوء الحظ فمنذ العام الماضي تزايدت وتضاعفت القوانين والغرامات الغابية وتحولت من عقوبات بسيطة إلى كارثية ، وقد أثرت هذه القوانين القاسية على الفلاحين في **الأوراس وحصرت نشاطاتهم الزراعية وأصبحوا مكبلين جراء هذه المراسيم الجائرة** في حق الفلاح الجزائري سواء كان **هذا الفلاح في منطقة الاوراس** أو غير ها من مناطق الجزائر الأخرى ، و **طالب بن خليل**

[1] J.O.A, Débats.1948,p p 145,210,et 1955 p p 330,363

الحكومة الفرنسية وعلى رأسها الحاكم العام وإدارة الغابات إلى إعادة النظر في هذه القوانين التي لا تخدم الفلاح الجزائري بل تجره إلى الفقر والجوع وهجران الأرض بحثا عن لقمة العيش [1].

حيث يقول بن خليل إنني توجهت بالسؤال التالي إلى كل من **مدير المياه والغابات** ، لماذا ارتفع **معدل الغرامات من 120 فرنك إلى 240 فرنك فرنسي** ليصل إلى هذا العدد الرهيب والمخيف في حين أن السلطة في هذا الأمر تعود إليكم مدير الغابات فلماذا هذا التشديد في الغرامات ، **فكان رد مدير الغابات على هذا الاستفسار الذي قدمه بن خليل** أن هذه **الغرامات والزيادات** ليست من اختصاصه وليس هو من يقرره لكن حددها البرلمان الفرنسي واقرها ولا يحق لنا أن نغير في محتواها، لكن هذا الجواب والرد من مدير الغابات الذي يعد المسؤول الأول هو في نظرنا يعتبر تهربا من الحقيقة وتغطية لجرائم الاستعمار الفرنسي لمنع الفلاح الجزائري من الاستفادة من الثروة الغابية.

كما الفت انتباه الحاكم العام ومدير الغابات أن المبلغ الحالي الذي قررت الإدارة الفرنسية الزيادة فيه والذي يعد مرتفعا جدا نظرا للعقوبات المترتبة عليه ، والتي **تضر بشدة على الفلاح** كون هذه الضرائب قد مست في الغالب فلاحين لا يقطنون أصلا في المناطق القريبة من الجبال وإنما في **مناطق معزولة** فكيف تطبق عليهم مثل هذه **الضرائب المجحفة،** يجب على إدارة الغابات التدخل في إعادة **النظر في قانون الغابات المطبق في الجزائر وإيجاد الحلول الممكنة** لهذا التزايد المرتفع في قيمة الضرائب المفروضة على الفلاحين قرب المناطق الغابية ، كما ذكر بن خليل أن مثل هذه القوانين قد كانت لها أثار سلبية على مستوى استصلاح الأراضي **فمعظم الفلاحين أرهقتهم هذه الزيادات المتواصلة في الضرائب فتركوا تلك الأراضي التي أصبحت أراضي** بور وذلك كله خوفا من إدارة الغابات وقوانينها.

إن هذه الغرامات يجب أن تخفض إلى أدنى مستوى على ما كانت عليه **قبل الأعوام القليلة السابقة** لأن تركها على ما هي عليه هو إعلان مباشر من الحاكم العام لإفقار الفلاحين [2]

[1] D.A.W.O.CP.085.**la république algérienne,** vendredi 17 avril 1953,N 348, p. 4.
[2] Ibid, p. 4.

لقد تطرق **بن خليل لموضوع الغابات لأهميته وخطورته** في الوقت نفسه، لأن الإدارة الاستعمارية **وضعت مجموعة من المراسيم والقوانين كبلت بها الفلاح الجزائري**، وجعلته يغادر ويهجر أرضه وذلك بسبب تلك **الزيادات المجحفة في الضرائب**، التي أقرتها الحكومة الفرنسية والتي **أرهقت كاهل السكان الذين أصبحوا لا يطيقونها بتاتا** ، فكيف لا وهذه الإجراءات حولتهم من ملاك إلى خماسين ومتشردين في مزارع الكولون.

لقد **اعترف مفوض الحكومة حسب بن خليل** بأن الغرامات قد عرفت زيادة كبيرة بقوله " **إن** معدل الغرامات قد تضاعف لكن المعاملات ظلت على حالها ، وبالتالي على الفلاحين أن يقبلوا فقط بالمعاملات التي يقترحها حراس الغابات فقط الحراس وحسب المخالفة ولا داعي للضريبة الزائدة " [1]

وهذا حسب **اعتقادنا تناقض في الخطابات بين مدير الغابات** الذي يصرح بأن هذه الزيادات ليست من اختصاصه ولا يحق له النظر فيها أو تغييرها فهي من اختصاص البرلمان الفرنسي وحده في حين، **نجد أن مفوض الحكومة يلقى المسؤولية الكاملة والحق في التصرف إلى حراس الغابات** متجاهلا تماما **مدير الغابات الذي يعد المسؤول الأول أمام الحكومة الفرنسية** على الغابات وكل ما يتعلق بها، وهذا حسب فهمنا يعد **تهربا من المسؤولية وبقاء سياسة الضرائب على حالها بهدف تجويع الجزائريين** حتى لايثوروا ضد الحكم الفرنسي.

لقد لاحظ **مفوض الحكومة الفرنسية بالفعل أن معدل الغرامات تضاعف** على ما كان عليه وقد اعترف بهذا بنفسه ، لكنه احتج على هذه الزيادة المقررة من الحكومة الفرنسية بقوله انه إذا كان قانون المالية الفرنسي قد أقر زيادات في الضرائب والغرامات ، فمن الطبيعي أن نعتقد أنه سوف ترتفع وتتضاعف معدل الغرامات والزيادات [2]

[1] D.A.W.O.CP.085.**la république algérienne**,Op.Cit, p.4.
[2] Ibid,p 4.

إن هذا **التصريح من مفوض الحكومة الفرنسية حول معدل الغرامات والزيادات** على مستوى الغابات، قد **تصدى له بن خليل** بقوله : انه لو كانت الصفقات والزيادات هي نصف ما عليه الآن لما تضرر الفلاح أكثر ، لكنني سوف أسعى جاهدا لأطلب من المجلس الجزائري أن يبدي رغبتنا الشديدة والملحة في خفض معدل العقوبات التي تعاقب على جرائم الغابات ، لأن الفلاحين يعانون حقيقة من قانون الغابات الذي أرهقهم وأتعبهم فيجب على الحكومة الفرنسية وعلى المجلس الجزائري التدخل بسرعة وإلا تفاقم الوضع أكثر.

و أضاف **بن خليل أننا وحدنا من يقرر إمكانيات سكاننا** وليس فرنسا التي لا تعرف عن **التوزيع السكاني في الريف الجزائري إلا القليل** ، ولهذا أحمل المسؤولية الكبيرة على عاتق **مفوض الحكومة الفرنسية وكذلك الإدارة المركزية على عواقب مضاعفة هذه الغرامات** والزيادة على الفلاح الجزائري[1]

لقد تصدى **بن خليل لقانون الغابات الجائر** الذي طبقته الإدارة الاستعمارية في الجزائر والذي أرهق الأهالي الجزائريين وجعلهم يهجرون أراضيهم نتيجة لقسوة هذا القانون، وما يحمله من غرامات وضرائب **ناهضة تفوق قدراتهم وإمكانياتهم** ، لكن بن خليل من خلال تدخلاته في **المجلس الجزائري** أو **من جريدة الجمهورية الجزائرية** لفت انتباه السلطات الاستعمارية إلى مثل هذه **الممارسات الجائرة والغير أخلاقية في حق الأهالي** ، وأنه في حال بقاء هذا الوضع على حاله فإنه سوف تكون عواقبه وخيمة ونتائجه كارثية، يؤدي بالأهالي الجزائريين إلى **الفقر وانتشار المجاعات** وهذه الأوضاع المزرية كلها كانت تحت أعين الإدارة الاستعمارية ولم تحرك ساكنا رغم التنديدات المتواصلة من الوطنيين الجزائريين حول هذا القانون، **وصرح مدير الغابات انه ليس صاحب الحق في التشريع وسن القوانين وأنه منفذ فقط**، وهذا كله يعبر عن التهرب من المسؤولية ومن حقوق الجزائريين.

[1] D.A.W.O.CP.085.**la république algérienne**, Op.Cit, p.4.

ثانيا/ دماغ العتروس العربي :1923–2017.(Larbi Dmagh EL Atrous)

ولد **دماغ العتروس العربي يوم 24 أكتوبر 1923م بأولاد حبابة ولاية سكيكدة،** التحق بحزب **الشعب الجزائري في 1942م وفي سنة 1948م** انتخب في **المجلس الجزائري** كممثل عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ، ونظرا لتزايد نشاطه السياسي ألقت عليه السلطات الاستعمارية القبض رفقة اثنين من زملائه هما ، **شرشالي وباقي بوعلام،** عرف عن **دماغ العتروس العربي** تدخلاته الجريئة في المجلس الجزائري **ضد السلطات الاستعمارية مدافعا عن حقوق الأهالي** الذين وضعوا فيه الثقة التامة وترشحيه في المجلس حتى يكون سفيرا لمطالبهم هناك ، وقبل اندلاع الثورة التحررية في الفاتح **من نوفمبر 1954م استدعي العربي من طرف مجموعة 22 التاريخية** من أجل أن يستلم إدارة الجبهة لكنه رفض هذا الطلب المقدم إليه ، وعند تفجير الثورة ألقت عليه إدارة الاحتلال القبض وسجنته إلى **غاية 1955م** بسب تشبعه **بالقيم الإسلامية والوطنية،** حيث التحق باللجنة الخارجية لجبهة التحرير مابين 1957م و1960م، بعد استقلال الجزائر في 5جويلية 1962م عين في منصب **سفير الجزائر بجاكرتا ثم ببلغراد** [1]، كما شغل منصب **وزير الثقافة بعد الاستقلال** وكان العربي يتقن عدة لغات أجنبية منها اللغة الإسبانية واليونانية والألمانية، إلى جانب اللغة العربية التي عرف بحبه لها وإخلاصه، وقد كان يراسل بها ، وما موقفه من وزير الثقافة الفرنسي الذي راسله باللغة العربية فلما سئل عن ذلك قال : " **راسلني بلغته وراسلته بلغتي**" [2]

لقد كان **دماغ العتروس العربي يصدح** بالحق ولا يخش الادارة الاستعمارية إطلاقا، في إبداء **مواقفه وأرائه من القضايا الراهنة،** وأصبح أكثر قوة عندما صار نائبا **داخل المجلس الجزائري** وممثلا عن الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية.

وللتعرف على المجاهد أكثر نذكر بعض الشهادات الحية من بعض رفاقه في الكفاح المسلح الذين لازموه سواء في فترة الحركة الوطنية أو أيام الثورة التحريرية ومن هؤلاء نذكر **رابح خالد** صديقه

[1] Benjamin Stora, Op.Cit, p.147.

[2] المكتبة الجزائرية الشاملة،**دماغ العتروس العربي**، انظر تاريخ الزيارة 4-12-2020 الساعة 47: 20،https://shamela-dz

المقرب، وفي هذا الإطار أكد **رابح خالد أن دماغ العتروس العربي يعود إليه الفضل في تجنيد الشهيد ديدوش مراد ، وكلف بن صدوق بتفجير ملعب باريس** ،وكان يكره الحركى والمتعاونين مع فرنسا كرها شديدا فقد نظم حملة كبيرة ضد الحركي علي شكال.

كما استعرض أيضا صديق المجاهد العربي السيرة الذاتية له حيث ذكر أنه **حفظ القرآن الكريم** وهو في سن مبكرة جدا ثم التحق بعدها بالمدرسة الأهلية الفرنسية **بالحروش سنة 1929م** ، حيث درس بها مدة ثلاث سنوات لينتقل بعدها إلى تلمسان ليتحصل على الشهادة الابتدائية **الفرنسية سنة 1935م** ، ثم انتقل بعدها إلى زمورة **بغليزان سنة 1936م** وبعد انضمامه إلى صفوف حزب الشعب صار يشغل منصب صحفي الحزب، في "**جريدة المغرب العربي**"وفي **مارس 1948م** انتخب العربي عن الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية لمدة ست سنوات دافع فيها عن القضايا الوطنية دفاع الأبطال.

بعد خروجه من السجن سافر إلى فرنسا وساهم هناك في **نشاط فيدرالية جبهة التحرير**، وفي **سنة 1957م** عمل بمكتب **جبهة التحرير بالقاهرة** ثم عين **مندوبا للجبهة في سكرتارية التضامن الأسيوي الإفريقي** ، كما انتقل في عدة مهام سياسية في عدة عواصم افريقية ومثل الجزائر في **مؤتمر كتاب أسيا وإفريقيا بتشقند بأوزبكستان** [1].

من خلال هذه **الشهادات الحية التي أدلى بها أصدقاء المجاهد دماغ العتروس العربي** نكتشف بأنه كان له السبق في الالتحاق بصفوف الحركة الوطنية، والدفاع عن القضية الوطنية مبكرا ونظرا لنشاطه الكبير كلفته جبهة التحرير بتمثلها في محافل دولية.

وفي سنة **1958م عمل في وزارة الخارجية رفقة كل من بوقادوم ومحمد الأمين دباغين** ، وفي سنة **1960م** كان ضمن الوفد الذي ترأسه بن يوسف بن خدة والذي قام بجولة سياسية حول العالم

[1] **أصدقاء المجاهد العربي دماغ العتروس في الكفاح يوارونه الثرى**، الحوار، ع2275، 29 أكتوبر 2017. انظر https://www.elhiwardz.com/nationa- تاريخ الاطلاع 05-12-2020 الساعة44:10

فزار بلدان أمريكا اللاتينية واستمر يعمل في مكاتب الجبهة في العالم، ففي عام **1971**م تم تعينه سفيرا في يوغسلافيا ورومانيا وألبانيا، وسفيرا أيضا إلى باكستان عام **1978م وفي 1982م** سفيرا **بالبنقلاداش وبورما وتايلندا،** كما انتخب سنة **1978م نائبا بالمجلس الشعبي الوطني.**

أما حفيد **المجاهد خالد مجراب** فقد أثنى كثيرا على خصال المرحوم وحسب رواية حفيده فإنه كان **يشجع التعريب كثيرا ويغضب لو سمع أحد الأبناء يتحدث بالفرنسية** فهو دائما يدعونا إلى التمسك **باللغة العربية لغة القرآن وعدم تمجيد لغة المستعمر** [1]

ا/ نشاطه داخل المجلس الجزائري:

لقد عرف عن دماغ العتروس العربي نشاطه المكثف داخل المجلس الجزائري منذ أن أصبح ممثلا عن **دائرة الملية داخل المجلس في عام1948** [2]فقد عرض أمام أعضاء المجلس الجزائري **عدة قضايا سياسية واجتماعية للفت انتباه الحكومة الفرنسية إلى معاناة الأهالي الجزائريين** وكذلك إلى **تعسف الادارة الاستعمارية وتجاوزاتها في حق الأهالي العزل،** فطرح أمام **رئيس المجلس الوضع الأمني في البلد** والذي يشهد اضطهادا وتعسفا من قبل الإدارة الاستعمارية ولم يفرق بين الرجال والنساء، حيث أن حملة المداهمات والاعتقالات قد أفضت في بعض الأحيان إلى اعتقال النساء ، نهيك عن **استخدام العنف والضرب ضد الأبرياء العزل من المواطنين،** ولم يمنعها هذا كله حتى **من استخدام الرصاص وإطلاق النار** في بعض الأحيان على المواطنين مثل الذي حدث في وهران وهنا طرح **دماغ العتروس** العربي سؤالا : **لماذا هذا العنف الرهيب من البوليسي الفرنسي في بلادنا وضد شعبنا؟** إنه تصرف غير عادل تقمع فيه الحريات الفردية للفرد الجزائري في بلده، وأضاف **دماغ العتروس** أنه إلى **متى يبقى هذا الصمت مخيما على تجاوزات البوليس ضد شعب اعزل،** أمام مرأى ومسمع من الحاكم العام الذي يجب عليه اخذ هذه الاقتراحات والبث فيها بسرعة حتى لا يتمادى هؤلاء أكثر في تصرفاتهم.

[1] **أصدقاء المجاهد العربي دماغ العتروس في الكفاح يوارونه الثرى،** الحوار، مرجع سابق.

[2] LA DEPECHE DE CONSTANTINE. MARDI 6 AVRIL 1948, Op .Cit, p.3.

وعند افتتاح **الجلسة الثانية طرح دماغ العتروس العربي** المشهد نفسه على رئيس المجلس الجزائري **وأخبره بأن هذا القمع المسلط من طرف البوليس،** لم يخص منطقة بعينها فقط حتى تقولوا مجرد مناوشات وحرب كلامية بين رجال البوليس وبعض الأفراد ، لكن سيدي الرئيس هذه الظاهرة انتشرت وعمت في باقي أرجاء الوطن فكل يوم نسمع عن هذه الأحداث الأليمة ضد شعبنا الأعزل وأنا كررت النقاش وطرحته عدة جلسات، ليس إلا أن الوضع خطير ويستدعي التدخل من سيادتكم وإصدار قانون في هذا المجلس يخص الوضع الذي يشهده الشارع الجزائري.

كما ذكر **دماغ العتروس أن أحداث البليدة** هي الأخرى قد أثارت قلقنا وغضبنا إزاء تطاول **رجال البوليس المستمر على المواطنين** ، ولذا نرجو منكم مناقشة هذه الوضعية في أسرع وقت وبكل جدية [1]

لقد عرف عن دماغ **العتروس العربي مداخلاته النارية في المجلس الجزائري** والتي فضح فيها بكل **قوة الأساليب القمعية التي تمارسها الإدارة الاستعمارية** ضد شعب اعزل، حيث لفت انتباه أعضاء المجلس إلى **التجاوزات الخطيرة التي يمارسها البوليس الفرنسي** في كثير من المناطق عبر الوطن، والتي استخدم فيها السلاح والضرب والاعتقال وبكل وحشية ولم يفرق بين الصغير والكبير وبين النساء والرجال،ولولا تطرق العربي إلى هذه التجاوزات لتسترت عليها فرنسا.

واصل دماغ العتروس العربي مداخلاته في المجلس الجزائري مدافعا من خلالها على كل ما هو من شانه أن يصلح أوضاع الأهالي الجزائريين في جميع المناطق دون استثناء فهو دائما يقول ويكرر " **نحن النواب كتلة واحدة وهدفنا واحد لا يفرقنا هذا المجلس بل يجمعنا ويجمع أهدافنا** "فقد طرح هذه المرة **مشكلة السكن** التي يعاني منها أبناء الجزائريين وأهاليهم خصوصا العائلات التي تعرضت للزلازل، أو أن بيوتهم أصبحت غير صالحة مع مرور الزمن ، كما ذكر أن بعض الأرامل من النساء لا تجد بيتا تأوي إليه وذكر أن بعض الأهالي في الريف انتزعت منهم بيوتهم بحجة أن هذه البيوت وقعت في طريق القص البلدي وأنها تابعة للإدارة الاستعمارية هي من تتصرف فيها وحدها.

[1] J.O.A, Débats ,session-extraord février-mars 1950, p p 169-282. et 1952, p.1179.

ولهذا السبب قدم دماغ العتروس **العربي اقتراحا إلى المجلس الجزائري للحصول على قرض مالي** من الحكومة بهدف إنشاء **مساكن لهؤلاء المذكورين سابقا** ، حيث تكون هذه القروض بعيدة الآجال ولا تكون محددة بزمن ، كما اقترح كذلك مشروعا يهدف إلى التمديد بعد التعديلات في **أحكام قانون 1 سبتمبر 1948م** والذي سبق اون ذكرنه وتحدثنا في حيثياته والذي ينظم بدوره سير العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين أو المتواجدين في السكنات التابعة إلى السكن الوظيفي [1]

لم تنصب اهتمامات **دماغ العتروس العربي على الجانب السياسي والأمني** فقط بل تعدته إلى اهتمامات وقضايا أخرى كانت من رحم **المعاناة التي يعيشها الأهالي** الجزائريين تحت رحمة الكولون، ومن تلك القضايا التي أثارها النائب وطالب بحل عاجل وسريع للقضية ، هي مشكلة السكن التي تعد مشكلة كبيرة، خصوصا لهؤلاء الذين فقدوا منازلهم جراء الفيضانات والزلازل أو أنها أصبحت غير قابلة للسكن مع مرور الزمن .

كما كانت **لدماغ العتروس العربي مداخلات عديدة** هاجم من خلالها **المجلس الجزائري وطريقة عمله ، والنظام الاستعماري منذ دخوله الجزائر والسياسات التي اتبعها** دون تحقيق الأهداف المرجوة ، **كما رفض** أيضا التصويت داخل المجلس الجزائري **على مشروع الميزانية الجديدة المقترحة التي لم تكن بالمستوى الذي يطمح إليه نواب الحركة الوطنية الجزائرية ،** كما تدخل أيضا في الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الجزائرية وقال " **أن الحل الوحيد للمخاوف ، ومخاوف الجميع كان ويبقى استقلال بلادنا**" ،لأن دماغ العتروس العربي لاحظ أن كل الاقتراحات والرغبات المقدمة إلى المجلس الجزائري من اجل البث فيها وإعطاء راية فيها كانت تستغرق مدة أطول على طاولة المجلس حتى ينظر فيها، وغالبا ما يصدر المجلس قرارا بشأن هذه الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس الجزائري ، ولذا رأى العربي أن الحل الوحيد للتخلص من هذه المخاوف والحواجز هو أن نكون مستقلين أحرارا نسير شؤوننا بأنفسنا ونقرر سياستنا لوحدنا دون انتظار أو إحجام [2]

[1] J.O.A, Débats ,1948,p p149-181,et 1949,p p. 500-579,1955, p.556.
[2] Benjamin Stora, Op.Cit, p p. 299-300.

نلاحظ أن ممثل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، السيد **دماغ العتروس العربي** قد طرق **مواضيع مهمة وجريئة داخل المجلس الجزائري** ، عبر من خلالها على الوضعية المتدهورة التي يعشها الأهالي الجزائريين في مختلف مناطق الوطن ، وطالب بضرورة الإسراع إلى حل هذه المشاكل والعراقيل دون تماطل وأخذ المزيد من الوقت، فقد ذكر دماغ العتروس العربي في أحد جلسات المجلس الجزائري **أنه ما من جدوى في تمثيلنا إذا كانت قرارات هذا المجلس لا تصدر ولا تطبق على أرض الواقع،وما الفائدة إذا كانت المداخلات مجرد أقوال تسمع دون أن تلقي أذانا صاغية من هيئة المجلس،** كما ذكر أننا ممثلون لشعب أعزل يعاني وليس لفئة برجوازية راقية [1]

ثالثا/ شوقي مصطفاوي: 1919 –2016 (Mostefaoui chawqui)

هو **شوقي مصطفاوي بن الأخضر ولد حوالي سنة 1922بالمسيلة،** بينما لأكثر شيوعا وتداولا عن مولده هو أنه من **مواليد 5 نوفمبر 1919م** بولاية لمسيلة زاول دراسته الابتدائية ببرج بوعريريج لينتقل بعده إلى سطيف ليكمل دراسته الثانوية هناك أين حصل على **شهادة البكالوريا في الفلسفة عام 1938م**،بعدها درس **الطب بجامعة الجزائر**, ثم **بتولوزو وباريس أين تخصص في طب العيون،** [2]

تزوج من السيدة **خيرة بوعياد** التي كانت تعمل هي الأخرى في **مجال الصحة** وكانت تعمل كا قابلة في المستشفى وفي الوقت نفسه **ناشطة في صفوف جبهة التحرير الوطني** ،ونظرا لنشاطها السياسي المتزايد **كلفتها جبهة التحرير الوطني في منصب ممثلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للمشاركة في مؤتمر النساء الألبانيات** بتيرانا، أنجب منها شوقي ولدين هما : **فوزي بتاريخ 1947 و مليكه بتاريخ 1956م،** كان والده يعمل في **مجال**

[1] J.O.A, Débats ,1948,Op.Cit, p p.160,179.

[2] **رحيل مصمم العلم الوطني والمناضل في الحركة الوطنية شوقي مصطفاوي،** الرائد ،ع1404، 25-05-2016،انظر الموقع:

تاريخ الزيارة-06-12-2020 الساعة13:34 http://elraaed.com/ara/watan/85435

القضاء حيث كان وكيل قضاء ببلدية المسيلة المختلطة، هذا المنصب جعله أكثر إلماما بالقوانين والتشريعات الفرنسية، واكتسب كذلك خبرة التعامل مع الإدارة الفرنسية من خلال منصبه [1]

أما عدد الإخوة **فله أربعة إخوة** منهم محمد الشريف طبيب ينتمي في توجهه السياسي إلى حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فرع سطيف ، وأخوه الثاني هو كمال درس الصيدلة وتخرج كصيدلي ينتمي هو الأخر إلى حزب الاتحاد الديمقراطي فرع باتنة ، سعد الدين وكيل قضائي إذن فأسرته كلها اشتهرت بحب العلم والإخلاص فيه والمزاوجة بين الحياة العلمية والسياسة التي أحبوها ودخلوها من بابها الواسع [2]

لم يكن شوقي مصطفاوي معروفا لدى الأوساط السياسية **في عمالة قسنطينة** ، كونه غادر أرض الوطن مبكرا لإكمال دراسة **تخصص الطب في فرنسا** ، التحق بالنشاط السياسي مبكرا **فنخرط في صفوف حزب الشعب المحظور في أواخر سنة 1940م** ولم تمض سنة على انخراطه إلا أنه أصبح عضوا في المكتب السياسي للحزب ، كان له دور كبير على مستوى قيادة الحزب وزعامة الحركة الطلابية الجزائرية والمغربية عبر " **جمعية الطلبة المسلمين المغاربة**" التي تزعم قيادتها من سنة 1944-1945م [3]

بعد استسلام فرنسا أمام ألمانيا الهتلرية تأكد لمصطفى أن فرنسا لن تقوم لها قائمة بعد اليوم ولابد **من استغلال هذه الفرصة لتخليص الجزائر أرضا وشعبا من الطغيان الفرنسي** فربط اتصالاتهم بزملائه في الجامعة الذين يعرفهم ويحملون الأفكار نفسها والمبادئ التحريرية ودعاهم إلى عقد **اجتماع يتباحثون فيه وضعية الجزائر بعد هزيمة فرنسا** الشنيعة على يد القوات الألمانية.

---

[1] محمد يعيش، **شوقي مصطفاوي ومساره النضالي**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لمسيلة ، الجزائر، مجلد5، ع1، 2017، ص77.

[2] مرجع نفسه، ص77.

[3] محمد عباس، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2009، ص298.

فعقدوا اجتماعا **يوم 18 جوان1940م يضم 14 طالبا بمنزل** شوقي في 25 شارع ميلوز قرب الجامعة وبعد مناقشة طويلة خلص إلى الاجتماع إلى عدة نقاط منها:

العودة إلى المناطق الأصلية والدعوة للثورة.

جمع الأسلحة وتجنيد الرجال القادرين على حملها

لكن هذا البرنامج ظل مجرد حبر على ورق لأنه حدث ما لم يكن متوقعا لأنه عندما تعرف شوقي **مصطفاوي على الأمين دباغين** الذي أعجب بأفكار شوقي وإقدامه وتمسكه بمواقفه، وهنا عرض عليهم **الأمين دباغين الانضمام إلى التنظيم القائم على الساحة الوطنية وهو حزب الشعب الجزائري** ، الذي يحمل الأفكار والمبادئ نفسها التي يدعو إليها **شوقي مصطفاوي** ورفاقه في النضال السياسي ، وهذا الطرح أثار الشقاق والخلاف بين الأحبة فمنهم من عارض شوقي وخرج من صفه مثل **مولود معمري** إلا أن شوقي قبل الفكرة وأصبح عضوا في **المكتب السياسي للحزب** [1]

كما ساهم **شوقي مصطفاوي رفقة "لمين دباغين"** في إقناع **فرحات عباس** بالتخلي عن أفكاره **الدعاية إلى الاندماج والانصهار في البوتقة الفرنسية** ، والتمسك بالنضال الوطني الذي يضمن الاستقلال والحرية ، وهذا دفعه وحفزه إلى المشاركة في تحديد شكل الراية الوطنية التي رفعها المتظاهرون في **مظاهرات 8 ماي 1945م** [2]

بعد إعادة تشكيل الحركة الوطنية عقب العفو العام قرر حزب الشعب المشاركة في هذه الانتخابات المزعم عقدها في **سنة 1946م** فكان **شوقي مصطفاوي** من أكثر المتحمسين والراغبين في المشاركة في هذه الانتخابات من وجهين اثنين؛ استخلاص الدروس من مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي الثاني في **جوان 1946م**، واستغلال هذه الانتخابات كوسيلة للدعاية وتعبئة الجماهير [3]

---

[1] محمد عباس، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، مرجع سابق، ص ص 301-302.

[2] محمد قن، **مصطفاوي شوقي 1919-2016م من خلال الأرشيف الفرنسي، المجلة التاريخية، لمسيلة،ع2،2017**، ص111.

[3] محمد عباس، مرجع سابق، ص 308.

لم يكن نشاط **شوقي مصطفاوي** ببعيد عن نشاط دماغ العتروس العربي خلال فترة الحركة الوطنية الجزائرية، فهو الآخر انخرط في صفوف حزب الشعب ، ولم يقتصر نشاطه على المستوى الحزبي فقط بل تعداه إلى المستوى المغاربي لتزعمه للحركة الطلابية المغاربة.

بعد تحقيق **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية الفوز في الانتخابات البلدية** ، ترشح الدكتور شوقي مصطفاوي للعضوية في الجمعية الجزائرية لعمالة قسنطينة ، وفي **أفريل 1948م فاز في انتخابات المجلس الجزائري على منافسيه الدكتور الصالح بن جلول و السيد الحاج سعيد الشريف** ولكنه لم يستلم منصبه بسبب المتابعات القضائية ضده فاضطر للهرب بعد صدور قرار القبض عليه وحكم يوم **20 أفريل 1948م بمدينة الجزائر ، وفي جوان 1951م ترشح للانتخابات التشريعية** رفقة الصفاقي عبد الكريم وتحصل على **6505** صوتا من **مجموع 707680 منتخبا** ، وبين سنة **1949-1951**م عين عضوا في تحرير مجلة "**الجزائر الحرة**" في باريس ، وفي سنة **1951** أعيد انتخابه **في المجلس الجزائري** لعهدة أخرى ممثلا للحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية عن **عمالة قسنطينة** [1]

اختلف شوقي مصطفاوي مع **مصالي الحاج بداية سنة 1951م** حول سياسة التحالف مع البيان وجمعية العلماء وانسحب على إثرها مرفقا بعضوين بارزين في صفوف الحزب هما:

شنتوف والعمراني ، وبعد هذا الخلاف والقطيعة مع **قيادة الحزب وعلى رأسها الزعيم مصالي الحاج سافر شوقي** إلى فرنسا لمزاولة مهنته **كطبيب** ، وفي أواخر سنة **1955 التحق باتحادية الجبهة وعمل هناك بمصالح الإعلام** ، ثم تنقل بعدها إلى تونس للعمل في ذات المصلحة السابقة ثم **بالمصالح الصحية لجيش التحرير** [2]

وبعد **تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في عام 1958م** عين شوقي مصطفاوي **مستشارا سياسيا لوزير الحربية في حكومة كريم بلقاسم** ، كما شغل أيضا منصب تحرير صحيفة

[1] محمد قن، مرجع سابق، ص112.

[2] محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 298-299.

"المقاومة" [1]، ثم مديرا لديوان **وزارة شمال إفريقيا** ، ثم عين أيضا إلى جانب بومنجل ممثلا لجبهة التحرير الوطني في مؤتمر الشعوب الإفريقية باكرا من **8 إلى 12 ديسمبر 1958**م حقق من خلاله الوفد الجزائري نجاحا سياسيا هاما خصوصا دعوة الدول الإفريقية للاعتراف بالحكومة المؤقتة [2]

كما عينته أيضا **الحكومة المؤقتة في أكتوبر 1958** في مهمة رسمية **لدى الدولة التونسية،** ثم في المغرب، وأنهى مساره الوطني والنضالي **مكلفا بالتفاوض مع منظمة الجيش السري لوضع حد لاعتداءاتها على الشعب الجزائري. وفي يوم 27 جوان 1962،** انسحب من الحياة السياسية ليتفرغ لحياته الشخصية [3]

نظرا لمواقفه البطولية والمشرفة التي اعتادت الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية أن تراها من **شوقي مصطفاوي،** سواء عندما كان مناضلا داخل حزب الشعب أو عندما أصبح نائبا في المجلس الجزائري ممثلا عن **عمالة قسنطينة،** أين أبلى بلاء حسنا في الدفاع عن القضية الوطنية التي **وعد منتخبيه أثناء الحملة الانتخابية أنه سوف يسعى جاهدا لتحقيقها،** ونظرا لهذا النشاط المتميز أصبح معروفا في الأوساط المحلية، فقررت **جبهة التحرير الوطني** أن تعينه في مناصب حساسة نظرا لخبرته وحنكته في التعامل مع القضايا السياسية خصوصا بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ا/نشاط شوقي مصطفاوي داخل المجلس الجزائري:

لقد كان نشاط شوقي مصطفاوي بارزا خلال فترة الحركة الوطنية الثورة التحريرية خصوصا عندما فاز في انتخابات المجلس وأصبح نائبا فيه ، حيث لعب دورا هاما في الدفاع عن القضايا الوطنية منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد طرح شوقي مصطفاوي موضوع استقالة زميله **بولكروة** وهو من أنصار الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية داخل المجلس الجزائري ، ففي بداية الجلسة

[1] محمد قن، مرجع سابق، 113.

[2] محمد يعيش، مرجع سابق، ص79.

[3] Benjamin Stora, Op.Cit. p p.299-300.

أخذ شوقي الكلمة وشرح للحاضرين وعلى رأسهم رئيس المجلس الوضعية التي أعلن فيها عن استقالة صديقه **بولكروة** من النيابة في المجلس حيث اعتبر ذلك غير شرعي وغير قانوني ، لأنه لم يستوف عدد الأصوات المصوتين على الاستقالة بنعم وعدد المصوتين بلا ، كما طالب شوقي عبر تدخله إلى إسناد هذا الأمر إلى لجنة مختصة في هذا الأمر حسب ما تقتضيه قواعد المجس وشروطه ، وذكر أن هذا العمل الذي قدم عليه المجلس من استقالة نهائية للممثل **بولكروة** هو عمل غير مدروس ويمس بشخص **بولكروة** وهو يتعدى أيضا صلاحيات المجلس ، ولهذا يجب على المجلس الجزائري أن يعيد النظر في هذه الاستقالة ويرسل ملف بولكروة إلى لجنة مختصة تعمل وفق شرط النزاهة وما تقتضيه سلطة المجلس الجزائري، كما أضاف أيضا السيد شوقي مصطفاوي متحدثا ومخاطبا رئيس المجلس الجزائري بخصوص عدم منح الحصانة البرلمانية إلى السيد بولكروة وانه أمر غير عادل وان هناك تميز في الصلاحيات بين ممثل الحركة والوطنية والممثلين الاوروبين الذين يسيطرون على المجلس الجزائري وجلساته [1]

كما قدم أيضا **شوقي مصطفاوي اقتراحا** إلى أعضاء المجلس الجزائري يتضمن إيجاد حلول سريعة إلى **مشكل البطالة والسكن** الذي أصبح ظاهرة منتشرة في أوساط الجزائريين حيث طالب شوقي بضرورة الإسراع إلى مناقشة مثل هذه المقترحات في المجلس الجزائري وإعطائها الأولوية الكاملة دون مزيد من التأخر ، وأضاف شوقي مصطفاوي أن البطالة مشكل كبير والمخجل فيه انه طرح عدة مرات على جلسات المجلس الجزائري لكن لم يأخذ حقه في الدراسة والمعاينة من سيادتكم ، إن الشعب يتعذب ويعاني خصوصا في أيام الشتاء الباردة الزلازل والكوارث الطبيعية [2]

من خلال ما سبق يتضح لنا **جليا الدور النضالي للمناضل شوقي مصطفاوي** إبان فترة الحركة الوطنية من خلال انخراطه في حزب الشعب الجزائري ليصبح من أعضائه البارزين والفاعلين، الذين كان لهم الدور في الدفاع عن مبادئ الحزب وأهدافه والمتمثلة في تطهير الجزائر من المستعمر وتحريرها تحريرا شاملا، بالإضافة **إلى دوره الدبلوماسي الذي كلفته به الحكومة المؤقتة لكسب الاعتراف**

[1] J.O.A, Débats, November-décembre 1948,p p. 450,468.
[2] Ibid, p p. 139,179.

الدولي والإقليمي بها فكان سفيرا للحكومة الجزائرية في عدة دول وعواصم عالمية ،أما والدور البارز للمناضل **شوقي مصطفاوي فهو عندما ترشح لإنتخابات المجلس الجزائري في 4 و11 أفريل 1948**م وفاز في هذه الانتخابات بكل جدارة واستحقاق ، فاتخذ المجلس **منبرا يدافع من خلاله عن القضايا الوطنية لبلاده** وشعبه الذي وضع فيه الثقة التامة ورشحه لتمثله في المجلس الجزائري حتى يوصل معاناتهم واهتماماتهم إلى أعضاء المجلس ، وقد فعل ذلك ودافع عن القضايا الاجتماعية أيما دفاع **والنماذج التي ذكرناها خير دليل على نشاط الرجل.**

وقد انسحب **الدكتور شوقي مصطفاوي** من الحياة السياسية نهائيا بعدما كان من الرعيل الثوري الذي عاش لحظة الاستقلال في بومرداس ورؤية العلم الوطني يرفرف من جديد بعد 132 سنة من الاحتلال الفرنسي لأرض الجزائر، ويقول شوقي مصطفاوي " **أن المناضلين الوطنيين في الأربعينات كانوا ينظرون للاستقلال كحلم بعيد ، والحمد لله لقد خرجت الجزائر بفضل تضحيات أبنائها من قاع بئر عميقة جدا** " [1]، نعم فبفضل هؤلاء الأبطال عاشت الجزائر حرة مستقلة.

[1] محمد عباس، مرجع سابق، ص ص316.

رابعا/جيلالي مبارك: (Jilali Moubarak)

ولد المناضل **مبارك الجيلاني بالعلمة ولاية سطيف يوم 16 جانفي 1917م** و بها زاول تعلمه الابتدائي، وكان معلما بدوار **القلتة الزرقاء**(*)التابعة لولاية سطيف [1]، انخرط في صفوف **حزب الشعب الجزائري سنة 1942م** وهو في سن الشباب حيث عين مسؤولا على رئيس قسمة العلمة التي أصبح فيما بعد منسقا لها [2]

ونظرا لنشاطه **السياسي المكثف والذي أصبح يقلق إدارة الاستعمار** ألقت عليه القبض **بعد مجازر 8 ماي 1945م وحكم عليه ب 15 شهرا** سجنا نافذا مع غرامة مالية، وبعد انقضاء مدة السجن إطلاق صراحه فشارك في الانتخابات فأصبح مستشارا بلديا **بسانت ارنو–Saint Arnaud)** ، ثم **انتخب سنة 1948م عضوا في المجلس الجزائري** ، أما عن نشاطه الحزبي فقد عين عضوا في اللجنة المركزية كمسئول للخزينة وفي **جوان 1951** ترشح أيضا في الانتخابات التشريعية ممثلا للحزب دائرة سطيف[3]

غداة انطلاق الثورة التحريرية في **نوفمبر 1954م ألقي عليه القبض وسجن بقسنطينة** ثم سجن **للمرة الثانية بالبراوقية وأفرج عنه في صائفة 1956م**، وبمجرد إطلاق صراحه التحق بالأمانة الثالثة لاتحاد العمال، وهي الأمانة التي ساهمت في التطاير لإضراب الثمانية أيام الذي صادف مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة [4]

(*)**القلتة الزرقاء:** هي بلدية بدائرة العلمة، الواقعة بولاية سطيف ، أما موقعها الجغرافي فتحدها شمالا بلدية تاشودة وبلدية بني فودة، وشرقا بلدية أولاد صابر، وغربا بلدية البلاعة، وجنوبا بلدية العلمة، ويبلغ التعداد السكاني 14000 نسمة، حسب إحصاء 2008 م، يمارس سكانها مهنة الفلاحة بجميع أنواعها مثل الزراعة وتربية المواشي والدواجن، المعرفة، **القلتة الزرقاء**، انظر:

https://www.marefa.org/ تاريخ الزيارة 09-12-2020الساعة 09:00

[1] Benjamin Stora, Op.Cit, p.283.

[2] محمد عباس، مرجع سابق، ص 446.

[3] Benjamin Stora, Ibid.

[4] محمد عباس، مرجع نفسه، ص446.

قام خلال الثورة التحريرية بنشاط في صفوف **الاتحاد العام للعمال الجزائريين** حيث عين عضوا في لجنة التنفيذ أثناء انعقاد الاجتماع **بتونس في 12 أكتوبر 1958م** ، كما أسندت إليه أيضا إدارة جريدة "**العامل الجزائري**"l'ouvrier algérienne ، كما حضي أيضا بتزعم البعثة التي ذهبت إلى تشيكوسلوفاكيا في إطار الدعاية التي سطرها الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، ثم زار الاتحاد السوفياتي بهدف حضور فعاليات مؤتمر النقابات السوفياتية [1]

وأثناء الفترة النيابية **1948–1954م** كان الجيلالي مبارك يحضر أعمال اللجنة النقابية التي كونها الحزب على المستوى المركزي، بهدف ربط الاتصالات بالمناضلين والتمهيد لتأسيس نقابة جزائرية حيث كان ينشط رفقة المناضل عيسات ايدير للتحضير لتدخلات النواب أمام المجلس الجزائري حول المسائل الاجتماعية والمهنية بصفة خاصة.

ا/جيلالي مبارك ونشاطه في المجلس الجزائري:

شارك جيلالي مبارك في انتخابات المجلس الجزائري التي عقدت يوم **4 و11 افريل 1948م وفاز عن دائرة فج مزالة**، غير أن حياته النيابية ابتدأت بالسجن بدعوى أنه قال أثناء الحملة الانتخابية " **خرافة الجزائر الفرنسية**" وذلك بموجب مرسوم كان سائر المفعول يومئذ هو "**مرسوم ريني**" الذي يعاقب كل شخص يروج كلاما يؤثر سلبا على معنويات الشعب ، وقبل المثول أمام المحكمة نصح المحامي **جيلالي مبارك** أن لا يقول شيئا أمام القاضي وان ينفي التهمة عن نفسه ولا يثبتها ، لكن مبارك رفض هذه الفكرة وقال أنه مسؤول عن تصرفاته وأقواله وأنه لن يتراجع عن أي كلمة حق قالها فلما سأله قاضي التحقيق هل صرحت فعلا بان " **الجزائر الفرنسية خرافة"أجاب حينها مبارك نعم وهل في ذلك شك ؟**

[1] Benjamin Stora, Op.Cit. p p.283.

ولحسن حظه أن التهمة ألغيت قبل المحاكمة بسبب **إلغاء مرسوم ريني المخالف لحرية الرأي** المنصوص عليها في **الدستوري الفرنسي** ، والملاحظ من خلال هذه التهمة وجره المتهم إلى المحكمة أن نواب الهيئة الثانية لا يملكون الحصانة البرلمانية [1]

وبعد خروجه من السجن استطاع **جيلالي مبارك** أن يلتحق بالجزائر للعمل ضمن **"لجنة الشؤون الاجتماعية والمهنية** "وهو الموقع الذي استفاد منه المناضل كثرا وقد عبره خدمات جسيمة للحزب فكان يعيش أزمة سكن يومئذ ، فكان يقضي كل وقته في **قصر كارنو مقر المجلس الجزائري بين الملفات والوثائق لإعداد تدخلات نواب الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية أمام المجلس الجزائري.**

وعن حياته كنائب في تلك المراحل الصعبة من نضاله يقول مبارك: لقد كانت مهمتنا تتلخص في استغلال كل الفرص لبث دعاية الحزب والترويج لأفكاره السياسية في **إطار ضرب النظام الاستعماري في العمق.**

ولقد كانت **مهمتنا شاقة فقد كان رئيس المجلس يخرجنا بالقوة من حين لآخر** وعلى التوالي ... وأحيانا يقرر وقفنا عن متابعة الأشغال لمدة **15 يوما كاملا** ، وفي الغالب تحذف مداخلاتنا من محاضر الجلسات ، ويضيف **جيلالي مبارك** قائلا إنهم كانوا يعيشون في ضنك حيث كانوا يتقاضون منحة نيابة تقدر ب**مبلغ 300 فرنك شهريا ، لا يحصلون منها إلا على 19 فرنك** والباقي يحول إلى صندوق الحزب حيث كان الحزب يستعملهم في المواقف الصعبة التي يتعرض لها أو خلال الحملات الانتخابية التي تتطلب الأموال الكثيرة ، أو حتى في توفير الحماية والإقامة لمناضلينا أثناء تأيد الحملة الانتخابية التي **كانوا يتعرضون فيها في بعض الأحيان إلى إطلاق النار عليهم من طرف البوليس الفرنسي** [2]

[1] محمد عباس، مرجع سابق، ص 449.

[2] مرجع نفسه، ص449.

هذا كله لم يمنع جيلالي مبارك من تقديم بعض **المداخلات على مستوى المجلس الجزائري أثار من خلالها قضايا مهمة** ، فمثلا تدخله في المجلس وتقديمه اقتراحا يمس **طبقة المسنين المتواجد في المهجر** ، كما طلب في الاقتراح إعطاء **منح عائلية للعائلات الجزائرية الذين يتواجد أهالي في فرنسا حتى يستطيعوا سد حاجياتهم** ، لكن هذا الاقتراح المقدم من طرف جيلالي مبارك لقي الرفض من المجلس الجزائري مباشرة، دون إبداء أي مجهود في تصفح الاقتراح أو إلقاء أي نظرة عليه وقد استغرب جيلالي مبارك هذا الرفض، وذكر أن اقتراحات النواب الفرنسيين يطلع عليها وفي بعض الأحيان أثناء الجلسة يطلب منهم إذا كان هناك اقتراحات أخرى في حين نظل نحن نصارع مع رئيس المجلس من أجل النظر في اقتراح واحد [1]

وبأمثال هؤلاء النقابين والممثلين الذين عكفوا على تبليغ قضايا شعبهم إلى المجلس الجزائري استطاعت الطبقة العامة أن تساهم مساهمة كبيرة في المجهود الحربي الوطني، وتوفر عند استقلال الجزائر مبالغ مالية كانت الدولة بأمس الحاجة إليها بعد خروجها من الحرب ، فقد عادت أمانة البعثة الخارجية للاتحاد بودائع ثمينة من النقود والوثائق [2]

وبهذا العمل المتميز الذي قام به **جيلالي مبارك** في صفوف الحركة الوطنية والنشاط الحزبي **بالمشاركة في انتخابات المجلس الجزائري والقضايا الوطنية**، التي دافع عليها داخل المجلس بالإضافة إلى **المجهود الدبلوماسي الذي عرف عنه بالتعريف بالقضية الجزائرية**، وبعد الاستقلال انضم إلى رفاقه من اجل **بناء جزائر جديدة حرة مستقلة**.

[1] J.O.A, Débats,1952,p p 120,1492.

[2] محمد عباس، مرجع سابق، ص 457.

خامسا/المناضل احمد بودة: (Ahmed Boda)

ولد المناضل **احمد بودة** بضواحي **عين طاية (بومرداس) في 3 أوت 1907م**، نشا يتيما في صغره الأمر الذي جعله يتخلى عن مقاعد الدراسة في مقتبل العمر ولم يكمل تعلمه في جميع الأطوار اشتغل في مهنة الفلاحة في سهول متيجة في مزارع الكولون، دخل العاصمة واستقرها كتاجر صغير في بلكور ،في **سنة 1929**م وبعد أداء الخدمة العسكرية انضم احمد إلى زاوية الشيخ ألحمامي في بلكور وحفظ فيها ما تيسر من القرآن الكريم، وظل يزورها إلى حين تأسيس **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931** فالتحق بها وأصبح أنشط مناضليها، الذين كان لهم الدور في تأسيس نادي الإصلاح ببلكور فرع نادي الترقي، وفي **خريف 1936**م انخرط **احمد بودة** في صفوف نجم شمال إفريقيا [1]

وفي سنة 1939م أصبح مديرا لجريدة **البرلمان الجزائري** التي كانت تصدر باسم مجموعة من **المناضلين المسجونين في ميزون كاري** ، وخلال فترة الحرب العالمية الثانية واصل نشاطه الحزب بشكل سري تفاديا لأي اصطدام مع الادارة الاستعمارية ، وبعد المصادقة على **قانون الجزائر في20 سبتمبر 1947م** وهو القانون الذي ينص على **تأسيس مجلس جزائري** شارك احمد بودة في انتخابات المجلس الجزائري المنعقدة في **4 و11 افريل 1948م** عن **دائرة ميزون كاري ممثلا عن الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية** وعرف عنه بتدخلاته باللغة العربية أمام أعضاء المجلس الجزائري [2]

أما نشاط المناضل داخل الحزب فقد كان مسؤول **فرع حزب الشعب الجزائري ببلكور** ، ثم أصبح عضو في اللجنة المسيرة لحزب الشعب والحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية ، كما شارك في **المؤتمر الأول للحزب المنعقد في شهر فيفري 1947م** ، وشارك في اجتماع اللجنة المركزية "**بزدين**"الذي منح الأولية الكبيرة للمنظمة الخاصة ، وبعد رجوعه من القاهرة اقتحم الصراع الدائر

[1] محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 77،.79

[2] Benjamin Stora, Op.Cit, p p. 275-276.

بين اللجنة المركزية للحزب و مصالي الحاج ومع مرور الأيام أصبح من ألد خصوم مصالي في اللجنة المركزية ، حافظ على علاقاته الطيبة بالعناصر الثورية ولعب دورا هاما في انضمام المركزيين إلى جبهة التحرير الوطني في **سبتمبر 1955م** ، وأثناء الثورة تقلد منصب رئيس **بعثة الجبهة إلى كل من العراق ثم ليبيا** [1]

ا/دور احمد بودة داخل المجلس الجزائري:

عمل **احمد بودة** خلال عضويته في المجلس الجزائري على طرح قضايا ذات أهمية كبيرة أثارت جدلا واسعا **داخل المجلس الجزائري بين نواب الحركة الوطنية ونواب الإدارة الاستعمارية** خصوصا تدخلاته **باللغة العربية** والتي لفتت انتباه جميع النواب ، حتى أن محرر الجلسات يتعمد في بعض الأحيان عدم كتابة **مداخلات احمد بودة التي ألقاها باللغة العربية على أعضاء المجلس** ، ومن أبرز القضايا التي طرحها المناضل ودافع عنها دفاعا شديدا **قضية فصل الدين عن الدولة وقضية القضاء الإسلامي** ، طالب احمد بودة من خلال مداخلته التي ندد فيها بالسياسة المستعمرة المنهجة والتي تهدف إلى القضاء على معالم **القضاء الإسلامي** وإحلال محله **القضاء الفرنسي** وجعل الدين الإسلامي غريبا في وطنه وبين أهله ومحبه هذا

كلها كما ذكر **احمد بودة سياسات تمهيدية تهدف إلى ابتلاع القضاء الإسلامي واجتثاثه من جذوره** ، ولهذا أطلب من أعضاء المجلس ضرورة الالتفاف إلى قضية القضاء الإسلامي ومنع تدخل الإدارة الفرنسية في القضايا الدينية، ويجب **رفع يدها كذلك على الأوقاف**، ونظرا لتدخل **احمد بودة بالعربية فقد تم توقيفه عن الكلام ولم تترجم أغلب مداخلاته على الجريدة الرسمية** بالإضافة بإصدار رئيس المجلس منع بودة من إلقاء أي تدخل أخرى بحجة أن **احمد بودة يثير الفوضى داخل المجلس** وكلامه خارج صلب الموضوع، كما أوقفوه بحجة **استفاء الوقت المطلوب**، في حين نجد نواب الادارة الاستعمارية داخل المجلس لا احد يقطع **كلامهم ويأخذون الوقت الكافي وأكثر غالبا**، ولم أجد خلال تصفحي **لصفحات الجريدة الرسمية لمناقشات**

[1] Benjamin Stora, Op.Cit, p p.275-276.

المجلس الجزائري إلا بعض الصفحات القليلة للرجل، لكن هذا العمل وهذا التعسف لم يمنع **احمد بودة من مواصلة خطابه ودفاعه عن القضاء الإسلامي** مهاجما السياسة الفرنسية المتبعة في هذا المجال حتى اجبر على التوقف ونزول مكانة المداخلة بالقوة من طرف بعض الممثلين الفرنسيين [1]

لقد كانت مداخلة **احمد بودة** الجريئة سببا في توقيفه عن إكمال مداخلته حول الأوضاع الدنية في البلاد خصوصا القضاء الإسلامي ، وإغلاق محضر الجلسة وتوجيهها إلى قضايا أخرى دون حتى الاستماع إلى الممثل أو حتى السماح له بإكمال كلامه .

نلاحظ أن هناك تميز عنصري كبير داخل المجلس الجزائري وتفرقة كبيرة بين نواب الحركة الوطنية ونواب الإدارة الاستعمارية، فنجد نواب الإدارة والموالين لها **يأخذون القسط الأكبر** من الوقت لطرح قضاياهم وانشغالاتهم داخل المجلس دون أن يقاطعهم أحد ودون أن تكون هناك فوضى من النواب عند إلقاء مداخلاتهم، في المقابل نجد نواب الحركة الوطنية والنواب المستقلين عندما يتقدمون إلى المنصة لإلقاء مداخلاتهم تعم الفوضى القاعة ويبدأ الصراخ والضجيج، هذا كله بهدف التشويش عليهم ومنعهم من اصال مرادهم على أكمل وجه، ناهيك عن إجراءات أخرى تصل إلى حد طردهم من القاعة ومنعهم من إلقاء أي مداخلة تستمر للأشهر.

نستنتج في الأخير أن المناضل **احمد بودة كان له دور كبير خلال فترة الحركة الوطنية بعد الانضمام إلى حزب نجم شمال إفريقيا بالإضافة إلى نشاط الرجل داخل المجلس الجزائري** والقضايا التي طرحها ودافع عنها أيما دفاع، وذلك كله يرجع إلى تكوين الرجل فهو **حافظ لكتاب الله ومن المناضلين في صفوف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين** التي نهل منها **حب الدين والتمسك به** ، وهذا أثر فيه وفي شخصيته **فنجد مداخلته في المجلس الجزائري تصب أكثر في الجانب الديني.**

[1] J.O.A, Débats.s-exraord janvier-février 1950,p p. 80,90.

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال ما تم طرحه سابقا أنه بمجرد الإعلان عن انتخابات المجلس الجزائري حسب ما أقره **القانون المنظم للجزائر في 20 سبتمبر 1947م**، قد تقدم للترشح لهذه الانتخابات ممثلين عن التيار الوطني بزعامة كل من **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية**، كما تقدم **أيضا الأحرار بممثلين لهم بنية الترشح**، وأمام هذا التطلع الكبير إلى نيل مقاعد داخل المجس الجزائري وتمثيل أحزابهم، قدم كل تيار ممثلين له في هذه الانتخابات حيث وقع اختيار المستقلين على شخصية **احمد التيجاني التماسيني**، الذي اضطرته الإدارة الاستعمارية إلى الترشح تحت التهديد والضغط حتى تقطع الطريق على مرشحي الحركة الوطنية، حيث عمل هذا الأخير خلال **عضويته داخل المجلس الجزائري على الدفاع عن حقوق الأهالي الجزائريين القاطنين في الجنوب وركز على طرح الوضع الاجتماعي والاقتصادي**، وذكر بالدور الريادي للمنطقة خصوصا في محصول التمر الذي أصبح مهددا بالزوال **بسب نقص المياه**، كما نوه على ضرورة **إصلاح الطرقات وتعبيدها** ، أما موقفه السياسي من قضية فصل الصحراء **فكان مشرفا حيث رفض أن تقسم الجزائر، والمسار والطرح نفسه سار عليه صديقه الشيخ بيوض ممثل وادي ميزاب في المجلس الجزائري** الذي دافع هو الآخر عن الميزابيين وعن **إلغاء الحكم العسكري على أراضي الجنوب ودافع عن اللغة العربية**، كما شكل موقفه البطولي والذي يشهد له التاريخ على ذلك ، عندما وقف في وجه مؤامرة فرنسا لفصل الصحراء الذي تصدى لها وأفشلها.

هذه جوانب من **نشاط المستقلين ومواقفهم من القضايا الوطنية** سواء داخل المجلس الجزائري أو خارجه، أما **نشاط نواب الحركة الوطنية** سواء كانوا من الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية أو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، **فكان أكثر نشاطا وأكثر فاعلية من غيرهم حيث امتازت مداخلتهم بمقارعة ومجابهة الاستعمار وطرح القضايا بكل قوة وواقعية**، منددين في الوقت نفسه بالسياسة الاستعمارية في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أبرز النواب الذين تم ذكرهم والتطرق إلى مواقفهم ونشاطاتهم داخل المجلس، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، **النائب بن**

خليل عبد السلام الذي طرح القضايا الدينية مركزا بالأساس **على القضاء الإسلامي واللغة العربية وفصل الدين عن الدولة**، كما كانت له مداخلات شرح فيها الوضعية التعليمة المزرية التي تمر بها المدارس الجزائرية في ظل الحكم الفرنسي، **وغير بعيد على هذا الحماس والجرأة في الطرح التي يتحلى بها بن خليل** نجد أيضا زملاءه من النواب لا يقلون جرأة وإقداما في فضح السياسة الاستعمارية على مستوى المجلس، وخاصة **دماغ العتروس العربي وشوقي مصطفاوي، وجيلالي مبارك واحمد بودة**، التي أحدثت مداخلاتهم ضجة كبيرة في أروقة المجلس الجزائري والتي اضطر رئيس المجلس إلى معاقبتهم بتوقيفهم لعدة جلسات، لكنهم لم يتوقفوا واستمرت مداخلاتهم تزعزع الإدارة الاستعمارية.

الفصل الرابع

القضايا الوطنية المطروحة في جلسات المجلس الجزائري.

المبحث الأول: القضايا الثقافية والدينية.

المبحث الثاني: القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: القضايا السياسية.

المبحث الأول: القضايا الثقافية والدينية:

أولا: فصل الدين عن الدولة:

إن مطالبة الجزائريين بحتمية **فصل الدين الإسلامي** عن **الدولة الفرنسية الاستعمارية** ليست وليدة اليوم، و إنما تعود جذورها إلى زمن وضع المستعمر الفرنسي قدمه على هذه الأرض الطاهرة الطيبة وأحكم قبضته على المؤسسات الدينية والأوقاف، وهنا أخذ الجزائريون على عاتقهم ضرورة المطالبة بفصل الدين عن الدولة مستعملين في ذلك جُلّ الوسائل المتاحة لبلوغ غايتهم المنشودة.

وقد **صدر قانون 1905 م القاضي بفصل الدين عن الدولة** في فرنسا، وبدأ العمل به بموجب **مرسوم سبتمبر 1907م** في الجزائر، ويهدف هذا القانون إلى فتح المجال غير المحدود فيما يتعلق بحرية الناس في اعتناق ما يشاؤون من الديانات [1] ، حيث اعتقد المسلمون الجزائريون أن هذا القانون ينطبق عليهم باعتبارهم المحرومون من الحرية، وأنهم هم المتضررون من جميع القوانين التي تصدرها الحكومة الفرنسية تضييقا على الحريات الفردية والجماعية، حيث امتدت يدها الخبيثة والإجرامية حتى طالت المقدسات الإسلامية عندما سيطرت على المساجد والأوقاف ، ومارست الضغط على رجال الدين من العلماء المسلمين الجزائريين ، وأصبحت تتحكم في تعيين الأئمة والمعلمين ووضعت شروطا للإمام من أجل التقدم للتوظيف ما لا يوجد في الشرع الإسلامي. [2]

وقد طبقت الإدارة الاستعمارية هذا القانون على الديانة اليهودية والمسيحية بينما استثنت الدين الإسلامي، لأنهم وجدوا في الشريعة الإسلامية ما يتعارض مع أحكام النظام الفرنسي خاصة ما تعلق

---

[1] احمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص192.

[2] محمد حمزة ، **مواقف ابن باديس السياسية من خلال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931–1940**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تاريخ حديث ومعاصر، بوزريعة، الجزائر، 2001، ص67.

منه بالأحوال الشخصية و الميراث ، وتمسك الجزائريين بها أيما تمسك لأنهم يعلمون أن الهدف الفرنسي من وراء هذا القانون هو القضاء على كيان الأمة الإسلامية [1]

ا/ الشيخ البشير الإبراهيمي ومطالبه بفصل الدين عن الدولة:

كتب الشيخ **البشير الإبراهيمي** في هذا الموضوع مقالات عديدة تمحورت كلها حول الدفاع عن الدين الإسلامي، ومطالبة الإدارة الاستعمارية بعدم التدخل في الشؤون الإسلامية وترك الدين الإسلامي في حرية تامة دون عرقلة أو تضييق.

ومن بين ما رجّح كفة هذه المطالب تسلم **الشيخ البشير الإبراهيمي** أمور الجمعية بعد وفاة **ابن باديس** من بعده، وما تبعها من انقضاء سنوات الحرب العالمية الثانية وصدور السلسلة الثانية من جريدة البصائر، التي وهبت نفسها للدفاع عن هذه القضية والخوض فيها ، فكانت المنعرج الحاسم في المطالبة بوضع الحد النهائي للتبعية السياسية والثقافية، وناشدت وراء ذلك الاستقلال الكامل والتام للمؤسسات الدينية، يقول الشيخ **البشير الابراهمي** في هذا الصدد " ... **قضية فصل الإسلام عن حكومة الجزائر منظورة بالعين الاستعمارية وموزونة بالميزان الصليبي ، ومفهومه بالعقل المتحجر،تجمهرت فرنسا أو تدكترت أو اختلف عليها الألوان بياضا وحمرة ،فالاستعمار هو هو في نظرتها.**" [2]

إن المتمعن في كلام الشيخ ولأول وهلة يستكشف تحليله العميق ونظرته الثاقبة للسياسة الاستعمارية في الجزائر، التي لن تتغير ولن تتحول بتعاقب الحكومات و الأنظمة ، فالكل لهم هدف مشترك ومشروع موحد يسعى إلى القضاء على الهوية الثقافية لهذا البلد.

كما عرف **الشيخ العربي تبسي** قضية **فصل الدين عن الدولة** في مقاله بجريدة البصائر وعبر سلسلة كبيرة من الكتابات حول القضية وهو يذكر قائلا: " **قضية فصل الدين عن الدولة قضية**

---

[1] محمد حمزة ، **مواقف ابن باديس السياسية من خلال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1940**، مرجع سابق، ص67.

[2] احمد طالب **الإبراهيمي، اثأر الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، مرجع سابق، ص165.

ذات موضوعية ، وهو موضوع إسلامي بحت يعد من مسائله الداخلية التي تولى الإسلام تقنينها، وعلى المسلمين تنفيذ ذلك التشريع ، كالإمامة ومؤهلاتها..وككون جماعة المسلمين المتمثلة في علماء الفقه الإسلامي هي التي تتولى إسناد شؤونه لمن هو أهل لذلك كالإمامة ومن يصلح لها ؟ وما هي وظيفة المسجد؟ وهذه ناحية لا حقّ للحكومة ولا المجلس الجزائري أن ينظر فيها، ولا أن يقننوا لها القوانين. "[1]

إن قضية **الدين الإسلامي** حسب منظور الإمام **العربي التبسي** قضية دينية إسلامية بحتة لا يحق للحكومة الفرنسية ولا المجلس الجزائري النظر فيها، لكون هذا الدين الإسلامي له من يؤصل له الأحكام والمفاهيم، والمتمثل ابتداء في الفقهاء والعلماء الذين أخذوا على عاتقهم الحفاظ على هذا الدين والتصدي لكل من يريد تشويهه أو عرقلته بأيّ حال من الأحوال، فهُم وحدهم من يخوّل لهم تعين الأئمة والمعلمين ووضع الشروط اللازمة للالتحاق بوظيفة الإمام في المسجد بهدف تبليغ الرسالة الدينية الصحيحة.

ب/ المجلس الجزائري وقضية فصل الدين الاسلامي عن الدولة:

في **20 سبتمبر 1947م** أصدرت الإدارة الاستعمارية قانونا وضع من خلاله نظاما خاصا للجزائر، جاء في مادته 56 ما يلي " **إن استقلال الديانة الإسلامية مؤمن في نظر الدولة أسوة بالأديان الأخرى ، وذلك في إطار ما ورد في قانون 9 ديسمبر ومرسوم 27 سبتمبر 1907م"** ولكن هذا القانون الذي منح استقلال الديانة الإسلامية في شكله النظري ، جعل في الوقت نفسه تنفيذ هذا الاستقلال وفقا لما جاء في الفقرة الثانية من نفس المادة، وهي مشيئة المجلس الجزائري الذي كانت تسيطر عليه الادارة الاستعمارية وتوجه قراراته لصالحها ، حيث لم يتمكن هذا المجلس خلال فترة وجوده من اتخاذ أي قرار فعلي وجريء يقضي بفصل الدين عن الدولة وظل هذا الأمر

[1] شرفي احمد الرفاعي، **مقالات وأراء علماء جمعية العلماء المسلمين(الشيخ العربي التبسي)**،الجزائر، دار الهدى، ج3، 2011، ص217.

محفوظا في أدراج المجلس الجزائري، ولم يفعّل ولم يلتفت إليه إطلاقا رغم الزخم الكبير الذي لقيه أنصاره من جمعية العلماء والحركة الوطنية الجزائرية. [1]

وبعد مضيّ عام من صدور قرار الفصل كتب **الإبراهيمي** مقالا أبدى عدم تفاؤله من جدوى تطبيق القرار فقال " **لو كانت الحكومة الفرنسية صادقة في فصل الإسلام عن حكومة الجزائر مجتهدة فيه، غير مقلدة للإدارة الجزائرية ، ولا متأثرة بأفكارها الاستعمارية الضيقة لو كانت لتولت بنفسها ذلك الفصل قبل تقرير " قانون الجزائر" ونفذت الفصل بأصوله وفروعه."**

ومع كل هذا لم ييأس **الشيخ البشير الإبراهيمي** من تماطل وتسويف الإدارة الاستعمارية اتجاه مطالب الجزائريين، عن طريق ممثليه الوطنين سواء من جمعية العلماء أو من الحركة الوطنية بضرورة فصل الدين الإسلامي عن الدولة ، فكان يدعو النواب المسلمين في المجلس الجزائري إلى ضرورة طرح هذا المبدأ والدفاع عليه ، وتنفيذ مضمون الفقرة الأولى من المادة 56 من نظام الجزائر الخاص فقال في كتابه لجريدة البصائر مخاطبا النواب داخل المجلس الجزائري " **ما دام الإسلام في قبضة الحكومة فليكن الدينان الآخران في قبضتها أيضا ، هذا هو المنطق لمعقول الحكيم الصائب المتزن فليتمسك به النواب المسلمون وليكونوا رجالا ، إن المسألة خطيرة وإنها مسألة تهُمّ تسعة ملايين من المسلمين ، وان النواب مسئولون عنها عند الله محاسبون عليها من الأمة ، وإننا سنشرحها للنواب حتى يكونوا على بصيرة.**" [2]

هكذا كان خطاب **البشير الإبراهيمي** واضحا إلى النواب المسلمين في **المجلس الجزائري** طالبا منهم التمسك بالقضية وعدم التفريط فيها، لأنها قضية دينية إسلامية ترتبط بالروح العقائدية لجميع المسلمين، وأنهم يجب عليهم أن يكونوا كلمة رجل واحد داخل المجلس وألا يتفرقوا فيفشلوا وتضيع جهودهم ، كما ندر الشيخ نفسه لخدمة هذه القضية بكل ما لديه من قوة وأنه مستعد لتقديم النصح

[1] احمد طالب **الإبراهيمي**، مرجع سابق، ص ص 144،195.

[2] البشير محمد الإبراهيمي، **فصل الدين عن الحكومة**، البصائر، ع57، 22 نوفمبر1948، ص ص1-2

والإرشاد لهؤلاء النواب داخل المجلس الذين أوكلت لهم مهمة الدفاع عن قضية فصل الدين عن الدولة.

كما وجه الشيخ **البشير الإبراهيمي** أيضا نداء إلى الأعضاء المسلمين في **المجلس الجزائري** المتهاونين في القضية والمتعاونين مع الإدارة الاستعمارية ، والمؤيدين للحكومة في شؤون المسلمين الدينية مع الإدعاء بأن ذلك من مصلحة الدين، متعجبا في نفس الوقت قائلا " **أتدرون لماذا أوقف البرلمان الفرنسي تنفيذ الفصل عليكم... إنهم كانوا على اتصال بالحكومة الجزائرية ، وكانوا على ثقة من أن المجلس الجزائري سيتم كما يريدون ، وقد تم كما أرادوا وأنهم لا ينتخبون له كل سامع مطيع.**" [1]

لقد كان **الشيخ الإبراهيمي** من أكثر المهتمين والمتتبعين لقضية فصل الدين عن الدولة، سواء بمطالبته الحكومة الفرنسية أو متابعته للقضية داخل المجلس الجزائري بالنصائح والإرشادات، التي يوجهها دائما إلى هؤلاء النواب بضرورة الإسراع بتفعيل قرار الفصل والضغط على المجلس الجزائري أكثر، ونظرا لأهمية الموضوع وخطورته فقد حاز على اهتمام أكثر وقدر أوسع على صفحات **جريدة البصائر**، وتربع على عناوينها الرئيسية خصوصا في السلسلة الثانية من 1947-1956م مقارنة بالمواضيع السياسية الأخرى سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، فكانت بعض العناوين العريضة التي تهتم بهذه القضية تتصدر جريدة البصائر نذكر منها، **الأديان الثلاث في الجزائر** [2] **الدين المظلوم** [3] وغيرها من العناوين التي طرحت الموضوع من جميع جوانبه.

ولقد أشارت الموضوعات المختلفة التي اهتمت بقضية **فصل الدين الاسلامي عن الدولة** في **جريدة البصائر**، والتي قدرت نسبتها بحوالي 50% ، إلى أن هدف الاستعمار البعيد من خلال ممارسته لأشكال التدخل والسيطرة والتي استحوذ من خلالها على الشؤون الإسلامية، هو القضاء

---

[1] احمد طالب **الإبراهيمي**، مرجع سابق، ص188.

[2] البشير محمد الإبراهيمي، **فصل الدين عن الحكومة**، مرجع سابق، ص ص1-2.

[3] البشير محمد الإبراهيمي، **الدين المظلوم**، البصائر، ع122، 5جوان 1950، ص ص1-2.

على **الدين الإسلامي** الذي يعتبر أحد أهم مقوماته، وقد جاء اهتمام صحيفة البصائر الثانية بالمجلس الجزائري في المرتبة الثانية بعد قضية الفصل بنسبة 29% [1] يرجع سبب هذا الاهتمام إلى كون المجلس الجزائري جاء بعد **قانون 1947م** وصدور قرار الفصل وإعادة تأسيس جريدة البصائر في نفس السنة ، حيث كان اهتمام الجريدة يصب على جلسات **المجلس الجزائري**، ومواقفه الصادرة إزاء القضايا التي عرضت عليه، وركزت أيضا على تبيان مواقفه السلبية التي اتخذها والحيل والتلاعب فيما يخص بعض القضايا التي تخص الدين، مثل اللغة العربية، وتوزيع الميزانية، والخدمات الاجتماعية، حيث اعتبرت أن كل القرارات التي اتخذها تصب في مصلحة المستعمر الداعم للكولون وبالتالي يعد المجلس حسب نضرة **الشيخ البشير الابراهمي** أداة من أدوات الاستعمار يستخدمها للإبقاء المجتمع الجزائري في أسوا حال. [2]

في قضية **الشؤون الدينية** دائما طرح ممثل **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** داخل المجلس الجزائري **بن خليل عبد السلام** عدة استفسارات وتساؤلات على مسامع الحاكم العام للجزائر منها ما يلي:

- ما هي المزارات والمساجد التي طبقت عليها الحجز الإداري حاليا، والذي يخول للإدارة الحاكم العام حسب القانون الفرنسي التصرف في شؤون المساجد وأوقافها.؟

- ما هي مساجد المسلمين الجديدة التي أصبحت تحت الحكم الفرنسي منذ صدور قانون 9-12-1905م، حيث وقع قرار الفصل بين الكنائس والدولة من قبل مجلس النواب في باريس لفظا وكتابة؟ و لماذا لم تستفد المؤسسات الإسلامية من هذا القرار وحتى عند صدور مرسوم 27 سبتمبر 1907م الذي شمل الطوائف في الجزائر الكاثوليك والبروتستنت واليهود ، واستثنى هو الآخر الدين الإسلامي من **قرار الفصل**.

---

[1] غنية جمال، **جريدة البصائر ودورها الإصلاحي السلسلة الثانية 1947-1956**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة 2004، ص ص 146،147.

[2] البشير محمد الإبراهيمي، **فصل الدين عن الحكومة**، البصائر، ع57، 22 نوفمبر1948، ص ص1-2.

كيف لإدارة الحاكم العام ألا تفصل بين الدين والدولة كاستجابة على أطروحات النواب ورغبة الشعب الجزائري في ذلك ؟ ، بل تسعى متجاهلة إلى تأطير أئمة وتكوينهم وتثبيتهم في هذه المناصب الحساسة ألا وهي المساجد وتقوم بصرف رواتبهم من الميزانية الخاصة بالجزائر، في حين تسيطر على أوقاف المساجد التي تفوق هذه الميزانية بكثير، إن هذا يعد تجاهلا وخرقا للقوانين الفرنسية الصادرة في 1905 م و 1907 م.

لقد كان رد **الحاكم العام للجزائر** عقب الأسئلة التي طرحها عليه **بن خليل**، أن الإدارة الاستعمارية لا تعتبر **الدين الإسلامي** في الجزائر مثل اليهودية والبروتستنت، بل هو دين إذا استقل وانفرد لا يصلح ويعود ذلك إلى رجاله المتعصبين ضد **الحكم الفرنسي**، لذا يجب أن يبقى تحت تصرفنا وحكمنا. [1]

لكن حسب اعتقادنا أن **الإدارة الاستعمارية** خائفة من تطبيق فصل الدين عن الدولة ، لأن ذلك سوف يهدد مصالحها في الجزائر، وتصبح **الشؤون الدينية** في أيدي **العلماء** الربانيين ويصبحون هم وحدهم من يقرر مصالح الدين سواء تعلق الأمر بتعين الأئمة والمعلمين أو بمسائل الإفتاء ، وبذلك تفوت على **الإدارة الاستعمارية** تلاعبها بعقول الجزائريين، سواء عن طريق الفتاوى التي يصدرها بعض المشايخ الذين يوالونها ويأتمرون بأمرها، ولهذه الأسباب أو غيرها رفض **الحاكم العام للجزائر** اقتراح بن خليل حول استقلالية القضاء ووصف **العلماء المسلمين** بالمتعصبين والمتشددين.

ثانيا: القضاء الإسلامي.

لقد عملت **الإدارة الاستعمارية** جاهدة على إحكام قبضتها على **القضاء الإسلامي**، كما فعلت بشؤون الأوقاف والمساجد والأئمة، سعيا منها إلى القضاء على **روح العقيدة الإسلامية** المتأصلة والمتجذرة في صدور الجزائريين، لكن هذا المسعى لقي معارضة من طرف رجال **الحركة الوطنية الجزائرية** ومن **العلماء المسلمين الجزائريين** خصوصا **الشيخ البشير الإبراهيمي** الذي لم يتوان في إظهار مخطط الاستعمار على صفحاته على جريدة البصائر ، حيث اعتبر القضاء بين المسلمين في

[1] J.O.A, Débats , session-extraord18 janvier 1949 , p. 5.

أمورهم وأحوالهم الشخصية والمالية جزء لا يتجزأ من دينهم، لأن الحكم بينهم فيمها حكم من الله ولأن أصول تلك الأحكام منبثقة من الكتاب والسنة وما فيها فهو دين. يقول الشيخ " **إننا نريد لقضائنا حرمة ومكانة ونريد لرجاله سمعة ومنزلة ، ونغار عليها وندافع عنها بحمية وحماسة ، ونطالب بإصلاح القضاء ثم باستقلاله، ونرى أنه لا عزّ للأُمّة إلا بعزة قضائها وقضاتها.** "[1]

كما رفعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مذكرة إلى المجلس الجزائري في عام 1948 و1950 تطالبه وتناشده بضرورة احترام الدين الإسلامي وحريته وعدم المساس بمعاهده و أوقافه، وحرية التعلم العربي الذي هو جزء منه، وحرية القضاء الإسلامي الذي هو من صميم الدين، حيث جاء في المذكرة ما يلي " **عندما نتكلم باسم الأمة في دائرة اختصاصنا الديني، فإنما بدافع الواجب الديني، و أما أنتم نواب الأمة، فواجب النيابة يقتضي أن تراعوا مصلحة الأمة قبل كل شيء.**" [2]

من خلال ما ورد في المذكرة المرسلة **المجلس الجزائري** وأعضائه، نكتشف اعتراف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بأنها هي الجهة الوحيدة التي يجب أن يعهد إليها أمر البث في المسائل الدينية والقضائية، كما بيّنت للنوّاب أن المسألة لا تخص العلماء فقط، بل هي أيضا من اختصاص النواب فيجب الدفاع عنها وتحقيقها.

رغم الكم الهائل من الرسائل التي أرسلتها الجمعية والتي وجهها **الشيخ البشير الإبراهيمي** لنواب **المجلس الجزائري**، إلا أن القضية لم تجد تجاوبا ولا استحسانا، ربما ذلك راجع حسب قول الشيخ " **ولعل رجال هذا المجلس حين كانوا يخوضون في قضية إصلاح القضاء الإسلامي، كانوا يظنون أو يعتقدون أن القضاء في الإسلام ليس من الدين وإنما هو تشريعات زمنية يأخذ منها الزمن ويدع**".[3]

---

[1] محمد البشير الإبراهيمي، **فصل الحكومة عن الدين**، البصائر، ع109، 27 فيفري1950، ص ص1-2.

[2] نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت ط1، 2015، ص ص 376-377.

[3] محمد البشير الإبراهيمي، **فصل الحكومة عن الدين**، مرجع نفسه.

وحسب مفهوم الشيخ أن سبب تأخر هؤلاء النواب في تفعيل قرار الفصل يرجع بالدرجة الأولى إلى خلفية وذهنية هؤلاء النواب الذين لم يطلعوا على **التشريعات الإسلامية**، سواء في القرآن أو السنة التي أعطت للقضاء مفهومه الإسلامي، وأنه ليس مجرد قوانين جامدة تطبق وفقط، بل هي تتعدى هذا المفهوم المحدود لتعطي صورة كاملة وواضحة للقضاء الإسلامي بأنه جزء من الدين .

وحول نفس الموضوع والإشكال فيما يخص **القضاء الإسلامي أو العدالة الإسلامية**، كان هناك اقتراح مقدم من طرف مجموعة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** على رئيس المجلس، متمثل في كل من النواب: **فرحات عباس، بن قارة، بن خليل، بوطارن قادة ، وفرانسيس أحمد**، حيث اعتبروا أن موضوع العدالة الإسلامية موضوع شاغل لعقول المسلمين الجزائريين طوال الوقت، كما أنه أيضا حديث الرأي العام في كل وقت وحين، سواء داخل الجزائر أو خارجها، لتعلقه بالدين والعقيدة الإسلامية، فكل العالم الإسلامي يقدم الحكم الديني الإسلامي على أي حكم أو تشريع حكومي، لأن الامتثال للعدالة الإسلامية وتطبيقها إنما هو تطبيق للدين وامتثال لأوامره، فكل المسلمين في بقاع الأرض لديهم عاطفة قوية تشدّهم نحو دينهم، وهي حقيقة مؤكدة وموجودة ومكانتها كبيرة عند الجزائريين، ولهذا رفض الجزائريون كل أنواع الهيمنة والسيطرة على **القضاء الإسلامي**، فقد خانت الحكومة الفرنسية وُعودها التي سطرت في **اتفاقية 5 جويلية 1830**م ، والتي توعدت فيها باحترام الدين الإسلامي والعقيدة والقضاء الإسلامي، وكل الشعائر التي تمتُّ إلى الدين بصلة ولكن بمجرد الاحتلال ودخول الجيش الفرنسي أرض الجزائر خانوا العهود والمواثيق ولم يحترموا الدين الإسلامي. ومع تطور الاحتلال وتوسّعه رأينا ازدياد الهجمة الشرسة والمتتالية على الشريعة الإسلامية وعلى الفقهاء والأئمة، حيث سُحبت منهم صلاحياتهم كرجال دين وحاملين للواء الإسلام والعقيدة، وغيّبت كرامة القاضي المسلم الذي يحكم بالقرآن والسنة، وتم تجريده من جميع صلاحياته، ففي عام1855م تم تجريده من معظم صلاحياته كقاضٍ مدنيٍّ، ليُصبح في عام 1889م قاضيا استثنائيا صغيرا يحكم في القضايا من الدرجة الأولى فقط أي القضايا الشخصية. [1]

[1] J.O.A, Débats , session-extraord 1 février,1950, p. 33.

كما تم أيضا قمع **الشريعة الإسلامية** تباعا من المسائل العقارية المكتوبة من العقارات، ثم من بعض الأمور المنقولة حتى تستطيع الإدارة الاستعمارية تغيير القوانين والأحكام الإسلامية بالقانون المدني الوضعي، وحتى تسهّل انتقال الملكية بعد ذلك طالما أنّ القوانين وضعت على يدها وتنظيرها، وأنه من الضروري والواجب على الإدارة الاستعمارية أن تتذكر العهود والمواثيق التي قطعتها على نفسها في اتفاقية **5 جويلية 1830م**، وما تحويه من بنود باحترام العقيدة والشريعة الإسلامية، وهنا يجب أن يقف الجميع بشكل عاجل وحازم ضد الضرر الذي لحق العدالة الإسلامية وممثليها من العلماء والفقهاء سواء في الشمال أو الجنوب.

وفي الأخير نقول أن **العدالة الإسلامية** ومن خلال تركيبتها المرنة وإجراءاتها السريعة وغير المكلفة هي التي تناسب متطلبات الوقت الحاضر، بالإضافة إلى أن 9 ملايين مسلم لديهم النية والرغبة الكاملة بأن تكون الأحكام المطبقة عليهم نابعةً من الشريعة الإسلامية والمعتقد الصحيح السليم، لذلك فنحن بحاجة ماسة إلى الإصلاح الذي تكون فيه العدالة الإسلامية على نحو يرضي جميع المسلمين.[1]

لقد طرح نواب **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** موضوعاً مهمّاً وفي صميم التشريع الإسلامي، وهو القضاء الإسلامي أو العدالة الإسلامية، مذكرين في الوقت ذاته رئيس المجلس بالوعود التي قطعتها فرنسا بحماية الدين واحترام العدالة ، وبأنّ ذلك لم يكن ولم يحصل في تاريخ الوجود الفرنسي في الجزائر، بل حوربت المدارس وهدمت المساجد وغُيِّر القضاء وشُرّد العلماء، فقد طالبوا في الأخير بضرورة تطبيق قرار الفصل واحترام العدالة الإسلامية وذلك بإعطاء صلاحيات المشايخ والعلماء التي سحبت منهم كون الجزائر بلدا إسلامياً لا يرضى بغير **العدالة الإسلامية** أن تكون الفصل والحكم في أموره وقضاياه.

[1] J.O.A, Débats , session-extraord 1950 , Op.Cit, p p. 33-34

ا/الزواج:

يُعتبر الزواج الرابطة الشرعية التي تجمع بين الرجل والمرأة لتكوين أسرة وعائلة، تقوم أساسا على مبادئ الشريعة الإسلامية من اختيار الزوجة إلى إعلان النكاح، وقد حافظ الجزائريون على هذه الشعيرة أيما حفاظ، ولأن الادارة الفرنسية تعلم جيدا تقيُّد الجزائريين الشديد بضوابط الشريعة الإسلامية في هذا الباب، فقد عملوا على سنّ قوانينَ وتشريعاتٍ تخوّل لهم التصرف في مثل هذه الشعائر المقدسة حتى يخرجوها عن مضمونها الأصلي ويفرغوها من محتواها الشرعي.

وفيما يتعلق **بإعلان زواج المسلمين** قدمه كل من **سايح عبد القادر و شنتوف عدة** من جماعة المستقلين، حيث ذكروا أنه بالنظر إلى أن **قانون 2 افريل م1930** المعدل لـ**قانون 23 مارس 1882م** ، والذي تم إعداده نظرا لأهمية الحالة المدنية، لتطوير عملية الاستعمار وتسهيلها [1]، حيث تقرر بموجب هذا القانون إنشاء **سجلات الحالة المدنية الخاصة بمسلمي الجزائر**، والتي تثبت وتسجل فيها جميع وثائق الحالة المدنية المتعلقة بالشخص(الولادة،الزواج،الوفاة).

وحسب هذا القانون فإن أيّ تأخر في التصريح بالزواج أو الطلاق يعتبر مخالفة تعرض صاحبها للعقوبة، كما اعتبر أيضا **قانون 31 ماي 1905م** بأن الزواج الإسلامي غير معترف به ، إذا لم يتم وفق الأحكام الفرنسية، وإذا تم هذا الزواج خارج الأحكام الفرنسية سوف يعرض صاحبه للعقوبات ويقصه من حقه في القيام بزواج آخر. [2]

الجديد في **قانون 2 افريل 1930** و المعدل **لقانون 2 مارس 1882م** ، يتمثل في إشكال التصريح الإجباري سواء تعلق الأمر بالزواج أو الطلاق في غضون خمسة أيام لرئيس البلدية أو المسؤول عن حالات الزواج والطلاق النهائي ، ويشترط أن يكون مصحوبا بعمل القاضي أي إثبات الزواج والعقد، وكل من يمتنع عن هذه الإجراءات يعرض الزوج لعقوبات الحبس والغرامة، والجديد

---

[1] J.O.A, Débats , session-extraord ,janvier 1950, p.15.

[2] حسين الحاج مزهورة، **الحالة المدنية:آلية من آليات الهيمنة الاستعمارية في الجزائر حالة منطقة قبائل جرجرة(1891-1962)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر2، 2014 -2015، ص ص 206،251.

أيضا في هذا القانون هو إدخال مفاهيم تشريعية جديدة كانت غير معروفة لدى الجزائريين، **كالتطليق والتطليق النهائي والطلاق بالتراضي.**

إن مثل هذه القوانين لا تتوافق مع أعراف الجزائريين لا من الناحية الدينية أو من الناحية الاجتماعية لأنها إجراءات دخيلة لا صلة لها بالمجتمع الجزائري، من شأنها أن تتحكم فقط في تصرفات الأفراد وربطهم بالإدارة الاستعمارية لمعرفة تحركاتهم و تسهيل مراقبتهم .

كما أن معظم الجزائريين يعيشون في الأرياف والقرى بعيدا عن المدن ولا يملكون وسائل التنقل التي تجعلهم يصلون إلى هذه المحاكم في الوقت المحدد ، وأغلب هؤلاء السكان فقراء لا يملكون نفقات معيشية كبيرة لسد حاجياتهم، فما بالك بتنقلهم إلى أماكن أخرى والتي تحتاج جهد وإنفاق أكبر ، ناهيك عن الرسوم الباهظة الموضوعة لكل من تسوّل له نفسه مخالفة هذه القوانين التي وضعتها الإدارة الاستعمارية.

إن من الضروري إعطاء هؤلاء الأهالي حقّهم في اختيار أمورهم، لأن هذا الأمر مشروع في الدين الإسلامي ولا يحق في حال من الأحوال ربطهم بهذه القوانين التي تنفر منها نفوسهم ويرفضها دينهم ومجتمعهم. [1]

إننا نحن النواب في المجلس الجزائري وباعتبارنا ممثلين عن مثل هؤلاء الفئة من أبناء بني جلدتنا نطالب وبشكل سريع في إعادة النظر في مثل هذه القوانين والإجراءات التي فرضت على مجتمعنا، لأنها في نظرنا ونظر مجتمعنا وديننا مجحفة ولا تتماشى مع عاداتنا وتقاليدنا، كون مثل هذه القوانين التي تقدمتم بها سوف تجعل الإقبال على الزواج ضئيلا جدا بسبب ما يترتب على صاحبه من عقوبات بعد ذلك.

كما أن المدة المعطاة قليلة جدا وشبه تعجيزية فمن الأفضل إعطاء **15 يوما بدل 5 أيام** من شأنها أن تعطي للشخص الفرصة لتوفير حاجياته، مع مراعاة مسافة السكن لهؤلاء الأشخاص بحوالي **20 كلم** عن مقر البلدية، فلا يجب وضع الناس في كفة واحدة من حيث الإمكانيات، فعلى القاضي

[1] J.O.A, Débats ,1950, Op.Cit. p.15.

مراعاة الظروف خاصة البعد ، كما أنه لا يجب على القاضي إرغام الزوجين على إحضار شهادة الزواج في غضون المدة الممنوحة ، مع العلم أنه سواء وقع الطلاق أو الزواج فلمدة قصيرة لوقوع ذلك [1]

ب/ مسألة إثبات زواج المسلمين:

في هذا الموضوع اقتراح المفوض العام للحكومة أنه من المستحسن إدخال مثل هذا القرار ضمن قرارات المجلس الجزائري، لمعرفة العلاقة بين الصندوق الاجتماعي والمستفيد أي المرأة التي تتذرع للزواج حتى تحصل على الامتيازات الممنوحة من طرف التأمين الاجتماعي ، والمرأة التي تتزوج بطريقة عادية وإذا وجد هناك تعارض سوف تقوم المحاكم في كل حال من الأحوال بدراسة الظاهرة وتقديم الأدلة والبراهين على ذلك. [2]

كان تعقيب **لخضاري** حول طرح المفوض العام للحكومة أنه في حالة تطبيق هذه الإجراءات سوف يتم استبعاد نصف زوجات المسلمات من الضمان الاجتماعي وهذا لاشك فيه ، كون معظم وأغلب النساء المسلمات في الجزائر ليس لديهن إثبات عقود الزواج ، وذلك يرجع إلى كون العادات والأعراف في المجتمع الجزائري توكل وتعطي الأمر إلى شيخ المسجد لعقد القران بحضور الشهود ويكتفون بهذا لعقد الزواج الشرعي ، لكن مسألة إثبات الزواج هذه سوف ترغم العائلات الجزائرية إلى التقدم من جديد إلى القاضي الفرنسي لإثبات الزواج وهذا يستغرق مدة أطول وضريبة مضاعفة على هؤلاء الأزواج كونهم لم يمتثلوا لأوامر الحكومة الفرنسية.

كما عارض **أحمد فرانسيس** ممثلا عن جماعة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** هذا القرار حول استفادة هذه الفئة من التأمين الاجتماعي، حيث اعتبرا أن المشروع الذي لا يأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للضمان الاجتماعي والمبادئ التي طورناها بالتفصيل وأعطينا كل الفئات الاجتماعية حقها، حيث لم نستبعد حتى عمال الأراضي من حقهم في الضمان الاجتماعي ولذا فإننا نحتج مرة

[1] J.O.A, Débats ,1950, Op.Cit,p p.15-16.
[2] J.O.A, Débats , session-extraord,11 avril 1949, p. 471.

أخرى على هذه القرارات العشوائية من المجلس الجزائري بهدف عزل بعض الفئات الاجتماعية من الاستفادة من التأمين الاجتماعي ، كما يأتي هذا الاحتجاج مرة أخرى على الأساليب التي تستخدمها غالبية هذه المجالس تجاه المتعطشين للتمتع بحقوقهم الاجتماعية، حيث ختم أحمد فرنسيس بقوله " **فنحن لن نصوت ولن ندلي بأصواتنا على أي قرار لا يخدم مصلحة أهلينا الجزائريين** " كما أضاف **شرقي** قائلا " **إذا كان هذا التأمين الاجتماعي لا يراعي الفئة الأدنى والوسطى في المجتمع فنحن نرفضه ولا نرغب في مشاركته ، ولا حتى حضور جلساته.**" [1]

لقد بين **أحمد فرنسي وشرقي** من خلال تدخلهما في المجلس الجزائري وعلى مسامع رئيس المجلس أنهم يرفضون كل أشكال التميز والتهميش، الذي تتبعه الإدارة بهدف إقصاء الفئات الاجتماعية من حقها في الضمان الاجتماعي، تحت ذرائع ومسميات مختلفة منها ما يعرف **بمسألة إثبات الزواج للمسلمين** وغيرها ، وهذا كله بإسقاط حق هذه الفئة في أحقيتها في الضمان الاجتماعي، حيث وضعت لذلك شروط تعجيزية لعلمها المسبق بأنها غير متوفرة في أهالي الجزائريين ، وهذا يعتبر حرمانهم وإقصائهم من حقوقهم بطريقة غير مباشرة.

ج/ الحج إلى الأماكن المقدسة:

قدم كل من السيد **مصباح صالح وبن عبود** اقتراح إلى **المجلس الجزائري**، فيما يخص **الحج إلى الأماكن المقدسة**، باعتبار أن الذهاب وزيارة الأماكن المقدسة واجب ديني على مسلم ومسلمة قادر وتتوفر فيه الشروط، حيث كل عام يتأهب المسلمون في جميع أقطار العالم للأداء هذه الفريضة ، ومن الجزائريين الذين لم تمنعهم ظروف الحرب والأوضاع الاقتصادية المتدهورة من تجهيز أنفسهم للسفر إلى البقاع المقدسة.

إن المشكل المادي الذي يعاني منه أغلب الحجاج الجزائريين يحول دون سفر بعضهم إلى هذه الأماكن المقدسة، حيث يعانون من إيجاد وسائل التنقل المناسبة خصوصا كبار السن فتكلفة الطائرة غالية ولا يستطيعون دفعها. إذن أمام هذا الوضع الصعب الذي يقف أمام أداء الحجاج الجزائريين

[1] J.O.A, Débats , 1949, Op,Cit, p. 471.

فريضتهم الدينية وجب إيجاد طرق وتسهيلات تمكنهم من أداء فريضة الحج، حيث نقترح وضع تسهيلات خاصة، وذلك بفتح الحدود دون وضع تراخيص مسبقة حتى يستطيعوا التنقل عبر البلدان العربية وصولا إلى مكة.

كما اقترح **النواب** في خضم تدخلهم لتسهيل عملية تنقل الحجاج تخصيص **طائرات لنقلهم** كونها أقل تكلفة، خصوصا كبار السن الذين لا يستطيعون السفر عبر البر لطول المسافة أو سوء حالتهم الصحية في بعض الأحيان ، وطالبوا أيضا **تسخير بواخر** خاصة لنقل هؤلاء الحجاج بأثمان معقولة وغير مكلفة، ليكفيهم ذلك عناء السفر الطويل عبر الطرق البرية ، ومن ناحية أخرى لا يمكن لسفينة واحدة أن تلبي حاجيات العديد من الجزائريين الذين تلهف قلوبهم شوقا إلى زيارة الأماكن المقدسة مما يؤدي إلى إقصاء بعض الحجاج من السفر إلى البقاع المقدسة للأداء فريضة الحج. [1]

كما أوصى كذلك **النواب** أن يكون لتلك السفن التي تنقل الحجاج محطات تتوقف فيها في كل عمالة من عملات الوطن حتى تستطيع أن تنقل كل الحجاج من مختلف أراضي الوطن ، وتكون نقطة الانطلاق من وهران مرورا بالعاصمة وصولا إلى عنابة حتى يتمكن حجاج قسنطينة وضواحيها من الالتحاق بها [2] ودافع عن موضوع الحج كل من النواب: **أحمد التيجاني، ساحلي، شكال، تباني،** مطالبين مناقشة عاجلة في هذا الموضوع نظرا لأهميته الدينية والعقائدية عند المسلمين الجزائريين، معتبرين أن موعد الحج إلى **الأماكن المقدسة الإسلامية** يقترب وأن تنظيمه له أهمية كبيرة، نظرا للعدد الكبير من المسلمين الذين يرغبون في الذهاب إلى الحج، وأنه من الأهمية بمكان تسهيل الإجراءات لأداء هذه الفريضة العظيمة، كون الإدارة قطعت على نفسها وعودا في العام الماضي بزيادة عدد القوارب والسفن، وتوفير محطات توقف إضافية في كل من **عنابة** و**وهران**، وأنه يجب تنفيذها مع اتخاذ كافة الإجراءات في أسرع وقت، مع مراعاة توفير عدد المقاعد الكافية للحجاج مع الأخذ بعين الاعتبار التقليل من سعر التذكرة. [3]

---

[1] J.O.A, Débats , session-extraord 6 juillet 1948, p. 170.

[2] Ibid, p. 170.

[3] J.O.A, Débats , 29 juin1950, Op.Cit, p. 977.

ولتجنب المعاناة والإساءات التي تعرض لها المسلمون الذي قدموا إلى مكة عام **1953م** عن طريق البر، حيث قدم كل من النواب في المجلس الجزائري، **شرقي** ، **وبن عبود** رغباتهم و طلباتهم والمتمثلة في

– جودة النقل العمومي واختيار الحافلات الجديدة التي يشعر فيها الحاج بالراحة.

– حجز الجهة لعبور البحر الأحمر(السويس–جدة) مع شركة ملاحية، بعدد من الأماكن يتناسب مع عدد الحجاج المراد نقلهم إلى البقاع المقدسة.

– إثبات أن يملك مناصب للحصول على جميع تأشيرات الدخول الخاصة به من السلك الدبلوماسي للبيا ومصر.

– التزام المنظم بضمان عودة الحجاج على نفقته الخاصة في حال حدوث أي سبب يرجع إلى خطئهم، يتعذر إعادتهم إلى أرض الوطن في المواعيد المحددة.

– يجب على المنظم أن يودع الضمان للالتزامات المتعاقد عليها، إما ضمانا مصرفيا أو مخصصا ماليا يبلغ أو يساوي نصف سعر التذاكر. [1]

لقد ناقش **النواب المسلمون** في **المجلس الجزائري** موضوع **الحج** إلى الأماكن المقدسة بكل قوة أمام رئيس المجلس الجزائري وأمام مسامع **الحاكم العام**، مطالبين إياهم التدخل بسرعة لمعالجة أوضاع الحجاج الجزائريين المزرية التي تقف أمامهم كل عام عندما يتأهبون إلى زيارة البيت الله الحرام لأداء فريضة الحج، فنلاحظ اختلاف الطرح فيما يخص المواضيع المعالجة من طرف النواب في كل عام وخلال كل جلسة، ففي سنة **1948م** طُرحت مسألة النقل والمتاعب والمشقات التي يعاني منها الحاج لاسيما طول المسافة، حيث طالبوا بفتح الحدود وإلغاء الرسوم، ومراعاة كبار السن ، وفي سنة **1950م** طالبوا بضرورة زيادة عدد السفن لنقل الحجاج، مع جعل محطات معينة لهذه السفن تكون عبر مناطق معينة بحيث تسهل انتقال الحجاج إليها ، وهذا كله بهدف إعطاء جو مريح للحاج حتى يستطيع أداء فريضة الحج .

[1] J.O.A, Débats , 29 juin1950, Op.Cit, p. 977.

د/ وضعية المدارس التعليمة:

حول الوضعية التعليمة في المدارس وما تشهده من اكتظاظ في الأقسام ونقص في الوسائل، كان هناك تدخل مطول للسيد **بن خليل** ممثل عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إزاء هذه الوضعية شارحا للواقع الحقيقي الذي تمر به هذه المدارس ومعانات التلاميذ اليومية والمتكررة في كل عام:

هـ/ النقص الفادح في عدد المدارس:

هناك **نقص فادح في عدد المدارس** التي تستقطب التلاميذ، فمثلا يوجد هناك **7 أقسام** في شارع الثورة، لا تعمل ولا تستقبل الطلاب بشكل يومي، كون هذه الأقسام أصبحت مهددة بالزوال والانهيار و يحط بها مباني هشة على وشك السقوط على سكانها، ولهذا قررت غلق أبوابها في وجه هؤلاء الطلاب الذين يأتون يوميا من أجل الدراسة ويقطعون مسافات كبيرة مشيا على الأقدام وفي الأخير يجدون أبواب هذه الأقسام مغلقة في وجوههم، فيعودون أدراجهم، وأنفسهم محطمة من جراء هذا الإجراء. إذا كان هذا القرار الذي يقضي بغلق هذه الأقسام حكيما في نظر مدير المدرسة والمسئول التربوي، فأين هو القرار الحكيم الذي يقضي بإعادة النظر في شؤون هؤلاء التلاميذ وإعادة توطينهم في أقسام ومدارس تليق بهم حتى يتمكنوا من إدراك ما فاتهم من الدروس خلال الفترة التي توقفوا فيها عن الدراسة، وإنقاذهم من حياة الشارع التي أصبحوا يعشون عليها وتعودوها خلال هذه الفترة [1]

إن الوضع خطير للغاية ويتطلب تدخلا سريعا لإيجاد حل لهذه الأقسام المغلقة والتي مضى عليها تقريبا خمسة أشهر، يجب على المسؤول التربوي أو المدير أن يتحركوا بسرعة لإنقاذ هؤلاء التلاميذ من التسكع في الشوارع كل يوم، وإلا فإن الوضع سوف يعود بالضرر وتصبح كارثة تهدد مستقبل أبنائنا.

وبسب نقص الأماكن وانعدامها واكتظاظ الأقسام على قلتها، فقد تم رفض حوالي 21 طالبا دون سن 14 ينتمون للمدارس الموجودة في شارع **دي لافونديار**(Des Lavandieres)، على الرغم من

[1] J.O.A, Débats , 18 janvier1949, Op,Cit, p. 6.

تسجيلهم بشكل انتظامي، وتم توقيفهم وإخراجهم بأمر من الأكاديمية، وتحويلهم إلى مدرسة أخرى في **شارع كورنيل** على بعد عدة كيلومترات من المدرسة التي ينتمون إليها، مما سبب لهم مشكل الوقت لطول المدة المقطوعة بين منازلهم والمدرسة، كما سبّب لهم أيضا مشكلا في تلقي وجباتهم الغذائية وأصبحوا يضطرون إلى الشراء رغم قلة إمكانياتهم المادية، ومن غير العدل أن يتم ترحيلهم إلى أقسام بعيدة عليهم دون مراعاة قربهم من هذه المدارس بالدرجة الأولى، ودون مراعاة وضعهم المادي فأغلبيتهم فقراء لا يملكون مصاريف التنقل للالتحاق بمقاعدهم الدراسية في الوقت المحدد.

لماذا لا يتم إنشاء أقسام إضافية في هذه المدارس أو قريبة منها؟ من أجل إرضاء التلاميذ وعائلاتهم في نفس الوقت ، لأن حالة الاكتظاظ التي تشهد المدارس كل عام أصبحت مقلقة وبشكل كبير فقد وجدنا اليوم أن في شارع **نور ماندي** مدرسة البنات الصف الثامن قد زاد العدد، وأصبح زيادة عدد التلاميذ أمر مستحيل في هذه المدرسة التي أصبحت تعج بالتلاميذ من مختلف الأقسام. [1]

إنه من الضروري وضع تناوب في الدراسة حسب العمر والجنس بين الذكور والإناث، ويكون هذا التناوب موزعا على جدول زمني خاص حتى يستطيع كل تلميذ أن يعرف الوقت الذي يأتي فيه إلى المدرّس تفاديا للاكتظاظ في المدارس ، كما يتيح أيضا هذا البرنامج والتوزيع الزمني لعملية التناوب التحصيل الدراسي الجيد والفهم دون تشويش أو ضجيج داخل القسم، كما نقترح أن يكون التناوب فرديا يشمل الذكور وحدهم والإناث وحدهم ، بحيث تكون الفترة الصباحية تخص الإناث وحدهم والفترة المسائية مخصصة للذكور فقط، وبهذا التناوب والبرنامج نستطيع أن نحتوي جميع التلاميذ دون تسبب في توقيفهم عن الدراسة أو نقلهم إلى مدارس أخرى، تكون بعيدة عليهم مما يسبب لهم الإحباط و التذمر وكره الدراسة منذ البداية.

إن عملية التناوب المدرسي يجب توزيعها على كافة الدارس الجزائرية، و إلا سوف نقع في الإشكال الذي سبق وأن وقعنا فيه وهو رفض التلاميذ بحجة نقص الأماكن والمساحة ، مما يزيد من عددهم في السنوات القادمة ، كما حصل في الموسم الدراسي لسنة **1948**م حيث تم رفض حوالي **400 تلميذ**

[1] J.O.A, Débats ,Op,Cit, p. 6.

للالتحاق بمقاعد الدراسة بسبب عدم توفر المقاعد وضيق الأقسام فهي لا تحتوي أكثر من **25 تلميذ** فقط.

و/ الطلاب غير المقبولين بسبب نقص الأماكن:

إن الطلاب الذين تم رفضهم بسبب نقص الأماكن يفوق في بعض الأحيان المتمدرسين في المدارس أحيانا، فمثلا في **بلكور** تم رفض **245 طالب** و **239 طالبة** خلال بداية الموسم وعند مراجعة القوائم خلال شهر أكتوبر تم قبول حوالي ألف طالب من جميع المستويات الدراسية ، وفي مدرسة **كلو صالومبي** تم رفض **150 طالب مسلم** لوحدهم بحجة نقص الأماكن لاستقطاب كل هؤلاء التلاميذ المتوافدين على المدارس كل عام ، كما أن عدد الساعات المحددة لتمدرس التلاميذ غير كافية خلال الأسبوع الواحد وذلك يرجع إلى الاكتظاظ المتزايد على المدارس والأقسام. [1]

ونظرا لتزايد الطلاب على هذه الأقسام والمدارس وجب على الحكومة العامة ومؤسسة التربية الوطنية إنشاء مدارس جديدة أو القيام بعملية التوسعة في هذه المدارس أو حتى ترميمها إن أمكن ، بهدف سد هذا العجز الفادح و المتكرر كل سنة عند عملية الدخول المدرسي، يجب أن تغطي هذه المشاريع التي هي قيد الدراسة كل الاحتياجات الأكثر أهمية وأن تُعطى لها الأولويّة والأسبقية في الإنجاز، حتى يتمكن التلاميذ من الدخول المدرسي والالتحاق بمقاعدهم دون أي عراقيل أو تضييق ، ونخص بالذكر في مجال هذا الترميم والإصلاح مدارس العاصمة والضواحي الغربية التي تشهد توافداً كبيراً للتلاميذ كل عام بسبب الكثافة السكانية.

إن الوضع الأكثر خطورة وأكثر قلقاً هي **حالة المدرسة في شارع الثورة**، والتي تم تأسيسها في مكان مهدد بالانهيار والانزلاق، ولذا سوف يتم هدمها وإزالتها من السجل العقاري دون أن نعرف أين سيتم نقل تلاميذ الصف السابع، إن من المنطقي قبل إزالتها إيجادُ بديل يدرس فيه هؤلاء التلاميذ إلى حين الانتهاء من المشروع ، حتى وإن تطلب الأمر تخصيص مباني خاصة يدرس فيها التلاميذ إلى حين إيجاد مقر جديد لهم يمكنه أن يشملهم جميعا.

[1] J.O.A, Débats , Op,Cit. p. 6.

وينطبق الشيء نفسه على منطقة **باب الواد** حيث أصبحت جميع المدارس غير كافية خصوصا تلك الموجودة في (**شارع دي لافاندير ، شارع ويمبرينر،شارع نورماندي،شارع ليون روش**) وغيرها كثير حوالي **عشرين مدرسة** ، كما أن إنجاز بعض المدارس قد واجهته صعوبات من حيث إدارة الأراضي الذين رفضوا بدورهم التوسع على حساب أراضيهم، واعتبروا أن الأراضي في منطقة باب الواد شحيحة وقليلة جدا لا تكفي هذا العدد الكبير من المدارس، التي عصفت بها الزلازل وأصبحت أراضيها هشة للغاية لا يصلح فيها مثل هذه المدارس التي سوف تحوي تلاميذ في المستقبل [1]، إنه يجب على إدارة الأراضي التخطيط المسبق لبناء أي مدرسة أو توسعة، وإلا فإن عملية التأسيس والبناء سوف تكون بها فجوة كبيرة تكوّن خطرا في المستقبل، ناهيك على أن بعض الأحياء لا تسمح بمرور التلاميذ عليها وصولا إلى المدارس، بسبب تأخر الجسر المزعم عقده والذي سوف يربط هذه الأحياء المكتظة بالإحياء الأخرى، وحتى يسهل تنقل التلاميذ إلى أقسامهم بعيدا عن سلوك الطرق البعيدة والتي تستغرق وقتا أطول.

في رسالة بتاريخ **18 ماي 1948** أبلغ **مفتش الأكاديمية** السيد **رئيس البلدية** أنه إذا لم تقدم لنا مدينة الجزائر مساعدة فعّالة من خلال تزويدنا بأموال أو على الأقل من خلال تقديم الأرض اللازمة لنا لأن الأمر متروك له للقيام بذلك. كان هناك خطر من أن العمل في المدرسة لا يمكن أن يستمر في خطة إعادة البناء، لم يتم توفير أرض للمدارس التي سيتم بناؤها وإعادة التوطين، وإذا لم يتم إجراء التصحيحات اللازمة لهذه الخطة، فإن الحي الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الجزائر العاصمة سيكون خاليًا من المدارس وهذا لن يكون في صالح تلاميذ هؤلاء الأحياء.لكن هذا الوضع ظل على حاله بتقاعس الحكومة على التدخل لإيجاد الحلول اللازمة لمشكل نقص الأقسام وإعادة بناء أقسام جدد تتسع لجميع التلاميذ، هذا الوضع زاد الأولياء تذمرا وقلقا على مستقبل أبنائهم، خصوصا بعد تجاهل المجلس الجزائري والحاكم العام الرد على الرسالة، بدعوى أن هذا الأمر يرجع إلى إدارة الأراضي والتخطيط. [2]

[1] J.O.A, Débats , Op.Cit, p. 6.
[2] Ibid.

هناك تماطل من **الحكومة الفرنسية** في الإسراع لإيجاد حلولٍ لهؤلاء التلاميذ المتشردين بعد ما أغلقت المدارس أبوابها في وجوههم، وهذا التماطل في الانجاز و إعادة الترميم، كما طالب **بن خليل** في مداخلاته، شمل فقط المدارس التي تحوي عددا كبيراً من المسلمين، سواء تعلق الأمر بالذكور أو الإناث، في المقابل نجد بعض المدارس التي هُدمت ونُقل تلاميذها إلى جهات أخرى، بل خصص لهم مباني خاصة وهذه المدارس في الحقيقة يغلب عليها العنصر الأوروبي.

إن **الوضع الأكثر خطورة** هو ما تمر به مدرسة شارع الثورة، فقد تم **التخطيط لإعادة توطين المدرسة** التي سيتم هدمها في المستقبل القريب، وذلك من خلال ما قدمه برنامج البناء لعام **1947م** وتقديم مهندسين معماريين للقيام بهذا العمل بموجب **قرار الحاكم العام** رقم **8513** المؤرخ **في 23 نوفمبر 1946م**،حيث تم اعتبار المباني خطيرة وغير صالحة، وأُصدر الأمر بإلغائها من قبل لجنة فنية بلدية بأمر صدر في **1 أكتوبر 1948م**. لكن هذا القرار وهذا الحكم لم يفعّل إلى اليوم حسب **بن خليل** بل ظل حبراً على ورق، مما زاد المدرسة تدهورا وأصبحت الدراسة فيها شبه مستحيلة تماما.

ومن المقرر إعادة توطين هؤلاء التلاميذ في قاعات صغيرة يتم بناؤها على أراضٍ مجاورة، وذلك بعد أخذ رخص مسبقة من المفتش الأكاديمي، لكن لسوء الحظ لا يمكن المضيُّ في هذا العمل بسب بُعد المسافة عن التلاميذ، الذين يعانون من عبئ التنقل اليومي بالإضافة إلى تكاليف ومصاريف أخرى لا يستطيعون سدها ،كون معظم هؤلاء الطلاب من عائلات فقيرة ومداخليهم منعدمة. في غضون هذه الأحداث **اجتمعت اللجنة الفنية التابعة للعمران** وبناء على طلب من محافظ الجزائر أنه من الضروري وقبل كل شيء معرفة ما إذا كانت المباني في شارع الثورة غير صالحة للاستعمال حقا، وبعد الاجتماع من اللجنة ومعاينة الشارع، قدمت تقريرها إلى **الحاكم العام** في الجزائر والذي تضمن في محتواه العام أن هذه المباني يمكن إصلاحها من جديد كونها غير متضررة وذلك بإصلاح الطابق الأرضي فقط الذي سوف يستقبل التلاميذ نظرا لعدم وجود الأماكن في المدارس [1]لكن هذا الحل

[1] J.O.A, Débats , Op.Cit, p p. 6-7.

غير ممكن لأن بلدية الجزائر ترفض القيام بمثل هذه الأعمال لعلمها المسبق وخلال الدراسات المقدمة إليها أن هذه المباني يجب إعادتها من جديد، وترميمها لا يكفي كون هذه الأرض والتربة تتميز بالانزلاق وعدم الثبات ، ولذا وجب إعادة المباني من جديد وبميزانية خاصة كما يجب أن توكل الأعمال إلى هيئة عمرانية متخصصة في مجال العمران، تفاديا لأي حدث يمكن أن يقع في المستقبل لأبنائنا.

ز/ المطاعم المدرسية:

حول الخدمات المتراجعة والمنعدمة تماما في **المطاعم المدرسية** خصوصا في هذه المدارس، قدمت مجموعة الاتحاد الديمقراطي بزعامة **بن خليل** اقتراحها حول ضرورة توسيع هذه المطاعم وإصلاحها مع مراعاة العدد المتزيد للطالب خلال هذا العام، الذي وصل تقريبا إلى 88 طالب في كل فصل وذلك يرجع إلى نقل بعضهم إلى هذه المدارس أو إلى أن بعضهم قد أعاد سنته الدراسة ، مما سبب اكتظاظا وسط الأقسام، ودفع ببعض الطلاب إلى مغادرة الدراسة، كل هذه الأوضاع المزرية التي تمر بها العملية التعليميّة في هذه المدارس تكمن في أن المطاعم المدرسية غير كافية للاستقطاب العدد الهائل من الطلاب خلال عام واحد، ولذا وجب على المفتش التربوي أخذ هذا النقص في المطاعم المدرسية بعين الاعتبار، كون أغلبية التلاميذ لا يأخذون وجباتهم المحددة لهم في المطاعم، ففي بداية الموسم الدراسي كان بعض المطاعم المدرسية في الجزائر يقدم وجبات مدرسية تتراوح مابين 100الى 200 وجبة للمطعم الواحد خلال يوم واحد، لكن تراجع عدد هذه الوجبات ليصل إلى 60 وجبة في اليوم، وهذا النقص في الخدمات المقدمة في المطاعم المدرسية جعل بعض أولياء التلاميذ ينتفض ضد مدير المدرس والمفتش، مطالبين الحكومة العامة بالتدخل لحل هذه الوضعية المزرية التي يعيشها أبناؤهم في المدارس مع العلم أن هذه المطاعم لا تقدم وجباتها مجانا للتلاميذ، بل تأخذ عليهم مبالغ مالية محددة بداية كل شهر يقابل استفادتهم من الوجبات في هذه المطاعم. [1]

[1] J.O.A, Débats , Op.Cit. p p 6-7

وقد ركز **بن خليل** خلال طرحه لموضوع المطاعم المدرسية بضرورة تقديم وجبات مجانية للتلاميذ الذين يقطنون بعيدا عن مدارسهم، بالإضافة إلى عدم إجبارهم على الدفع المسبق لمبالغ الوجبات المقدمة خلال شهر واحد، فمعظم هؤلاء الطلاب لا يسمح وضعهم المادي بشراء ملابسهم وأدواتهم المدرسية فضلا عن أن يكلفوا بدفع حقوق المطعم المدرسي.

ولهذا يجب على **المفتش التربوي** التنسيق مع المدراء في مختلف المدارس التي تعاني من هذا النقص، باتباع خطة عمل مدروسة من شأنها أن تتكفل بتغطية حاجيات هؤلاء الطلاب من حيث الوجبات المقدمة لهم خلال فترة تواجدهم في المدرسة ، وهذا الأمر لا يتطلب جهد المدير والمفتش وحده بل يجب على البلدية أن تتحرك وتقدم مساعدات مادية لتغطية هذا العجز تتمثل في ميزانية سنوية خاصة لكل مطعم، على حساب عدد التلاميذ التي تستوعبها كل مدرسة من المدارس على مستوى العاصمة، وبالتالي فإن الأمر متروك لمدينة الجزائر العاصمة في بذل جهد لتوفير المباني اللازمة لتشغيل مطاعم جديدة.

ح/ الأدوات المدرسية:

كانت **اللوازم والأدوات المدرسية** من بين أهم الصعوبات والعراقيل التي تقف في وجه الطلاب لتحصيلها في بداية كل موسم دراسي لأن المنح المخصصة لهذا الغرض غير كافية والتي تقدر بـ **300 فرنك لكل تلميذ** في السنة ، وليس لدى التلاميذ الفقراء سوى القليل لتغطية كل الأدوات المدرسية التي يشترطها المعلمون في كل فصل من الفصول، ولهذا وجب على الحكومة العامة مراعاة هذا الفرق الكبير بين الطلاب الأغنياء والفقراء وعدم وضعهم في كفة واحدة [1]، لأن هذه المنحة المقدمة لا تكفي الطالب الفقير لشراء جميع أدواته المدرسية والالتحاق بالمدرسة كباقي زملائه في الصف الدراسي، ولذا وجب على مدير المدرسة أو **المفتش التربوي** مراعاة هذا الجانب والقيام بزيادة في المنحة بالاعتماد على الوضع المادي والمعيشي لكل تلميذ يقبل على الدراسة في كل عام ، كما اقترح بن خليل أيضا على **المجلس الجزائري**، فيما يخص شراء الكتب المدرسية للتلاميذ كل عام وبهدف

[1] J.O.A, Débats , Op.Cit. p p. 6-7.

مساعدة العائلات الفقيرة وإعفائها من نفقات جديدة، اقتراح تقديم الكتب المدرسية لكل سنة وإيداعها عند مدير المدرسة كل عام عند الانتهاء من الدراسة حتى تسلم لمن قبلهم من المحتاجين في السنوات القادمة. [1]

إن **اقتراح بن خليل** حسب اعتقادنا في محله وذلك يرجع إلى كون هذه الاقتراح سوف يعفي الأسر الفقيرة من متاعب شراء الكتب واللوازم المدرسية في كل عام، كما من شأنه أيضا أن يكون سبباً في تمكين بعض العائلات الفقيرة التي لا تقدر على دفع مصاريف الكتب من تدريس أبنائهم، كون هذه التكاليف سببا مباشرا في تسيّبهم عن مقاعد الدراسة لعدم تمكنهم من شراء أدواتهم وكتبهم المدرسية، ناهيك عن ادخار المبلغ المراد صرفه على تلك الأدوات لاحتياجات العائلة عموما.

من خلال ما تم عرضه سابقا **نستخلص** أن **القضايا التي طرحها النواب المسلمون** في **المجلس الجزائري** كانت متعددة ومختلفة؛ ومن **أبرز تلك القضايا** التي طرحت ودارت عليها نقاشات وتساؤلات مطولة داخل **أروقة المجلس الجزائري**:

- **القضايا الدينية والثقافة**، باعتبارها **مقومات للأمة الجزائرية** ، تعبر عن وجود **الكيان الجزائري**، فقد دافع عليها **النواب المسلمون** الجزائريون دفاعا كبيرا نذكر من أبرزها ، **فصل الدين** الإسلامي، **القضاء الإسلامي**، **الحج** وغيرها من القضايا الأخرى التي طرحها النواب على المجلس الجزائري.

المبحث الثاني: القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

لقد تعددت **القضايا الاقتصادية والاجتماعية** التي أثارها النواب داخل **المجلس الجزائري** منذ أن تأسس عام **1948م** إلى غاية حله في **1956م**، وكانوا طوال هذه الفترة عاكفين على الدفاع عن شؤون الأهالي الجزائريين وإيصال صوتهم إلى **المجلس الجزائري** وإلى الحاكم العام بغية النظر في أوضاعهم وتحسينها، وإعطائهم حقوقهم في معيشة كريمة يأملون بها في بلدهم الذي سلب منهم

[1] J.O.A, Débats , Op,Cit. p p. 6-7.

وأصبحوا فيه غرباء، ومن تلك القضايا التي طرحت للنقاش من طرف نواب الحركة الوطنية سواء كانوا من **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية**، أو **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** أو حتى النواب المستقلين. نذكر ما يلي:

أولا: الأوضاع الاقتصادية:

ا/الفلاحة:

إن **موضوع الفلاحة** موضوع مهم للغاية باعتباره العصب الاقتصادي للبلاد، وذلك يرجع إلى المساحة الشاسعة من الأراضي التي تزخر بها الجزائر والصالحة للزراعة خصوصا في مناطق السهول وغيرها، ونخص بالذكر زراعة **القمح والشعير** والذي تشتهر الأرض الجزائرية بإنتاجه الوفير ومحصوله الكبير في كل عام، وهذا الإنتاج الوفير لا يتحقق إلا إذا كان الفلاح الجزائري قد بذل قصارى جهده في إنجاح الموسم الفلاحي، ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة للفلاحة في بلادنا فقد كانت حديث النواب داخل المجلس الجزائري حول هذا الموضوع، مقترحين حلولا تمكن الفلاح الجزائري من استغلال أرضه بكل أريحية ودون تضييق أو مشقة، ومن تلك الاقتراحات المقدمة في هذا الباب نجد **الاقتراح** الذي تقدمت به **جماعة المستقلين** [1]حيث طلب **شكال علي(وللأمانة العلمية ان شكال علي محسوب على الادارة الاستعمارية وان كانت مداخلاته توح غير ذلك لأنه سوف يتعرض للتصفية من قبل الجبهة فيما بعد)** من الرئيس العناية بصغار الفلاحين وإعطائهم مكافآت في حالة نجاح استثماراتهم في المشاريع المقدمة لهم من طرف الغرفة الفلاحية الذين ينتمون إليها، حتى يتسنى لهم خدمة الأرض واستصلاحها ، ونجد في مقابل تلك المساعدات الممنوحة يتعهد صغار الفلاحين بتقديم نصف المنتوج مقابل تلك المساعدات الممنوحة من طرف الهيئة الفلاحية.

لكن هذا **الاقتراح المقدم** من طرف السيد **شكال علي** لم يجد آذانا صاغية من الحكومة و **رئيس المجلس** واقترح في مقابل تلك المساعدات لهؤلاء الفلاحين أن تمنح لهم مكافآت مالية مقابل كل هكتار، ويعود المنتوج المحصل عليه إلى **الحكومة الفرنسية** حيث يكون لها الحق وحدها أن تتصرف

[1] J.O.A, Débats , 29 janvier 1949, p. 104.

فيه كما تريد، وهذا كله مقابل تكفل **الادارة الفرنسية** بكل انشغالات الفلاحين من أدوية ومبيدات للأراضي حتى يكون المنتوج وفيرا .

لكن **النائب شكال علي*** وفي كلام موجه إلى **رئيس المجلس** رفض هذه الفكرة جملة وتفصيلا مبررا رأيه بأن الفلاحين الأوروبين والمعمرين الذين يستغلون معظم الأراضي الشاسعة والخصبة والمعروف عليها بالإنتاج الوفير، سواء تعلّق الأمر بالحبوب أو المزروعات الأخرى من الخضر الموسمية، وهؤلاء المعمرون لا يقدمون **للحكومة الفرنسية** أدنى شيء من المنتوج والمحصول الوافر، بل إن هؤلاء المعمرين يعتبرون المنتوج الذي تحصلوا عليه من حقهم ومن جهدهم ولا يحق للإدارة أو **الحكومة الفرنسية** أخذه منهم بأي ثمن، بل هم أحرار يبيعونه كما يريدون في الأسواق ودون قيد أو رقابة وأضاف **النائب شكال علي** قائلا بأن هذا الاقتراح المقدم يخدم **المعمرين** أكثر ويعود بالنفع عليهم، بينما **الفلاح الجزائري** سوف يكسبه هذا القرار مزيدا من الفقر والحرمان مما يدفعه إلى هجرة أرضه[1]

طالب **شكال علي** من رئيس المجلس بإطلاعهم على الميزانية المخصصة لعام **1949م** ، والمبلغ الذي خصص وحدد للقطاع الفلاحي، حيث ألحّ في كلامه على ضرورة الزيادة في الميزانية نظرا للنقص الكبير الذي يعاني منه الفلاح الفقير والبسيط في الوسائل والمعدات، وفي المقابل وعلى عكس حال الفلاح الجزائري يتمتع الكولون بتلك الوسائل وفي الغالب تأتيه من فرنسا أو من باقي الدول في أوربا في غالب الأمر.

---

[1] J.O.A, Débats , Op Cit,.p. 104.

*/ **علي شكال**: المستشار العام لمستغانم عام 1944م انتخب في الجمعية الجزائرية وكانت آخر مهمة رسمية قام بها إلى نيويورك مع الوفد الفرنسي لدى الامم المتحدة. تزوج علي شكال من سيدة فرنسية، ابنة قبطان. جميع أبنائه لديهم اسم فرنسي وقد اغتيل في 26 ماي 1957 في ملعب كولومبيس حيث أقيمت نهائيات كأس فرنسا لكرة القدم بين فرق من أنجرس وتولوز بينما كان بجانب رينيه كوتي. المجاهد محمد بن صدوق هو الذي قام بعملية التصفية الجسدية ضد العميل والخائن علي شكال:انظر
https://www.pinterest.com/pin-04-06-2022:18:37

المؤسسة الأهلية للادخار والقروض(S.I.P)

لقد اغتنم **بوطارن قادة** فرصة حضور السيد " **اورباني**" نائب المفوض العام للحكومة ليقدم أثناء تدخله اقتراحا يتضمن إعادة النظر في عمل **المؤسسة الأهلية للادخار والقروض(S.I.P)** ، والتي طالبت في الآونة الأخيرة من الفلاحين التنازل على ما يعادل **50%** من حصتهم في القمح وتعويضهم ما يعادل ذلك في الشعير نظرا لكثرة المنتوج السنوي للشعير، واشترطت هذه المؤسسة على هؤلاء الفلاحين أن لا يتحصلوا على نسبة حصتهم من الشعير إذا كانوا غير مسجلين في ذات **المؤسسة الأهلية.**

إن المتأمل في الشرط الذي وضعته **المؤسسة الأهلية** للادخار والقروض يكتشف للمرة الأولى أنه غير عادل وغير قانوني، فكيف لهذه المؤسسة أن تطلب من الفلاح التنازل عن حقه دون تعويض مادي أو ما يقابله، ثانيا كيف تشرط أن يكون الفلاحون مسجلين مسبقا في هذه المؤسسة وهي تشترط عليهم الانتماء إليها وأن تكون لهم أوراق موثقة وصادرة عن خبير في الأراضي حتى يقبل انضمامهم إلى هذه **المؤسسة الأهلية** [1]، في حين تعلم الإدارة جيدا بأن أغلب هؤلاء الفلاحين لا يملكون مثل هذه الأوراق ومعظم أراضيهم توارثوها عن أجدادهم، من خلال هذا يتبيّن أن هذا الإجراء غير عادل، بل يهدف إلى القضاء على **الفلاح الجزائري** ومنعه من تطوير أي منتوج أو من تحقيق الاكتفاء فيه، مما يجعله يبحث عن عمل مشاريع فلاحية أخرى تعود عليه بالفائدة، كما تسعى أيضا هذه المؤسسة إلى جعل الفلاح الجزائري رهينة لهذا النظام وتحت رحمة الكولون وسلطته.

وقد اعتبر **بوطارن** هذا الإجراء الصادر **من المؤسسة الأهلية للادخار والقروض** يثقل بشكل فردي على السكان وأنهم غير راضين بأي شكل من الأشكال على هذا الإجراء، وأنه إذا كانت هناك كمية كبيرة ومنتوج فائض من الشعير على حساب القمح، فالأولى أن يعود إلى الفلاح لكي يدخره ويستعمله في وقت الحاجة إليه، أو يوضع كفائض احتياط للعام القادم في موسم الحرث، بدل أن يقدم مرة أخرى إلى المؤسسة الأهلية ويصبح مدين مرة أخرى في حالة احتياجه له.

[1] J.O.A, Débats ,1949.Op.Cit , p.104.

وفي ذات السياق تدخل **أحمد فرنسيس** ممثلا عن جماعة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** مخاطبا **الأمين العام للحكومة** قائلا: **إن المؤسسة الأهلية للادخار والقروض ولاسيما رؤساؤها يفرضون وجهة نظرهم على الفلاحين ويتصرفون تلقاء أنفسهم دون مراعاة لأي قانون، وهم بذلك يتصرفون بمنطق التجار وليس بمنطق المسؤولية الملقاة على عاتقهم.**

حيث يقولون للفلاحين بأن الشعير الذي هو بحوزتك وهو ملكك يجب عليك التخلص منه بأي حال من الأحوال، سواء في حال استهلاكه أو تقديمه لمؤسسة الأهلية للادخار، وفي حالة عدم التخلص من هذا الشعير الفائض فإن مسؤول **المؤسسة الأهلية للادخار** يحرمه من جميع القروض خلال السنوات القادمة. [1]

إن هذا الإجراء من **المؤسسة الأهلية** يعتبر إجحافا في حق هؤلاء الفلاحين الذين سهروا وتعبوا على إخراج منتجوهم من الشعير، وعند فترة المحصول يفاجئون بهذا القرار الذي من شأنه أن يحطمهم، ويرغمهم على تقديم هذا الشعير إلى المؤسسة دون مقابل ودون أي تعويض مسبق، وهذا كله بهدف جعل الفلاح الجزائري رهينة لهذه المؤسسة الأهلية.

أضاف مسؤول **المؤسسة الأهلية للادخار والقروض** أنه قد لوحظ أن المنتوج السنوي للشعير خلال سنة **1949**م كان وفيرا جدا، في حين تراجع **محصول القمح** وهذا يرجع إلى خطأ الفلاحين في عدم مراعاة الشروط التي قدمتها المؤسسة الأهلية للفلاحين خلال منحهم القروض في بداية كل الموسم والتي تلزمهم بإنتاجٍ معين، فمثلا: إذا كان **الفلاح الجزائري** يملك **10 هكتارات** فإن المؤسسة تلزمه بأن يزرع **5 هكتارات** قمح و**5 هكتارات** شعير ولا يزرعها كلها شعيرا، حتى لا يكون هناك فائض في الإنتاج كما حصل هذا العام. [2]

كيف يكون لمسؤول **المؤسسة الأهلية** أن يضع مثل هذه الشروط على عاتق **الفلاح الجزائري** في حين نجد أنهم يشترطون في بداية كل موسم أن يكون الفلاح قد سجل في هذه المؤسسة حتى يستفيد

[1] J.O.A, Débats ,1949, Op.Cit , p.104.
[2] Ibid.

من القروض، وفي الحقيقة نجد هؤلاء القروض التي يتكلم عليها مسؤول المؤسسة قد استفادت منها فئة المعمرين وبعض القيّاد فقط، ولم تشترط عليهم الإدارة المساحة المطلوبة للزراعة ولا حتى الكمية والمقدار المراد زرعه من القمح أو الشعير، **في المقابل** نجد أن هذه القوانين تطبق على الفلاح البسيط الذي لم يستفِدْ لا من القرض سواء نقدا ولا من تقديمه في شكل شعير بهدف زراعته، بل الفلاح الجزائري هو نفسه من يستثمر ويزرع ويدخر محصوله للعام المقبل ولا يحتاج إلى هذه المؤسسة إطلاقا ، والتي هي في نظرنا تكرّس للهيمنة على الفلاح لا غير، فمثلا منطقة الهضاب العليا وما تحتويه من أراضي كانت قد سبق لها أن تلقت أوامر من هذه المؤسسة بوعود التكفل بالشعير عند الحصاد لكون المنطقة صالحة لزراعة الشعير، لكن عندما كان الإنتاج وفيرا أرغمتهم على أخذه دون مقابل، بحجة أنه سوف يحدث خللاً واضطرابا في الأسواق المجاورة، ولذا تتكفل المؤسسة به تمسح عن أصحابها الديون والقروض، لكن هذا لم يتحقق وبقي الحال كما كان عليه. [1]

ضبط أسعار الحبوب:

تضمن هذا **الاقتراح المقدم** إلى **المجلس الجزائري** تحت **رقم 48-49** من طرف كل من **النائبين شرقي وبن حليمة،** حول إمكانية تحديد **سعر القمح قبل 30 جوان** القادم أي قبل وصول موسم الحصاد، لأنه في حالة عدم تحديد وتثبيت سعر القمح سوف تكون هناك أسعار مرتفعة **للقمح في الأسواق المحلية،** ناهيك عن سعره في حالة تصديره، وبالنظر إلى المضايقات الخطيرة للغاية لسوق القمح من طرف الإدارة في كل من الجزائر وفرنسا، بسبب التأخير الذي يحدث من سنة إلى أخرى في تحديد **السعر القانوني للقمح،** ونظرا للتأخير الذي يفرض على الجزائر في هذا الحصاد أن تتحمل تكاليف باهظة نتيجة التعويض العادل للمنتجين عن الكميات المسلّمة في تاريخ تحديد السعر، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه من المهم بشكل خاص هذا العام الحصول على شاحنات سريعة

[1] J.O.A, Débats ,1949,Op.Cit , p.104.

حتى تسهل عملية نقل كميات القمح دون إرهاق للفلاح بهذه العملية على العربات، والتي تأخذ وقتا وجهد كبيرا حتى نحقق موسماً فلاحيا ناجحاً.[1]

في الأخير طالب **النواب المسلمون** بضرورة الإسراع في **تحديد سعر القمح للموسم القادم** في موعد أقصاه **30 جوان** المقبل، لأنّ تحديد هذا السعر لن يضيّع جهد الفلاح، بل يعوضه على مجهداته طول السنة ويجنبه الخسارة، وحتى لا يتمكن بعض المزارعين الكبار من الكولون لاسيما في مناطق الهضاب من إغراق السوق المحلية بالفائض من القمح إذا وجدوا الفرصة مواتية.

أما الاقتراح المقدم من طرف **براهيمي ولخضاري تحت رقم 49-49** إلى **السيد ايبري** عضو في **الغرفة الفلاحية** و**نائب رئيس المجلس الجزائري**، فقد كان **مضمون هذا الاقتراح** أنه: إذا أخذنا بعين الاعتبار السكان العاملين في **سهل متيجة** وفي جميع **بلاد القبائل** وحتى في **العملات الثلاث** فهي بحاجة إلى **إمدادهم بالشعير**، وباعتبار أن عام **1949م** عام فائض بمنتوج الشعير من جهة ومن جهة أخرى أن الشعير يباع بحرية في جميع أسواق البلدان المنتجة للشعير، فإن هذا التداول مجاني في كل بلدية، ويمكن للعمّال الحصول بسهولة على **الإمدادات والمساعدات** باستثناء منطقة **سهل متيجة** وفي **منطقة القبائل** التي حققت فائضاً في منتوج الشعير لهذا العام، كما يجب على الشرطة القيام بعملية المصادرة وتحرير المحاضر في حالة بيع الشعير على سعره الحقيقي، كون هذا الإجراء سوف يساعد على **حرية حركة تجارة الشعير في العملات الثلاث**، وسوف يعمل على توفير مخزون القمح الصلب والطري اللذين تحتاجهما الجزائر لصنع الخبز، مما يسمح بتوفير وإيجاد عمال في منطقة متيجة ومقاطعات أخرى، وبهذا تتوفر مناصب العمل والقضاء على البطالة.[2]

إنّ **الهدف** من هذا **الاقتراح المقدم** من طرف **جماعة المستقلين** -بالدرجة الأولى- هو **خلق جوٍّ من التكافئ والتوازن بين الفلاح الجزائري ونظيره من المعمّرين** من حيث **تحديد سعر القمح**، حتى يكون الجميع متساوين ولا يطغى **العنصر الأوربي** على **الفلاح الجزائري** فيضيع

[1] J.O.A, Débats ,8 avril 1949, p.426.
[2] Ibid.

مجهوده، لأنه في حالة عدم تحديد سعر الشعير فإن **الرابح الأكبر هم المعمرون**؛ كونهم سيقدمون محصولهم إلى السوق الجزائرية ويبيعونها بأسعار خيالية،كما يقدمونها أيضا إلى **المؤسسة الأهلية للإدخار والقروض** بأسعار باهظة مستفيدين ميزة التسجيل في هذه الهيئة، أمام هذه الوضعية **يكون الفلاح الجزائري هو الخاسر الأكبر**، فلا هو قدمها إلى السوق وباع واستفاد، ولا هو قدمها إلى المؤسسة الأهلية لصعوبة التسجيل في الهيئة.

عِلاوةً على ذلك فإن هذا الإجراء يسهل الحالة الاجتماعية لصغار **الفلاحين الجزائريين** في المقاطعات الثلاث، كما طالب النواب بتدخل **المجلس الجزائري** والحاكم العام بشكل سريع في تعديل المرسوم الذي يحظر **تداول الشعير** ويحافظ على الأسعار الخاضعة للضريبة، وأن يترك **حرية التداول** في الجزائر والشراء المجاني لجميع منظمات التخزين، في حالة الحاجة أو العجز أو الفائض، إن هذا الإجراء من شأنه أن يجنب السخط وعدم الرضا بين السكان العاملين. [1]

لقد حمل **بوطارن مسؤولية تحديد سعر الشعير الجزائري بسعر أقل** عن قصد من طرف **الحاكم العام** ، وبالاتفاق مع **الحكومة الفرنسية** في **المتروبول** لتطبيق هذه السياسة بشكل مركزي على الفلاحين الجزائريين فقط، وهذا الأمر أضر بشكل مباشر بالسكان المسلمين في الجزائر والمتخصصين في زراعة هذه الحبوب.

ويعد هذا في نظرنا إجحاف وإقصاء **للفلاح الجزائري** ومحصوله، لأن هذا السعر المحدد من طرف الحكومة لا يعبر عن قيمة الشعير ولا عن جهد الفلاح المبذول طوال السنة، كيف للحكومة الفرنسية أن تساوي بين الشعير الذي تشتريه من السوق السوداء بأغلى الأسعار وبين الشعير المحلي الجزائري الذي حددت سعره بأبخس الأثمان، إن هذا يعد قمّة الإجحاف والظلم، يقول بوطارن " **نحن لا نريد أن يدخل أهلنا في هذا البلد في دوامة نقص التغذية وبلاده تتمتع بكل الخيرات لأننا نريد أن يحدد سعر القمح كما هو في فرنسا لأن الأمر مختلف**" ، [2] يجب على السلطات العامة أن

[1] J.O.A, Débats ,1949,Op.Cit, p.426.

[2] J.O.A, Débats ,9 décembre 1949.p.1118.

تحترم القرار الذي اتخذه المجلس الجزائري خلال دورته السابقة، بأن لا يكون سعر الشعير في الجزائر أعلى منه في فرنسا ببساطة، إنها لعبة الاقتصاد السياسي، إنه خبز الظلم تريدون أن تطعموه الجزائريين ولكن لا يعرف مذاق هذا الخبز إلا من تذوقه، فلا أحد يحس بهذا الظلم لأنه أمر يتعلق بالجزائريين المسلمين وحدهم فقط، فهم مغتصبون في أرضهم، يقول **النائب بوطارن " سنقول بصوت عالي لا لهذا الظلم والتعسف، ونحمل مسؤولية المجلس مغبّة نتائج هذا الفعل."** [1]

لقد كان كلام **النائب بوطارن** واضحا أمام أعضاء **المجلس الجزائري** حول الإسراع في إيجاد حل لسعر الشعير الجزائري الذي أصبح في أدنى مستوياته، وذلك يرجع إلى السياسة التي اتبعتها **الحكومة الفرنسية** ضد **الفلاحين الجزائريين** بإرغامهم على التقيد بهذه الأسعار المتدنية في الأسواق المحلية، في المقابل نجد بعض التجّار والفلاحين الأوروبين من المعمرين لا يتقيدون بمثل هذه القوانين بل يبيعون منتوجهم بأسعار مرتفعة دون رقابة أو قيد.

المطالبة بمنح تعويضات للفلاحين:

وفي مجال الفلاحة دائما قدم السيد **النائب بلهادي** اقتراحاً إلى **رئيس المجلس الجزائري** حول التصويت على قرض بقيمة **120 مليون فرنك** للمزارعين المتضررين في **دائرة قسنطينة**، حيث تضررت المنطقة، لاسيما المزارعين المتضررين بفعل البرد والصقيع الذي سقط مؤخرا في هذه المناطق، أو المتضررين بالفيضانات التي دمرت بعض السدود وجرفت بعض المنازل، كما تسبب الارتفاع الكبير لمنسوب المياه في أضرار جسيمة للمزارعين القريبين من بعض السدود، حيث فقد معظمهم العلف الخاص بمواشيهم بجرف السيول القوية له.

وحتى نستطيع مساعدة هؤلاء الفلاحين والمزارعين الذين فقدوا مواشيهم وأعلافهم ومحاصيلهم الزراعية، لابد من **التصويت على القرض المقدم** والذي تبلغ قيمته **120 مليون فرنك**، وتوزيعه على المزارعين المتضررين نتيجة هذه الفيضانات حسب نسبة ودرجة التضرر لكل واحد منهم. [2]

[1] J.O.A, Débats ,9 décembre 1949, Op.Cit, p.1118..
[2] J.O.A, Débats ,26 juin 1948, Op.Cit, p.151.

نلاحظ من خلال تدخل **النائب بلهادي لمين** وطرحه **لموضوع المساعدات** التي يجب الإسراع في تقديمها إلى الفلاحين المتضررين نتيجة الفيضانات الأخيرة التي عصفت ببعض المناطق في عمالة قسنطينة، أنه مطلع ومدرك جيدا لأحوال المنطقة، بل أنه دائمُ الارتباط بالأهالي الجزائريين الذين وضعوا فيهم الثقة الكاملة للدفاع عن مطالبهم أمام المجلس الجزائري،كما نرى أيضا جرأة **النائب بلهادي** في **طرح الموضوع** أمام **الحاكم العام** بكل ثقة وعزم، مطالبا بضرورة وضع حد لهذا الوضع المزري الذي يعيشه **الفلاح الجزائري** في هذه المناطق نتيجة السيول التي أتت على كل شيء.

تنظيم ساعات العمل والراحة:

حول **تنظيم العمل** وعدد الساعات في الأسبوع بالنسبة للعمال المزارعين، قدمه كل من **النواب: بودة احمد، دماغ العتروس العربي، فروخي مصطفى،** ممثلين عن **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية،** في شكل مواد مقدمة إلى **رئيس المجلس الجزائري** في **شكل اقتراحات** على النحو التالي:

المادة 1: يقتصر وقت العمل للعاملين في الزراعة لكلا الجنسين ومن جميع الأعمار محددة بألفي وأربعمائة **2400ساعة** في السنة من ثلاثمائة يوم عمل، وسيتم تقسيمها إلى فترات حسب احتياجات المنطقة وثقافتها ووفق متوسط يومي محدد للساعة.

المادة 2: مشمولة بالمادة1 من هذا اليوم أجور العمليات الزراعية وما يرتبط بها من أعمال غير مشمولة **بقانون 21 جوان 1936م** بشأن **تحديد وقت العمل** في الصناعة والتجارة، وكذلك الدرس وأعمال **الشركات الزراعية**. [1]

المادة 3: يجب أن يكون العمل الإضافي مبررا وستتم زيادة أجورهم **بنسبة 28%** عن تلك التي ستنفذ بالإضافة إلى **فترة العمل الشهرية أو الموسمية،** دون إخلال وتجاهل لمزايا أخرى يمكن بعد الاتفاقات المبرمة بين أصحاب العمل والعمال.

[1] J.O.A, Débats ,15 janvier 1952, p.125

المادة 4: في حالة ما إذا كان وقت العمل أقل من الوقت المنصوص عليه في هذا القرار أو بموجب اتفاقيات مبرمة بين **العمال وأرباب العمل** أو في **لجان مشتركة** يحافظ القانون على الروابط المبرمة.

المادة 5: كل أسبوع يحق للعامل الزراعي أو ما في حكمه **يوم راحة الجمعة**، ومع ذلك فيما يتعلق بالأفراد الضروريين للغاية لرعاية الماشية، يمكن قبول عمل الجمعة على أساس التناوب. [1]

نظرا **للجور والتعسف** الذي يتعرض له العمال البسطاء من أبناء الجزائر في **مزارع الكولون كخماسين** من أجل كسب لقمة العيش، **دافع النواب المسلمون** داخل **المجلس الجزائري** عليهم وطالبوا **بتنظيم ساعات عملهم** خلال الأسبوع **وزيادة أجورهم**، والأخذ في عين الاعتبار منح هؤلاء **يوما خاصّا للراحة** وهو يوم الجمعة، حتى يستطيع هؤلاء أداء شعيرة الجمعة والتمتع بيومهم بالراحة التامة كغيرهم من العمال في المؤسسات الأخرى.

ب/ التجارة:

باعتبار **منطقة الجنوب** تتميز بإنتاجها **الوافر والجيد للتمور** ولا أحد يضاهيها في ذلك خصوصا **دقلة نور**، قدم السيد **النائب تباني اقتراح رقم 49-50** يتضمن **تعيين مسؤول جزائري مؤهل** لتمثيل الجزائر في **وزارة المالية** (العلاقات **الاقتصادية الخارجية**) ، وأبرز ما جاء في هذا **الاقتراح المقدم** أن ثقافة زراعة النخيل والحصول على أنواع أجود التمور هي الثروة الفريدة والحقيقية لمنطقة الجنوب وأنها توفر لقمة العيش لمئات الآلاف من المسلمين .

ونخص بالذكر في مجال التمور صنفا مشتهرا في الجزائر وهو الغالب وهو " **دقلة نور** "، فإذا لقي هذا الصنف ما يستحق من الرعاية اللازمة والكاملة فإنه سوف يصبح قابلا للتصدير للدول الأجنبية، وبذلك يولد مدخولا وطنيا مهمّا، بالإضافة إلى ذلك فهو يساهم في دخول العملة الأجنبية وازدهار

[1] J.O.A, Débats ,15 janvier 1952,Op. Cit, p.125

اقتصادنا الوطني، ولذلك فإنه من المهم أن تكون تمور **دقلة نور الجزائرية** مثل غيرها من المنتجات الجزائرية في جميع **الاتفاقيات التجارية** مع الدول الأجنبية. [1]

إن **مثل هذا الاقتراح** المقدم من شأنه أن **يعيد الحياة الاقتصادية والتجارية لمنطقة الجنوب** كغيرها من المناطق، لأنه سوف **يفتح أسواقا جديدة لتصدير التمور** بأنواعها إلى مختلف المناطق والبلدان ولاسيما **دقلة نور** المشهورة، كما يكسب المنطقة أيضا طابعا خاصا من حيث المكانة بين المناطق في حال اشتهارها **بإنتاج التمور**، ناهيك عن الدخل الوافر للفلاحين ولاسيما **العملة الصعبة** في حال تصديرها إلى الخارج، والمهم من ذلك كله أن زراعة أشجار النخيل وتوفير المنتوج من شأنه أن يخلق اليد العامل في هذه المناطق **ويقضي على البطالة والفقر** الذي يطارد معظم العائلات هناك.

تجارة التين:

تقدم **النائب آيت علي** باقتراح إلى **رئيس المجلس الجزائري** والمتمثل في **تمثيل الجزائر** في **الاتفاقيات التجارية** مع **الدول الأجنبية**، ولتحقيق هذا الهدف قد عرض **آيت** على مجموعة من الأسباب نذكر منها ما يلي:

- **ضعف مبيعات التين في منطقة القبائل** كون هذه المنطقة تنتجه بشكل وافر جدا وتفاديا لتلف الكم الهائل من **التين الطري**، يجب التدخل بسرعة لوضع حد لهذا المشكل الكبير حتى لا يتضرر الفلاحون الذين عكفوا على خدمته مدة طويلة، لهذا السبب فقد أرسلنا **رسالة مطولة** بهذا الموضوع شرحنا فيها كل المشاكل التي يعاني منها **سكان منطقة القبائل** حيث طالبوا في الأخير بتدخل **المجلس الجزائري** لإيجاد حلول لهذه الوضعية المزرية.
- **لقد تضاعف الإنتاج منذ عام 1939م** ومن المتوقع زراعة وإضافة مزارع جديدة لأن التي هي اليوم في أيدي الفلاحين لا تكفي، كما لا يخف على الجميع أن معظم سكان القبائل يعيشون أساسا من إنتاج التين المجفف والذي يقدم للبيع على نوعين التين للاستهلاك والتين الصناعي.

[1] J.O.A, Débats , 8 avril 1949, Op. Cit. p,426.

- **إن الركود الذي لوحظ** هذا العام كارثيّ وغير طبيعي، ومن المهم علاجه في الحاضر والمستقبل كما أن الاتفاقيات المبرمة مع **إيطاليا وإسبانيا وتركيا**، والتي تسمح بدخول التين من هذه البلدان قد تسببت في أضرار جسيمة للإنتاج الجزائري. [1]

- **إن الاتفاقيات المبرمة مع النمسا وألمانيا** تسمح فقط بتدفق كمية كبيرة من التين الصناعي لكن هذه الجودة تباع بأسعار منخفضة للغاية لا تغطي تكاليف التشغيل، ولا يبدو أن الضرر الناتج عن ضعف مبيعات التين الصالح للأكل يعطي في الوقت الحاضر أيّ أمل في الإصلاح.

لقد فات الأوان في الواقع لتكون قادرا على غزو واحد أو أكثر من الأسواق الأجنبية، مما يعني وجود سلعة مثالية بالنسبة للمستقبل، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن حياة السكان العاملين بأكملها قائمة على بيع التين حيث تنشأ مشكلة اجتماعية يجب حلها من أجل مصلحة هؤلاء السكان وهذا يتطلب جهدا محليا وجهدا حكوميا.

على المستوى المحلي: تنظيم طرق الإنتاج والتشغيل وتوفير المنتج بأفضل سعره، أو تجميعه وتقديمه إلى مراكز مخصصة لذلك حتى يمكنهم من التحكم الصارم في هذا الإنتاج وكذلك التحكم في عملية التصدير. [2]

زراعة الأشجار:

لقد تقدم بهذا **الاقتراح** الذي يميل إلى **تنظيم حملة كبيرة لإعادة التشجير** ،كل من **النواب: ولد عودية، أحمد فرانسيس، شرقي**، باعتبار أن أراضي الجزائر مهددة بالتعرية والانجراف؛حيث هناك **100 هكتار** مهددة بالانجراف نحو الأودية، في كانت جهود المبذولة من طرف مصلحة الغابات غير كافية في مواجهة هذا الخطر الذي يهدد التربة الجزائرية، فيجب على الجميع أن يتكتلوا لمواجهة هذا الخطر الزاحف سواء كانوا سكانا أو مجتمعات أو أدارات حتى يساهموا بشكل فعال في نجاح هذه المبادرة التي أطلقناها، والتي تهدف إلى إعادة التشجير ومحاربة الانجراف.

[1] J.O.A, Débats , 8 avril 1949,Op.Ci ,p .426.

[2] Ibid.

إن **العلاج الحقيقي** لمشكل **تآكل التربة الذي يهدد أراضينا** لا يمكن أن نتخلص منه بشكل فعال إلا إذا ساهمت جميع عناصر السكان في نجاح العمل، وتكمن تلك المساعدة والمساهمة من خلال تشجيع زراعة أشجار الغابات مع ضمان الدفاع عن هذه الأشجار نفسها لتمكينها من ترسيخ جذورها. [1]

ج/ القضايا الاجتماعية:

1/ الطرق والمواصلات

نظرا لأهمية **النقل والمواصلات في حياة الإنسان** اليومية تدخل **النائب بوطارن قادة** أمام **المجلس** ووضع اقتراح، طالب من خلاله **بوضع ميزانية خاصة لإصلاح الطرق الريفية** وتعبيدها في الجزائر، حيث شرح وضعية الطريق المزرية الرابطة بين **طولقة وبسكرة** وطالب بإصلاحها في أسرع وقت ممكن، لأنّ ذلك يرهق الفلاح بالدرجة الأولى، خاصة في عملية نقل السلع، لاسيما وأن المنطقة ذات طابع فلاحي. [2]

في موضوع **الطرقات والنقل** دائما تدخل **النائب أحمد التيجاني التماسيني** أمام **المجلس الجزائري** مدافعا عن أهالي **منطقة الجنوب**، وذكر بأن المناطق الجنوبية مهمشة تماما ولم تحض بأي رعاية أو تطوير من طرف الإدارة، فهي لم تستفد من حقها في الميزانية الخاصة بها مثلها مثل جميع المناطق، كما لم تستفد من أعمال ومشاريع في مناطق الصحراء الكبرى والصحراء. [3]

إن عدم صرف ميزانية كافية لتغطية المشاريع رأينا المنطقة تفتقر إلى ابسط الأشياء وهي الطرقات التي عانينا منها كثيرا، فهي لا تكاد تسمح للأشخاص بالمشي على الأقدام فما بالك السيارات والعربات وكما لا يخفى على أحد فإن المنطقة الصحراوية تشهد توافداً للتجار لتبادل السلع، فإذا كانت الطرق على هذه الحال فسوف تنقطع عليها الحركة التجارية وتصبح مهمشة لا أحد يعرف عنها خبرا.

---

1 J.O.A, Débats , 22 juin 1954, p.806.
2 J.O.A, Débats , 1 juillet 1949, Op.Cit, p p. 928,930.
3 J.O.A, Débats , 29 juin 1948, Op.Cit, p.160

يجب إعادة النظر في حالة **المناطق الجنوبية** ووضع برنامج خاص بها يهدف إلى تنمية اقتصادية عقلانية لهذه المناطق فمن المهم **إعطاؤها الأولوية الكاملة** من حيث **المشاريع والتنمية**، حتى يشعر سكانها بمزيد من الرفاهية والحياة الكريمة ويساهموا بعد ذلك في ازدهار منطقتهم.

لقد طالب **النائب أحمد التيجاني** أن تشمل هذه المعدات والإصلاحات **إعادة تأهيل الطرق والمسارات الصحراوية** التي تندرج تحت خدمة الجسور، والتي أصبح البعض منها غير عملي على الإطلاق لحركة مرور السيارات وحتى الأشخاص، لأنه أصبح شبه منهار بسبب طول المدة وبعضها جرفته السيول.

إنه من المهم تطوير العلاقات الاقتصادية واستئناف السياحة إلى هذه المناطق الصحراوية التي تشهد توافدا كبيراً للعنصر الأوربي في جميع المواسم رغبةً منه في الاستكشاف والتعرف على أسرار الصحراء القيام ودون تأخير بإصلاح هذه الطرق والمسارات، كما أن تنفيذ هذه العملية لا يسمح فقط بتوافد الأجنبي للسياحة وتطوير الحركة التجارية بالمنطقة ، بل سيسمح كذلك بتقليل البطالة في المنطقة إلى نسب كبيرة.

وقد قدم **النائب أحمد التيجاني خطة تطوير المسارات والطرق** على النحو التالي: **بوكتوب– كلوب بشار–بوسعادة–تقرت– ورقلة–بسكرة– الوادي،الجلفة–بوسعادة**، حيث يجب تنفيذه بأسرع وقت حتى تفك العزلة المفروضة على المنطقة. [1].وبهذا سوف تعود الحياة التجارية والاقتصادية إلى مناطق الجنوب وتكثر اليد العاملة وتتقلص البطالة.

2/ البريد والمواصلات:

نظرا للأهمية البالغة التي يشغلها البريد في تسهيل عملية التواصل بين الأفراد والجماعات كان حديث النواب داخل المجلس الجزائري، حيث قدم كل من **النائبين حليمة و شرقي عبد القادر** اقتراحهم تحت **رقم 47–49** إلى مصلحة البريد بشأن **معدلات الضرائب** (**P.T.T**) المفروضة على بعض مكاتب البريد وكذلك على بعض المراسلات، حيث طرح هؤلاء **النواب** أما **المجلس الجزائري**

[1] J.O.A, Débats , 29 juin 1948, Op.Cit, p.160.

الصعوبات والعراقيل الكثيرة التي يواجهها سكان الريف من القيود المفروضة على ساعات عمل مكاتب البريد (**9 إلى 12 و 15 إلى 18 مساء**) بأن هذا الوقت لا يتلاءم وطبيعة الدوار الذي يعيش معظم سكانه في عزلة وبعيدا عن وسائل النقل .

بالإضافة إلى **الرسوم الجمركية الجديدة** الباهظة والمطبقة على بعض **أنواع المراسلات** فمثلا: رسالة مطولة في شكال خطاب عليها ضريبة بقيمة **65 فرنك فرنسي**، ورسالة تتجاوز عدد كلماتها **100 كلمة** عليها غرامة تقدر ب **250 فرنك فرنسي**، إن إرسال علبة أو أي شيء يقدر بثمن يوضع في الميزان ويدفع صاحبه على كل زيادة غرامة مالية تقدر حسب الشيء المراد إرساله عبر البريد و حوالة بريدية بقيمة **20 فرنك فرنسي** للكلمة [1].

هذه الإجراءات الجديدة من الإدارة الفرنسية أضعفت الحركة البريدية بسبب هذه الضرائب الباهظة المفروضة على المعاملات البريدية، إن هذه الزيادة في الضرائب تسعى فقط من خلالها الحكومة ومؤسسة البريد إلى تحصيل المصلحة الخاصة وهو الزيادة في الاقتصاد على ظهور الفقراء من الأهالي الجزائريين لا غير، دون مراعاة حجم المعاناة التي تخلفها مثل هذه القرارات على المجتمع الجزائري، إنه من الضروري على الحكومة أن تراعي المصلحة المشتركة بين الإدارة ومصلحة البريد، التي تهدف في الأساس إلى تسهيل وتطوير الخدمات وجعل **التعريف الجمركيّ** في متناول **السكان الأصلين** الذين ليسوا أغنياء ويعيشون حالة فقر مدقع حتى يتسنى لهم التقرب إلى مثل هذه المراكز والقيام بمراسلات وتبادل الرسائل مع أهاليهم وأصدقائهم وفي أمورهم الخاصة.

ونظرا لهذه **الصعوبات والعراقيل** والحزم من الضرائب المفروضة على **مؤسسة البريد** والتي جعلت من العملية البريدية شبه مستحيلة، فقد قدم النواب مجموعة من الاقتراحات إلى المجلس الجزائري بغرض البث فيها وإبداء راية وهي على النحو التالي:

- **إنشاء حزمة جزائرية** بسعر **75 فرنك فرنسي للكيلوغرام** الواحد كحد أقصى في الجزائر **والميتروبول** مما يشجع على إرسال التمر والحلي الأصلي بتكلفة أقل وغير مرتفعة.

[1] J.O.A, Débats , 8 avril 1949, Op. Cit, p 426.

- **إعادة وضع أوامر جديدة تخص إرسال الحوالة البريدية** وذلك من خلال تحديد **مبلغ 100** فرنك حتى **15 كلمة** مما يعطي نوع من الرضا بخصوص اللوائح أو القواعد المعتادة للتجارة الصغيرة.

- **إلغاء أو على الأقل تخفيض مبلغ رسوم الاتصال الهاتفي** الذي تم رفعه إلى **15.000** فرنك فيجب تخفيضه إلى نصف المبلغ أو أكثر بشكل عاجل وسريع. [1]

لقد كان طرح **النواب المسلمين** منطقيا إلى أبعد الحدود بخصوص المعاملات البريد في الجزائر التي شهدت إجراءات مشددة تصب كلها لصالح الإدارة ولا تخدم المواطن، بل تزيد من الفاتورة التي سيدفعها في حالة إقدامه إلى مركز البريد لتبليغ شيء أو إرسال رسالة إلى أحد أقاربه أو زملائه فكانت اقتراحاتهم تصب كلها في صالح المواطن البسيط والفقير الذي ليس لديه المال الكافي لإجراء مثل هذه المراسلات أو حتى تبليغ سلعة أو ما شابه ذلك.

3/ الكهرباء والغاز:

تدخل **النائب أحمد التيجاني** مرة أخرى في المجلس الجزائري وهذه المرة حول **موضوع الكهرباء** طارحا مداخلة مطولة على **الحاكم العام** في الجزائر، **حول مسألة ربط مناطق الجنوب بالكهرباء والغاز**... مما جاء في هذه المداخلة؛ أنه في **عام 1944م** أنشأت **شركة ليبون** مشروعا لربط مناطق الجنوب بالكهرباء وقد استهدف المشروع المناطق التالية لجنوب قسنطينة(**الزيبان،وادي ريغ**) لكن لم يسمح تأميم هذا التعهد للشركة بالاستمرار في الأشغال لتحقيق هذا المشروع الذي استحوذت عليه في الأخير **شركة الكهرباء والغاز(E.G.A)**.كان من المقرر أن تبدأ أعمال التركيب الخاصة بالكهرباء سنة 1947م ، ومع ذلك لم يحدث شيء حتى الآن، بحيث تم ترك منطقة كاملة ذات أهمية قصوى للاقتصاد العام للجزائر في وضع متدني.

إن **ربط مناطق الجنوب بالكهرباء** قد تبيّن أنه أمر ضروري للغاية، لأن سقي وريّ البساتين الشاسعة من النّخيل في العديد من الواحات لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الضخ المائي، وهذا يتطلب

[1] J.O.A, Débats , 8 avril 1949, Op.Cit, p. 426.

وجود الكهرباء حتى تسهل المهمة على المزارعين في منطقة الجنوب، ومع ذلك في الوقت الحالي يضيع الكثير من المحصول خصوصا عند اقتراب موسم الصيف، وهنا يتساءل المزارعون في منطقة تقرت وغيرها بقلق إذا كانت المحطة التي تم انجازها سوف تربط بالكهرباء، أم يبقى كل شيء على حاله؟ أم أن خدمة الري لن تتطور في هذه المناطق طالما لم تربط بالكهرباء بعد؟ [1] نعم إنها أسئلة في محلها لأنه في حال عدم ربط المنطقة بمشروع الكهرباء فان محاصيلهم ومنتجاتهم مهددة بالإفلاس والضياع.

علاوة على ذلك قدم مزارعوا المنطقة والسكان شكاوى حول هذا الوضع معلقين آمالهم بأن يأخذ المجلس الجزائري مطالبهم بعين الاعتبار وتطبقها في أسرع وقت ممكن ، كما أنهم أبدوا عن قلقهم بشأن التأخير والتماطل في إنجاز هذا المشروع، وتأسفوا أسفا كبيراً لأنهم يدركون جيدا أهمية تجارة التمور في الاقتصاد العام للبلاد، ولأهالي المنطقة بصفة خاصة، ولذلك وجب على المجلس الجزائري قيامه بضغط مستمر على فريق الإدارة التنفيذية خصوصا **شركة(E.G.A)**، لجعل الكهرباء فعالة وبسرعة وذات جودة وقوة عالية في كل من **منطقتي بسكرة و وادي ريغ**.

وكان **رد المجلس الجزائري حول مداخلة النائب أحمد التيجاني** حول إمكانية تزويد منطقة **وادي ريغ وبسكرة** بالكهرباء وتعطل المشاريع المقررة لذلك، حيث يتعلق بالمشروع الذي قدمته **شركة ليبون** في **عام 1944م** والذي لم يتم الاحتفاظ به من قبل الإدارة الفنية والمالية والمجلس، ومن ناحية أخرى قامت الإدارة بدراسات شاملة لاستفادة المناطق المعنية من الكهرباء، حيث تكون كما يلي:

– ربط بسكرة بالشبكة العامة، وهذا يتطلب إنشاء **خط 60 كيلو فولت** من **الكروب** إلى **البحيرات**.

- إنشاء خط 60 كيلو فولت باتنة بسكرة.

[1] J.O.A, Débats , 29 janvier 1949,p p.113,117.

- **إنشاء محطات تحويل30/60 كيلو فولت في باتنة وبسكرة** حيث يمكن تقدير هذه المنشآت أساسا ب **600 مليون**. [1]

يتضمن **المشروع** إمداد وتزويد **منطقة بسكرة بالطاقة الكهربائية** وكذلك بساتين النخيل في مناطق **طولقة وأولاد جلال**، ولقد اكتملت الدراسة الميدانية على الأقل عمليا بشكل جزئي فيما بالإطار العام للتوزيع في التجمعات، حيث تخضع تزويد محطات الضخّ للتعديلات التي لم يتم الانتهاء منها بعد للمشكلة الهيدروليكية، حيث يشمل **البرنامج المدروس** بناء **85** كلم من خطوط **30 كيلو فولت** لكل من (**بسكرة،طولقة، أولاد جلال**) وخط **50 كلم 10 كيلو فولت** مع إنشاء اثنين من محطات التحويل بقوة **30.000/10.000 فولت و20 محطة توزيع**، وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الحالية سوف يتوجب إنفاق **200مليون**.

مشروع تزويد وادي ريغ بالكهرباء:

يضمن هذا **المشروع** بناء خط **30 كيلو فولت** بين **تقرت وجامعة** من أجل تزويد بساتين النخيل التي سيتم العثور عليها بين هاتين النقطتين، والتي تذبل تدريجيا بسبب نقص الماء عليها وهذا يهدد المحصول كله بالزوال إذا لم يصلها الماء في أقرب فرصة، لقد تم الانتهاء من الدراسات الميدانية لخط وشبكة جامعة ولكن لم يتم إجراء التعديلات بعد بسبب اعتمادات الميزانية المحدودة والصعوبات التي واجهتها في إيجاد السبل والوسائل المالية، حيث يمكن تقدير النفقات المالية المحتملة في ظل هذه الظروف الاقتصادية الحالية **ب 80** مليون من أجل إنشاء **خط تقرت جامعة** والشبكة العمرانية. [2]

تزويد وإمداد المنطقة الشرقية لبسكرة بالكهرباء:

[1] J.O.A, Débats , 29 janvier 1949,Op.Cit. p p. 113,117.

[2] Ibid.

في الوقت الحالي يتعلق الأمر بكهربة بساتين النخيل **الشتمة** بمناسبة إنشاء خط **بسكرة–فم الغرزة** المخطط لتزويد موقع السد وإخلاء الطاقة القادمة من محطة الطاقة الكهرومائية المخطط لها، إن البرنامج المتعلق **بفم الغرزة** تحت الدراسة وسيكون جاهزا قريبا جدا. [1]

4/ عقود الإيجار:

إن مقترح هذا القرار يهدف إلى تطبيق **القانون الجزائري رقم 51–685** المؤرخ في **24 ماي 1951م** المتعلق بتمديد عقود إيجار معينة للاماكن والمباني للاستخدام التجاري أو الصناعي أو الحرفي، مع تقديم طلب مناقشة عاجلة من طرف **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ممثلا في **النواب: بن خليل، قدور سطور، أحمد فرانسيس،** بقرار من **المجلس الجزائري** تحت **رقم 50–6–62** الذي تمت الموافقة والمصادقة عليه في **5 جانفي 1951م**؛ حيث تم تمديد عقود إيجار المباني و الاستخدام التجاري حتى **30 جوان 1951م**. من المهم قبل انقضاء هذا التاريخ اتخاذ قرار جديد لمنع إخلاء المستأجرين أو التجار أو الصناعيين أو الحرفين ليتم طردهم و إخلاء تلك الأماكن ابتداء من جويلية **1951م** وقد جاءت **أحكام هذا القانون** على النحو التالي:

تم استبدال تاريخ **31 ديسمبر 1952** بتاريخ **30 جوان 1951م** لتمديد عقود الإيجار.

تنص **المادة 2** على تقديم طلبات التجديد أو الاستئناف أمام القانون حتى يتعين تجديده، تعفي هذه المادة نفسها الملاك والمستأجرين من أي حبس ورهن تم تكبده قبل صدور القانون.

المادة3 تعلن هذه عن إلغاء وإبطال أي اتفاق يمنع المستأجرين من التنازل عن عقد إيجاره.

المادة4 تعلن و تنص أن الإنهاء التلقائي لدفع الإيجارات لن يكون ساري المفعول إلا بعد شهر من عدم نجاح الاستدعاء أو أمر الدفع وهذا بغض النظر عن أي شرط مخالف [2]

[1] J.O.A, Débats , 1949,Op.Cit, p p. 113,117.
[2] J.O.A, Débats , 20 juin1951, p. 781.

المادة 5 تتعلق هذه المادة بشكل خاص بإجراءات مراجعة سعر الإيجار عندما يتم تعديل هذا السعر بأكثر من الربع.

في الأخير تعطي **المادة 6** طابع النظام العام لجميع هذه الأحكام.

كما اقترح **نواب الحركة الوطنية** في الأخير على **رئيس المجلس الجزائري** تطبيق **المادة 14** الفقرة **2 من قانون 20 سبتمبر 1947م** والمتضمن **النظام الأساس للجزائر**، تمديد هذا القانون الصادر في **24 ماي 1951م** إلى الجزائر والمتعلق بتمديد عقود الإيجار.

5/ تنظيم الإسكان:

نظرا **للمعاناة الكبيرة** التي يعاني منها **أغلب السكان في مجال السكن** فقد وضح **تباني** من خلال تدخله، أنه في **المراكز الحضرية الكبيرة** يوجد هناك عدد كبير جدا من الأحياء الفقيرة وبالتالي فإن هذه الأحياء المنعدمة تعيش في ظروف خطيرة وغير ملائمة وغير صحية أيضا، حيث كان عدد كبير من الأسر المسلمة الفقيرة التي تقطن في مثل هذه المنازل الهشة ضحية هذه الظروف الصعبة.

كما نشير أيضا أنه في المراكز الريفية الصغيرة "الدواوير" يوجد عدد كبير من الأكواخ المصنوعة من القش أو بعض الأخشاب الغابية، وهناك يكون الفلاحون الذين يقطنون مثل هذه الأكواخ غير محصنين ضد العدوى أو حتى من سوء تقلب الأحوال الجوية، حيث يكونون معرضين للفيضانات التي تجرف معها كل شيء، مما يخلف وفيات كبيرة في صفوف تلك العائلات المسلمة الفقيرة، لذا يجب **تنظيم السكن لهؤلاء** حتى يستفيدوا من مساكن تحميهم وتحمي أولادهم، أو إعطاء الجزائريين الذين يرغبون في إقامة سكنات تراخيص حتى تمكنهم من إقامة منازل لائقة ذات معايير، وهذا الأمر كله يرجع على عاتق المجلس الجزائري والحاكم العام في الإسراع لاتخاذ التدابر اللازمة. [1]

[1] J.O.A, Débats , 22juin1948.Op.Cit, p. 172.

6/ الصحة:

في **مجال الصحة** وحول الوضعية العامة التي يمر به هذا القطاع في الجزائر المحتلة قدم نواب **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ممثلا في كل من **النواب: بن خليل، أحمد فرنسيس، بوطارن، وبن قارة،** اقتراحاً إلى **رئيس المجلس الجزائري** يتضمن **إدراج نفقات إلزامية في ميزانية البلديات** بهدف **توفير المساعدات الطبية والأموال اللازمة** لشراء وصيانة **سيارات الإسعاف.** حيث يواجه **أطباء الصحة العامة** صعوبات كارثية حالت دون أداء مهامهم الطبيّة، ومن أبرز تلك الصعوبات التي تواجههم **نقص وسائل النقل للمرضى خصوصا سيارات الإسعاف** التي تنقلهم إلى المستشفى في **الحالات الاستعجالية،** حتى وإن وُجدت هذه السيارات في بعض الأحيان فهي قديمة ولا تلبي الغرض، وبالتالي لا يمكن إنقاذ حياة العديد من المرضى. كما يعاني أيضا هذا القطاع من **نقص في المعدات الطبية،** لاسيما تلك المتعلق بالعمليات الجراحية لاجتثاث بعض **الأورام الخبيثة** أو القيام ببعض العمليات المستعصية، بالإضافة إلى أنه لا يوجد هناك غرفة خاصة بالمرضى، فعندما يكثر عدد المرضى في القاعات الخاصة يُنقلون إلى المنازل أو حتى إلى غرف غير متعلقة بحالة مرضهم، ومنهم من مات جراء هذا الإهمال نتيجة نقص المعدات والوسائل. [1]

نلاحظ أن **نواب الاتحاد الديمقراطي** قد قدموا صورة واضحة وواقعية **لرئيس المجلس الجزائري** و**الحاكم العام،** عن **الوضع المزري** الذي تمر به المستشفيات والمستوصفات في الجزائر وما تعانيه من نقص في الوسائل والمعدات التي تنعدم أحيانا في إجراء أبسط العمليات لبعض المرضى وطالبوا في الأخير بضرورة التدخل وإيجاد حلول لمثل هذه العراقيل، حتى يستطيع الأطباء القيام بهامهم على أكمل وجه وفي أحسن الظروف.

لقد تحركت **الحكومة الفرنسية** و **الحاكم العام** للاستجابة لبعض المطالب التي قدمها هؤلاء **النواب المسلمون** بهدف **إصلاح المنظمة الصحية** في **الجزائر** والعمل على ترقيتها إلى الأحسن والأفضل في الخدمات والمعدات والأجهزة، وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في **المادة 15** وبأمر

[1] J.O.A, Débats , 23 décembre 1948, p. 542.

من **الحاكم العام** في الجزائر، تم إنشاء نظام المعدات الطبية والطب الوقائي، كما تم إنشاء **مراكز الطب الجماعي** التي تم إنشاؤها باتباع نفس الإجراءات لتلبية احتياجات هذه المنظمة، كما حددت قرارات الحاكم العام للجزائر شروط استخدام وتشغيل هذه المراكز من حيث الرعاية والأدوية التي تقدمها.

يرى **النائبان فروخي مصطفى و بلهادي** إعادة صياغة الفقرة الأولى من **المادة 15** وذلك بجعل هذا النظام الجديد متنقلا وغير محصورٍ في مركز معين، خصوصا ونحن نعلم أن معظم أهالي الجزائر يعانون الفقر والبعض يعاني من جراء نقص التغذية وآثار الحروب، ولذا يجب أن توضع ميزانية خاصة لهذه اللجنة حتى تستطيع توسيع عملها على مستوى جميع العملات والقرى الدواوير التي تعاني نقصا كبيراً من حيث الخدمات الصحية.

لكن هذا **التعديل والاقتراح** لقي **معارضة شديدة** من طرف **Goeau-Brissomier** مقرر الصحة العامة خصوصا فيما تعلق بوضع ميزانية خاصة لهذه اللجنة الجديدة، حيث اعتبر أن هذه **الميزانية تصرفها الحكومة** فقط **للمراكز الصحية** ولا علاقة لها بوحدات الطب الوقائي أو نظام المعدات الطبية، باعتبارهما عبارة عن برنامج تنظيمي تم وضعه من قبل النظام الصحي لمساعدة هذه المراكز الصحية التي تحظى برعاية الحكومة العامة بشكل مباشر [1].

لقي هذا الطرح معارضة شديدة من طرف **النواب المسلمين** في **المجلس الجزائري** خصوصا **بلهادي** الذي اعتبر أن تخصيص ميزانية خاصة لهذه اللجنة لن يكلف الكثير من المال، خصوصا وأن نسبة الفئات التي يغطيها الضمان الاجتماعي قليلة جدا مقارنة بما هو موجود في **الميتروبول**. لهذا فلن يكلف تمرير هذا المقال الكثير فيما يخص ميزانية مراكز الطب الجماعي وكذلك الطب الفردي لأن المراكز الصحية أصبحت لا تستوعب الإقبال الكثير للمرضى من مختلف الأعمار، فالحل يكمن في توسيع هذه المراكز وإعطائها ميزانية خاصة و إلا فإن الوضع الصحي سوف يبقى في تدهور. [2]

[1] J.O.A, Débats , 11 avril 1949, Op.Cit, p p. 470,486.

[2] Ibid.

كما قدم أيضا **النائب شكال علي تقريرا مفصلا** إلى **رئيس المجلس** حول **الوضع الصحي** في **الجزائر** وعرض عليه النقائص والمتطلبات الواجب أخذها بعين الاعتبار، بخصوص الميزانية الضعيفة التي تصرف إلى **القطاع الصحي** والتي لا تكفي المتطلبات المتزايدة ، ناهيك عن تلك الأمراض الفتاكة التي تطارد **المجتمع الجزائري** الفقير مثل **حمّى التفويد والجدري** وأمراض أخرى، هذا بسبب **الوضع الصحي المزري** الذي تمر به البلاد، فالوضع خطير للغاية خصوصا مع تفاقم وتطور الأمراض التي يجب التصدي لها بوضع ميزانية خاصة لهذا القطاع حتى يستطيع التصدي لمثل هذه الأمراض، **السرطان، الأمراض التناسلية الأمراض العقلية، الإدمان والكحول**، وهذا في الواقع يتطلب المزيد من الأطباء والممرضين والأدوية للوقوف ضد هذه الأمراض ومكافحتها. [1]

إن **الوضع الصحي** الذي تمر به البلاد والذي كشف عنه **النواب** وضع مزري للغاية ولا تستطيع المراكز الصحية استيعاب العدد الهائل من المرضى الذين يعانون مختلف الأمراض، ولذا وجب **وضع ميزانية خاصة** لهذا القطاع حتى تمكنهم من التصدي والوقوف في وجه تلك الأمراض التي تهدد حياة الإنسان الفقير لا سيما في المناطق التي يعاني أصحابها من نقص في أدنى شروط التغذية، وتبقى المسؤولية الكبرى على عاتق المجلس الجزائري في الأخذ بعين الاعتبار مقترحات هؤلاء النواب وانشغالاتهم.

7/ التأمين الاجتماعي:

لقد تدخل **النائب لخضاري** في **المجلس الجزائري** بعد سماعه للمناقشات والمداخلات من زملائه النواب، وذكر بأن **الضمان الاجتماعي** يعد أحد أهم المواضيع التي تكتسب أهمية كبيرة سواء في نطاق المناقشات داخل المجلس أو خارجه، فنحن إذا سلمنا **بتطبيق الضمان الاجتماعي في الجزائر** فإنه سوف يخضع لشروط، و**النواب المسلمون** هم من سوف يقررها لأن البيئة الاجتماعية في الجزائر غير التي في فرنسا، والفلاحون والعمال الذين يعملون في مزارعهم غير العمّال والفلاحين المتواجدين في فرنسا. لهذا من غير العدل أن يكون هذا **الضمان الاجتماعي بنفس المعايير**

[1] J.O.A, Débats , 21 mars 1956, p p. 92-93

والمبادئ التي تسود **المجتمع الفرنسي** لأنه لن **ينطبق** على **المجتمع الجزائري**، ولذا وجب أن نضع **المفهوم الصحيح للضمان الاجتماعي** بما ينطبق علينا وحسب مفاهيمنا، وهو أنه عمل من أعمال **التضامن الاجتماعي** والإنساني يتيح فكرة التقدم الديمقراطي في المجتمع، كما أنه مساعدة بجميع أشكالها يستفيد منها جميع العمال دون تمييز أو وضع قوانين تعجيزية تحول دون الاستفادة من تلك المساعدات، إذا كان هذا هو الضمان الاجتماعي المراد تطبيقه في الجزائر فعليا، فعلينا أن نسعى إلى تنظيم هذا الإصلاح وفق متطلبات مجتمعنا وعاداته وتقاليده. لكن ما موقع **الإنسان الجزائري** في ظل هذا الضمان؟ سوف يتطلب الأمر لتعريفها جملة أو كلمة، لكن نقول الحقيقة ونقول ما في داخلنا:" **إن الحقيقة الجزائرية هي وجود العنصر الإسلامي في هذا البلد وإعطائه حقوقه المشروعة وعدم تغييبه، وجعله إنسانا يستفيد من بقايا المشاريع والقوانين التي تجاوزها الزمن، ليس هذا هو الإنسان الجزائري المسلم الذي يأمل أن يعيش بحرية فوق أرض أجداده.**" [1].

إن هذه **الحقيقة الصعبة** على البعض التفكير فيها في ذلك الوقت، فما بالك بالبوح بها والدفاع عنها، لأنه عليك أن تتحلى بالشجاعة لتقولها.

كما قام **النائب لخضاري** بطرح **سؤال استفساري** على زملائه النواب داخل **المجلس الجزائري** مفاده: **هل نريد نعم أو لا لتطبيق الضمان الاجتماعي في الجزائر كما نسعى إليه وكما يطمح إليه العامل والفلاح الجزائري؟** أما بالنسبة لي إذا كان **الضمان الاجتماعي** سوف يطبق كما هو معمول به في فرنسا وبنفس المعايير على المجتمع الجزائري دون تكييفه مع روح هذا المجتمع المسلم.و **نظرا للاختلاف القائم بين المجتمعين** فلن يستفيد **الفلاح الجزائري** شيئا وسوف يبقى رهن الرأسمالية، وهذا أمر لا مفر منه وأنه الواقع. فإذا سلمنا بهذا الضمان الاجتماعي فيجب أولا التطرق إلى تفاصيل تطبيق هذا النظام. فهناك نقطة واحدة يجب التأكيد عليها والالتفاف إليها بطريقة خاصة، إنه الجانب الزراعي ، إننا نخشى امتداد هذا النظام إلى القطاع الزراعي ، لاسيما والجزائر أرض فلاحية في الأساس تضم سكانا ريفيين أكثر بكثير من سكان المدن ، فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن

[1] J.O.A, Débats , 21 mars 1956, Op.Cit ,p p. 92-93.

نقارن تجارتنا وصناعتنا وفلاحتنا وشعيرنا وقمحنا بما هو سائد في فرنسا، فكل شيء يختلف، وهنا يصبح الضمان الاجتماعي بدل تقديم المساعدات والإعانات ، استغلالا لمبادئ تكافئ الفرص والمعايير ولا نستفيد شيئا، إنها الحقيقة طالما تغافلنا عليها لإظهارها، فمن الأفضل عدم تطبيق هذا الإجراء الذي لا ينطبق على الجزائر إطلاقا. [1]

لقد أعطى **النواب المسلمون** صورة واضحة وشاملة عن **الصورة الحقيقية** التي يجب أن يكون عليها **الضمان الاجتماعي** في حال تطبيقه على الجزائر، حيث **اشترطوا أن يوضع في ميزان التكافئ وأن يطبق بعين العدل والإنصاف، فلا تساوي بين الجزائريين الذين يمثلون أغلبية السكان بالأوروبيين الذين هم فئة قليلة.** كما لا يكون أداة من أدوات ربط الفلاح والعامل الجزائري وتكبيله بمزيد من القيود التي تجعله تابعا مدينا دائما، فهذا النوع من الضمان رفضه النواب باسم جميع هؤلاء الفلاحين والعمال.

8/ تأمين الأمومة:

لقد غطت **المادة 30** التكاليف **الطبية والصيدلانية** و**الاستشفائية** المتعلقة ب**الحمل والولادة وعواقبها**، على شكل مبلغ مقطوع يحدد مقداره بموجب **المنشور المنصوص** عليه في **المادة 12** حيث سيتم تعويض هذا السعر الثابت فقط إذا تم إجراء الولادة من قبل قابلة أو طبيب داخل مستشفى. لكن هذا الطرح لقي معارضة شديدة من بعض **ممثلي مجموعة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** داخل **المجلس الجزائري**، حيث **اعتبروا أن هذا الإجراء قد كرس مبدأ العنصرية والتفرقة الاجتماعية**؛ لأن الحكومة العامة تعلم أن **معظم الجزائريين لا يتقاضون أجورا** فكيف سيدفعون تكاليف الولادة وتخصم من أجورهم، وكذلك يعلمون أن معظم النساء يلدن في البيوت فكيف **يشترطون وجود قابلة.**

كما **عرض النواب مشروع اقتراح الأمومة في الجزائر** تمتد إلى أربعة أسابيع، لأن هناك اتفاقيات في الجزائر تحكم هذا الوضع وتنص على إعانة راحة تساوي شهر قبل الولادة وشهر بعدها ، كما رد

[1] J.O.A, Débats , 9avril 1949,Op.Cit, p. 437.

أحد النواب من **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** على هذا **الاقتراح** ، بإعطاء فترة الأمومة **أربعة أسابيع** لا يتماشى من الناحية القانونية، لأنه يتعارض مع نص **الاتفاقية الجماعية** الخاصة بالمشروع الذي أدى التصويت عليه، وهي إعطاء **فترة الأمومة شهرا قبل وشهرا بعد،** ولذا يجب تطبيق الاتفاقية وبدون أيّ تردد من مساعد المفوض العام للسلطة وكذلك **رئيس اللجنة الخاصة للأمن الاجتماعي.** [1]

نلاحظ أن القوانين التي بدأت تطبق في الجزائر فيما **يخص الضمان الاجتماعي** لقيت معارضة شديدة من قبل **النواب المسلمين،** لأنها **كرست لمبدأ العنصرية والتهميش والاحتقار لأصناف وطبقات المجتمع الجزائري الواحد.** هذا ما **رفضه النواب** منذ الإعلان عن نية فرنسا في جعل الجزائريين يستفيدون من حقوقهم في الضمان الاجتماعي، كونها وضعت شروطا وقوانين تعجيزية لغرض الاستفادة من خدمات هذا الضمان.

من خلال كل ما سبق تناوله عرضا و تحليلا؛ نخلص إلى رصد مجموعة من النتائج:

– لقد كان **النواب المسلمون** في **المجلس الجزائري** جريئين في طرح بعض **القضايا الاقتصادية والاجتماعية** التي تهم الجزائريين، حيث تطرقوا إلى **موضوع الفلاحة،** وطالبوا بالالتفاف إلى صغار الفلاحين وإعطائهم حقوقهم دون تضيق عليهم ودون جعلهم تحت رحمة الكولون الذين يسعون إلى جعلهم دائما خماسين عندهم، كما طالبوا بالالتفات إلى إقليم الجنوب والاعتناء به وإعطائه كامل الحقوق، والعمل على تفعيل حركة التجارة فيه وذلك بربطه بشبكة المواصلات.

– كما لم ينس **النواب المسلمون الوضع الصحي** في الجزائر وطالبوا بوضع ميزانية خاصة لكل بلدية تكون موجهة أساسا للقطاع الصحي وما يتطلبه من لوازم ومعدات طبية توضع تحت تصرف الأطباء والممرضين في كل **مستوصف أو مستشفى،** أما فيما يخص **الضمان الاجتماعي** فقد اعترضوا على كيفية تطبيقه إذ أنه لم يراعي الفروق الاجتماعية بين المجتمعين الجزائري والأوروبي.

[1] J.O.A, Débats , 11avril 1949,Op.Cit, p p. 468,470.

المبحث الثالث: القضايا السياسية.

لقد كانت القضايا السياسية التي طرحها **النواب المسلمون الجزائريون** في **المجلس الجزائري** كغيرها من **القضايا الثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية** التي سبق **للنواب** وأن طرحوها على مسامع **رئيس المجلس** و**الحاكم العام** أثناء جلسات المجلس العلنية؛ ومن بين **أهم القضايا السياسية** التي نالت انشغال **النواب المسلمين** داخل **المجلس** وطرحه بكل ثقة وأريحية، التالي:

أولا/ إلغاء البلديات المختلطة:

لقد تقدم بهذا **الاقتراح** مجموعة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ممثلة في النواب: **فرحات عباس، بن خليل، بن عبيد، بن قارة، وفرانسيس..** حيث كان **مضمون هذا الاقتراح** المقدم إلى **المجلس الجزائري**، هو: **إلغاء البلديات المختلطة طبقا للمادة 53 من القانون رقم 47-1833 المؤرخ في 20 سبتمبر 1947م**؛ لأن البلديات المختلطة لا تنطبق ولا تتوافق مع التطور الموجود في البلاد، فهي عكس **المكاتب العربية** تماما. فالمتضرر الأكبر من بقاء هذه البلديات هم أغلبية **السكان الجزائريين** الذين يجدون أنفسهم مكبلين بشروط وقوانين داخل هذه البلديات، ولذا نطالب بإلغاء هذا النظام الذي أرهق كاهل السكان. [1]

كما نجد أن كل السلطات أعطيت إلى **السكان الأوروبيين** على أساس **مبدأ العدد** فالمناطق التي يكثر فيها **العنصر الأوربي** تحولت **رسميا إلى بلديات كامل الصلاحيات**، وضمت إليها بعض الدواوير بهدف الرفع من ميزانيتها، أما **المناطق التي يقل فيها عددهم** وهي مناطق واسعة جدا رغم تطبيق سياسة الطرد واغتصاب الأراضي بالقوة لاسيما الأراضي الزراعية وطرد أهاليها إلى الجبال والشعاب، **حولت إلى بلديات مختلطة يسيرها حاكم إداري فرنسي له كل الصلاحيات ؟..** حيث كان **المستفيد الأكبر** من هذا التنظيم التعسفي **المستوطنون الأوروبيون** الذين كانوا **يتمتعون بجميع الامتيازات والاستقلالية التامة. السؤال المطروح** هنا: **أين موقع الأهالي الجزائريين في**

[1] J.O.A, Débats , 1février 1949,Op. Cit, p.101.

ظل هذا النظام الجائر والتعسفي؟ في مضمون الإجابة على هذا السؤال اعتبر **النواب المسلمون** الخلل في **البلديات المختلطة** أنها كانت وما زالت حملا ثقيلا على ظهر الجزائريين لسنوات عديدة فهي مجرد **هيكل سياسي يخدم المستوطنين** لا غير. فلا أحد ينكر أن **معظم الامتيازات البلدية** المقدم منذ **1804م** لم ير منها هؤلاء السكان إلا الشعارات فقط، فأين ذهبت هذه الامتيازات إذا كانت البلديات كامل الصلاحيات قد استفادت بأكثر من امتياز خلال عام واحد وهذا الأمر لا يجهله الحاكم العام.

إذن هناك فرق شاسع وواضح في التعامل وفي تطبيق القوانين وصرف الامتيازات والميزانيات المخصصة من فئة إلى أخرى، وما دام هذا العمل قائما ومستمرا، وطالما لم نر منكم جديدا في مجال الإصلاحات، فهذا **يتطلب منا –بشدة وعزم– الإصرار** على **إلغاء البلديات المختلطة** العنصرية التي يريد النظام الاستعماري الإبقاء عليها في مجتمعاتنا. [1]

لقد تيقن **النواب المسلمون** داخل **المجلس** أن الإصرار والإلحاح على طلب **إلغاء البلديات المختلطة** أمر لا مفر منه، ويجب تطبيقه في أسرع وقت وذلك لن يكون إلا إذا كان هناك تكتل وتعاون بين النواب للضغط على **المجلس الجزائري** و**الحاكم العام** من أجل البوح بقرار الإلغاء. لأن مثل **هذه البلديات قد كرست لمبدأ العنصرية والتفرقة الاجتماعية** وأصبح الجزائريون في ظلها يفتقرون إلى أبسط الحقوق، فهم دائما **تحت رحمة الكولون** الذين لا يريدون للجزائر أن تتطور وأن تنعم بالاستقلال لأن ذلك يهدد وجودهم.

كما طرح **النائب شكال علي** أثناء تدخله على أعضاء **المجلس الجزائري** نظرة واقعية لإلغاء **البلديات المختلطة** وإصلاح المجتمعات المحلية **التي تخضع لسلطة الإداري العسكري**، وذلك بالرجوع للفقرة السابعة من **قانون 20 سبتمبر 1947م وتفعيل المواد رقم 53 و 55** والتي أقرت أن السلطات المحلية الجزائرية هي البلديات والإدارات وبالتالي يجب إلغاء البلديات المختلطة.

[1] J.O.A, Débats .1949, Op. Cit, p.101.

حيث طلب **النائب شكال التطبيق التدريجي** لهذا الحكم وأن يكون **المجلس الجزائري** ضمن قراراته واهتماماته تنفيذ هذا الحكم وفقا للإجراءات المعمول بها **بموجب المادتين 15 و16** من النظام الأساسي، هنا يجب على **المجلس الجزائري** ومن خلال الصلاحيات المخولة له **إعطاء تنظيم نهائي للبلديات في الجزائر** وذلك لا يكون إلا **بإلغاء البلديات المختلطة** التي أصبحت تشكل عائق أمام أي تطور يقدم عليه الأهالي الجزائيين في كل مكان.

كما يجب على **المجلس الجزائري** إعادة النظر في **الهيكل الإداري للدوار** وتحويله إلى **مركز بلدي** قائم ومستقل بذاته، وإعطاء هذه **البلديات المختلطة** كامل الصلاحيات التي تتمتع بها البلديات كامل الصلاحيات. لأن **الدوار** له وجود حقيقي وفعلي أقرته مجموعة من **القرارات والمراسيم الصادرة منذ 1868و 1874م**، مما يستوجب على **المجلس الجزائري** المبادرة إلى التغيير وتطبيق الوسائل الملائمة التي من شأنها أن تغير قواعد الحياة الاجتماعية لهذه الدواوير وسكانها التي لم تر الحياة ونورها بعد، خصوصا في هذا الوقت، كما يجب على المجلس أيضا أن يلتزم بأن يأخذ على عاتقه تطوير التعليم في هذه المناطق الريفية، وذلك بإنشاء المدارس في أسرع وقت ممكن لتعليم أطفال الريف الذين أصبحوا في أدنى المستويات التعليمية. [1]

إذا لم يتم توفير الحد الأدنى من التعليم والرعاية لهؤلاء الأطفال والشباب في الريف المهمشين فسيكون مصيرهم ونهايتهم خطيرة، وسوف يذهب جهدهم وتعبهم في مهب الريح، ولهذا نحن النواب نحمل المسؤولية الكبيرة على عاتق المجلس الجزائري، في عدم الإسراع في إيجاد حلول لهذه **البلديات الريفية** وإلغاء ما يسمى **بالبلديات المختلطة** التي أصبحت اليوم ترهق كاهل سكان الريف الذين يمثلون **3/5** من جماعة السكان في الجزائر، يتم توزيعهم وإدارتهم من قبل **78 بلدية مختلطة** وهذا يعتبر إجحافا في حقهم ومحاولة مباشرة لإقصائهم والسيطرة عليهم وجعلهم رهينة لسيطرة الكولون.

[1] J.O.A, Débats , 1949,Op.Cit, p.101.

إن المسلّم به والمتعارف عليه أن البلديات المختلطة غالبا ما يتم تعديلها إقليميا وإداريا في حين يظل الهيكل الأول كما هو، لكن في الحقيقة والواقع غير ذلك فنجد بعض البلديات المختلطة مدت حدودها على حساب بعض البلديات الأخرى، مما أدى إلى ظهور بعض النزاعات والخلافات بين أبناء الأرض الواحدة، وغالب ما يكون وراء هذه النزاعات والخلافات بعض المعمرين الذين يسعون من وراء هذا إلى زيادة اكتساب بعض الأراضي أو التوسع على حساب أراضي الدوار، ولذا يجب إعادة إصلاح حقيقي للدوار وتنظيمه من خلال الرجوع إلى المراسيم الصادرة في هذا الباب خصوصا مرسوم **فيفري 1919م و 29 افريل 1945م**، وهذا الأمر متروك على عاتق **المجلس الجزائري** الذي له صلاحيات البتّ في مثل هذه القرارات وتنفيذها بشكل نهائي وفقا لروح **قانون 20 سبتمبر 1947م**. ومن ناحية أخرى فإن لإعادة التنظيم البلدي تداعيات على الطاقم الإداري في البلديات المختلطة، لأن كل بلدية مختلطة في الواقع تضم موظفي الدولة وموظفي البلدية، يتكون **الأول** من مجموعة من الإداريين والأمناء والمترجمين والسكرتير والمسؤولين غير المعينين من طرف الحكومة العامة.[1]

الثاني يتألف من **الوكلاء المجتمعين وحراس الريف والفرسان** الذين يتم ترشيحهم من قبل **رئيس البلدية** مع مراعاة بعض التحفظات مثل تلك المتعقلة بالوظائف المحجوزة، حيث تدار البلديات التي تضم **18.201.278** هكتار من طرف **3.841.426 نسمة** ، منها **3.788.796 مسلم** وذلك حسب إحصائيات سنة **1936م**.

لقد وضع **النائب شكال علي** برنامج **للمجلس الجزائري** بغرض **تحقيق الأهداف والمقترحات** التي تشمل الإصلاحات التالية:

- **طرائق تطبيق وتثبيت هذا النظام البلدي الجديد** من المرجح أن يكمل إلغاء البلديات المختلطة.

- **إعادة توظيف العمال الإداريين في البلديات المختلطة** حيث يمس ويشمل أهالي كل بلدية وسكانها الذين يقطنوها، كما لهم الحق في الوظائف المقدمة والتي يقرها رئيس البلدية، وقد خصصت

[1] J.O.A, Débats. 8 avril 1949, p p. 419,426

الإدارة الجزائرية في المنشور رقم **531** الصادر بتاريخ **18افريل 1946م** تنظيما إداريّا جديد في إطار خطة العمل البلدي، حيث كان الهدف الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه هو توزيع إقليمي أفضل وذلك عن طريق.

- **خلق بلديات كامل الصلاحيات**.

- **خلق مراكز بلدية**.

- **إلحاق الدواوير أو جزء منها بالبلديات كامل الصلاحيات** وينتج عن هذا في الأخير التخلص من نظام البلديات المختلطة. [1]

وتنص القرارات التي تجيز في كل دائرة على وضع المشاريع المختارة للفحص التنظيمي على إنشاء**77 بلدية** كامل الصلاحيات و **149 مركز بلدي** فضلا على الانضمام إلى **197** مركزا بلديا استيطانيا أو دوارا أو جزء منه إلى الوحدات الإدارية التي تم إنشاؤها.

هكذا فقد **تناول المشروع المقدم إلى المجلس الجزائري** من طرف **النائب شكال علي** الوحدات الإدارية بكل تفصيل.

المركز البلدي: تم إنشاء هذا المركز البلدي بموجب المرسوم الصادر في **25 أوت 1937م** والمكمل **بمرسوم 13 نوفمبر 1937م**، والذي أعطى الشكل الجديد للإدارة المحلية حيث يتمتع هذا المركز البلدي بالشخصية المدنية بخصائصه: التراث، والميزانية، يرأسها رئيس الممثل القانوني للمركز يساعده الجماعة وهو مجلس منتخب. بالتالي فإن **المراكز البلدية** هي بلديات مستقلة حقيقة، ومع ذلك فإن قراراتها قابلة للتنفيذ فقط بعد موافقة المحافظ، بالإضافة إلى ذلك يواصل المسؤول الاحتفاظ بسلطات الشرطة البلدية.

[1] J.O.A, Débats 8 avril 1949, Op.Cit. p p. 419,426.

في **عام 1945**م جرت المحاولة الأولى بهدف الإدارة المباشرة للدوار بهذه الصيغة، ثم كانت هناك أربعة **مراكز بلدية** حيث لم تعط هذه التجربة النتائج المتوقعة وانتهت **المراكز البلدية الأولى** بالفشل بسبب أمرين هما:

- **مشكل عقائدي:** حيث تم اعتبار **بلدية الدوار** في **منطقة القبائل** على أنها **خلية اجتماعية** بينما كانت الخليلة الوحيدة هي **القرية**.كما لم تكن موارد الميزانية للمركز البلدي كافية لتغطية نفقات موظفي البلدية بسبب نقص الموارد. [1]

- **استمر هذا الإصلاح في البلديات الريفية** حيث أقر **مرسوم 29 أوت 1949م** أن ينتقل عمل المركز البلدي إلى المسؤول المحافظ المراقب الإداري للحياة البلدية، وتوقع أيضا إنشاء **69 مركزا بلديا** بالإضافة إلى ستة مراكز أخرى أضافها المرسوم، ومع ذلك لم تعد هذه المراكز البلدية موجودة كدوار بل كقرى لها حدودها الإقليمية.

من ناحية أخرى يطلب من المسؤول التدخل باستمرار في الحياة البلدية من أجل الوقوف على الحاجيات العائلية والفردية ومحاولة تقديم المساعدة، وفي حالة عجز بلدية أو قرية ما يجب على باقي البلديات تقديم المساعدات لها فيما يعرف **بـ " الاتحاد البلدي** " الذي يهدف إلى غرس مفهوم المصلحة العامة في أعضاء المجالس البلدية الجديدة، وهذا التوحد للمراكز البلدية رغم مواردها المحدودة للغاية يهدف إلى حماية الوجود المجتمعي لكل منها، بالإضافة إلى ذلك تم الشعور بالحاجة الماسة إلى الاستمرار في فرض الوحدات الإدارية الجديدة لكي تعطي نتائجها على أرض الواقع.

إن **إعادة هيكلة وصياغة التقسيم الإداري** للدوار على أساس التخلص من **البلديات المختلطة وذلك بتكوين مراكز بلدية جديدة** تكون لها الاستقلالية، ورئيس يديرها وتخضع له الجماعة هذا في الظاهر فقط، أما في الواقع فنجد هذه المراكز البلدية يسيرها موظفون من الادارة الفرنسية، يعرفون باسم متصرف المصالح المدنية يساعده في مهامه أعوان إداريون يُعرفون بالقيّاد من الجزائريين الذين

[1] J.O.A, Débats ,. Op.Cit, p p. 419,426.

يخضعون للإدارة الاستعمارية، إذن فرغم التقسيم الجديد لا زالت **البلديات الريفية تعاني التسلط واحتكار المسؤوليات.** [1]

ثانيا/ البلديات الريفية:

تم التخطيط لإصلاح هذا الوضع فيما يخص البلديات الريفية فتمت صياغة **مرسوم مشروع سنة 1947م** يهدف إلى تغير **البلديات الريفية** إلى **مركز بلدي؛** حيث كان هذا المشروع يميل إلى **استبدال البلديات الريفية ذات الطابع الإسلامي بالمراكز البلدية** حتى يتسنى لبعض عناصر السكان التمثيل في **المجلس البلدي؛** حيث يكون هذا النوع من البلديات تحت تصرف وإشراف **نائب المحافظ.** أما إدارتها تكون من قبل **رئيس البلدية** يساعده **مجلس** هذه **البلدية الريفية** وهذه البلدية هي مرحلة وسيطة بين **بلدية الدوار** و**بلدية كامل الصلاحيات.** لكن لم تتم الموافقة على هذا المشروع وعلى الصيغة التي سوف يطبق عليها والبلديات التي يمكن أن يشملها، والتي يطبق عليها مشروع هذا القانون في البداية كمرحلة أولية لمعرفة ما مدى نجاح هذا المشروع وردة فعل السكان منه.

و ذكر **النائب شكال علي بمقترحه المقدم** إلى **المجلس الجزائري** كونه سوف تبقى **البلديات الريفية** تجرى عليها الأحكام المخصصة لها بموجب قانون **5 افريل 1884م،** وأنه في حالة أصبحت **مركز بلدي** سوف تخضع أكثر **للحكم الإداري،** وفي حالة بقائها في ظل **الحكم الإداري** فمن الأحسن **إلحاقها بالبلديات كامل الصلاحيات؛** حتى تتمتع ببعض الامتيازات بدل من إعطائها صفة المركز البلدي بشكل صوري فقط [2]

نلاحظ أن **إعطاء الدوار** صفة **المركز البلدي** في التقسيم المقترح والمقدم إلى **المجلس الجزائري** لن يكون له أي فائدة إذا لم يخرج من إطاره الإداري، الذي يسيطر عليه موظفو الادارة الفرنسية وأعوانها الذين يتمتعون فيها بكامل الصلاحيات، التي تخول لهم فعل أي شيء يجدونه مناسب لتحقيق أهدافهم ولاتهمهم الغالبية العظمى من أهالي الدوار أو القرية.

---

[1] J.O.A, Débats , Op.Cit, p p. 419,426.

[2] Ibid.

ا/ خطة عمل البلدية:

إن **هذه الخطة** مستوحاة من **لجنة إصلاح التنظيم الإداري** في **البلدان الإسلامية** عام 1944م حيث تتناول خطة البلدية في **القسم الأول، التنظيم الإداري** والذي بدا منذ **1 جانفي 1947م** فتم إنشاء في منطقة **معسكر** مراكز الاستعمار وكذلك في **تيزي وزو وعين فارس** كما تم توسيعها لتشمل البلديات كامل الصلاحيات في منطقة **باليكاو**(palikao) التابعة لولاية معسكر،لكن في المقابل نجد هناك نفور من **السكان المسلمون** الذين تتردوا في الدخول تحت لواء هذه **البلديات الكامل الصلاحيات،** وهكذا فان الإجراءات التنظيمية حول إقامة **مراكز الاستعمار في البلديات كامل الصلاحيات** أو التوسع على حساب **البلديات المختلطة** لقيت معارضة شديدة من طرف السكان المحلين في هذه المناطق. حيث نلمس هذه المعارضة الحقيقية للسكان في كل من منطقتي: **سعيدة، البرج، سيدي قادة (معسكر)**، حيث رفضوا سكانها الانضمام إلى البلديات الأخرى واعتبروا وان كل بلدية مرتبطة بسكانها الأصلين أو بجزء من الأراضي التي يمثلونها، حتى ولو كانت هذه الأراضي ذات أهمية قليلة فإنهم لن يتخلوا عنها في أي حال من الأحوال [1]

نعتقد أن هذا الوضع ليس خاص بمنطقة معسكر وحدها فقط بل انه يوجد في جميع المناطق في الجزائر التي تعاني من **حكم التقسيم البلدي الجائر،** الذي لم يراع الحرمة السكانية لأهالي الجزائريين حيث كان من المرجح أن يؤدي تنفيذ خطة العمل البلدية إلى حل المشكلة النهائية على الأقل إلى حد كبير وليس إثارة الفوضى في أوساط السكان بهذا التقسيم البلدي الجديد، الذي يفرض الانضمام إلى البلديات التي تحددها الادارة والتخلي عن الأراضي لصالح الادارة الاستعمارية.

هكذا بالنسبة لمنطقة معسكر التي تحتوي على ثلاث **بلديات مختلطة** فيجب على خطة العمل الجديدة للبلدية أن تفعل المشاريع المدرجة بالنسبة لكل بلدية وان تضع حدودها الإدارية، وان تجعلها ضمن مصف المراكز البلدية التي تنوي البلدية وضعها كخطوة أولية لإصلاح **البلديات الريفية،** وهذا

[1] J.O.A, Débats , Op.Cit, p p. 419,426.

الاقتراح يجب الأخذ به في حالة عدم وجود نية لإصلاح البلديات الريفية وإعطائها حقوقها مثلها مثل **البلديات كامل الصلاحيات**.

إذا كانت هناك **مراكز للاستعمار** تقام في **مدينة معسكر** و**البلديات الريفية** المجاورة لها لماذا في المقابل لا ينظر في حال هؤلاء السكان ووضعهم المزري وإعطائهم حقوقهم وتمثيل يلق بهم، بدل بناء هؤلاء **المراكز الاستيطانية** عنوة على إراداتهم التي تأبى أن يضيعوا أراضيهم الشاسعة ؟ بحجة أنهم لا يستطيعون إدارتها لشساعتها ولقلة الوسائل والإمكانيات عند هؤلاء السكان.لكن السكان لم يستسلموا ورفضوا مثل هذا النوع من الحكم الإداري الذي يقسم أراضيهم وممتلكاتهم عنوة، وطالبوا بإلغاء هذا النوع من الإجراء الإداري عليهم وإعطائهم حرية التصرف في أراضيهم وممتلكاتهم.

من المنطقي أن **الأراضي الجزائرية** ستبقى تحت إدارة **البلديات المختلطة** بعد الانتهاء من خطة عمل البلدية، وبذلك لا يمكنها التمتع بكل الحريات الأساسية في التصرف واتخاذ التدابير إذا لم ترفع عليها بعض الإجراءات التي يحملها **قانون 5 افريل 1884م**، ولهذا فان كل شيء في ارض الواقع يتعارض مع إعطاء أحسن تنظيم للبلديات الريفية في الجزائر،وأمام هذه الوضعية من الضروري إيجاد الصيغة التي ترضي رغبة هؤلاء الأهالي الجزائريين لضمان مستقبلهم وتطورهم الاجتماعي بعيدا عن التهميش والتضييق الذي مورس ضدهم [1]

ب/ البلدية الريفية:

إن أي **مركز استعماري** سيكون في **بلدة ريفية** بها دوار واحد أو أكثر أي مجموعة من الدواوير مفتوحة للاستعمار، وتضم سكان من **أصل أوربي** قبل الحصول على **الجنسية الفرنسية** يمكن أن يعتبر بلدية ريفية، وهذا النوع من البلديات يكون تحت وصاية رئيس الدائرة وتسير من طرف رئيس بلدية يساعده مجلس، وهذه البلدية تعتبر حلقة وسط مابين البلدية –الدوار والبلدية كاملة الصلاحيات.

[1] J.O.A, Débats , Op.Cit. p p. 419,426

الدوار:

إن أي **دوار** يقطنه أو يسكنه **مستوطنون فرنسيون** يحتفظ بهيكله الحالي، لكن إذا كان المسئولون الفرنسيون ومسؤول الغابات والمعلمون، على سبيل المثال هم **السكان غير المسلمين** الوحيدين في **الدوار** فان مجرد وجودهم لن يكون كافيا لائقامة الدوار في بلدية ريفية.

المنطقة:

تتكون المنطقة من **بلديات مختلطة** و **دواوير**، كما تنقسم إلى **قطاعات** تضم **اثنين أو ثلاث بلديات ريفية ودوار**، يخضع القطاع إلى سلطة **مسؤول إداري** سابق يتمثل في شخص مسؤول البلدية المختلطة يكون معه مترجم وسكرتير ويقيم في المقر الرئيسي للقطاع، كما يتولى **رئيس المنطقة** تنسيق عمل رؤساء القطاعات فهو بمثابة رئيس بلدية كامل الصلاحيات وهذا الأخير يخضع لسلطة رئيس الدائرة بشكل مباشر

سلطات المجالس:

سيبقى **مدير الخدمات المدنية** في المقر الرئيسي للعاصمة وسيكون دوره هو مراقبة عمل رؤساء القطاعات ورؤساء البلديات ورؤساء الجماعات، سيفقد بعض سلطاته الإدارية المباشرة ولكنه سوف يحصل على سلطات إشرافية، حيث يكون المجلس البلدي في **البلدية الريفية** هو الذي يسير أملاك الجماعة ويتكفل بكل الوثائق الإدارية.

رئيس المنطقة:

يديرها رئيس المنطقة من خلال الاعتماد على رؤساء البلديات ورؤساء الجماعات ويساعده مجلس إقليمي يتألف من رؤساء البلديات ومندوبي من المجالس البلدية، وهو الذي يقرر مقدار الميزانية وكيفية توزيعها. [1]

[1] J.O.A, Débats ,. Op.Cit , p p. 419,426.

مسؤول القطاع:

يصبح القياد في **الدواوير** عمال للمراقبة **والاستخبارات للإدارة**، وستكون صلاحياتهم إلى حد كبير من صلاحيات مفوض الشرطة. يطلب من مسؤول المنطقة أن يلعب دور **الحاكم الفرعي** في **البلديات الريفية و الدواوير**، ويشبه بذلك دور نائب المحافظ في المتروبول مع نوابه، وسيمارس مع نوابه ورؤساء القطاعات رقابة أكثر إحكاما.

إن الرغبة التي تهيمن على **إعادة التنظيم** هي في السماح بالاتصال الدائم والمباشر بين رئيس القطاع والمواطنين، نحن نؤمن في الواقع أن هذا الوجود اليومي سيكون أفضل طريقة لإرشادهم بسلاسة وفي تطورهم المدني، لان مدير القطاع سيكون هو الوحيد الذي يمكن استدعاؤه باستمرار دون إزعاج ودون خوف أثناء كل عمل والذي سوف يدخل من محض إرادته لتصحيح أي خطا [1]

نلاحظ من خلال ما تم ذكره سابقا في مجال **إعادة إصلاح هيكل الدوار** وذلك بالرجوع إلى **المقترحات المقدمة** من طرف النواب داخل **المجلس الجزائري**، والتي تمحورت حول **إلغاء البلديات المختلطة** التي تقف عائق أمام تطور الدور في جميع مجال الحياة ، لأنها تكرس لمبد العنصرية وسياسة فرق تسد، فليس من العدل أن تتمتع البلديات كامل الصلاحيات بكل الحقوق **الإدارية والسلطة المطلقة في التصرف والقرارات**، في حين نجد البلديات المختلطة تسير وفق قوانين ومراسيم تعسفية ، ولذا وجب وضع خطة جديدة لتسير الدوار والجماعة بحيث يعطي الحقوق الكاملة لسكان الريف والدوار في حقهم في التصرف في أراضيهم وممتلكاتهم دون قيود وشروط مسبقة من شانها أن تكبح الجزائريين وتجعلهم يعشون في عزلة وتقوقع على أنفسهم وعلى البلديات المجاورة لهم.

وفي مجال **البلديات المختلطة** دائما قدم السيد **النائب لخضاري** اقتراح **رقم 49-12** إلى **المجلس الجزائري** حول **وضعية حراس الريف والخوجة في البلديات المختلطة** في الجزائر بالنظر إلى كونهم موظفين في البلدية، يتم تعينهم في هذه الوظائف بمراسيم بلدية بعد تقديم الموافقة من طرف

[1] J.O.A, Débats , Op.Cit ,p p. 419,426.

رئيس الدائرة الذي يوافق على عمل هؤلاء بمرسوم يقره هو وحده، باعتباره المسؤول الأول على الدوار حيث يكون له الحق في رفض تعين هؤلاء في وظائفهم أو إقصائهم من عملهم بعد عام أو عامين من الخدمة.

إن هؤلاء الموظفين لا يتلقون الزيادة على قدم المساواة مع الموظفين العموميين الآخرين، كما أنهم لا ينتمون إلى صندوق التقاعد العام في الجزائر بالإضافة إلا أن بعض البلديات المختلطة لا تستفيد من المخصصات العائلية التي تقدمها الحكومة العامة خصوصا المخصصات والمساعدات العائلية، حيث نجد أن إسناد هذه الفوائد وتوزيعها يختلف من منطقة إلى أخرى. إن وضعية هؤلاء مزرية جدا خصوصا بعدما أصبحوا في سن متقدمة وعاجزين عن عملهم وأداء مهامهم، فكيف يتم فصلهم ببساطة دون صرف لهم منح ومعاشات عائلية قابلة للتجديد تتراوح من **500 إلى 600 فرنك** [1]

وفي **اقتراح أخر** رقم **49-13** قدمه **النائب لخضاري** طالب فيه بإعطاء هؤلاء الموظفين حقهم في الانتماء إلى **الصندوق العام للتقاعد** في الجزائر، باعتبارهم موظفين يشغلون مناصب كغيرهم، وقد اعتبر **لخضاري** هذا الطلب عبارة عن رغبتهم المشروعة في رؤية أوضاع البلديات المختلطة تتحسن وتستقر، ولن يكون ذلك إلا إذا تناول هؤلاء الموظفين حقهم المشروع في الانتماء إلى **الصندوق ألمعاشي**، مع الأخذ في عين الاعتبار القاعدة العامة التي حددت مدة عمل المساعدين في الإدارات الأخرى.

كما قدم أيضا **لخضاري** وجماعة المستقلين اقتراح رقم **49-14** حول تقديم ميزانية كافية حتى يتم توزيعها بين ضباط الشرطة البلدية السابقين الذين تم فصلهم في عام **1947م** ، لاسيما نتيجة لتحول بعض قوات الشرطة البلدية إلى شرطة الولاية، وفصل عدد كبير من الوكلاء دون تعويض من أي نوع ، خصوصا وان معظم هؤلاء الوكلاء من أبناء عائلات قدموا خدمات للمجتمع من خلال ضمان أمنه لعدة سنوات وغالبا ما يعرضون حياتهم للخطر، باعتبار أن المبدأ الأساسي للعدالة والإنسانية يتمثل في منح تعويض يتناسب مع الضرر الناجم، مع الأخذ في الاعتبار أن على الادارة

[1] J.O.A, Débats , Op,Cit , p p. 419,426.

العليا على أساس هذا المبدأ منح إما علاوات ثابتة تتناسب مع الخدمات المقدمة أو إعادة تعين الوكلاء القدامى في وظائف أخرى [1]

في الأخير طالب **النواب المسلمين** في مجمل حديثهم من **المجلس الجزائري** و**الإدارة العليا** تقديم تعديل مرتقب **للميزانية** مع **مبالغ مالية** تكون كافية من اجل توزيعها على ضباط الشرطة البلدية السابقين الذين تم فصلهم في **عام 1947م**، وذلك ما يتناسب مع الخدمات المقدمة كما طالبوا أيضا أن ينفذ **المجلس الجزائري** رغبتهم بخصوص هؤلاء الموظفين في **البلديات المختلطة** وان يستفيدوا من حقهم في الانتماء إلى **الصندوق العام للمعاشات** في الجزائر.

ثالثا/ قدماء المحاربين:

لقد قدم **النائب بن خليل اقتراحه** ممثلا عن جماعة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** بمجموعة من الأسئلة موجهة إلى **المجلس الجزائري** كانت على النحو التالي:

– ما هو العدد الحالي لقدماء المحاربين المسلمين؟

–كم عدد المقاتلين المسلمين السابقين الذين استفادوا من الوظائف المحجوزة خلال فترة الحربين وتحت **نظام المرسوم** الصادر في **24 أوت 1930م** الخاص بالجزائر؟

-كم عدد المحاربين المسلمين السابقين الذين استفادوا من العمل بموجب **قانون 26 اكتوبر1946م** وتطبيقا **للمادة 2** من النظام الأساسي للجزائر؟

كما **طالب بن خليل** في سياق تدخله لتحسين وضعية قدماء المحاربين واستفادتهم من حقوقهم، أن يتم **تخصيص بطاقة مناضل للمقاتلين والمشاركين في الحرب الكونية الثانية 1939–1945م**، وذلك بإحصائهم وإحصاء عائلاتهم حتى يتمكنوا من الاستفادة من الامتيازات الممنوحة لهم، وفي حال عدم وجود المعني تتكفل عائلته بوضع ملف خاص على مستوى البلدية التابع لها حيث تقوم السلطات الإدارية بمنح العائلة بطاقة المستفيد فيما بعد، كما أن الوظائف سوف يستفيد

[1] J.O.A, Débats , Op.Cit ,p p. 419,426.

منها فقط المتضررين كثيرا والمعاقين نتيجة الحرب حيث يتم إحصاء هؤلاء وإعطائهم نصيبهم ووظائفهم حسب الاستطاعة، كما **سيستفيد** حوالي **6.821** من معاقي الحرب والجنود السابقين من **المنحة** التي سوف تعلن قريبا [1]

لقد **دافع النائب بن خليل** عن قضية مهمة جدا تتعلق **بفئة من الجزائريين أرغموا على المشاركة إلى جانب فرنسا في الحربين العالمتين الأولى والثانية**؛ حيث اقترح في خضم تدخله في إحدى جلسات **المجلس الجزائري** وجوب النظر إلى هذه الفئة من المحاربين والمعاقين وكل من تضرر جراء هذه الحرب القذرة، وذلك **بإعطائهم تعويضات ومنح أو إعطائهم وظائف** لا تتطلب جهد وتكون حسب قدراتهم من أجل سد حاجياتهم وحاجيات عائلاتهم، لأنهم أصبحوا لا يستطيعون القدرة على الأعمال الشاقة والتي تتطلب جهد وقوة كبيرة.

رابعا/ قضية المسؤولين المسلمين الموقوفين عقب أحداث 8 ماي 1945م

تدخل **النائب جيلالي مبارك** أمام **رئيس المجلس الجزائري** طارحا سؤالا كتابيا على **وزير الحكومة العامة** في الجزائر يحمل **رقم 24–50**؛ حيث وجه **انتباهه وأنظاره** إلى **قضية المسؤولين المسلمين الموقوفين عقب أحداث 8 ماي 1945م المؤلمة.**

في الواقع تبنى **المجلس الجزائري** خلال جلسته المنعقدة في **2 جوان 1949م** اقتراحا يتعلق بتمديد **قانون 26 فيفري 1949**م إلى الجزائر والمتعلق بضبط حقوق ورواتب الموظفين المدنيين الموقوفين عن العمل بتهمة النشاط والعمل ضد الوجود الفرنسي وإعادة دمجهم في وظائفهم من جديد. ظهر **مرسوم القرار** في **7 أوت 1950م** في **الجريدة الرسمية** للجزائر الجزء الأول **11 أوت 1950م**، وتمت الموافقة عليه خلال المناقشة التي جرت بخصوص التعديل الذي قدمه جماعة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.** وبخصوص تمديد الإجراءات التي أوصى بها قانون **26 فيفري1949م للمسؤولين المسلمين** الموقوفين عن عملهم خلال فترة من **ماي إلى**

[1] J.O.A, Débats , 31janvier1950 , p.17.

ديسمبر1945م، طلب أيضا **رئيس المجلس الجزائري** من مفوض **الحكومة العامة** الالتزام بالوعود المقدمة لمنح هؤلاء حقوقهم كاملة دون تراجع [1]

كمال قال **النائب جيلالي مبارك** أنه من الضروري تذكير الإدارة المختصة **للحكومة العامة** بأن اثنين من الموظفين في وحدة التحكم اللاسلكي موقوفون عن وظائفهم بعد أحداث **8 ماي 1945م**، كما أنهم لم يستفيدوا من **قانون العفو** الصادر في **9مارس1946م** ولا يزالون يطالبون بحقوقهم منذ **إطلاق سراحهم** من **السجون والمعتقلات** التي كانوا متواجدين فيها، ولذا نطلب من الحكومة العامة إعادة هؤلاء إلى وظائفهم الأصلية وتعويضهم على المدة التي توقفوا فيها عن العمل[2]

و تطرق كذلك **النائب جيلالي مبارك** خلال تدخله أمام **المجلس الجزائري** إلى ضرورة الإلتفات إلى **المتضررين من الجزائريين عقب أحداث 8 ماي 1945م**، وذلك بإ**عطائهم حقوقهم المسلوبة** لاسيما هؤلاء الموقوفين بتهمة التأمر ضد **الحكومة الفرنسية** ومحالة إثارة الفوضى والفتنة في أوساط الجماهير، وكلها كانت تهم **باطلة** ولا أساس لها من الصحة هدفها فقط هو بث الرعب والخوف في أوساط الجماهير المتظاهرة والمطالبة بحقوقها المشروعة،كما طلب أيضا **جيلالي مبارك** بضرورة **إعادة هؤلاء إلى وظائفهم وصرف مرتباتهم وتقديم تعويضات** لهم جراء الفترة التي قضوها في سجون الاحتلال دون أي تهمة صريحة ضدهم تثبت تطورهم في الأحداث.

وحول إمكانية **تقديم تعويضات لضحايا أحداث 8 ماي 1945م**، تقدم بالاقتراح إلى **المجلس الجزائري** كل من **لخضاري وتباني والحاج** مطالبين بإنشاء **لجنة حكومية** لدراسة المتطلبات غير المستوفاة بالتعويض التي صاغها **ضحايا أحداث 8 ماي 1945م**، بالنظر إلى أن الإجراء الذي تم وضعه لتكوين الملفات ومنح الأطراف المعنية التعويضات التي تعوض الأضرار التي لحقت بهم، تبين أنها غير مرضية بالنظر إلى أنه يوجد في الوقت الحاضر عدد كبير من الضحايا الذين لم يتمكنوا من الحصول على التعويضات التي يمكن أن يطالب بها هؤلاء الضحايا [3]

[1] J.O.A, Débats , 31janvier1950 ,Op.Cit ,p.17.
[2] J.O.A, Débats , 29november1950, p.1131.
[3] J.O.A, Débats , 13juin1950, Op,Cit ,p.812.

وطالب المتدخلون أيضا بتقديم جميع الملفات **لضحايا أحداث 8 ماي 1945م** إلى **لجنة إدارية جديدة** يتم إنشاؤها **برئاسة المحافظ** وتضم جميع المندوبين في **المجلس الجزائري**، وذلك من أجل **فحص جميع المطالب غير المحققة منذ أحداث 8 ماي 1945م**، وحتى نستطيع نحن النواب الممثلون الحقيقيون للأهالي الجزائريين أن نطمئنهم على حقوقه التي أخذت منهم ونتكفل باسترجاعها حتى ولو طالت مدة المطالبة بذلك. [1]

خامسا/ الوضع الأمني:

لقد تم **رفع شكوى** من طرف مجموعة **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ضد استفزازات الشرطة في منطقة وهران**، كون هذه الاستفزازات الأخيرة والمتكررة من قبل **الشرطة والإدارة** ضد السكان العاملين في وهران قد تفاقمت وأصبحت أكثر وحشية ودموية، ونظرا للطابع الذي لا يوصف لهذا الاستفزازات التي لم تتردد قوات الشرطة من خلالها في إطلاق النار على السكان، كما طال هذا الاعتداء والعنف المعتاد اللامحدود من طرف الشرطة الفرنسية النساء وتعرضت بعضهن للدهس بالسيارات وسوء المعاملة وحتى الضرب والاعتقال.

لكن إذا اعتبرنا **الحريات الأساسية للإنسان** مثل **الحرية الفردية وحرية الصحافة وحرية التجمع** موجودة في بلادنا، فإن أعمال القمع هذه ليست سوى مظهر من **مظاهر النظام البوليسي** حسب نظرة النظام الفرنسي [2]

إن **النظام البوليسي** يستعمل ويلجأ إلى **القوة العمياء لقمع الحريات الفردية** مما يدل على الرغبة الشديدة منه في القضاء على أي مظهر من مظاهر **التظاهر السلمي** والمشروع من أجل المطالبة بالحقوق. لكن الإرادة التي تحرك الشعب الجزائري تفوق كل هذه الاعتبارات والسياسات فهي إرادة يسعى من خلالها إلى استرجاع السيدة والاستقلال لأرضه وشعبه

[1] J.O.A, Débats , 13juin1950,Op.Cit ,p. 812.
[2] Ibid,p. 252.

لقد كان الضغط الذي لقيه **المجلس الجزائري** من ممثلي **الحركة الوطنية الجزائرية** خصوصا **أنصار الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** قويا وأتى أكله، حيث أدان **المجلس الجزائري** بشدة وبشكل رسمي تلك الاستفزازات والاعتداءات الشمولية التي تدينها البشرية جمعاء كما دعا إلى **احترام الحريات الأساسية للإفراد والجماعات** وعدم المساس بها بأي شكل من الأشكال. كما لم يكتف **أنصار الحركة من أجل انتصار الحريات** بهذه الإجراءات بل طالبوا **بضرورة إيفاد لجنة مختصة للتحقيق** في الأحداث ومعاقبة المسؤولين عن هذه الاستفزازات ومطالبين في نفس الوقت بتقديم تعويضات لهؤلاء المتضررين جراء تلك الاعتداءات الوحشية من طرف البوليس الفرنسي في **منطقة وهران**.

و تدخل **النائب فروخي مصطفى** عن مجموعة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**، مطالبا **وضع حد لاستفزازات الشرطة الفرنسية للأهالي الجزائريين** في **منطقة وهران**، طالبا من **المجلس الجزائري** برمجة جلسة استثنائية سريعة للنظر في هذه الأوضاع الخطيرة والطابع غير المقبول لهذه الاستفزازات التي لم تتردد الشرطة من خلالها في إطلاق النار على السكان دون تمييز بين النساء والأطفال والشيوخ، وقد استمرت في عنفها دون مبالاة مما أدى إلى التقاط صور لتلك الاعتداءات البشعة ولسوء المعاملة والضرب دون وضع أدنى اعتبارات للحريات الأساسية للإفراد والجماعات [1]

لقد ندد **نواب الحركة الوطنية الجزائرية** داخل **المجلس الجزائري** عبر جلساته المختلفة بالخروقات والاستفزازات المتكررة التي تقودها شرطة وهران ضد الأهالي الجزائريين هناك، معتبرين أن تلك **الاعتقالات والاهانات والضرب والشتم الذي يتعرض له الجزائريون** هو بمثابة **خرق لحقوق الإنسان وانتهاك لحرية الأفراد والجماعات**، وأنه يجب الإسراع لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من مثل هذه الظواهر اللااخلقية وغير قانونية ضد شعب اعزل وضد مواطنين خرجوا متظاهرين يطالبوا بحقوقهم المشروعة، فتقابلهم الشرطة الفرنسية بكل برودة أعصاب ويتلقوا شتى أنواع الاعتداءات والاهانات.

[1] J.O.A, Débats , 15mars1950,Op.Cit, p.252.

سادسا/ الاعتداءات الدموية للشرطة في البليدة و الشلف.

لم تكن تلك **الاعتداءات والاستفزازات الوحشية** التي تعرض لها الأهالي في **وهران** هي الأخيرة في سجل **جرائم الشرطة الفرنسية،** بل تواصلت وعمت لتشمل مناطق أخرى من أرض الوطن وهذه المرة من **البليدة** و **الشلف،** فها هو القمع وسياسة التخوف مازالت مستمرة بل أصبحت أكثر وحشية ودموية من قبل، **فالترحيل المباشر** وفي ظروف لا تطاق للسيد **مصالي الحاج** تظهر لنا ما مدى **وحشية هذا البوليس،** لماذا هذا الترحيل لحركة شرعية وقانونية لها تمثيلية عالية للجماهير الجزائرية ولها ممثلون داخل **الشعب الجزائري؟** يمكن أن تنجم عن مثل هذه التصرفات و الخروقات والاستفزازات تداعيات خطيرة لا يمكن أن يعرف خطورتها ونتائجها، بفعل أساليب **الشرطة الجديدة والوحشية** ضد كل ما هو وطني وضد كل ما يحرك العمل التحرري في الجزائر.

إن **المجلس الجزائري** وصل إلى عتبة **خمس سنوات** منذ تكوينه ولم نر منه نتائج واضحة ومرضية لاهتماماتنا وأطروحاتنا، فهو مازال يتبع سياسة التجاهل وعدم النظر إلى الأسئلة باهتمام خاص ويظل غير مكترث لما يحدث على أرض الواقع من تجاوزات لهؤلاء الشرطة الذين تمادوا كثيرا وأفرطوا في استعمال العنف، حيث يتم الاستهانة بأبسط **حريات الإنسان الأساسية** من حقه في **التظاهر وإبداء رأيه والتعبير** عن فكره [1]

إن **انعدام مناخ الأمن في الجزائر يتفاقم ويتزايد** يوم بعد يوم، نتيجة **للاعتقالات الجماعية والأحكام العشوائية** ضد بعض المواطنين المتظاهرين سلميا للمطالبة ببعض حقوقهم وتنديدا باعتقال **زعيمهم مصالي الحاج** المحبوب والمحترم في أوساط الجماهير الجزائرية في جميع أنحاء البلاد.

إن **الشرطة الفرنسية** لا تتردد في أقصى درجات **التعسف وإراقة دماء الشباب الجزائري،** وهذا ما نراه وما نلمسه في الوقع ، وما الجريمة التي ارتكبها **مصالي الحاج** حتى يتم القبض عليه وترحيله بعيدا عن أهله ووطنه؟. يكفي التذكير بإيجاز بالأحداث التي سبقت إبعاده لإدراك أنه لم يخل بالنظام العام

[1] J.O.A, Débats , 27mai1952, p.1179.

بأي شكل من الأشكال كما يزعمون.ولكن الشرطة ومن خلال إثارة الحوادث كانت تبحث عن ذرائع لاستخدام هذه الأساليب القمعية وتبرير الإجراء الذي تعرض له **مصالي الحاج** و **فروخي مصطفى**، الذي منع من دخول منزله و إبعاده تحت تهديدات الشرطة [1]

لقد أظهرت **الأحداث التعسفية والقمعية** التي مارستها **قوات الشرطة** في كل من **وهران والبليدة و الشلف**... عن مدى **وحشية النظام الاستعماري وانتهاك لحقوق الإنسان** دون رحمة أو شفقة ومحالة منه لكسر أي تحالف شعبي يسعى إلى **المطالبة بالحقوق واسترجاع الاستقلال الكامل** غير المنقوص. حيث كانت هذه الأحداث المتسارعة لمظاهر العنف في الجزائر في ظل مطالبة النواب المسلمين في **المجلس الجزائري**، بضرورة الإسراع إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من مثل هذه المظاهر التعسفية التي تمس بكرامة الإنسان وحرياته الأساسية، كما ألقوا بالمسؤولية الكاملة على المجلس الجزائري الذي تهاون وتماطل في اتخاذ أي قرار سياسي من شأنه أن يوقف هذه الاعتداءات على المواطنين العزل.

سابعا/ حرية الصحافة:

تعتبر **حرية الصحافة** من القضايا التي شغلت **الرأي العام** بصفة عامة و**النواب المسلمين** في **المجلس الجزائري** بشكل خاص، لما لها من دور وقيمة في نشر الوعي في أوساط الجماهير بنقل الأخبار والحقائق حول مايدور من أحداث على الساحة السياسة سواء تعلق الأمر بالجزائر أو خارجها،ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الصحافة كانت محل نقاش النواب ومن أبرز قضاياهم التي طرحوها داخل المجلس الجزائري؛ تقديم الاقتراح الذي يتناول **حرية الصحافة** كل من النواب **دماغ العتروس العربي، فروخي، وجيلالي مبارك**، ممثلين عن **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية**، مطالبين بمناقشة عاجلة يطرحون فيها مواضيع تخص **حرية الصحافة**، معتبرين أن **حرية الصحافة** تشكل إحدى **المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان**، وباعتبار أن هذه الحرية

[1] J.O.A, Débats, 27mai1952,Op.Cit ,p.1179.

المكتسبة بعد تضحيات جسيمة كانت موضوع العديد من الاجتماعات الوطنية والدولية، كان آخرها المؤتمر الذي عقدته **الأمم المتحدة** في **جنيف** والذي خلص في نهايته عن إعلان ورد في مادته:

-أنه سوف **تضمن أي دولة متعاقدة لجميع مواطنيها ومواطني الدول الأخرى حرية نقل وتلقي المعلومات والآراء شفاهيا وكتابيا، أو مطبوعا أو عن طريق إجراءات بصرية سمعية مسموح بها قانونيا دون تدخل من جانب الحكومة.**

-إن **حرية الصحافة في الجزائر مثلها مثل جميع الحريات الأساسية للإنسان يتم انتهاكها وتجاهلها.**

- إن **عدد الجزائريين الذين تم اعتقالهم أو محاكمتهم أو إدانتهم لنشر أي شيء من شأنه الدفاع عن الجزائر الحرة يصل إلى عدة مئات** [1]

- أنه وحتى يومنا هذا أدت **الأحكام الصادرة** بحق **المذيعين** في **الجزائر الحرة**، إلى **7 سنوات سجن وغرامة مالية تقارب 400.00 فرنك فرنسي.**

إن هذه التجاوزات وغيرها من الأعمال التعسفية لا تقل عن خنق صوت **الشعب الجزائري** من خلال **التطبيق المنهجي لسياسة الصمت وكبح الحريات الأساسية** لممتهني الصحافة، معتبرين أن هذا التعسف يقع على عاتق صحف **الحركة الوطنية الجزائرية** وعلى وجه الخصوص **الجزائر الحرة** فقط؛ لأن هذا الجهاز يترجم ويعطي للضمير العالمي الوجه الحقيقي **للقومية الجزائرية الديمقراطية.** وهذا المسعى والتوجه ترفضه **الإدارة الاستعمارية** وتسعى إلى كبحه، لأنها ترفض كل ما من شأنه أن يوصل صوت الجزائريين المضطهدين في أرضهم إلى الرأي العام الدولي والمحلي.

المجلس الجزائري وبناءا على اقتراح من **النواب المنتخبين** من **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية:**

[1] J.O.A, Débats,9 novembre 1950, p.1076.

– يحتج بقوة وبشدة **ضد سياسة الخنق والتعسف** التي تتبعها **الإدارة الاستعمارية** ضد **الجزائر الحرة** وضد **التميز والإساءة والاستفزاز** بشتى أنواعه من قبل الشرطة ضد **مذيعي الجزائر الحرة.**

– ضد **الاعتقالات والإدانات** التي طالت المدافعين عن **حرية الصحافة** سواء كانوا صحافيين وناشطين في ميدانين الصحافة أو مواطنين عادين منددين بسياسة القمع التي مورست ضد **الجزائر الحرة.**

– يطالبون **باحترام حرية الصحافة والتعبير** التي تضمنتها **القوانين الدستورية والميثاق الأطلسي** في **الأمم المتحدة.** كما ندعوا إلى الوقوف الفوري ضد الملاحقات المتبعة ضد الناشطين الصحفيين وإطلاق صراح المعتقلين [1]

نظرا **لأهمية الصحافة ودورها الكبير في نشر الوعي وتثقيف الرأي العام** وتزويده بالأخبار والمستجدات على المستوى الوطني والدولي، وما لها من دور كبير في التعريف بالقضية الجزائرية وكشف دسائس الاستعمار ومخططاته لإجهاض **الحركة الثورية** وطمس هوية **الشعب الجزائري** وذلك بالتضييق على **حرية الصحافة** وكبحها حتى لا تنشر الأخبار والحقائق الصحيحة حول الثورة والثوار جند النواب أنفسهم داخل **المجلس الجزائري** دفاعا عن **حرية الصحافة،** فعملوا على إبراز الانتهاكات والاستفزازات الممارسة ضدهم وضد نشاطاتهم اليومية في نقل الأخبار وتحري الحقائق وطالبوا بوضع قوانين تتكفل باحترام حرية الصحافة وكل الناشطين في المجال الصحفي.

ثامنا/ ظاهرة التزوير الانتخابي:

لقد كانت **انتخابات المجلس الجزائري** عبر مراحلها المختلفة قد أثارت جدلا واسعا في الأوساط السياسية والشعبية ، بسبب الطريقة التي جرت عليها لاختيار ممثلي الأحزاب داخل **المجلس الجزائري،** فقد تميزت تلك **الانتخابات بالتزوير والغش** لكسب فوز مرشح على حساب مرشح آخر، أو كسب انتصار حزب على حزب أخر، وفعلا فقد جندت **الإدارة الاستعمارية** وعلى رأسها **الحاكم العام ايدموند نايجلان**(Naegelen) كل قوتها لجعل الانتخابات تجري لصالحها وذلك

[1] J.O.A, Débats,9 novembre1950,Op.Cit ,p.1076.

باستعمال شتى أنواع **التزوير والغش** حتى أصبحت تلك الانتخابات تعرف **بالانتخابات على الطريقة النايجيلانية**، ونظرا لخطورة الموضوع وأهميته فقد تطرق إليه النواب داخل المجلس الجزائري ممثلين في كل من **دماغ العتروس العربي،جيلالي مبارك، و فروخي**، عن **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية**، وقدموا بيانا حول **ظاهرة التزوير المنتشرة في الانتخابات** وطالبوا بإعادة **فتح تحقيق ومعاقبة** كل من تسبب في **إعاقة العملية الانتخابية الصحيحة** [1]

وقد قدم **النواب** –مثلا– عن **التزوير الانتخابي** وعن تلك **التجاوزات والخروقات**، ففي **15 أكتوبر 1950**م تم إجراء انتخابين **لمجلس النواب الجزائري**: أحدهما في دائرة **تنس**، و الآخر في دائرة **بسكرة** بالتدخل المباشر وغير المبرر من قبل **الإدارة الاستعمارية** في انتخابات الهيئة الثانية لاختيار ممثليهم في **المجلس الجزائري**، وقد تفاقم هذا التدخل بشكل فضيع وانتشر منذ **تعيين ايدموند نايجلان**(Naegelen) **حاكما عاما للجزائر** و إجراء أول انتخابات **للمجلس الجزائري** في **أفريل 1948م**، وهذا يعطينا فكرة دقيقة عن الطابع غير الديمقراطي في الأساس للأساليب المستخدمة من قبل الإدارة لانتخاب مرشحيها وممثليها داخل **المجلس**.

لقد تميزت فترة ما قبل انتخابات **أفريل 1948**م **بحملة تخويف وترهيب** أولية، وخلق جو من الرعب من خلال اعتقال بعض المناضلين والنواب في **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية** و**الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**، وشهدت الانتخابات مشاركة مباشرة للإدارة في الحملة الانتخابية لصالح مرشحيها خلال الدعاية الانتخابية **للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية**. حيث تم اعتقال **32 مرشحا** من أصل **59 مرشحا**، كما تم **توزيع بطاقات الناخبين** بشكل غير عادل وتم الاحتفاظ بالعدد الأكبر منها وتسليمها إلى وكلاء الانتخابات للمرشحين الإداريين. مع اقتراب **يوم الانتخابات تفاقمت أجواء الترهيب والتخويف** من خلال **الانتشار الكبير لقوات الشرطة والجيش** المكلفة بتعقب أنصار **الحركة الوطنية** و **مرشحيهم** وكل المتعاطفين معهم وقمعهم. هكذا كان إذا **الوضع السياسي العام** في الجزائر قبل **إجراء انتخابات أفريل**

[1] J.O.A, Débats ,16 novembre1950, p.1086

1948م، وضع **ساده الخوف والتضييق على أنصار الحركة الوطنية** بهدف **بث الرعب والخوف** في قلوب **أنصار مرشحي الحركة الوطنية** وجعلهم يعيشون الرعب ويؤثر عليهم نفسيا، مما يزرع في نفوسهم حالة تضمر واكتئاب من الوضع السائد ويتراجعون عن أفكارهم ومبادئهم. [1]

كما **شهدت الأعمال التعسفية والعنف ذروته في يوم الاقتراع** وذلك بمخالفة **مواعيد الفتح والإغلاق لمراكز الاقتراع** في مختلف الدوائر الانتخابية، التي يشكل فيها الجزائريون العدد الأكبر كما عملت أيضا على **استبدال صناديق الاقتراع** الممتلئة بأخرى فارغة ، وقامت بنشر قوات الجيش والشرطة في كل مكان، وكثفت من دورياتها عند مراكز الاقتراع، بل بعض الدوائر حاصرتها تماما نظرا لإقبال المنتخبين لصالح الممثلين الوطنيين؛ لتبعد بعض الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم قامت بالتحرش بهم وضربهم واعتقال بعضهم الآخر في محاولة لإ**رغامهم على التصويت لصالح الإدارة الاستعمارية** [2]

وهكذا **جرت أول انتخابات للمجلس الجزائري في ظروف سادتها عمليات الغش والتزوير لنتائج الانتخابات ولعدد المصوتين**، مما أدى في الأخير إلى ظهور نتائج متناقضة ومتضاربة كانت للحكومة الفرنسية وعلى رأسها **نايجلان**(Naegelen) اليد فيها ، مما جعل **نواب الحركة الوطنية** يقومون بطرح هذه القضية أمام **المجلس الجزائري**، رغبة منهم في وضع حد لمثل هذه الظواهر التي تكررت في جميع الانتخابات التي أعلن عليها **المجلس الجزائري** ، وقد كان **المتضرر الأكبر جراء عمليات التزوير والغش** هم **ممثلو الحركة الوطنية** الذين **تعرضوا للإقصاء والإبعاد من الانتخابات** في بعض الأحيان.

تاسعا/ إضراب عمال المناجم:

حول وضعية **عمال المناجم** قدم الاقتراح **النائب فروخي مصطفى** مع مجموعة من زملائه المنتخبين في **المجلس الجزائري**، مطالبين مناقشة عاجلة حول وضعية هؤلاء **العمال المضربين** عن العمل

[1] J.O.A, Débats ,16 novembre1950,Op.Cit, p.1086.

[2] Ibid.

منذ **6 اكتوبر1952م** والمقدر بحوالي **600 عمل** منجمي، وذلك من أجل المطالبة بتحسين ظروف عملهم وزيادة أجورهم التي أصبحت لا تكف لسد حاجياتهم العائلية المتزايدة. فقد رفع عمال المناجم في كل من **معسكر وسيدي معروف وتميزريت (بجاية)** نفس المطالب، حيث وصل مجموعهم حوالي **3000 عامل منجمي مضرب** ومحتج مطالبا بإصلاح أوضاعهم ورفع أجورهم اليومية التي تتراوح مابين **500 إلى 600 فرنك** يوميا مقارنة بحجم العمل الشاق الذي يلاقونه طوال اليوم، ومنذ **9 أكتوبر 1952م**، أصبح النساء والأطفال من أهالي هؤلاء المضربين يعانون الجوع ونقص التغذية وتدهورت حالتهم الصحية إلى أسوأ حال.

في المقابل نجد **شركات التعدين** ليست في حالة عجز حتى لا تستطيع أن تتكفل بمطالب هؤلاء العمال المضربين المطالبين بحقوقهم المشروعة في تحسين أوضاعهم، بزيادة أجورهم اليومية وإعطائهم أيام للراحة كغيرهم من العمال في الشركات الأخرى، فقد وصلت أرباح الشركة المعلنة خلال العام إلى مئات الملايين من الفرنكات المعلنة من طرف الشركة.

لقد تدخل **النواب في المجلس الجزائري** في العديد من الجلسات مطالبين بوضع مناقشة عاجلة وسريعة بهدف معالجة هذه المشاكل والمطالب التي رفعها **عمال المناجم** في العديد من المرات بغرض تحسين ظروفهم المعشية التي أصبحت في تدهور مستمر، ولذا يجب على الإدارة العليا التدخل لتسوية نزاعات العمل لصالح هؤلاء العمال، لأن الوضع إذا استمر على حاله فهو ليس في صالح أي احد فقد يزداد الفقر والمرض وتظهر آفات أخرى، ولهذا يجب على شركة التعدين التدخل بسرعة لتسوية وضعية هؤلاء باعتبار مطالبهم مشروعة وقانونية وحقهم في عيش كريم [1]

نستخلص من خلال مما سبق عرضه أن **النواب المسلمون** في **المجلس الجزائري** قد تطرقوا في مداخلاتهم أثناء انعقاد جلسات **المجلس الجزائري** إلى طرح **بعض القضايا السياسية**، التي شغلت بال الجزائريين وأصبحت من أهم القضايا التي طالبوا بالتعجيل في إصلاحها، ومن أبرزها نذكر؛

[1] J.O.A, Débats , 21novembre1952, p.1588.

قضية البلديات المختلطة،والقضايا الأمنية،والتزوير في الانتخابات وغيرها من القضايا ذات الأهمية التي طالبوا بإيجاد حلول لها في أسرع وقت ممكن من قبل المجلس الجزائري.

خاتمة الفصل

في **ختام الفصل** الأخير لبحثنا نصل إلى **رصد مجموعة** من **الاستنتاجات والنتائج** التي توصلنا إليها حيث بدت متنوعة منها ما تعلق **بالقضايا الثقافية والدينية، و القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**... وغيرها. حيث عمل النواب المسلمون من خلال تدخلاتهم على إبراز هذه القضايا والدفاع عليها لصالح **السكان المسلمين الجزائريين** الذين وضعوا الثقة الكاملة في النواب لإيصال أصواتهم وانشغالاتهم داخل **المجلس الجزائري**، ومن أبرز تلك القضايا التي كان لها النصيب الأكبر من المناقشات داخل المجلس الجزائري، **قضية فصل الدين عن الدولة والقضاء الإسلامي**، هذا في الجانب الثقافي والديني، أما في **الجانب الاقتصادي والاجتماعي**، فقد تطرقوا إلى موضوع **الفلاحة** وطالبوا بضرورة الاهتمام بها وبالمزارعين. ومن **الناحية الاجتماعية** ألحوا بوجوب الالتفات إلى **الجنوب الجزائري** والاهتمام بانشغالاته خصوصا **المواصلات** و طرحوا قضايا كانت من رحم معاناة المجتمع، كما لم ينس النواب **القضايا السياسية** التي طرحوها على المجلس خاصة **البلديات المختلطة، والتزوير في الانتخابات** وغيرها. فقد أكد النواب من خلال هذا الكم الهائل من القضايا التي تناولوها أنهم أثبتوا جدارتهم في الدفاع عن قضايا إخوانهم من الجزائريين، الذين يعيشون تحت رحمة الكولون والسلطة الاستعمارية الجائرة.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال بحثنا الموضوع وفحصنا للوثائق والمصادر المتاحة توصلنا إلى استنتاجات البحث والتي يمكنني تلخيصها في النقاط التالية:

1- بعد نهاية **الحرب العالمية الثانية** وتأثر الأحداث المحلية في الجزائر بتطورات الأحداث العالمية آنذاك؛ وارتكاب المحتل الفرنسي لمجازر **8 ماي 1945** وما أعقبها من تفاعلات سياسية... شكلت **التجربة البرلمانية** عاملا أساسيا رغم فشل أطراف **الحركة الوطنية** في حسمها لصالحها؛ بسبب **سياسة التزوير** التي اتبعتها **الإدارة الفرنسية**. تحت ذلك الضغط قررت **الحكومة الفرنسية** منح الجزائريين **قانون خاصا** يكفل لهم حقوقهم ويضمن تسيير أمورهم بأنفسهم. فكان إصدار **قانون الجزائر(الدستور)** في **20 سبتمبر1947م**، والذي لم يستجب لأي من المطالب التي كان **الوطنيون الجزائريون** يرفعونها، بل زاد من توسيع دائرة **نفوذ المستوطنين** الذين رفضوا هذا القانون –رغم عقمه– ولم يستجب لتطلعات الجزائريين.

2- **القانون الانتخابي الجديد** الذي سطرته **الجمهورية الفرنسية الرابعة** لم يأت بأي جديد، بل زاد من **سياسة التمييز العنصري والطبقي** بين أفراد المجتمع، من خلال إبقائه على وجود **هيئتين انتخابيتين: الأولى** الخاصة بالأوروبيين، **والهيئة الثانية** الخاصة بالمسلمين. وهو الأمر الذي يرفضه **المنطق والواقع**؛ فكيف لإدارة الاحتلال أن تساوي بين **أغلبية السكان** في التمثيل وبين **مجموعة قليلة** من **الأوروبيين** ؟..

3- كانت **مواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية موحدا** تجاه **قانون الجزائر**، رغم اختلاف الإيديولوجيات؛ حيث رفضه **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**، و **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** في حين قبله **الحزب الشيوعي**، أما **الموالاة** طالبوا فقط بإدخال بعض التعديلات على القانون. وبعد أن اقر **قانون 20 سبتمبر 1947**م وتكوين **مجلس جزائري** مناصفة بين الجزائريين والأوروبيين؛ أي **60 ممثلا** من كل هيئة..

4- قرر أعضاء من **الحركة الوطنية** و **المستقلين** تقديم مرشحين لهم في هذه **الانتخابات الأولى** للمجلس في **4 أفريل1948م**، بهدف الدفاع عن حقوق السكان الأهالي ورفع مطالبهم إلى لأعلى المستويات. لكن **الإدارة الاستعمارية** سعت من خلال **المجلس** لفتح باب الترشح لعضويته إلى **خلق شريحة** معينة تؤمن **بالجزائر الفرنسية**، نشاطها سيكون مقتصرا فقط في المطالب الشكلية. بينما **نواب الحركة الوطنية** كانوا يتطلعون من خلال هذا التمثيل للدفاع عن مطالب الجزائريين وتحقيقها... على رأسها **تحرير الأرض** والمطالبة **بالاستقلال**.

5- لقد تقدم لخوض غمار هذه الانتخابات أفراد لهم ميولات سياسية مختلفة، فمنهم من له اتجاه **استقلالي**، وآخر **إصلاحي ليبرالي**، ومنهم من كان يؤمن بمزايا الارتباط بفرنسا **كالشيوعيين**. كما اختلفت منطلقاتهم ومستوياتهم التعليمية، فهناك من يحمل **شهادات عليا** في **الطب والحقوق**... وغيرها، وفيهم محدود الدراسة والمستوى من منتسبي الزوايا وشيوخها من بني "**وي وي**" الموالين **للإدارة الاستعمارية** خاصة. هكذا اختلفت **البرامج الانتخابية** التي تقدم بها كل **اتجاه سياسي**، فبرنامج **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** وضع على قائمة أولوياته **الاستقلال وتحرير الأرض**. حيث ركز على خلال حملاته **الانتخابية**، التي لم تخل من مضايقة **الادارة الاستعمارية** وسجن بعض أتباعها وتغريمهم بمبالغ مالية معتبرة، بينما دعا **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** في حملاته الانتخابية على **الاستقلال(في اطار فيدرالي)**. أما **الموالاة** فقد استغلوا حملاتهم لتركيز على الجانب **الاجتماعي والاقتصادي**؛ في حين بقي **الشيوعيون** غير معروفين على **الساحة السياسية** لعدم امتلاكهم الأتباع و لتخوفهم من الجزائريين الذين يكونون لهم العداء.

6- لقد شهد **المجلس الجزائري** غياب كبير لممثلي **الحركة الوطنية الجزائرية** داخل **المجلس**، يعود هذا إلى عمليات **التزوير والغش** الكثيفة التي انتهجتها **الإدارة الاستعمارية** في جميع **الاستحقاقات الانتخابية** ابتداء من سنة **1948** التي برز فيها **نايجلان بطلا للتزوير** من خلال إقصاء ممثلي **الحركة الوطنية ودعم قوائم الموالين للإدارة**.

نفس الأمر حدث مع باقي التجارب الانتخابية عامي **1951-1954م** حيث لم تسلم هي الأخرى من **التزوير والتدليس والتضييق** على المرشحين من طرف **قوات الشرطة** التي زرعت الرعب، مما اضطرهم في بعض الأحيان إلى عدم الترشح وسحب ممثليها كما حدث مع **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** في **انتخابات1951**؛ حيث رفضت دخول معترك الانتخابات لعلمها المسبق أن نتائج الانتخابات محددة مسبقا.

7- بالرغم من تسلط **الإدارة الاستعمارية** على ممثلي الحركة الوطنية ومنعهم من الحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات والفوز بعدد أكبر من المقاعد داخل **المجلس الجزائري**، إلا أن هذا الأمر لم يمنعهم أو يثبط معنوياتهم في مواصلة مشوارهم النيابي والعمل على تحقيق **مطالب الجزائريين** من داخل المجلس ولو بنسبة قليلة. هذه **الإرادة والعزيمة** التي تحلى بها ممثلي **الحركة الوطنية** وتمسكهم بمبادئهم الوطنية، جعل **الحكومة الفرنسية** تسلط عليهم كل أنواع **المضايقات والاستفزازات** داخل المجلس لنمتعهم من إيصال صوتهم وتبليغ مطالبهم. لقد استغل نواب **الحركة الوطنية** وبعض **المستقلين غير الموالين** لإدارة الاحتلال **منبر المجلس الجزائري**، كوسيلة إعلامية لطرح أفكارهم وتوجهاتهم والتعبير عن مواقفهم، فدافعوا عن **إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية** للأهالي الجزائريين في مختلف مناطق الوطن. كما طالبوا **باحترام العادات والتقاليد الإسلامية**، فركزوا على مطلب **احترام الدين الإسلامي، وفصله عن الدولة الفرنسية**، وعدم المساس **بالقضاء الإسلامي**، أو تغيبه عن الفصل في القضايا المختلفة.

8- إن كل القضايا التي طرحها **النواب المسلمون** داخل **المجلس الجزائري** ،كالاستقلال فصل الدين عن الدولة، احترام القضاء الإسلامي، إصلاح المدارس، وترسيم اللغة العربية، المسالة الزراعية، قضية قدماء المحاربين، وحرية الصحافة... وغيرها؛ للأسف **تم رفضها** ولم **تستجب الإدارة الاستعمارية** لها؛ لأنها **لا تعترف بشرعية** هذه **القضايا الجوهرية**، التي تشكل **حقا مشروعا** ومن صميم **معاناة الأهالي الجزائريين**.

9- نلاحظ تعاظم نشاط **النواب المسلمين** وازدياده داخل **المجلس الجزائري** خاصة بعد **اندلاع الثورة التحريرية 1954م**، حيث طرقوا **قضايا أكثر جرأة وأكثر قوة** على **الحكومة الفرنسية** التي لم تحرك ساكنا تجاهها؛ بل استمرت في تعنتها ورفضها لكل ما من شأنه أن يصلح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائريين. نتيجة لهذا التعنت والرفض **وكرد فعل** من بعض **نواب الحركة الوطنية** الذين أقدموا على **تقديم استقالات جماعية** داخل **المجلس** رافضين سياسة المماطلة التي تتبعها **الإدارة الاستعمارية**. كان ذلك خاصة بعد **اندلاع الثورة التحريرية** حيث أظهرت **الحكومة الفرنسية** وكشفت عن نيتها في **الاحتفاظ بالجزائر**. بذلك أصبح **النواب المسلمون** داخل **المجلس الجزائري** على يقين تام من **عدم جدوى النضال السياسي داخل المجلس** في ظل ظروف **غير ديمقراطية** يغلب عليها **التزوير** وسيطرة **المستوطنين** على قرارات المجلس... وأضحى **الخيار المسلح** بديلا عمليا لتحقيق مطالب الجزائريين. هكذا فقد استفادة **قيادة الثورة التحريرية** من انضمام بعض هؤلاء **النواب** الذين تخلوا عن الحياة النيابة –التي لم تعد تأتي ثمارها– وزودوا الثورة برصيد تجربتهم السياسية الكبيرة وخبرتهم مع المستعمر ؛ حيث أعطت الدعم السياسي لقيادة الثورة في معركتها ضد العدو. و تقلدوا **مناصب عليا** ضمن القيادة الثورية على غرار فرحات عباس، المحامي بومنجل، وفارس عبد الرحمن... الذي سوف يكلف فيما بعد بتسيير **المرحلة الانتقالية**. أمام هذه الوضعية الجديدة وتصاعد المد الثوري وجدت **الحكومة الفرنسية** نفسها خاسرة؛ **فقررت حل المجلس الجزائري** الذي لم يعد منه طائل، و كان ذلك،**في12أفريل1956م**.

الملاحق

ملحق رقم1

وثيقة تبين اعتقال لحول حسين[1]

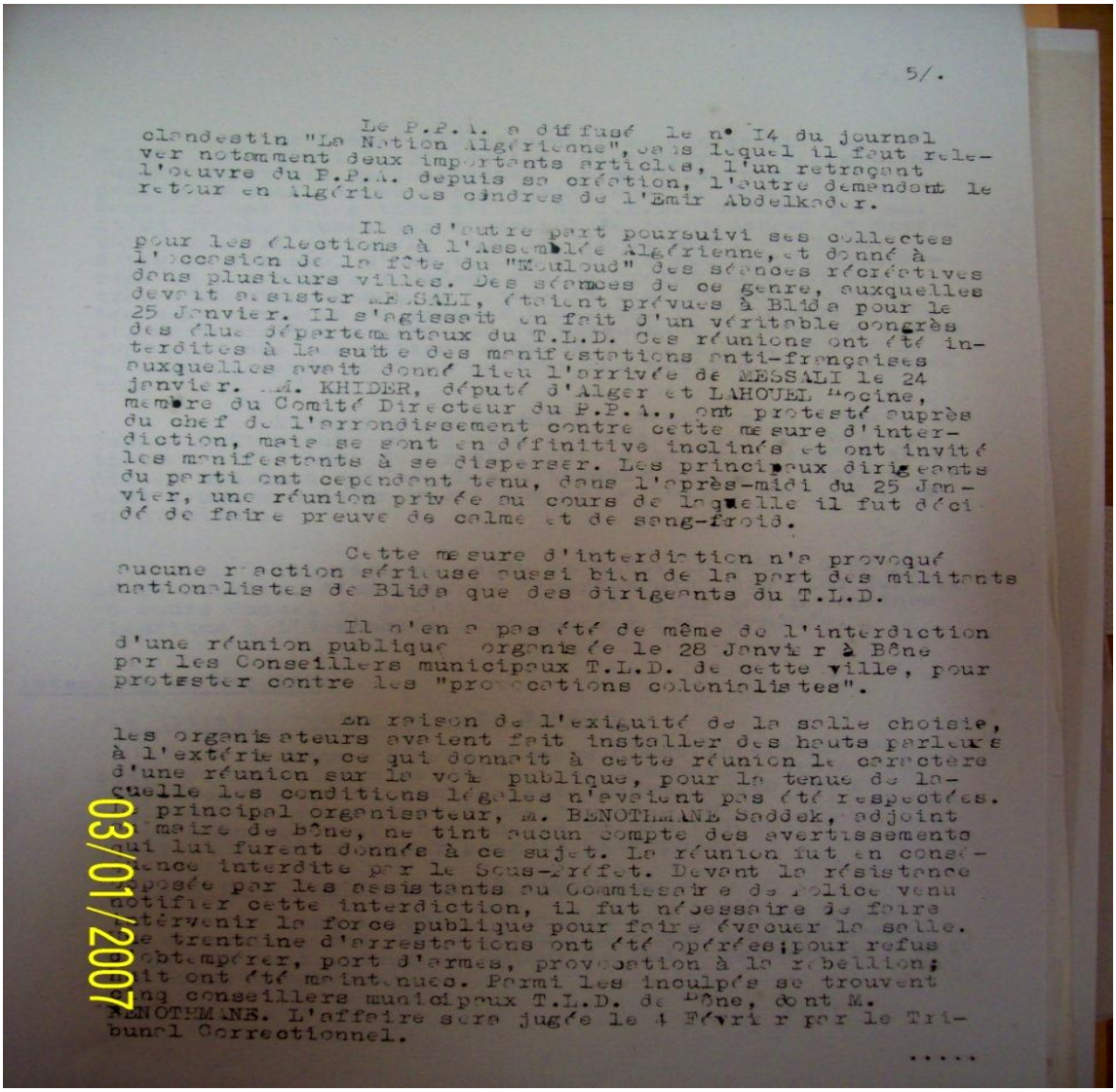

5/.

Le P.P.A. a diffusé le n° 14 du journal clandestin "La Nation Algérienne", dans lequel il faut relever notamment deux importants articles, l'un retraçant l'oeuvre du P.P.A. depuis sa création, l'autre demandant le retour en Algérie des cendres de l'Emir Abdelkader.

Il a d'autre part poursuivi ses collectes pour les élections à l'Assemblée Algérienne, et donné à l'occasion de la fête du "Mouloud" des séances récréatives dans plusieurs villes. Des séances de ce genre, auxquelles devait assister MESSALI, étaient prévues à Blida pour le 25 Janvier. Il s'agissait en fait d'un véritable congrès des élus départementaux du T.L.D. Ces réunions ont été interdites à la suite des manifestations anti-françaises auxquelles avait donné lieu l'arrivée de MESSALI le 24 janvier. MM. KHIDER, député d'Alger et LAHOUEL Hocine, membre du Comité Directeur du P.P.A., ont protesté auprès du chef de l'arrondissement contre cette mesure d'interdiction, mais se sont en définitive inclinés et ont invité les manifestants à se disperser. Les principaux dirigeants du parti ont cependant tenu, dans l'après-midi du 25 Janvier, une réunion privée au cours de laquelle il fut décidé de faire preuve de calme et de sang-froid.

Cette mesure d'interdiction n'a provoqué aucune réaction sérieuse aussi bien de la part des militants nationalistes de Blida que des dirigeants du T.L.D.

Il n'en a pas été de même de l'interdiction d'une réunion publique organisée le 28 Janvier à Bône par les Conseillers municipaux T.L.D. de cette ville, pour protester contre les "provocations colonialistes".

En raison de l'exiguité de la salle choisie, les organisateurs avaient fait installer des hauts parleurs à l'extérieur, ce qui donnait à cette réunion le caractère d'une réunion sur la voie publique, pour la tenue de laquelle les conditions légales n'avaient pas été respectées. Le principal organisateur, M. BENOTHMANE Saddek, adjoint au maire de Bône, ne tint aucun compte des avertissements qui lui furent donnés à ce sujet. La réunion fut en conséquence interdite par le Sous-Préfet. Devant la résistance opposée par les assistants au Commissaire de Police venu notifier cette interdiction, il fut nécessaire de faire intervenir la force publique pour faire évacuer la salle. Une trentaine d'arrestations ont été opérées pour refus d'obtempérer, port d'armes, provocation à la rébellion; huit ont été maintenues. Parmi les inculpés se trouvent cinq conseillers municipaux T.L.D. de Bône, dont M. BENOTHMANE. L'affaire sera jugée le 4 Février par le Tribunal Correctionnel.

.....

03/01/2007

وثيقة أرشيفيه مأخوذة من أرشيف ما وراء البحار، تبين النشاط والدعاية السياسية التي كان يقوم بها حسين لحول لصالح حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بهدف التحضير لانتخابات المجلس الجزائري، وما تعرضه له أثناء نشاطه من مضايقات أدت إلى اعتقاله في الأخير.

[1] FR CAOM 93/4107: Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne : **le partie du peuple Algérien (P.P.A)et le mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques (M.T.L.D)**

ملحق رقم2

وثيقة تبين الدعاية التي قادها حزب حركة الانتصار[1]

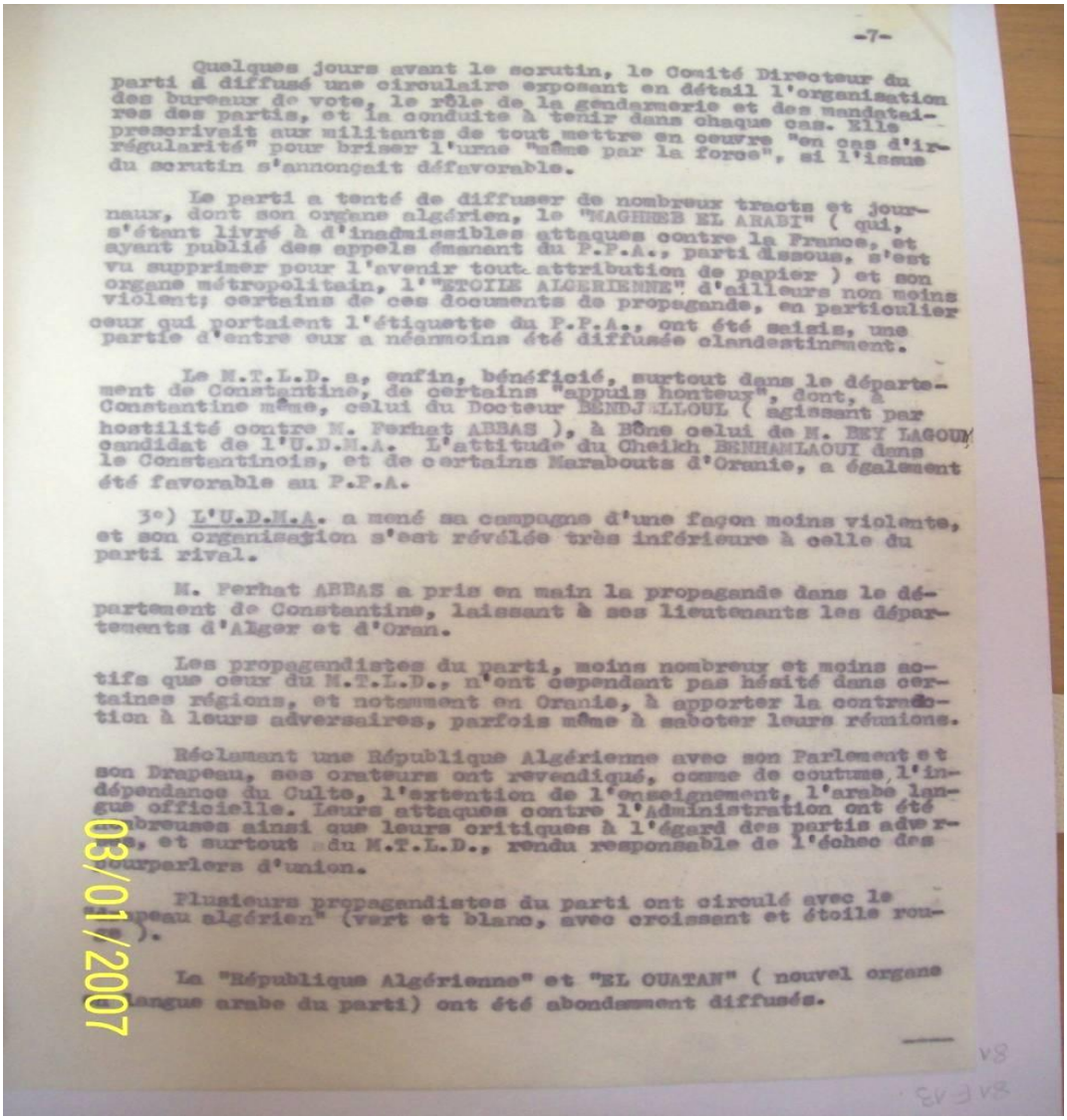

-7-

Quelques jours avant le scrutin, le Comité Directeur du parti a diffusé une circulaire exposant en détail l'organisation des bureaux de vote, le rôle de la gendarmerie et des mandataires des partis, et la conduite à tenir dans chaque cas. Elle prescrivait aux militants de tout mettre en oeuvre "en cas d'irrégularité" pour briser l'urne "même par la force", si l'issue du scrutin s'annonçait défavorable.

Le parti a tenté de diffuser de nombreux tracts et journaux, dont son organe algérien, le "MAGHREB EL ARABI" (qui, s'étant livré à d'inadmissibles attaques contre la France, et ayant publié des appels émanant du P.P.A., parti dissous, s'est vu supprimer pour l'avenir toute attribution de papier) et son organe métropolitain, l'"ETOILE ALGERIENNE" d'ailleurs non moins violent; certains de ces documents de propagande, en particulier ceux qui portaient l'étiquette du P.P.A., ont été saisis, une partie d'entre eux a néanmoins été diffusée clandestinement.

Le M.T.L.D. a, enfin, bénéficié, surtout dans le département de Constantine, de certains "appuis honteux", dont, à Constantine même, celui du Docteur BENDJELLOUL (agissant par hostilité contre M. Ferhat ABBAS), à Bône celui de M. BEY LAGOUN candidat de l'U.D.M.A. L'attitude du Cheikh BENHAMLAOUI dans le Constantinois, et de certains Marabouts d'Oranie, a également été favorable au P.P.A.

3°) L'U.D.M.A. a mené sa campagne d'une façon moins violente, et son organisation s'est révélée très inférieure à celle du parti rival.

M. Ferhat ABBAS a pris en main la propagande dans le département de Constantine, laissant à ses lieutenants les départements d'Alger et d'Oran.

Les propagandistes du parti, moins nombreux et moins actifs que ceux du M.T.L.D., n'ont cependant pas hésité dans certaines régions, et notamment en Oranie, à apporter la contradiction à leurs adversaires, parfois même à saboter leurs réunions.

Réclamant une République Algérienne avec son Parlement et son Drapeau, ses orateurs ont revendiqué, comme de coutume, l'indépendance du Culte, l'extention de l'enseignement, l'arabe langue officielle. Leurs attaques contre l'Administration ont été nombreuses ainsi que leurs critiques à l'égard des partis adverse, et surtout du M.T.L.D., rendu responsable de l'échec des pourparlers d'union.

Plusieurs propagandistes du parti ont circulé avec le drapeau algérien" (vert et blanc, avec croissant et étoile rouge).

La "République Algérienne" et "EL OUATAN" (nouvel organe de langue arabe du parti) ont été abondamment diffusés.

03/01/2007

تبين هذه الوثيقة الأرشيفية الدعاية الإعلامية والحملة الانتخابية التي قادها حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، بهدف التحضير لانتخابات المجلس الجزائري بالاعتماد على الجرائد والنشاطات والندوات التي كان الحزب يعقدها من حين لآخر بهدف التعريف بمبادئ الحزب، كما بينت كذلك الدعاية والحملة الانتخابية التي قام بها أيضا حزب الاتحاد الديمقراطي.

[1] FR CAOM 93/4107: Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne : **le partie du peuple Algérien (P.P.A)et le mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques (M.T.L.D)**

ملحق رقم 3

وثيقة تبين بطاقة مرشح حركة الانتصار زيناي محمد الحاج بلقاسم[1]

وثيقة تبين بطاقة مرشح لانتخابات المجلس الجزائري من دائرة عين البيضاء عن عمالة قسنطينة ممثلا حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في انتخابات المجلس الجزائري للدور الثاني.

[1] B42 N2174 2 COLLEGE. C.N.A.I.B.A/E.L.S

ملحق رقم4

وثيقة تبين انتخابات المجلس الجزائري 4افريل1948 في منطقة غرداية[1]

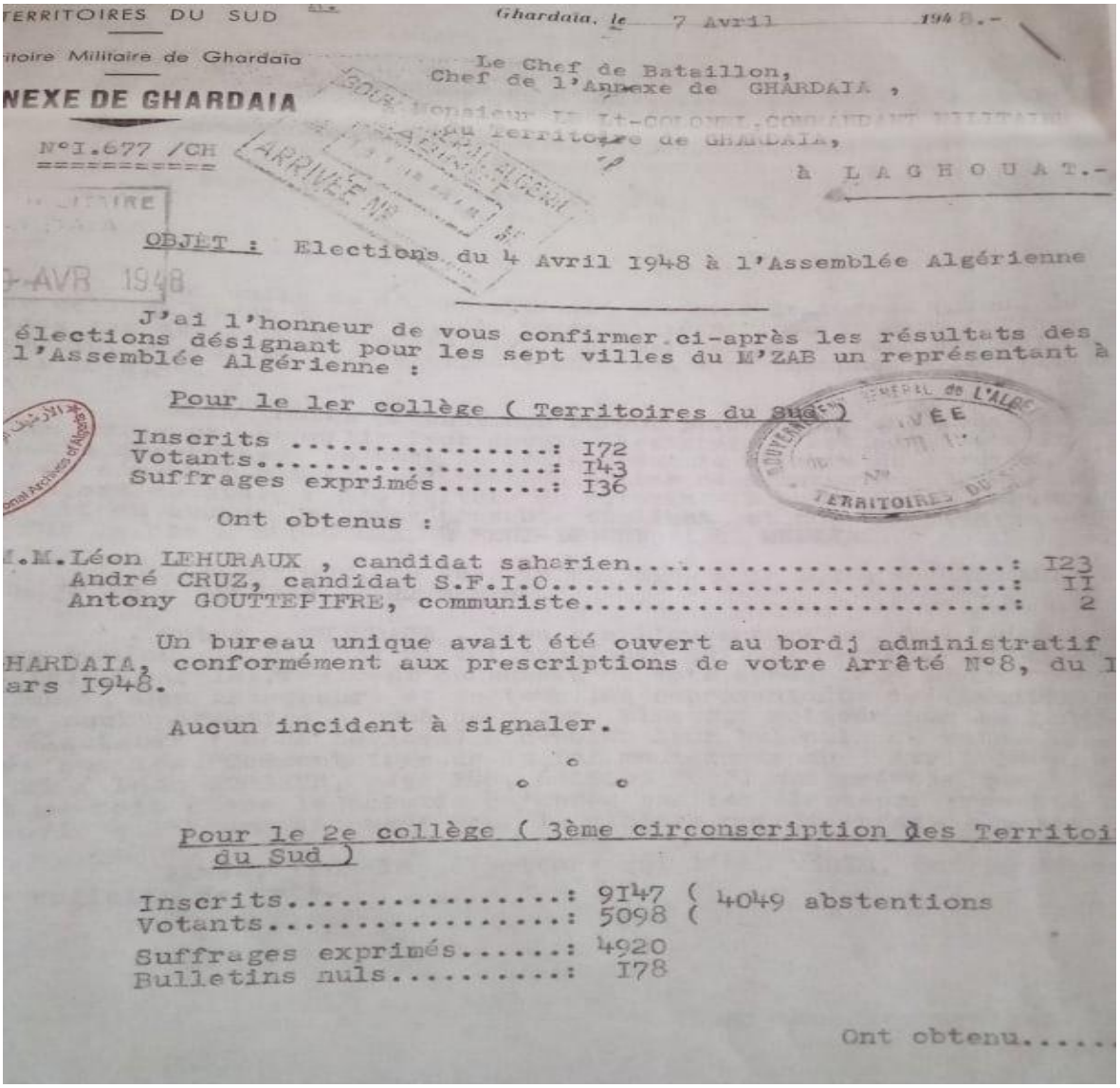

TERRITOIRES DU SUD

Ghardaia, le 7 Avril 1948.-

Le Chef de Bataillon,
Chef de l'Annexe de GHARDAIA ,
au Territoire de GHARDAIA,
à LAGHOUAT.-

NEXE DE GHARDAIA

N°I.677 /CH

OBJET : Elections du 4 Avril 1948 à l'Assemblée Algérienne

J'ai l'honneur de vous confirmer ci-après les résultats des élections désignant pour les sept villes du M'ZAB un représentant à l'Assemblée Algérienne :

Pour le 1er collège (Territoires du Sud)

Inscrits .....: I72
Votants.....: I43
Suffrages exprimés.....: I36

Ont obtenus :

M.M.Léon LEHURAUX , candidat saharien.....: I23
André CRUZ, candidat S.F.I.O.....: II
Antony GOUTTEPIFRE, communiste.....: 2

Un bureau unique avait été ouvert au bordj administratif HARDAIA, conformément aux prescriptions de votre Arrêté N°8, du 1 ars 1948.

Aucun incident à signaler.

Pour le 2e collège (3ème circonscription des Territoi du Sud)

Inscrits.....: 9147 (4049 abstentions
Votants.....: 5098 (
Suffrages exprimés.....: 4920
Bulletins nuls.....: I78

Ont obtenu.....

تبين هذه الوثيقة انتخابات المجلس الجزائري الأولى في إقليم الجنوب في دائرة غرداية، حيث أعطت لنا المرشحين الأوروبيين في الهيئة الأولى وعدد الأصوات المحصل عليها، كما أعطت لنا عدد الناخبين من المسلمين المسجلين في الهيئة الثانية، وعدد المصوتين والأصوات المعبر عنها والأصوات الملغاة.

[1] C.N.A.I.B.A/E.L.S.B08.N 2794 .Op,Cit, p.1.

ملحق5

عدد الأصوات المحصل عليها من طرف كل مرشح[1]

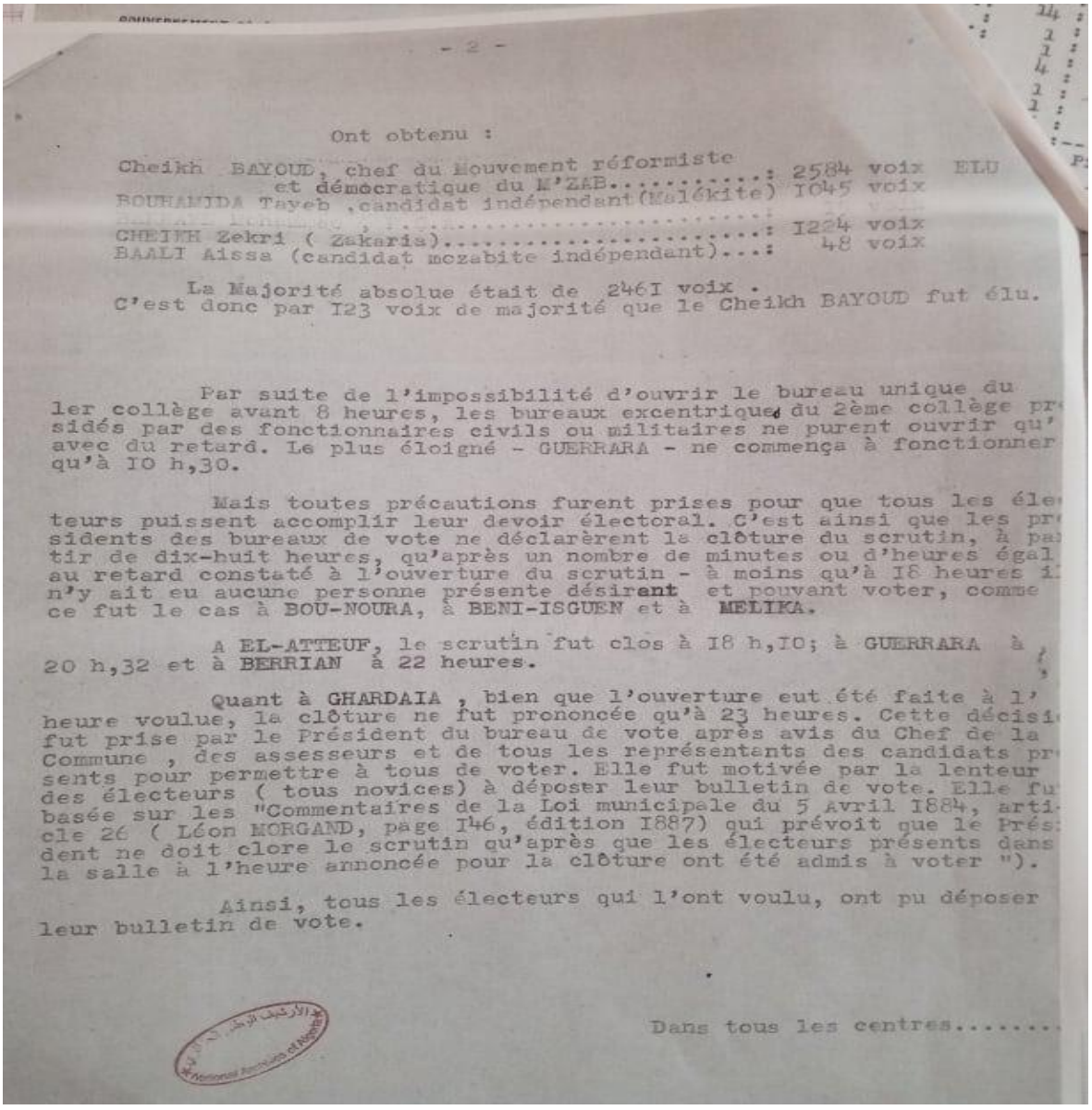

- 2 -

Ont obtenu :

Cheikh BAYOUD, chef du Mouvement réformiste et démocratique du M'ZAB.....: 2584 voix ELU
BOUHANIDA Tayeb ,candidat indépendant(Malékite) 1045 voix
.....
CHEIKH Zekri (Zakaria).....: 1224 voix
BAALI Aissa (candidat mozabite indépendant)...: 48 voix

La Majorité absolue était de 2461 voix .
C'est donc par 123 voix de majorité que le Cheikh BAYOUD fut élu.

Par suite de l'impossibilité d'ouvrir le bureau unique du 1er collège avant 8 heures, les bureaux excentriques du 2ème collège présidés par des fonctionnaires civils ou militaires ne purent ouvrir qu'avec du retard. Le plus éloigné - GUERRARA - ne commença à fonctionner qu'à 10 h,30.

Mais toutes précautions furent prises pour que tous les électeurs puissent accomplir leur devoir électoral. C'est ainsi que les présidents des bureaux de vote ne déclarèrent la clôture du scrutin, à partir de dix-huit heures, qu'après un nombre de minutes ou d'heures égal au retard constaté à l'ouverture du scrutin - à moins qu'à 18 heures il n'y ait eu aucune personne présente désirant et pouvant voter, comme ce fut le cas à BOU-NOURA, à BENI-ISGUEN et à MELIKA.

A EL-ATTEUF, le scrutin fut clos à 18 h,10; à GUERRARA à 20 h,32 et à BERRIAN à 22 heures.

Quant à GHARDAIA , bien que l'ouverture eut été faite à l'heure voulue, la clôture ne fut prononcée qu'à 23 heures. Cette décision fut prise par le Président du bureau de vote après avis du Chef de la Commune , des assesseurs et de tous les représentants des candidats présents pour permettre à tous de voter. Elle fut motivée par la lenteur des électeurs (tous novices) à déposer leur bulletin de vote. Elle fut basée sur les "Commentaires de la Loi municipale du 5 Avril 1884, article 26 (Léon MORGAND, page 146, édition 1887) qui prévoit que le Président ne doit clore le scrutin qu'après que les électeurs présents dans la salle à l'heure annoncée pour la clôture ont été admis à voter ").

Ainsi, tous les électeurs qui l'ont voulu, ont pu déposer leur bulletin de vote.

Dans tous les centres.....

تبين هذه الوثيقة المنتخبين المسلمين عن الهيئة الثانية في دائرة غرداية وعدد الأصوات التي تحصل عليها كل مرشح في هذه الانتخابات والتي كان الفوز فيها للشيخ بيوض، كما بينت أيضا تجاوزات الإدارة الاستعمارية فيما يخص غلق وفتح مراكز الاقتراع بالنسبة للمقبلين على الاقتراع من الهيئة الثانية.

[1] C.N.A.I.B.A/E.L.S.B08.N 2794,Op. Cit , p.2.

ملحق رقم6

عدد المقاعد المحصل عليها في انتخابات الدور الأول[1]

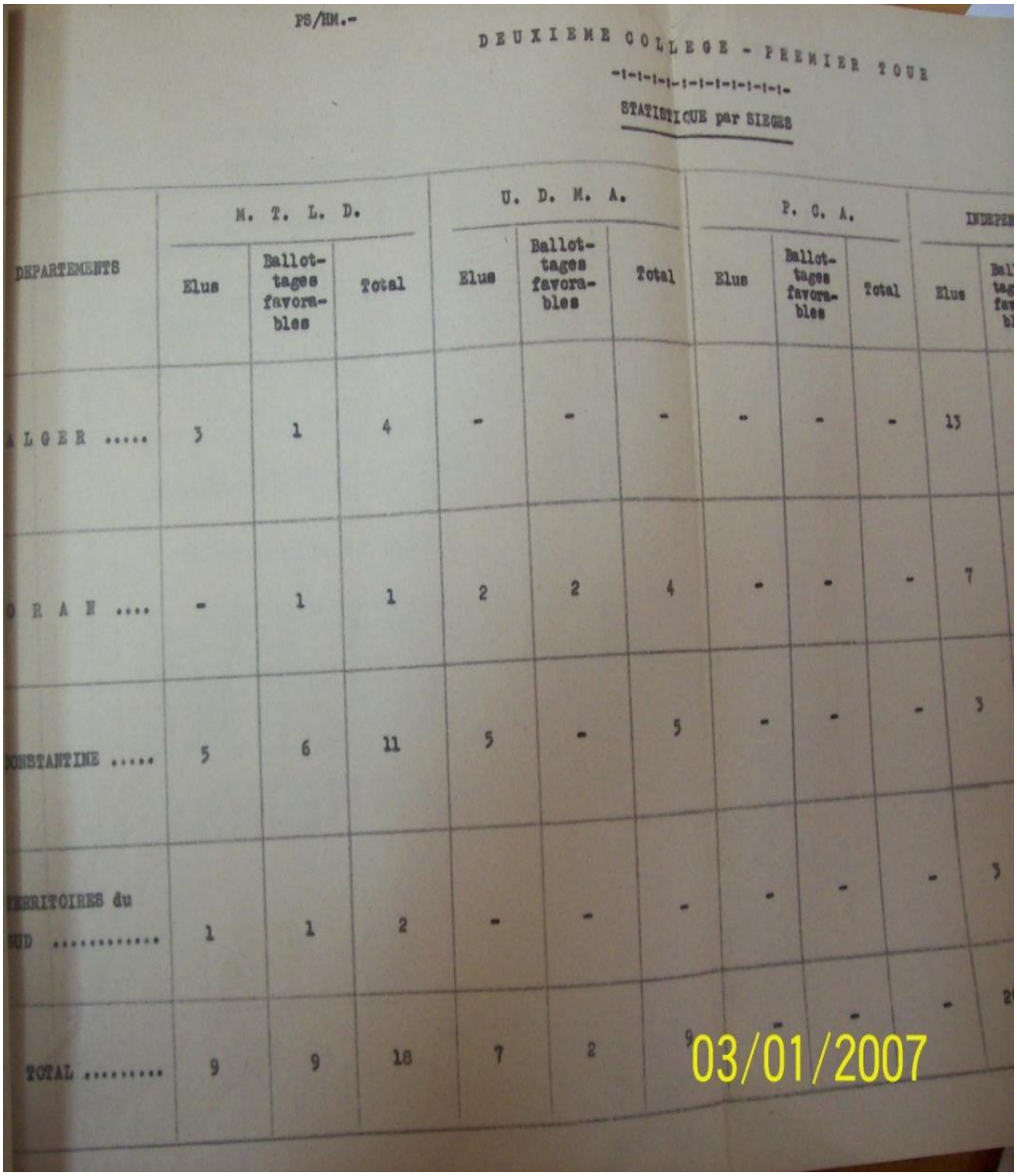

PS/MM.-

DEUXIEME COLLEGE - PREMIER TOUR

-!-!-!-!-!-!-!-!-!-!-!-

STATISTIQUE par SIEGES

DEPARTEMENTS	M. T. L. D.			U. D. M. A.			P. C. A.			INDEPEN	
	Elus	Ballot-tages favora-bles	Total	Elus	Ballot-tages favora-bles	Total	Elus	Ballot-tages favora-bles	Total	Elus	Bal tag fav bl
ALGER	3	1	4	-	-	-	-	-	-	13	
ORAN	-	1	1	2	2	4	-	-	-	7	
CONSTANTINE	5	6	11	5	-	5	-	-	-	3	
TERRITOIRES du SUD	1	1	2	-	-	-	-	-	-	3	
TOTAL	9	9	18	7	2	9	-	-	-	2	

03/01/2007

تبرز هذه الوثيقة الدور الأول لانتخابات المجلس الجزائري وعدد المرشحين الذي تقدموا لخوض غمار هذه الانتخابات عن كل عمالة والأحزاب التي ينتمون إليها وعدد المقاعد المحصل عليها.

[1] FR CAOM 93/4107, Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne ، deuxième collège-Premier Tour.

ملحق رقم 7

وثيقة لقائمة المرشحين في انتخابات 1954 لحزب الاتحاد الديمقراطي[1]

X^e année N^o 15 (nouvelle série) — VENDREDI 22 JANVIER 1954 — 25 frs

EGALITE DES HOMMES DES PEUPLES ET DES RACES

LA RÉPUBLIQUE algérienne

Directeur politique: FERHAT ABBAS

ORGANE DU MANIFESTE DU PEUPLE ALGERIEN

AVEZ - VOUS LU « AFRIQUE - ORIENT » En vente chez tous nos dépositaires

Les élections à l'Assemblée algérienne des 31 Janvier et 7 Février

Notre victoire signifiera l'échec de la fra... électorale et le début d'une politique nouvelle

par Ferhat ABBAS

Dr Ahmed FRANCIS
Candidat à Ammi Moussa

Chérif BOUYOUCEF
Candidat à Mila

...r A. BENKHELLIL
...Candidat à Batna

Ahmed BOUMENDJEL
Candidat à Tizi-Ouzou

Abdelkader MAHDAD
Candidat à Tlemcen

Mch. El-Hadi DJEMAME
Candidat à El-Mila

En Page 2 NOS CANDIDATS

تبرز هذه الصورة الصفحة الأولى لجريدة "**الجمهورية الجزائرية**" الناطقة باسم حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حيث تظهر المرشحين من طرف الحزب في انتخابات المجلس الجزائري 31 جانفي و7 فيفري 1954م.

[1] D.A.W.O.CP.085, Op. Cit.

محلق8

موقف جمعية العلماء[1]

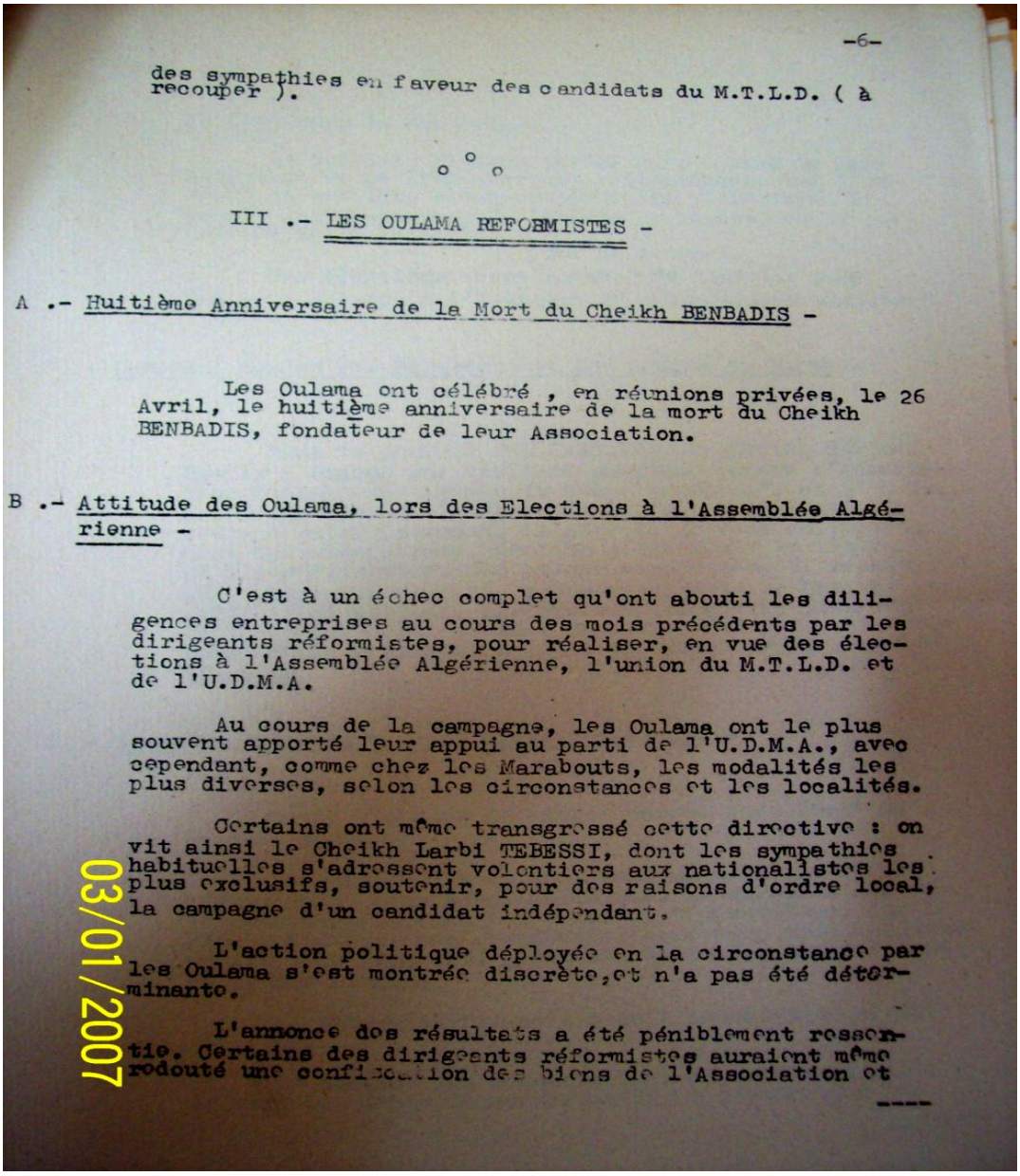

-6-

des sympathies en faveur des candidats du M.T.L.D. (à recouper).

o o o

III .- LES OULAMA REFORMISTES -

A .- Huitième Anniversaire de la Mort du Cheikh BENBADIS -

Les Oulama ont célébré , en réunions privées, le 26 Avril, le huitième anniversaire de la mort du Cheikh BENBADIS, fondateur de leur Association.

B .- Attitude des Oulama, lors des Elections à l'Assemblée Algérienne -

C'est à un échec complet qu'ont abouti les diligences entreprises au cours des mois précédents par les dirigeants réformistes, pour réaliser, en vue des élections à l'Assemblée Algérienne, l'union du M.T.L.D. et de l'U.D.M.A.

Au cours de la campagne, les Oulama ont le plus souvent apporté leur appui au parti de l'U.D.M.A., avec cependant, comme chez les Marabouts, les modalités les plus diverses, selon les circonstances et les localités.

Certains ont même transgressé cette directive : on vit ainsi le Cheikh Larbi TEBESSI, dont les sympathies habituelles s'adressent volontiers aux nationalistes les plus exclusifs, soutenir, pour des raisons d'ordre local, la campagne d'un candidat indépendant.

L'action politique déployée en la circonstance par les Oulama s'est montrée discrète,et n'a pas été déterminante.

L'annonce des résultats a été péniblement ressentie. Certains des dirigeants réformistes auraient même redouté une confiscation des biens de l'Association et

03/01/2007

تكشف هذه الوثيقة موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من انتخابات المجلس الجزائري من خلال الاجتماع الذي تم عقده بمناسبة الذكرى الثامنة لوفاة الإمام عبد الحميد ابن باديس.

[1] FR CAOM 93/4107, Elections a l'assemblée de l'union français, Elections l'assemblée Algérienne، Attitude des Ouléma. lors des élections a l'assemblée Algérienne.

ملحق رقم9

وثيقة تبين مداخلة احمد التيجاني في المجلس الجزائري[1]

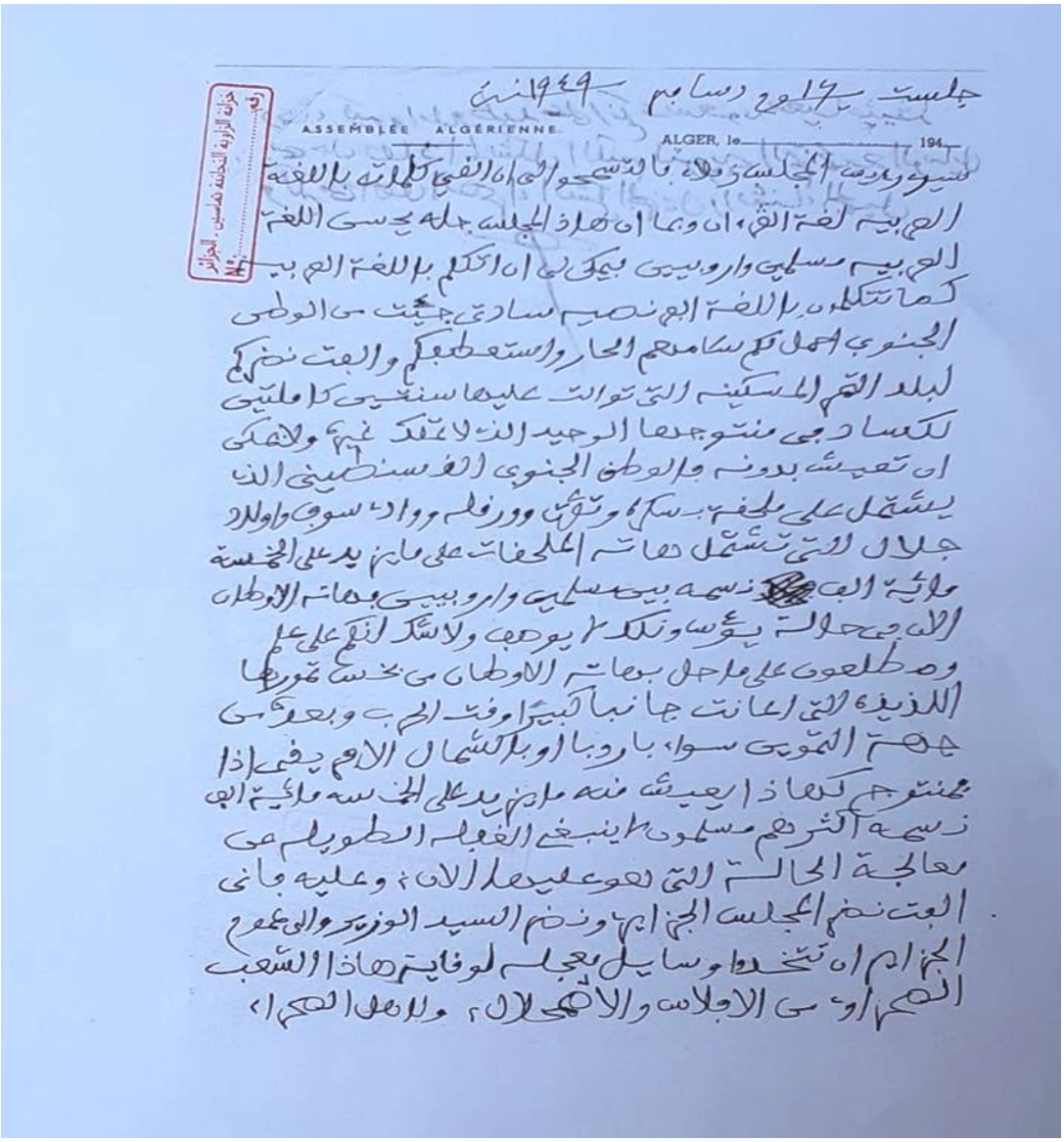
جلست سنة 1949

ASSEMBLEE ALGERIENNE

ALGER, le 194

خزانة الزاوية التجانية بتماسين - الجزائر

[illegible]

[1] **خزانة الزاوية التيجاني بتماسين**، الجزائر، سلمت لي من طرف علي غريسي يوم الاثنين 29 جوان2020م الساعة 12:58،الوادي.

ملحق رقم10

وثيقة تنبين تدخل احمد التيجاني أثناء زيارة نيجلان إلى وادي سوف[1]

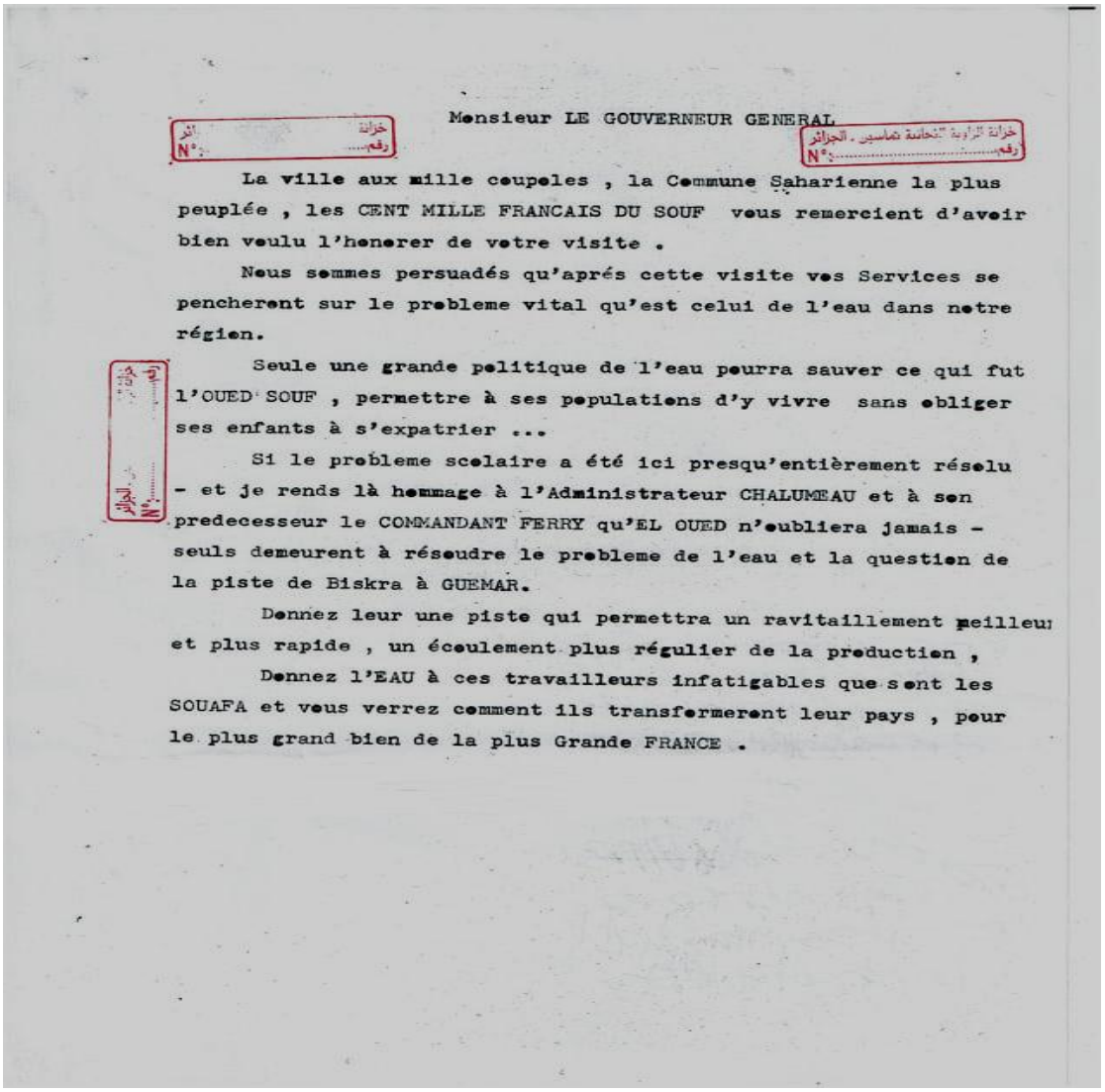

Monsieur LE GOUVERNEUR GENERAL

La ville aux mille coupoles , la Commune Saharienne la plus peuplée , les CENT MILLE FRANCAIS DU SOUF vous remercient d'avoir bien voulu l'honorer de votre visite .

Nous sommes persuadés qu'aprés cette visite vos Services se pencheront sur le probleme vital qu'est celui de l'eau dans notre région.

Seule une grande politique de l'eau pourra sauver ce qui fut l'OUED SOUF , permettre à ses populations d'y vivre sans obliger ses enfants à s'expatrier ...

Si le probleme scolaire a été ici presqu'entièrement résolu - et je rends là hommage à l'Administrateur CHALUMEAU et à son predecesseur le COMMANDANT FERRY qu'EL OUED n'oubliera jamais - seuls demeurent à résoudre le probleme de l'eau et la question de la piste de Biskra à GUEMAR.

Donnez leur une piste qui permettra un ravitaillement meilleur et plus rapide , un écoulement plus régulier de la production ,

Donnez l'EAU à ces travailleurs infatigables que sont les SOUAFA et vous verrez comment ils transformeront leur pays , pour le plus grand bien de la plus Grande FRANCE .

تظهر هذه الوثيقة تدخل احمد التيجاني بصفته ممثل عن منطقة وادي سوف في المجلس الجزائري أمام الحاكم العام نايجلان(**Naegelen**) أثناء زيارته لوادي سوف، والتي تطرق فيها الشيخ إلى طرح انشغالات أهالي المنطقة على مسامعه، خصوصا مشكلة نقص المياه في منطقتهم لاسيما وادي سوف والتي سوف تعود بالضرر على المحاصيل الزراعية وتؤثر على التجارة في المنطقة .

[1] **خزانة الزاوية التيجاني بتماسين**، الجزائر، سلمت لي من طرف علي غريسي يوم الاثنين 29 جوان2020م الساعة 12:58،الوادي.

فهرس المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

1/الوثائق الأرشيفية باللغة العربية.

ا/المخطوطات.

1. محمد خميس القوراري، **الإمام التماسين وأبنائه**، الوادي مخطوط مكتوب بالآلة الراقنة حرر سنة 1969م.

2. محمدي العروسي، **رسالة الجذب والسلوك الوادي**، مخطوط محفوظ مكتوب بالحاسوب، دت.

3. السعيد ديدي، **الشيخ سيدي بن سيدي محمد التيجاني التماسيني**، الوادي محاضرة مخطوط، دت.

4. مخطوطات الزاوية التيجانية سلمت لي من طرف علي غريسي: **الزاوية التيجانية(الوادي)**29 جوان2020 الساعة 12:10 .

ب/باللغة الأجنبية

1/أرشيف ما وراء البحار باكس اون بروفانس**A.O.M**

FR CAOM 93/4107

قدم لي من طرف الأستاذة تيتة ليلى جامعة الحاج لخضر باتنة يوم 4 افريل 2020 الساعة 3:43

2/المركز الوطني للأرشيف بئر خادم–الجزائر **C.A.N**

- C.N.A IBA/LES N 68 **Révision des liste électorales** circulaire 1945-1952.
- C.N.A.IBA/ELA.N-2129.Histoire des élus
- C.N.A.I.B.A/E.L.S.B08.N 2794 ELECTIONS DU 4 AVRIL 1948 A L'4SSEMBLEE ALGERIENNE ..

- C.AN.IBA/ELS-37 N 0562 **Représentation algérienne élections a l'assemblée algérienne.**

- C.N.A.IBA/ADG-02 N 21 **L'assemblée algérienne et conseil d'êta 1930-1955**

- C.N.A./ELS.145 N.2596 **Représentation Algérienne élections a l'assemblées algérienne** 1951

– 3/مديرية الأرشيف لولاية وهران.

- D.A.W.O.CP.085.La république algérienne 1954.

– 2/الوثائق المطبوعة باللغة العربية

– ا/الجرائد:

- **المجاهد،** ع97، 5-06-1961.
- **المجاهد،** ع102، 14-08-1961.
- **المجاهد، الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى دي غول،** ع93، 10-04-1961
- البشير محمد الإبراهيمي، **فصل الدين عن الحكومة، البصائر،** ع57، 22نوفمبر1948.
- **البصائر،** ع5،122جوان 1950.
- **البصائر،** ع29، 29مارس1948.
- **البصائر، فصل الحكومة عن الدين، البصائر،** ع109، 27فيفري1950.

– باللغة الأجنبية.

- **Journal Officiel de l'Algérie .les débats de l'Assemblée Algérienne.1948–1956**

- **J.O.A, Débats** 1948
- **J.O.A, Débats** 1949
- **J.O.A, Débats** 1950
- **J.O.A, Débats** 1951
- **J.O.A, Débats** 1952

- **J.O.A, Débats** 1954
- **J.O.A, Débats** 1955
- **J.O.A, Débats** 1956
- **Journal officiel de la République française**. **20 Septembre 1947.**
- **Echo d'Oran 1948.**
- **Echo d'Oran 1951.**
- **Echo d'Oran 1954.**
- **Echo D'Alger 1948.**
- **La dépêche de Constantine1948.**
- **La dépêche de Constantine 1951.**
- **La dépêche de Constantine 1954.**
- **La république algérienne 1954.**

3/ المصادر والمراجع باللغة العربية

ا/المصادر

1. الإبراهيمي محمد البشير، **أثار محمد البشير الإبراهيمي**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، ج3، 1997م.
2. الاشرف مصطفى ، **الجزائر الأمة والمجتمع**، الجزائر،تر،حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، 2007م.
3. اطفيش الحاج محمد بن الحاج محمد، الشيخ **بيوض في محنته وحقائق حياته، غرداية** بني يزقن، ط2، 2009م.
4. ايت حمد حسين، **روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952**، الجزائر منشورات البرزخ، 2002م.
5. بن ابراهيم بن العقون عبد الرحمن، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرة معاصر**، الجزائر منشورات السائحي، ط2 ،ج2، 2010م.

6. بن ابراهيم بن العقون عبد الرحمن، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الجزائر1947–1954**، منشورات السانحي، ج3، د.ط، 2010م.

7. بن السائح محمد العربي، ب**غية المستفيد في لشرح منية المريد**، الوادي، تغزوت، دار التجاني، ط3، 2008م.

8. بن خدة بن يوسف، **جذور أول نوفمبر 1954م**، الجزائر دار الشاطبية تر مسعود حاج مسعود، 2012م.

9. بيوض ابراهيم عمر، **أعمالي في الثورة**، القرارة، غرداية، منشورات جمعية التراث، 1990م.

10. جوليان شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير**، تونس، دار التونسية للنشر، تر المنجي سليم وآخرون، 1976م.

11. الجيلاني عبد الرحمن، ت**اريخ الجزائر العام**، الجزائر، دار الأمة، ج5، 2014.

12. حربي محمد، الثورة **الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عيادا لجزائر، موفم للنشر، 1994م.

13. داسي احفوظة، **مذكرات الحاج احفوضة**، جمع وتعيق عمار عوادي، الوادي، الجزائر، مطبعة مزوار، 2008م.

14. دبوز محمد علي، **أعلام الإصلاح في الجزائر 1921–1975**، الجزائر دار المعرفة للنشر، ج1، ط1، 2012م.

15. طالب احمد **الإبراهيمي، اثأر الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج2، 1997م.

16. عباس فرحات، **ليل الاستعمار**، الجزائر، منشورات ANPE، تر بوبكر رحال، 2005م.

17. العمارة سعيد والجيلالي العوامر، **شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف**، الجزائر مطبعة النخلة، دت.

18. عوادي عمار، **الحركة الوطنية والنشاط الثوري بوادي سوف 1918–1957**، الوادي، الجزائر، مطبعة سخري، ط1، 2011م.

19. غريسي علي، **أعلام وأختام**، وادي سوف، منشورات الزاوية التيجانية (تماسين)، مطبعة سيب الوادي، ج1 ، 2013م.

20. محمد البشير الإبراهيمي، **عيون البصائر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج2، 1987م.

21. المدني احمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مصر، مكتبة النهضة المصرية، د، ط، 2001.

22. ملاح عمار، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962**، الجزائر، دار الهدى، 2005م.

23. ملاح عمار، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، ج1، 2012م.

24. **مهساس احمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، الجزائر، منشورات الذكرى الأربعين، د.ط، 2002م.

ب– المراجع

25. بابا عمي محمد بن موسى وآخرون، **معجم أعلام الاباضية**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ج2، ط2، 2000م.

26. بشير كاشه الفرحي، **صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1951–1953 جريدة المنار أنموذجا**، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العالمية للطباعة والخدمات، ج1، 2010م.

27. بكلي عبد الرحمن بن عمر، **مسيرة الإصلاح في جيل 1918–1948**، نشر مكتبة البكري، الجزائر، 2004م.

28. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، الجزائر، دار المعرفة، ج1، 2006م.

29. بلوزاع براهمة، **نظرة على الجزائر بين 1947–1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية**، الجزائر دار كوكب العلوم،ط1 ، 2015م.

30. بن دالي حسن محمد الشريف، **تخليص التاريخ من الاستعمار الجزائر**، دار القصبة للنشر ، 2013م.

31. بن مرسلي احمد، **ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا: 1 نوفمبر 1954–31 ديسمبر 1955م**، الجزائر منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، 2007م.

32. بوحجام ناصر محمد قاسم، الشيخ **بيوض والعمل السياسي**، غرداية، –الجزائر، المطبعة العربية، 1992م.

33. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية** 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997م.

34. بوعزيز يحي، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912–1948، الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية**،ا لجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009م.

35. بوعزيز يحي، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري** 1830–1954، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995م.

36. بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

37. الثعالبي حمد شقار، **دور الشيخ بيوض في الحركة الإصلاحية وجمعية العلماء**، القرارة ، غرداية، المطبعة العربية، 2002م.

38. ثنيو نور الدين، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية بيروت، ط1، 2015 م.

39. جويبة عبد الكامل، **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946–1954**، الجزائر، دار الواحة، 2012م.

40. جيلالي بلوفة عبد القادر، **الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية1939–1945 في عمالة وهران**، الجزائر، دار الألمعية للنشر، ط1، 2011م.

41. الحاج موسى بن عمر، **بترول الجزائر بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، الجزائر وزارة الثقافة، 2008م.

42. خدوسي رابح وآخرون، **موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين**، دار الحضارة للنشر، ج1، 2014.

43. الخطيب احمد، **الثورة الجزائرية**، لبنان، دار العلم للملايين، ط1، 1958م.

44. الخطيب احمد، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

45. روبير شارل اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: جمال فاطمي وآخرون، الجزائر، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2008م.

46. زبيري العربي، تاريخ **الجزائر المعاصر**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ج1، 1999م.

47. زغيدي محمد لحسن، **شخصيات نموذجية في المقاومة والإصلاح والحركة الوطنية والثورة التحريرية**، الجزائر، دار الحبر، 2009م.

48. زوزو عبد الحميد، **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010م.

49. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط1، ج4، 1996م.

50. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ج3، ط4 ، 1992م.

51. سعيدوني نصر الدين، **الجزائر منطلقات وأفاق**، الجزائر، دار البصائر للنشر، ط2، 2013م.

52. الشيخ سليمان ،**الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقن**، الجزائر،تر،محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، ط1، 2003م.

53. شرفي احمد الرفاعي، **مقالات وأراء علماء جمعية العلماء المسلمين (الشيخ العربي التبسي)**، الجزائر دار الهدى، ج2011،3م.

54. صاري الجيلالي، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية 1900-1954: الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،1987م.

55. طاس ابراهيم، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958**، الجزائر، دار الهدى للنشر، ج1 ، 2013م.

56. طاعة سعد، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956**، الجزائر، دار كوكب العلوم، 2012م.

57. عباس محمد، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2009م.

58. عباس محمد، **نداء الحق شهادات تاريخية**، الجزائر، دار هومة ، 2009م.

59. عبد القادر حميد، **دروب التاريخ مقالات في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2002م.

60. عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، الجزائر، دار المعرفة، 2001م.

61. عبد القادر حميدة، **فرحات عباس رجل جمهورية**، الجزائر، دار المعرفة، 2007م.

62. عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، الجزائر، دار الأمة، 2013م.

63. العسلي بسام، **عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**، بيروت لبنان، دار النفائس للنشر، ط2، 1986م.

64. العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر1954**، الجزائر، قسنطينة، دار البعث، ط1، 1985م.

65. عمراني عبد المجيد، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1945-1962**، باتنة، دار الشهاب للنشر والتوزيع، د ت.

66. العمري مومن، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2003م.

67. فخار حمو بن عمر، **ابراهيم من بابا بوعروة بوعرة حياته وأثاره**، القرارة ، غرداية، 2003م.

68. قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951م**، الجزائر، دار الأمة، ترجمة احمد بن البار، ج2 ، 2012م.

69. قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830–1954**، الجزائر، تر محمد المعراجي، منشوراتANEP، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2008م.

70. مريوش احمد، **الشيخ الطيب ألعقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزائر، دار هومة، 2006م.

71. مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1954**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014م.

72. ناصر محمد صالح، **الشيخ بيوض مصلحا وزعيما**، الجزائر، مكتبة الريام، 2005.

73. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة1830-1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، د.ت

74. ولد الحسين محمد الشريف، **من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال 1830–1962**، الجزائر، دار القصبة، د، ط، 2010م.

75. يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، الجزائر**، المطبعة العربية، ط3، 2014م.

باللغة الأجنبية

المراجع.

- Augustin Jomier ,**Islah ibadite et intégration nationale: vers une communauté mozabite 1925-1964**, Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée, Université de Provence, Paris, Francis ,2012.
- Danièle joly, **The French Ccommunist Party And The Algerian War**, Angleterre, **Softcover reprint of the hardcover,** 1st edition ,**1991.**
- Favrod Charles-Henri **, Le F.L.N. et l'Algérie**, Ed, Paris, France, 1957.
- Jean-Jacques Jordi, Alger 1940-1962, **Une ville en guerres,** Ed, Autrement, Paris, France, 2005.
- Oppermann Thomas, **Le Probleme Algerien données historiques,** politiques, juridiques, Ed, Maspero, Paris, France, 1961.

3- الرسائل العلمية الجامعية.

1. حرشوش كريمة، **جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم " 1832-1847"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، دن.

2. حسين الحاج مزهورة، **الحالة المدنية: آلية من آليات الهيمنة الاستعمارية في الجزائر حالة منطقة قبائل جرجرة(1891-1962م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر ، 2014-2015م.

3. حمري ليلى، **الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956م** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة احمد بن بلة، وهران، 2014-2015م.

4. عبد الحفيظ بوعبد الله، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006م.

5. بوجلة عبد المجيد ، الثورة **التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962م**، أطروحة مقدمة لنسل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2007-2008م.

6. معزة عز الدين ، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة،2004-2005م.

7. غنية جمال، **جريدة البصائر ودورها الإصلاحي السلسلة الثانية 1947-1956**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة، 2004م.

8. قريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية 1940–1954**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011م.

9. محمد حمزة، **مواقف ابن باديس السياسية من خلال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931–1940**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تاريخ حديث ومعاصر، بوزريعة، الجزائر، 2001م.

10. محمد صغير عباس، فرحات **عباس من الجزائر فرنسية إلى الجزائر جزائرية 1927–1963**، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م.

باللغة الأجنبية

Chentouf Tayeb. **L'Assemblée Algérienne, 20 septembre 1947-12avril 1956**, Université de Paris. Faculté de la lettre et des sciences humaines, 1979.

4– المجلات العلمية والدراسات

المجلات.

1. يعيش محمد ، **شوقي مصطفاوي ومساره النضالي، مجلة الباحث** في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لمسيلة ، الجزائر،مجلد5، ع1، 2017م.

2. م قن حمد ، **مصطفاوي شوقي 1919–2016م من خلال الأرشيف الفرنسي**، المجلة التاريخية، المسيلة، ع2، 2017م.

3. بلعيد رابح ، **حركة الانتصار الحريات الديمقراطية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، ع5، 1996م.

4. فيلالي مختار محمد طاهر عزوي، **ملخص عن حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد في ذكراه الثلاثين، مجلة التراث**، ع1، دار الشهاب–الجزائر، 1986م.

5. اوعامري مصطفى ، **الحزب الشيوعي الجزائري والمسالة الوطنية 1920-1954م**، مجلة الحضارة الإسلامية جامعة احمد بن بلة، وهران، ع29، 2016م.

الملتقيات.

6. كواتي مسعود ، **محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ورقلة،2006م.

7. قنطاري محمد ، **إستراتجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ورقلة، 2006م.

8. العروسي التيجاني احمد ، **الطريقة التيجانية بالجزائر من 1871الى2004**، الجزائر منشورات الزاوية التيجانية، 2004م.

9. شيخي عبد المجيد ، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، الجزائر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 1998م.

10.لعساكر محمد ، **جهود الإمام الشيخ بيوض بين الإنصاف والإجحاف**، الجزائر، الملتقى الأول لفكر الإمام الشيخ ابراهيم بن عمر بيوض، جمعية التراث، القرارة،13-14 افريل 2000م.

11. التيجاني عبد المالك ، **دور رجال الطريقة التيجانية في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر المباركة**، محاضرة مكتوبة ألقيت بمركز الفنون والثقافة بقصر الرياس، الجزائر، 2004م.

12. معزوز هدى ، **الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية183-1962**،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ع11، 2005م.

13. فركوس صالح ، **مجازر 8 ماي 1945 دروس وعبر، جامعة 8 ماي 1945، المتقى الدولي حول: مجازر الثامن من ماي 1945 في خمسينية الاستقلال**، قالمة،7-8ماي 2012م

14. التيجاني عبد الباقي ، **اللمعة اللطيفة من حياة سيدي احمد الخليفة**، الوادي، محاضرة مكتوبة ألقاها يوم 28-08-2003م.

15. **مطبوعة الزاوية التيجانية بتماسين بين الأمس واليوم**، الوادي، منشورات الزاوية التيجانية بتماسين مطبعة سيب، ط3، 2008م.

16. المقلات الصحفية.

17. **1-رحيل مصمم العلم الوطني والمناضل في الحركة الوطنية شوقي مصطفاوي، الرائد**، ع1404، 25-05-2016، **انظر الموقع:**

تاريخ الزيارة-06-12-2020 الساعة13:34 http://elraaed.com/ara/watan/85435-

- **أصدقاء المجاهد العربي دماغ العتروس في الكفاح يوارونه الثرى، الحوار**، ع2275، 29 أكتوبر 2017.**انظر الموقع:**

تاريخ الاطلاع 05-12-2020 الساعة10:44 https://www.elhiwardz.com/nationa-

حسين لحول احد العناصر الأكثر نشاطا في الحركة الوطنية"، جريدة الشعب، السبت ع 16179.

10 أوت 2013م.

جريدة الشعب، الشهيد بومنجل مثال للمثقف الثائر، ع17294، الأحد 26 مارس 2017.

القواميس والمعاجم.

باللغة العربية.

شرفي عاشور، قاموس **الثورة الجزائرية 1954-1962**، الجزائر دار القصبة الجزائر، 2007م.

باللغة الأجنبية.

Benjamin Stora, **Dictionnaire Biographie de militants nationalistes 1926- 1954**. éd. l'Hrmatan, Paris, 1995.

5- المواقع الالكترونية.

قاسمي يوسف ، مجازر 8 ماي 1945 الذكرى والعبرة،الصفحة الرسمية على الفايس بوك، انظر الموقع تاريخ الزيارة 8-05- 2021الساعة 22.30- https://www.facebook.com/fouad.gasmi.

مدينة سيق،منتدى الجلفة، انظر الموقع:

تاريخ الزيارة2020-10-03 الساعة 23.29− https://www.djelfa.info/vb/showthread.php?

المكتبة الوطنية الفرنسية، (BnF)، (Naegelen)، انظر الموقع:

تاريخ الزيارة2020-10-24الساعة17.20 Naegelen (1892-1978) https://www.persee.fr/authorit

ليونادر،LE CENTRE D'HISTOIRE DE SCIENCSPO، انظر الموقع:

تاريخ الزيارة2020-10-24 الساعة17:49 https://www.sciencespo.fr /leonard-roger.html

تغنيف،(**Tighennif**) ، **باليكاو أثناء الاحتلال الفرنسي**. انظر الموقع:

تاريخ الزيارة2020-10-25 29 الساعة11:36 https://www./Tighennif-

بئر غبالو،wikiwand ، انظر الموقع:

تاريخ الزيارة2020-10-26 الساعة8:21 https://www.wikiwand.com

شلغوم العيد ،انظر:(chateaudun-du-rhumel 1871-1958) Archives Nationales d'outre-mer

تاريخ الزيارة2020-10-26 الساعة10:33-/http://anom.a**rchivesnationales**.culture.gouv.fr

رشيد علي يحي، جزايرس، انظر الموقع:

تاريخ الزيارة21-11-2020 الساعة07-11 https://www.djazairess.com/djazairnews-

الرقيبة،**مجلة وادي سوف**:انظر الموقع:

تاريخ الزيارة15-11-2020 الساعة 9:52 https://m-ouad-souf.blogspot.com-

SENAT. un site au service des citoyens- Benkhelil Abdesselam- Pour plus voir

الزيارةتاريخ.20:56-2020-الساعة28-11 https://www.senat.fr/benkhelil_abdesselam

المكتبة الجزائرية الشاملة،**دماغ العتروس العربي**: انظر الموقع

تاريخ الزيارة 04-12-2020 الساعة 47: 20 https://shamela-dz.net

المعرفة،**القلتة الزرقاء**،انظر الموقع:

تاريخ الزيارة 09-12-2020الساعة 09:00 https://www.marefa.org

علي شكال، انظر الموقع:

تاريخ الزيارة04-06-2022-الساعة18:40

https://www.pinterest.com/pin-

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات	
شكر وتقدير	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	ا–م
الفصل الأول: القانون المنظم للجزائر 20 سبتمبر 1947م.	
المبحث الأول: الأوضاع السياسة في الجزائر قبل صدور القانون	34–15
المبحث الثاني: قانون 20 سبتمبر1947 واهم بنوده.	52–34
المبحث الثالث: المواقف المختلفة من قانون 20 سبتمبر1947م.	69–53
الفصل الثاني: انتخابات المجلس الجزائري.	
المبحث الأول: انتخابات 4 و11 افريل 1948م.	105–71
المبحث الثاني: انتخابات المجلس الجزائري من 4 إلى 11 فيفري 1951	117–105
المبحث الثالث: انتخابات 31 جانفي –7 فيفري 1954	152–118
الفصل الثالث: نماذج من النواب المسلمين في المجلس الجزائري.	
المبحث الأول:الأحزاب السياسية الممثلة للهيئة الثانية.	173–154
المبحث الثاني:نماذج من نواب كتلة المستقلين (الأحرار)	205–174
المبحث الثالث: نماذج من نواب الكتلة الوطنية.	234–205
الفصل الرابع: القضايا الوطنية المطروحة في جلسات المجلس الجزائري.	

المبحث الأول: القضايا الثقافية والدنية.	259-236
المبحث الثاني: القضايا الاقتصادية والاجتماعية.	285-259
المبحث الثالث: القضايا السياسية.	310-286
خاتمة	315-312
الملاحق	326-317
قائمة المصادر والمراجع.	342-328
فهرس الموضوعات	345-344
ملخص	348-346

ملخص

تهدف هذه الدراسة التاريخية المعنونة بـ:"**النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسة الوطنية من1948-1956م**"**إلى إبراز الدور والنشاط السياسي** الذي لعبه النواب الجزائريون في الانتخابات التي قرّرت الحكومة الفرنسية تنظيمها أعقاب تأسيس المجلس الجزائري(algérienne l'assemblée) في أفريل 1948م، بموجب **القانون الخاص بالجزائر 20سبتمبر1947م**،حيث شهد هذا المجلس استحقاقات انتخابية ثلاثة؛ الأولى كانت **في 4 و11 أفريل 1948**، والثانية في **4 إلى 11 فيفري 1951م**، والأخيرة من **31 جانفي الى7فيفري 1954م**، والذي أتقنت فيه السلطة الاستعمارية فنّ تزويرها لانتخابات عبر مراحلها المختلفة، سعياً منها إلى قطع الطريق على ممثلي الحركة الوطنية الذين تقدموا لخوض غمار هذه الانتخابات.

كما أبرزنا في السياق ذاته **موقف التيارات الوطنية** الذي اتسم بالرفض المطلق للانتخابات وعمليات التزوير لنتائجها، هذه الأخيرة التي لا تعبّر عن الواقع الحقيقي للممارسة السياسية المنشودة من طرف النواب الجزائريين،كما تطرقنا إلى إيراد **نماذج من النواب المسلمين داخل المجلس الجزائري**؛ سواء من التيار الوطني من ممثلي الحركة الوطنية، أو من المستقلّين المسلمين، وإلى **القضايا المتنوعة التي طرحوها داخل المجلس الجزائري**؛ كالقضايا الثقافية والسياسية، وكذا القضايا الاقتصادية والاجتماعية، التي نالت فيها **القضايا الدينية والقضايا السياسية** المتبناة من تيار الحركة الوطنية بشقّيه بنصيب وافر طرحاً ومناقشةً، كما حظيت **القضايا الاجتماعية** بذات الاهتمام مع نظيرتها الدينية والسياسية، ولاسيما من جانب النواب المستقلين، ومن خلال محاولتي تتبُّع المنهج التاريخي واستقرائي للمصادر والمراجع، خَلُصْتُ إلى نتيجة مُفادها: إن **المجلس الجزائري** سيطرت عليه الحكومة الفرنسية وجعلت منه منبراً للوعود الكاذبة، وأداة لإطالة عمر الاستعمار في الجزائر، كما كرّست فيه العنصرية وكل أشكال التزوير.

Summary :

Cette étude historique intitulée : « Les représentants musulmans au Parlement algérien et leur rôle dans la vie politique nationale de 1948 à 1956 apr.J », vise à mettre en évidence le rôle et les activités politiques jouées par les députés algériens dans les élections que le gouvernement français a décidé d'organiser suite à la mise en place du Conseil algérien "l'assemblée algérienne" en Avril 1948, en vertu de la loi spéciale de l'Algérie du 20 septembre 1947, où ce conseil a connu trois bénéfices électoraux ; Le premier a eu lieu les 4 et 11 avril 1948, le second du 4 au 11 février 1951, et le dernier du 31 janvier au 7 février 1954, durant lesquels l'autorité coloniale a maîtrisé l'art de truquer les élections à travers ses différentes étapes. , dans le but de bloquer le chemin des représentants du mouvement national qui ont posé leur candidature à ces élections. .

Nous avons également mis en évidence, dans le même contexte, la position des courants nationaux, qui s'est caractérisée par un rejet absolu des élections et le trucage de leurs résultats, ces derniers qui n'expriment pas la vraie réalité de la pratique politique souhaitée par les Algériens. parlementaires. Que ce soit du mouvement national des représentants du mouvement national, ou des indépendants musulmans, et aux différentes questions qu'ils ont soulevées au sein du Conseil algérien ; Tels que les questions culturelles et politiques, ainsi que les questions économiques et sociales, dans lesquelles les questions religieuses et les questions politiques adoptées par le mouvement national dans les deux parties ont reçu une large part de discussion et de discussion. Les questions sociales ont également reçu la même attention avec leurs aspects religieux et homologues politiques, en particulier par des représentants indépendants; et par ma tentative de suivre la méthode historique ,en extrapolant les sources et les références, je suis arrivé à la conclusion que le gouvernement français contrôlait le Conseil algérien et en a fait une plate-forme pour de fausses promesses, racisme et contrefaçon, et un outil pour prolonger la vie du colonialisme en Algérie.

Abstract:

This historical study entitled: “Muslim Representatives in the Algerian Parliament and their Role in National Political Life from 1948-1956 AD” aims to highlight the role and political activity that Algerian MPs played in the elections that the French government decided to organize following the establishment of the Algerian Council (l’assemblée algérienne) in April 1948 AD, according to the law on Algeria September 20, 1948 AD, where this council witnessed three electoral benefits; The first was on April 4 and 11, 1948, the second on February 4 to 11, 1951 AD, and the last from January 31 to February 7, 1954 AD, during which the colonial authority mastered the art of rigging elections through its various stages, in an effort to block the path of representatives of the national movement who applied to run in these elections. .

We also highlighted, in the same context, the position of the national currents, which was characterized by an absolute rejection of the elections and the rigging of their results, the latter which do not express the true reality of the political practice desired by the Algerian parliamentarians. Whether from the national movement from representatives of the national movement, or from Muslim independents, and to the various issues they raised within the Algerian Council; Such as cultural and political issues, as well as economic and social issues, in which religious issues and political issues adopted by the national movement in both parts received a large share of discussion and discussion. Social issues also received the same attention with their

religious and political counterparts, especially by independent representatives, and through my attempt to follow the historical method My induction to the sources and references, I came to the conclusion that the French government controlled the Algerian Council and made it a platform for false promises, racism and forgery, and a tool for prolonging the life of colonialism in Algeria.